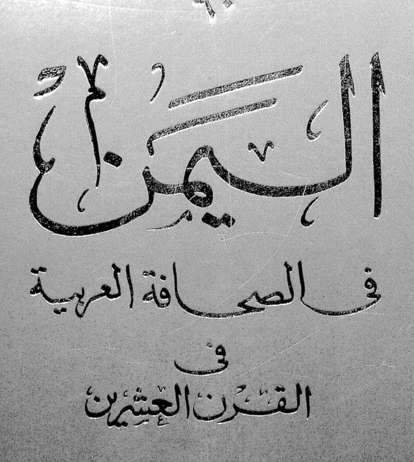


١٩٩٣

٥



(٩٠)

اليـــمـــن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد الخامس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
على صالح يسعى لانتزاع منصب رئيس الوزراء من الاشتراكيين !				
رويتر	اليمن	السياسة	93-05-01	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
البيض : اتفقنا على مبدأ التوحيد ونرحب بحكومة تضم الاصلاح				
خير الله خير الله	اليمن	الحياة	93-05-05	2
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
البيض لـ "الحياة" : يجب ألا يثير القلق اكتساح الاشتراكى المحافظات الجنوبية				
	اليمن	الحياة	93-05-05	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
التمديد لحكومة العطاس وارد بسبب التعديلات الدستورية				
عبد الله حمودة	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-05	6
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
اليمن بعد الانتخابات وفى ضوء نتائجها				
صالح قلاب	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-05	11
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
صنعاء : الزندانى ينفى تبنى فكرة نسف مراكز الاقتراع فى انتخابات اليمن				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-05-05	13
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
نتائج الانتخابات تعزز قوة "المؤتمر الشعبى" و"الحزب الاشتراكى"				
	اليمن	الاهالى	93-05-05	14
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
نتائج الانتخابات فى اليمن				
اسامة عجاج	اليمن	اخر ساعة	93-05-05	17
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
"الإصلاح" يتجه نحو المعارضة فى اليمن				
لطفى شطارة	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-06	20
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
الطعون مستمرة بشأن النتائج والمشاورات مستمرة بشأن الحكومة				
حسام عبد الحميد	اليمن	المسلمون	93-05-06	22
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				
سالم صالح : حكومة ائتلافية والفترة المقبلة تظل انتقالية				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-05-06	23
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1993				

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١/٥/١٩٩٣

علي صالح يسعى لانتزاع منصب رئيس الوزراء من الاشتراكيين!

صنعاء ـ رويتر ، قالت صحيفة معارضة امس ان الماركسيين السابقين في الحزب الاشتراكي اليمني قد لا يتمكنون من الاحتفاظ بمنصب رئيس الوزراء الذي شغلوه منذ وحدة شطري اليمن قبل ثلاث سنوات.

وقالت صحيفة يمن تايمز التى تصدر باللغة الانجليزية ان حزب المؤتمر الشعبي العام يريد المنصب لنفسه. وقد خرج الحزب الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح من الانتخابات العامة التى اجريت يوم ٢٧ ابريل كاكبر حزب في البرلمان.

وقالت الصحيفة في تقرير عن الحادثات الرامية لتشكيل ائتلاف واسع يضم الحزبين والاسلاميين المعارضين ان حزب المؤتمر الشعبي يريد الاحتفاظ بالمنصبين الرئيسيين الرئاسة ورئاسة الوزراء.

وكان المؤتمر الشعبي الحزب الحاكم السابق في اليمن الشمالي والحزب الاشتراكى الذي كان يحكم في اليمن الجنوبي قد اقتسما السلطة منذ الوحدة.

وحصل المؤتمر الشعبي على خمس مقاعد البرلمان الجديد الذي يتالف من ٣٠١ مقعد في الانتخابات العامة الشهر الماضي وهى اول انتخابات منذ الوحدة عام ١٩٩٠ .

وحصل الحزب الاشتراكي على حوالي ربع المقاعد منتزعا كل المقاعد في الجنوب من الناحية الفعلية لكنه فشل في تحقيق اى تقدم مهم في الشمال الاكثر سكانا وهو ما كان من شانه ان يمكنه من الاحتفاظ باقتسام السلطة بالتساوى مع المؤتمر الشعبي.

ولايزال الحزب الاشتراكي ينافس امكان ان تسفر المفاوضات الطويلة لتشكيل الائتلاف التى بدات عقب الانتخابات عن تولى احد اعضائه منصب رئيس الوزراء.

وقال مصدر فى الحزب الاشتراكي ان رئيس البرلمان السابق ياسين سعيد نعمان عضو الحزب وضع شروطا معينة لقبول منصب رئيس الوزراء... واضاف المصدر قوله انه قد يقبل حلا وسطا اذا لبيت بعض شروطه لكنه لم يذكر ما هى هذه الشروط.

وتحدث تقارير اعلامية اخرى لتولى رئيس الوزراء محمد على هيثم وهو رئيس وزراء سابق في الجنوب انتقل الى حزب المؤتمر الشعبي.

وقالت مصادر الحزب الاشتراكى ان من المؤكد من الناحية الفعلية ان ينتخب رئيس الوزراء السابق حيدر ابوبكر العطاس رئيسا للبرلمان الجديد عندما يعقد البرلمان اول اجتماع له يوم السبت القادم.

وقالت مصادر رسمية ان من المتوقع ان يقر البرلمان ايضا اقتراح الرئيس صالح بالغاء المجلس الرئاسي المؤلف من خمسة اعضاء والقائم منذ الوحدة.

وسيحتفظ الرئيس صالح ونائبه الحالى علي سالم البيض عضو الحزب الاشتراكى بمنصبيهما.

وقالت صحيفة يمن تايمز ان من المتوقع ان تسفر مفاوضات الائتلاف الحالية عن تشكيل حكومة تتالف من ١٩ عضوا.

وسيحصل الحزب الاشتراكى على ستة مناصب وزارية منها وزارة الخارجية وسيتولى مستقلون ثلاث وزارات بينما ستسند وزارتان لحزب التجمع اليمنى للاصلاح وهو حزب اسلامي فاز بما يزيد قليل عن خمس المقاعد ومن المتوقع ان يحصل على وزارتى الشؤون الدينية والاعلام.

ومن المتوقع على نطاق واسع ان يتولى سالم صالح محمد نائب الامين العام للحزب الاشتراكى وزارة الخارجية.

كما يتوقع تعيين الشيخ حسين الاحمر زعيم حزب التجمع اليمنى للاصلاح رئيسا لمجلس الشورى وهو مجلس برلماني استشاري اقترحه الرئيس صالح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

اعتبر في حديث الى "الحياة" ان اليمن تفادت التجربة الجزائرية

البيض: اتفقنا على مبدأ التوحيد ونرحب بحكومة تضم الاصلاح



السيد علي سالم البيض.(الحياة)

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ أبدى السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الأمين العام للحزب الاشتراكي ارتياحه الى نتائج الانتخابات اليمنية، معتبراً أنها خطوة في أهمية خطوة الوحدة وعلامة على تطور المجتمع اليمني». وقال ان التجربة اليمنية «لم تقع في التجربة الجزائرية أو أي تجربة أخرى من هذا النوع».

وشدد على ضرورة تشكيل «كتلة تاريخية» في مجلس النواب اليمني الجديد، ورحب بتشكيل حكومة تضم المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح، كاشفاً انه عقد اول من أمس اجتماعاً مع الرئيس علي عبدالله صالح زعيم المؤتمر والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم الاصلاح. (نص الحديث في الصفحة ٧)

وعن مستقبل العلاقات بين حزبه والمؤتمر قال ان هناك رأيين في الاشتراكي الأول يدعو الى عمل فوري في اتجاه التوحيد بينهما والثاني يدعو الى «المرور بترتيبات تضمن نجاح العلاقة»، معتبراً «ان مبدأ التوحيد متفق عليه في الحزب ولكن كيف ومتى، هنا يوجد رأيان».

ورأى البيض، لدى سؤاله هل سيترشح لمنصب نائب الرئيس، ان ما أداه حتى الآن «مهمة كافية «ولكن يوجد حزب له قيادة وله توجهات، واني واثق بانه يمكن ان يسير بي ومن دوني، كما ان اليمن تستطيع ان تمشي بنا وبغيرنا. في الأول كان الناس يعلقون المسؤولية على علي وعلي (علي صالح وعلي البيض) أما اليوم فصار هناك مجلس منتخب للنواب نعود اليه وهو يتحمل مسؤوليته في بناء الدولة وفي استكمال كل الاجراءات اللاحقة».

وشدد على أن اكتساح الحزب الاشتراكي مقاعد المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن «يجب الا يثير القلق» وان التصويت لمرشحي الاشتراكي في هذه المحافظات كان بمثابة «حكم تاريخي» لمصلحة الحزب الذي حكم تلك المحافظات طوال ربع قرن. وأكد ان الحزب حقق نتائج لا بأس بها في المحافظات الشمالية اذ فاز اعضاء منه أو مرشحون حظوا بتأييده بمقاعد عدة في هذه المحافظات، مشيراً الى ان مجموع عدد نواب الحزب مع انصاره يصل الى ٨١ نائباً يشكلون كتلته (٦٩ حزبياً و١٣ مستقلاً).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

البيض لـ "الحياة": يجب ألا يثير القلق اكتساح الاشتراكي المحافظات الجنوبية

داعياً الى تشكيل "كتلة تاريخية" في مجلس النواب اليمني



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

□ صنعاء - «الحياة»:

■ قال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي ان حصول حزبه على معظم المقاعد النيابية للمحافظات الجنوبية والشرقية في الانتخابات التي جرت في اليمن في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي «لا يثير القلق» مشيراً الى ان الحزب استطاع الفوز بمقاعد في المحافظات الشمالية مثل تعز او البيضاء او الحديدة وحتى صنعاء وذمار عبر اعضاء فيه او مرشحين حظوا بتاييده، ودعا الى العمل من اجل «تشكيل كتلة تاريخية في مجلس النواب الجديد» وذلك «لتوفير الرعاية» للتجربة الديموقراطية في اليمن التي اعتبر انها خطت اولى خطواتها.

واعتبر ان العلاقة بين حزبه والاصلاح موجودة واعرب عن امله بتشكيل حكومة تجمع بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي والاصلاح.

وهنا نص الحديث الذي اجري مع البيض امس في القصر الجمهوري في صنعاء:

● هل انتم مرتاحون الى نتائج الانتخابات؟ الا تعتقدون انه كانت هناك سلبيات؟

- قبل الاجابة عن السؤال اود ان اشكر «الحياة» على مواكبتها تطورات اليمن. واعتقد انه في اثناء وجودكم الآن حصلت الخطوة الكبرى الثانية. الوحدة كانت الخطوة الاولى في تاريخنا المعاصر واعتقد ان الخطوة على طريق الديموقراطية هي الثانية في هذا المجال. بالنسبة الى نتائج الانتخابات نحن في صورة عامة نشعر بالسعادة البالغة لاننا تمكنا بحمد الله ان نحقق انجاز الانتخابات في الوقت الذي كنا ننشده وهو ٢٧ نيسان (ابريل) ونعتبر ان ذلك مكسباً لنا جميعاً بصرف النظر عن نسبة اي حزب من الاحزاب او مكانته، فالمكانة هي بالفعالية وليست، بما تبدو في بعض الاوقات. نحن بصورة عامة نشعر بالارتياح.

● كيف تنظرون الى مستقبل العلاقة مع الاحزاب الاخرى والمؤتمر الشعبي تحديداً؟

- نحن نهتم بالعلاقة مع كل الاحزاب ونادينا دائماً باننا في حاجة الى عمل ائتلافي خصوصاً في الظروف التي نمر فيها الآن لكي نؤكد الرعاية للتجربة. ولهذا نمد ايدينا لكل الاحزاب. لكن لدينا علاقة خاصة بالمؤتمر الشعبي العام لان علينا مسؤولية إن على صعيد اقامة الوحدة او على صعيد رعاية الديموقراطية. ومن جانب اخر نحن في الحزب الاشتراكي نتوق الى العمل من اجل ايجاد كتلة تاريخية. لاننا نعتقد ان التجربة الحالية في بلدنا تتطلب وجود مثل هذه الكتلة. نحن نعتقد اننا والمؤتمر وقوى اخرى في وضع يؤهلنا لتشكيل مثل هذه الكتلة.

● من هي هذه القوى؟

- نعتبر المؤتمر الشعبي من بين القوى الاساسية التي تستطيع ان تشكل هذه الكتلة التاريخية في حال فكرنا في القواسم المشتركة التي تجمع بيننا عبر برامجنا واعمالنا والتجربة التي خضناها معاً وعبر رؤيتنا للمستقبل. اني ادعو الى مثل هذه الكتلة التاريخية لرعاية هذه التجربة، لكني لا استطيع ان احددها مسبقاً. لنطرح مهمات الكتلة وعندئذ نشكل مثل هذه الكتلة، لاني اعتقد ان الكتل الموجودة في اليمن ليست ثابتة سيكون هناك تحرك في تقديري، لنترك الامور للمستقبل عندما يقف المجلس الجديد امام مهماته ومسؤولياته.

● والعلاقة مع الاصلاح؟

- العلاقة مع الاصلاح موجودة في الواقع، ونحن موجودون ويجب ان نتعامل مع بعضنا بعضاً ونرى كيف نجد القواسم التي تجمعنا في الظرف الحالي. اني اعتقد انه اذا اعتمدنا منطق ان السياسة فن الممكن، نستطيع ان نجد قواسم الآن وان نعمل من اجلها. بالفعل بدأ بيننا حوار وحصل لقاء بيني وبين الرئيس (علي عبدالله صالح) و(الشيخ) عبدالله بن حسين الاحمر اول من امس (الاحد الماضي) وكان حديث اولي يتعلق باي مدى نستطيع ايجاد القواسم المشتركة لنعمل معاً في الفترة المقبلة لان المؤتمر موجود والاصلاح موجود والاشتراكي موجود ويجب ان نتعامل مع الواقع.

● هل يمكن ان يؤدي ذلك الى تشكيل حكومة تتمثل فيها الاحزاب الثلاثة؟

- والله، هذا ما ننشده، فاذا وفقنا في ايجاد القواسم المشتركة بين برامجنا التي يمكن ان تنطلق منها لوضع برنامج الحكومة المقبلة، لا اعتقد ان هناك مانعاً في تشكيل حكومة ائتلافية بين المؤتمر والحزب والاصلاح.

● ما هو في اعتقادكم اهم انجاز حققته الانتخابات اليمنية؟

- اهم انجاز هو ان الانتخابات تمت وهي الهدف الثاني بعد الوحدة، لاننا عندما حققنا الوحدة طرحنا معها الديموقراطية ووصلنا الى هذه المحطة ونعتبرها علامة لتطور المجتمع اليمني ونعتقد ان هذه التجربة لم تقع في التجربة الجزائرية او اي تجربة اخرى من هذا النوع في البلدان العربية. ونتمنى ان نقيم تجربتنا الخاصة بظروفنا. لا يوجد نسخ ولا تصدير لاي تجربة فنحن في اليمن نحاول ان نصنع التجربة الخاصة بنا. واعتقد اننا نسير في هذا الطريق وامامنا خطوات اخرى ان شاء الله ونتفاءل باننا سنخطوها.

● الا تعتقدون ان حصول الاشتراكي على معظم المقاعد في المحافظات الجنوبية والشرقية وعدم قدرته على تسجيل اختراق يذكر خارج هذه المحافظات يعكس الى حد كبير وجود بقايا لذهنية التشطير؟

- كلا. اني لا اعتقد ان ذلك يثير القلق، لأن الذي حصل اظهر الوفاء لدى جماهير المحافظات الجنوبية والشرقية للحزب الاشتراكي التي اعطت حكمها التاريخي بأن هذا الحزب عندما كان في الحكم لمدة ربع قرن لم يعذبها ولم يبطش بها وهي اليوم تقول كلمتها وهي كلمة نعتز بها. الا اننا نجد اليوم ان لدينا واجباً هو ان نكون في كل الساحة الوطنية. فالحزب الاشتراكي مدعو الى ان ينطلق في كل الساحة اليمنية وليوجد حيث لم يوجد. نحن لدينا مجموعة من الدوائر في المحافظات الشمالية والغربية والحزب يعمل من اجل ان يكون في كل مكان ليعبر عن ارادة الشعب وأمانيه. نحن سنقوّم هذه التجربة قريباً وسنعقد دورة للجنة المركزية لنقف امام ما حصل خلال الانتخابات، وسننشر تقويمنا. نحن نعتقد ان ما حصل في المحافظات الجنوبية ليس مؤشراً مقلقاً بل هو مؤشر نعتز به ويلقي علينا مسؤولية ان نوجد حيث قصّرنا وحيث لم يصل عملنا. وهنا استطيع ان اعطيك قائمة باعضاء المجلس الذين ينتمون الى كتلتنا. (أبرز قائمة تضم اسماء ٨٢ نائباً من اعضاء الحزب او من المستقلين الذين انضموا الى كتلته بعدما ايدهم في الانتخابات تظهر ان للحزب مقاعد في المحافظات الشمالية مثل تعز وذمار والبيضاء وصنعاء واب والحديدة. ففي تعز مثلاً هناك ستة نواب من المستقلين دعمهم الحزب الاشتراكي اضافة الى سبعة آخرين من اعضاء الحزب).

● كيف تنظرون الى الوضع الداخلي في الحزب الاشتراكي. لوحظ ان الحزب لم يستطع عقد مؤتمره الذي وعدتم به مراراً قبل الانتخابات. الم تكن الفترة الماضية تستأهل انعقاد مثل هذا المؤتمر؟



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

– تحدثنا معكم عن ذلك سابقاً، وكان حرياً بنا ان نعقد المؤتمر في وقت سابق، لكن الاوضاع التي كنا نمر فيها وتعرفون معظمها اضافة الى ما تعرض له الحزب من ضغوط ومتاعب اضافة الى سعينا الى تاسيس عملنا في ما كان يسمى الجمهورية العربية اليمنية، كل هذا استغرق منا جهداً ووقتاً... ولكن الآن، وبعد انتهاء الانتخابات، المطلوب حتماً من الحزب ان يحضر لمؤتمره وليس هناك شيء اعاق المؤتمر غير الاوضاع في البلد. نحن نقول لكم مرة اخرى اننا لا نخاف من التباين داخل الحزب ولا توجد اي مجموعة من البشر ليس بينها تباينات حتى داخل العائلة الواحدة هناك تباينات. اني واثق بان مؤتمرنا سينعقد وانه سيخرج اكثر وحدة واكثر قوة.

● سيكون هناك حتى موقف موحد من مسألة العلاقة مع المؤتمر الشعبي؟

– سيكون موقف موحد من كل المواضيع. كنا نبحث في هذا الموضوع وكانت تخرج اشاعات كثيرة تشوه الواقع.

● ما هي حقيقة هذه الاشاعات؟

– هناك رايان كلاهما مخلص. هناك رأي يرى اننا والمؤتمر شركاء في عمل تاريخي وعلينا ان نصون هذا العمل وبالتالي لا بد من التفكير في ايجاد علاقات ارقى مع المؤتمر لاننا نحمل معنا اليتين لنظامين سابقين والفترة الماضية لم تكن كافية للاندماج الكامل ولهذا، وتجنباً لتعرضنا نحن والمؤتمر الى متاعب، نرى انه اذا وجد البرنامج المشترك بيننا ليس ما يمنع حصول تقارب وتطور في العلاقات يصل الى التوحيد بين الحزب والمؤتمر. عملياً، وفي مجال الكلام عن البرامج هناك كلام كثير يقال ولكن اذا حصلت وقفة جدية سنستطيع الارتقاء بعلاقتنا مستقبلا. هناك راي يدعو الى العمل الفوري وراي آخر يقول انه كي نضمن نجاح هذا الحمل لا بد من المرور بترتيبات تضمن نجاح العلاقة. اذاً مبدأ التوحيد متفق عليه في الحزب، ولكن كيف ومتى، هنا يوجد رايان.

● انتم من اي رأي؟

– مسؤوليتي كامين عام للحزب ان ارعى الوضع للتوصل الى رأي موحد، لكن اجد ان الرايين في قيادة الحزب يصدران عن نظرة مخلصة تتطلع الى علاقة اقوى مع المؤتمر. اني اتعامل مع الرأيين من موقعي لان مسؤوليتي هي توحيد الناس. انا آخر من يقول رأيه في ذلك الا اذا وجدت ان مصلحة الحزب ومصلحة الوطن تقتضيان قول رأيي كما قلت كلمتي يوم الوحدة.

● كانت كلمتك وحدك... قلت آنذاك اني ساوقع على الوحدة...

– لا، انا والحزب.

● انت الذي جر الحزب..

– انا جريت الحزب بناء على ما هو موجود في تاريخ الحزب وفي وثائقه وبرنامجه. الامر لم ينزل علي من السماء. لان تاريخنا وشعارنا الذي ناضلنا تحته...

● انت علي سالم البيض قلت اني سأوقع على الوحدة. .

– بناء على ما استنتجته انا من تاريخ الحزب وبرنامج الحزب. الوحدة اليمنية كانت في برنامج الحزب.

● ما هو السبب في التحول في العلاقة بينك وبين الرئيس علي عبدالله صالح . من القطيعة في مرحلة معينة الى حد كبير من الوفاق وجدناه منذ عودتكم من عدن في المرة الاخيرة، ما الذي حصل عملياً؟

– المسؤولية مسؤوليتنا والخوف على وطننا وعلى المكاسب التي صنعناها معاً. في فترة معينة كانت هناك متاعب تحدثنا معكم عنها في عدن (في ايلول/ سبتمبر الماضي) وكنا نعتقد ان على الانسان ان ياخذ لنفسه فترة من الوقت للتامل ومعالجة الامور بمسؤولية وترو. اعتقد ان هذا كان واجبنا، واني اقول انه علينا ان نفكر دائما بالاساليب الحضارية للتعبير عن الرأي. اليوم خرجنا من كل تلك المشاكل بسلام ولم ننجر الى ما كان يريد اعداء اليمن واعداء الوحدة واعداء الديموقراطية جرنا اليه واستطعنا ان نقف ونعالج امورنا ونبحث عن حل. وما برز من قواسم مشتركة اخذنا به وما لم يتبلور بشكل كاف نحاول ان نصل الى قناعة مشتركة في شانه. كان علينا ان نتحمل مسؤوليتنا لانه كان يمكن ان نقع جميعا في ظروف صعبة تهدد سلامة بلادنا. ولتلافي هذه الامور كان علينا ان نكون مسؤولين، نبقى مع بعضنا بعضا وان نعمل من اجل اليمن وليس من اجل اي شيء آخر واذا اختلفنا علينا ان نتعلم كيف ندير هذا الخلاف او هذا التباين. علينا ان نكون اهلاً للثقة، يكفينا بعد تحقيق الوحدة والديموقراطية اننا وفينا بما وعدنا به شعبنا. انا شخصيا مقتنع بعدما تحققت الوحدة وبدأنا بالديموقراطية. الى هنا اعتقد ان هذا عمل طيب ويمكن ان يتواصل ويمكن ان ياتي ناس اكثر قدرة منا على تطوير المجتمع اليمني.

● هل يعني ذلك انك قد لا ترشح نفسك لمنصب نائب الرئيس؟

– ليس في الضرورة. انا اعتبر ان ما اديته مهمة كافية. في الفترة بين الوحدة والديموقراطية كنت اشعر بقلق، لكن الحمد لله ومع كل الصعوبات بدأنا هذه الخطوة واني واثق ان العجلة ستتحرك وسيخرج من الشعب من هو اكثر قدرة منا، فانا شخصياً مقتنع بما تحقق. ولكن يوجد حزب له قيادة وله توجهات واني واثق انه يمكن ان يسير بي ومن دوني، كما ان اليمن تستطيع ان تمشي بنا وبغيرنا. في الاول كان الناس يعلقون المسؤولية على علي وعلي (علي صالح وعلي البيض) اما اليوم فصار هناك مجلس نواب منتخب نعود اليه وهو يتحمل مسؤوليته في بناء الدولة وفي استكمال كل الاجراءات اللاحقة وسنتعاون جميعاً من اجل خدمة بلدنا ويكفينا ان اليمن تسير خطوة خطوة حتى ولو كانت هذه الخطوات صغيرة . اذ ان اهم شيء هو التقدم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

التمديد لحكومة العطاس وارد بسبب التعديلات الدستورية

مجلس الشورى حل وسط لضمان مشاركة الجميع

عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة اليمني لـ الشرق الأوسط

صنعاء: من عبد الله حموده

أعلن عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي العام، والمرشح لرئاسة الحكومة اليمنية المقبلة انه ليس متحمساً لرئاسة حكومة جديدة بعد الانتخابات اليمنية الاخيرة وان هناك كفاءات في اليمن. وقال في حديث لـ «الشرق الأوسط»، وهو الصامت عادة الذي لا يتكلم، انه قد يجرى التمديد لحكومة حيدر ابو بكر العطاس للانتهاء من موضوع التعديلات الدستورية المقترحة. ولم يوضح من سيقوم بمهمة التكليف لرئاسة حكومة جديدة هل مجلس النواب، ام الرئيس ام مجلس الرئاسة. وتناول الحديث مع عبد العزيز عبد الغني قضايا توحيد الحزبين المؤتمر والاشتراكي، ونتائج الانتخابات التي اعترف بأن هناك بعض تجاوزات في اعلان الانتائج كانت بسبب تسابق الاحزاب لاعلان اسماء مرشحيها الفائزين

والواقع ليس هناك من وصف ينطبق على عبد العزيز عبد الغني. افضل من «الشاهد الصامت». فعلى الرغم من درايته الكاملة بكل ما يجري من احداث، واسهامه في الكثير من النشاطات السياسية والحزبية، يحاول جهده هذه الايام الابتعاد عن الصحافة، وعدم الادلاء بتصريحات، ويفضل العمل في صمت. بعيداً عن الأضواء، بأكبر قدر ممكن، ربما انطلاقاً من خبرته الطويلة في شؤون السياسة اليمنية.

وفي ضوء التكهنات التي تتناقلها بعض المصادر بشأن «مستقبله السياسي»، واحتمالات توليه رئاسة الحكومة المقبلة، وحرصنا انا وزميلي حمود منصر مراسل «الشرق الأوسط» في صنعاء، على طرح كل الأسئلة المثارة في الساحة اليمنية اليوم.

وبين كلماته الهادئة وابتساماته، نفى علمه بترشيحه لرئاسة الحكومة الجديدة، كما نفى معرفته بالانتقادات التي وجهها المهندس حيدر العطاس، رئيس الوزراء الحالي الى القيادة اليمنية - في مرحلة سابقة - بشأن التدخلات في عمل الحكومة، او تهديداته بالاستقالة، وفي ما يلي نص الحديث:

● ارجو القاء بعض الضوء على المرحلة المقبلة والنظام الجديد الذي بدات ملامحه تظهر؟

- كانت الانتخابات الاخيرة حدثاً هاماً بعد الوحدة، وتثبيتاً لنظام التعددية السياسية والحزبية، والنتائج اصبحت الآن معروفة. والمهام الاساسية للمرحلة المقبلة تتمثل في ان السلطة تنتقل من مرحلة التقاسم (في الفترة الانتقالية) الى المرحلة الدائمة او الشرعية الدستورية. وستكون امام الحكومة المقبلة مهام كبيرة، هي تثبيت الشرعية الدستورية والتركيز على ما يهم الشعب في النواحي الادارية والاقتصادية. والجانب الاداري يتميز باهمية كبيرة، وكذلك الجانب الاقتصادي لان كليهما مرتبط بالاستقرار.

والى جانب الحكومة الجديدة، فان المجلس المنتخب سيضطلع بمهمة الاصلاحات الدستورية التي جاءت في البرامج الانتخابية للاحزاب الرئيسية، وهذه ستاخذ دورها حسب ما نص عليه الدستور.

● وهل يعني ذلك ان المرحلة التالية للانتخابات ستشهد حلاً لمشكلة غياب وحدة الارادة السياسية في اليمن؟

- فعلاً، سيكون للامور التي لم تحل خلال الفترة الانتقالية، حلول في المرحلة المقبلة، وكذلك العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي.

وكان قد طرح قبل الانتخابات ان يكون بينهما توحيد او تحالف او تنسيق، وتقرر ترك هذا الموضوع الى ما بعد الانتخابات.

● ولكن هل الوضع الحالي الذي تمخضت عنه الانتخابات، اي وجود 3 كتل سياسية برلمانية، يؤكد توحيد الحزبين. ام ان هذا التوجه انتفى الآن؟

- الحقيقة ان الموضوع تقرر تاجيله الى ما بعد الانتخابات ومن ثم فانه ما زال قائماً.

كيفية توحيد الحزبين

● كيف يمكن توحيد تنظيمين لكل منهما تركيبته المختلفة وخصوصيته؟ فالمؤتمر يعتبر اطاراً عاماً لتيارات متعددة. بينما الحزب الاشتراكي يتصف بتناسق في العضوية.

قال عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة اليمني:

- اذا نظرت الى برنامجي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، فليس هناك خلاف كبير في التوجهات. وطبعاً كان هناك خلاف عندما كان الحزب الاشتراكي يعتمد الاشتراكية العلمية، ولكن بعد ان تغيرت سياسة الحزب، واصبح هناك مفهوم للاقتصاد قريب من المفهوم الذي يتبناه المؤتمر الشعبي، لم تعد هناك فوارق كبيرة بين السياسات التي

ينتهجها الحزب، وتلك التي ينتهجها المؤتمر.

● هل يعني ذلك ان انتفاء الاختلاف في السياسات يسهل التوحيد بصرف النظر عن التركيب؟

- نعم.

● ما هي الخصوصية التي تراها مرتبطة بالمؤتمر الشعبي العام، فهو يضم كثيراً من العناصر غير محددة الهوية السياسية، ويقول الناس انه حزب نشأ حول السلطة. وبدأ كنوع من تحالف للقوى السياسية في الوقت الذي لم تكن فيه احزاب أخرى موجودة. ولذلك فان تركيبه الحالي يضم عناصر يقال انها اقرب الى التجمع اليمني للاصلاح منها الى المؤتمر نفسه وعناصر كانت في الحزب الاشتراكي من قبل. كما ان عناصر أخرى خرجت منه لتشكل حزب البعث، هل يمكن القول ان المؤتمر الشعبي العام سيظل موجوداً بعد ان انتفت الحاجة الى اطار عام، واصبحت هناك احزاب مستقلة تمثل التيارات التي كانت داخله طوال الفترة السابقة؟

- اعتقد ان قوة المؤتمر الشعبي هي في تركيبته الموجودة حالياً، فنشوء المؤتمر الشعبي يرجع الى ان الحزبية لم تكن موجودة، وبدأ حوار شعبي على نطاق واسع، وشكلت لجنة ضمت فئات متعددة الاتجاهات، وخرجت هذه الفئات بالميثاق الوطني، وجرى في ذلك الوقت استفتاء نال فيه الميثاق اغلبية اصوات المواطنين. ثم اتاحت التعددية السياسية الفرصة لاولئك الذين لم يرغبوا البقاء في المؤتمر الشعبي ان يخرجوا، فمنهم من خرج الى تجمع الاصلاح، ومنهم من خرج الى البعث.

وكذلك فانه يضم اولئك الذين كانوا يشكلون الجبهة الوطنية من عناصر الحزب الاشتراكي. وهناك مثال لحزب المؤتمر هو حزب المؤتمر الهندي، الموجود منذ عقود طويلة، ومقيم على تعدد الاتجاهات داخله. ولا يعتبر المؤتمر الشعبي سترة حديدية وانما لدينا منهج واضح وثابت، ونحن نعتبره مظلة او شجرة كبيرة تستظل تحتها التيارات المتعددة، وقوته في ان هذه التيارات المتعددة داخله تجعله بستاناً متعدد الأزهار.

● كيف تمارس مهمتك كامين عام مساعد في تحقيق التوازن بين هذه التيارات؟

- اجد متعة في ان اكون داخل تنظيم من هذا النوع، فوجود التيارات السياسية المتعددة يتيح الاستماع الى اراء تعبر عن مختلف الاتجاهات، ثم نصل الى شيء وسط بين التيارات المتشددة الى اليمين او اليسار.

فترة عصيبة

● نعود الى خبرتك كرئيس وزراء سابق في الشطر الشمالي قبل الوحدة. ورؤيتك للموقف الذي كانت عليه الحكومة بعد الوحدة، فليس هناك من يستطيع تقويم عمل حكومة كشخص عمل رئيساً لحكومة من قبل ما هي الصعوبات التي واجهتها الحكومة الحالية قبل الانتخابات؟ وكيف واجهتها؟ وهل نجحت في ذلك ام لا؟

- الفترة الانتقالية كانت فترة عصيبة، وانا اشد على يد كل الذين ساهموا في الحكم خلال تلك الفترة، فقد كانت فترة دمج نظامين لهما توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة. ومن الاعباء التي تحملتها دولة الوحدة في اليمن لتوحيد جهازين اداريين كانت توجد قدرة الادارة، ولكن كان من الضروري توحيد اجهزة هذين النظامين، حتى لا تكون عقبة (امام تنفيذ السياسات).

وهناك المشكلات التي نشأت عن عودة نحو مليون مغترب، وما ترتب على ذلك من انقطاع المصدر الأساسي للعملات الاجنبية، وكذلك المشكلات الاقتصادية التي تولدت عن حرب الخليج. هذه كلها واجهت الحكومة خلال الفترة الانتقالية، وانعكست الجوانب السلبية للاقتصاد على مختلف النواحي، وكان على الحكومة ان تعمل بامكانيات قليلة لتلبية الاحتياجات الكبيرة للشعب.

كما ان هناك تطلعات جديدة كان المواطنون يأملون في تحقيقها بعد الوحدة، فالحكومة بذلت مجهودات كبيرة لتلبية هذه التطلعات. والأمل ينعقد على ان يتحقق في مرحلة الشرعية الدستورية ما لم يتحقق خلال الفترة الانتقالية.

● كيف تقوم الجهود التي بذلها رئيس الوزراء المهندس حيدر العطاس خلال الفترة الانتقالية؟

- هذا متروك للتاريخ، ولكنني اقول انه بذل جهوداً كبيرة.

● هل نجح في اداء مهمته ام عجز عن ذلك؟

- بالنسبة للامكانيات الموجودة بذل الأخ حيدر جهداً كبيراً.

رئاسة الحكومة المقبلة

● هناك تكهنات بشأن ترشيح رئيس الوزراء الجديد خلال الفترة المقبلة، تقول انه اما ان يكون عبد العزيز عبد الغني او حيدر او بكر العطاس لكي يكمل المهمة التي بدأها. فما رأيكم في ذلك؟

- اسمي غير مطروح، ولكن الامر متروك لمجلس الرئاسة، والتشكيلة الجديدة لمجلس النواب.

● لماذا اسمكم غير مطروح؟

- (ضحك.. ثم تفادى الاجابة على السؤال).

● من الذي سيكلف الوزارة الجديدة؟ هل هو مجلس الرئاسة الحالي؟ ام انه سيكون الرئيس بعد تعديل الدستور وانتخاب رئيس ونائب رئيس؟

- هذا الموضوع متروك حالياً، وسيناقشه مجلس الرئاسة بعد انعقاد مجلس النواب الجديد.

● في ظل الظروف، هل يتطلب الأمر

التمديد لحكومة العطاس بعض الوقت حتى تاخذ الأوضاع الجديدة شكلها؟

- هذا محتمل.

● ما رايكم في الانتقادات التي وجهها المهندس حيدر العطاس بشأن التدخلات في شؤون الحكومة واعاقتها؟

- من وجه هذه الانتقادات؟

● هدد العطاس بتقديم الاستقالة عدة مرات، كان اخرها في شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي، وقال ان هناك قوى تتدخل في اعاقة عمل الحكومة، ونشر هذا الكلام في حينه.

- (ضحك) لا علم لي بذلك، ولا تحضرني الذاكرة بشأن ذلك خلال الفترة الماضية.

المراقبة في صمت

● انتم رجل يعمل في هدوء، وقليل الكلام. ويمكن القول انك شاهد صامت في هذا المرحلة حتى تتكلم، ولذلك كنت حريصا على اجراء هذه المقابلة. فهل الصمت يعتبر من ضرورات المحافظة على البقاء السياسي؟ ام انه ادخار للنفس لمرحلة مقبلة؟

- لكل شخص تكوينه، وانا تكويني بهذا الشكل.

● لو اردنا ان نعقد مقارنة بين اسلوبكم، وما حدث في الماضي من "اعتكاف" نائب الرئيس (علي سالم البيض) فهل هذان اسلوبان من اساليب التعامل السياسي، كل حسب تكوينه؟

- (ضحك) كل واحد يتصرف حسب طبيعته.

● ما هي طبيعة المواجهة بين «قوى التحديث» و«قوى التخلف» كما يسميها البعض في اليمن؟

- اعتقد ان هذا فيه ظلم، لأنه ليست هناك قوى تحديث وقوى تخلف، واليمنيون جميعاً متطلعون للتحديث، ولكل واحد اسلوبه وطريقته في الحياة. والكلام بهذه الطريقة يكون مجرد مصطلحات.

انا اعتقد ان كل اليمنيين تواقون للعيش مع العصر، وانتهاج اسلوب الحياة الحديثة، والشيء الذي يقيسه الانسان هو الجوانب الاقتصادية.

اما موقف الانسان من الجوانب الاجتماعية فمسالة تختلف فيها وجهات النظر. لكن حتى في هذا الجانب الكل شارك في الانتخابات، واسهم في العملية الديمقراطية، ولا يطمح احد في عودة البلاد الى الخلف في ظل حكم ديكتاتوري او شمولي، بدليل هذا العدد الكبير الذي ساهم في العملية الانتخابية. انما الناس يختلفون في نظرتهم الى بعض الامور، ولذلك لا اقول ان هناك قوى تحديث وقوى تخلف، وانما نقول ان من يؤمن بالثورة والنظام الجمهوري نتفق معه، ومن لا يؤمن بهذا فنحن مختلفون معه.

● ولكن هناك بعض القوى التقليدية تعارض نظام الانتخابات للحكم المحلي؟

- لم تبرز قضية الحكم المحلي حتى الآن. الا انه - كما هو مطروح في البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام - يتطلب تعديلاً دستورياً وقانونياً. ففي ظل الدستور الحالي لا نستطيع ان ننفذ خطة الادارة المحلية، التي تتطلب انتخاب مجلس المحافظة، الذي ينتخب المحافظ، وكذلك انتخاب مجلس المديرية، الذي ينتخب - بدوره - المدير.

● هل يفهم من ذلك ان المحافظ سيكون من أبناء المحافظة؟

- نعم، هذا ممكن جداً.

● رغم كل ايجابياتها ابرزت المعركة الانتخابية بعض اوجه القصور، بحكم انها التجربة الاولى من نوعها، فما هو تقييمكم لذلك حتى الآن؟

- تقييمنا انها كانت كاملة، وحسب التقرير الذي جاءنا من المراقبين الدوليين، انه لا يوجد تصور في اليمن، لا يوجد في دولة اخرى متطورة، واوضحت التقارير ان كل الضمانات وضعت لكي تاخذ العملية دورها الكامل في الأمانة، فكل مرشح كان له مندوب امام كل صندوق، وبقي هذا المندوب حتى الانتهاء من عملية الفرز.

هناك تجاوزات؟

● ولكن هناك تجاوزات جاء ذكرها في تقارير المواطنين، مثل زيادة او نقص البطاقات، وعدم السماح لبعض مندوبي المرشحين بالوجود، وربما كان ذلك في جزء منه ناتجاً عن عدم الخبرة. لكن الشيء المثير للتساؤل انه - حتى على مستوى اللجنة العليا للانتخابات - أعلنت النتائج مرات متعددة، وجاء ذلك من مصادر متعددة، وهو امر كان يتطلب نوعاً من الانضباط والحسم داخل اللجنة، وظل كذلك حتى اعلنت النتائج للمرة الأخيرة (يوم الأحد الماضي) مع تعليق نتائج الدوائر التي فيها طعون.

● من بين التساؤلات: من هو الشخص المسؤول عن اعلان نتائج الانتخابات؟ ولماذا تسربت هذه النتائج؟

- هناك اختلافات كثيرة في وجهات النظر. وبعد اعلان النتائج في الدائرة الانتخابية لا يصبح الامر سراً وكانت وجهة نظر اللجنة العليا ان لا تعلن هذه الاسماء حتى تبدأ عملية الطعون، ولا يحصل المطعون في فوزه على شهادة الفوز، ولكنه اصبح معروفاً، فكان الحزب الذي ينتمي اليه الفائز يعمل للسبق في اعلان هذا الاسم. وهذا خلاف في وجهات النظر وربما اعتبر تجاوزاً للوائح اللجنة العليا للانتخابات ولكنه في حد ذاته كان موضوعاً للبت من جانب اللجنة العليا، ورفعت اسماء الفائزين المطعون في فوزهم حتى يبت فيها. وانا معك في ان هذه تجربة اولية، ولم تكتمل بعد، ولكن الذي نلاحظه من احد المراقبين انه في فرنسا من ضمن 500 دائرة، كانت هناك طعون في 300 دائرة. رغم ان عملية الانتخابات في فرنسا تعتبر قديمة جداً بالنسبة لما يحدث في اليمن. وان شاء الله يمكن ان نتغلب عليها في المستقبل. وان اردت الحقيقة فنحن كمؤتمر شعبي مرتاحون للنتائج التي اعلنت، رغم اننا عندنا نحو 13 - 14 دائرة لم تحسم، ونحن واثقون في عدالة المحكمة.

المعارضة والحكومة

● بالرغم من حصول المؤتمر الشعبي على مقاعد اكثر من مقاعد الاحزاب الأخرى في مجلس النواب، ولكنه لا يعتبر فائزاً على النحو الذي كان متوقعاً؟

- كنا نتمنى ان نفوز بمقاعد اكثر، وكذلك الحال بالنسبة الى الاحزاب الاخرى، ولكننا احتكمنا في هذا الى الشعب، وملتزمون بما قرر.

● ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه

المعارضة في المرحلة المقبلة؟

- هذا متروك بالنسبة لهم، ولكن ستكون تجربة نعتز بها مقدماً. فسيكون هناك حزبان او اكثر في الحكومة، وستكون هناك معارضة.

● ذكر الرئيس علي عبد الله صالح انه سيكون هناك مجلس برلماني اخر (مجلس الشورى) الى جانب مجلس النواب، وسيكون جزء من اعضاء هذا المجلس بالتعيين وكان قد ذكر قبل الانتخابات انه حتى لو فاز المؤتمر الشعبي بالأغلبية فلن يترك الاحزاب الاخرى (خارج السلطة). هل هذا اسلوب جديد لاحتواء وضم بعض العناصر والشخصيات ذات الوزن التي لم يكن لها حظ الفوز في الانتخابات. لكي تلعب دوراً ما؟

- اوضحت تجربتنا انه يجب ان لا نترك احداً خارج الحلبة السياسية، فنحن دائماً نفضل الحل الوسط على اساس مشاركة الجميع والكل له دور ونستفيد من الجميع.

● هل سيظل المؤتمر الشعبي العام حزب الرئيس، ويظل الرئيس امينه العام؟ ام انه بعد التغييرات الجديدة، سيكون زعيم الحزب ولكن ليس بالضرورة امينه العام؟

- هو امين عام الحزب، وهو في الوقت نفسه، رئيس لكل اليمنيين. وفي دول كثيرة يكون الرئيس رئيساً لحزب معين او امينا عاما له. وهو في نفس الوقت رئيس لكل الناس، وليس هناك تناقض في ذلك.

تساؤلات مطروحة

● لماذا لا ترغب في تولي الوزارة خلال المرحلة المقبلة رغم ان اسمكم يحظى باحترام كبير. هل يرجع ذلك الى ان هناك صعوبات والموقف ساخن، وتودون ترك ذلك لكي يكتوي به شخص اخر؟

قال عبد العزيز عبد الغني:

- شرف لي ان اكون خادماً لهذا الوطن في اي موقع، ولكن هناك اناساً كثيرين، وهذا الموقع ليس مقصوراً على شخص او شخصين، فاليمن يضم مجموعة كبيرة قادرة على تولي هذه المهمة، والأفضل ان تعطى الفرصة لشخص اخر. فاليمن ليس عقيماً. وانا اديت جزءاً من الواجب علي في المواقع التي شغلتها، وساخدم في اي موقع وليس في رئاسة الوزارة، لأن هناك كفاءات وشخصيات تستطيع القيام بهذه المهمة.

● يطرح البعض سؤالاً بشأن الحاجة الى توفير فرصة امام العطاس لاستكمال المهمة؟

- لماذا لا؟ هذا الموضوع مطروح امام مجلس الرئاسة، وهناك ايضا كفاءات أخرى.

● هل كانت تجربة مجلس الرئاسة ناجحة في اليمن خلال الفترة الماضية؟

- الحقيقة انه ليس هناك مجلس رئاسة سوى في اليمن حالياً، ولهذا جاءت فكرة الاصلاحات الدستورية لتحويله الى رئيس ونائب رئيس، وسيبحث مجلس النواب هذا الموضوع.



المصدر : النشرة الاسبوعية ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ... ١٩٩٣

اليمن بعد الانتخابات وفي ضوء نتائجها

صالح قلاب

انقسم الذين تابعوا الانتخابات البرلمانية اليمنية الأخيرة واهتموا بنتائجها الى قسمين، قسم رأى ان هذه الانتخابات بالنتائج التي اسفرت عنها أدت الى ترسيخ وحدة اليمن التي اهتزت بشدة قبل نحو ستة أشهر في ضوء الخلاف المعروف بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وقسم رأى عكس ذلك، وأكد ان انتخابات الأسبوع الماضي فتحت ابواباً كانت مغلقة وانها قد تدفع الأمور هناك من سيئ الى اسوأ.

والحقيقة انه بمجرد اعلان نتائج هذه الانتخابات، وإظهار ان الحزب الاشتراكي اليمني، الشريك الرئيسي في الحكم منذ الوحدة، احتل المركز الثالث وليس المركز الثاني في التركيبة الجديدة اندفعت البلاد مرة واحدة نحو ازمة طاحنة، كادت ان تؤدي الى عواقب وخيمة لولا ان جرى تدارك الامور بالسرعة القصوى ولملمة الاوضاع قبل ان تصبح خارج السيطرة والتحكم.

● يمكن القول ان الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وان هي عززت بعض الامور والشؤون في اليمن، الا انها لم تخرج البلاد من حالة مفترق الطرق السابقة، فالأوضاع لا تزال مفتوحة على المجهول وانقاذ الوحدة وترسيخها والتي هي بيت القصيد يحتاج الى جهود جبارة واستثنائية.

فالحزب الاشتراكي اليمني الذي وقع قادته بمن فيهم امينه العام علي سالم البيض سلسلة من المواثيق والاتفاقيات مع حزب المؤتمر الشعبي العام في اعقاب ازمة اكتوبر (تشرين الاول) الماضي الشهيرة، شعر بمجرد اعلان النتائج من قبل صادق امين ابوراس وليس من قبل رئيس لجنة الانتخابات عبد الكريم العرشي ان خللاً معيناً وقع وان الرئيس علي عبد الله صالح تحت الحاح ضغوط داخلية ربما بات يفكر في التخلي عن الاتفاقات المشار اليها آنفاً.

لقد احس قادة الحزب الاشتراكي اليمني ان الرئيس علي عبد الله صالح، بعد ان اظهرت نتائج الانتخابات ان هذا الحزب، اي الحزب الاشتراكي اليمني، لم يحافظ على موقعه السابق وانه تراجع من الموقع الثاني الى الموقع الثالث، بات يفكر في الغاء صيغة مجلس الرئاسة، واتباع النظام الرئاسي الذي تعطى فيه للرئيس صلاحيات واسعة، والذي يقوم الرئيس وفقاً له باختيار نائبه واستبدال آخر به في اي وقت يشاء.

والمعروف ان اتفاقيات الوحدة التي جرى التوصل اليها ثم توقيعها بعد سنوات طويلة وتطورات حاسمة عاشها شطرا اليمن، نصت على الاخذ بنظام مجلس الرئاسة، وليس على النظام الرئاسي، كما نصت على ان نائب الرئيس يختار اختياراً ولا يتم تعيينه من قبل الرئيس نفسه.

وهكذا فإن الفترة بين اعلان نتائج الانتخابات بصورة اولية، واعلانها بشكل رسمي، قد شهدت الى جانب التوتر الذي عاشته البلاد اتصالات مكثفة بين الرئيس ونائبه، وبين قادة حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، كما شهدت وساطات من قبل المعتدلين في كلا الحزبين وبعض القيادات المحايدة التاريخية التي لعبت ادواراً بارزة في عملية انجاز الوحدة اليمنية.

ويبدو ان الرئيس علي عبد الله صالح لم يخف انه في ضوء نتائج هذه الانتخابات فكر فعلاً في الانتقال بالبلاد من صيغة نظام المجلس الرئاسي المعمول بها حالياً الى صيغة النظام الرئاسي، ويبدو ايضا ان قادة الحزب الاشتراكي اشترطوا في حال اجراء هذا التحول ان يتم اختيار نائب الرئيس من قبل البرلمان وليس من قبل الرئيس نفسه.

ولأن الرئيس يعرف ويعلم ان اختيار نائبه من قبل البرلمان وليس من قبل مجلس الرئاسة، وفقاً للصيغة الحالية، سيؤدي الى تقوية مركز هذا النائب، كما انه سيعزز وضعية وجود رأسين في البلاد وهي الوضعية القائمة في الفترة الراهنة ومنذ قيام الوحدة، فقد اختار الابقاء على الصيغة السابقة وهي صيغة مجلس الرئاسة واختيار نائب الرئيس من قبل هذا المجلس وليس من قبل البرلمان.

وحسب المعلومات الواردة من اليمن فإن قادة الحزب الاشتراكي اليمني قد اثاروا سلسلة من القضايا المتعلقة ببعض القوانين والتشريعات التي جرى تثبيتها في اتفاقات ومعاهدات الوحدة، وذلك على غرار اثارتهم لموضوع النظام الرئاسي ومسالة كيفية اختيار نائب الرئيس، وانهم تلقوا تطمينات وضمانات من الرئيس علي عبد الله صالح بان كل شيء سيبقى على ما هو عليه.

والثابت ان الرئيس علي عبد الله صالح قد تعرض فعلاً لضغوطات من قبل بعض اقاربه وأوساط

٠٤٠٠١١



المصدر : الشرق الاوسط / البريطانية

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

حزبه بعد ظهور نتائج الانتخابات للتخلي عن صيغة التحالف السابقة مع الحزب الاشتراكي اليمني وانه في لحظة من اللحظات فكر جدياً في هذا الأمر، لكنه ما لبث ان تخلى عن هذه الافكار تحت وطاة الخوف على مصير الوحدة، والاحساس ان التيارات الصاعدة الاخرى «ستتعشى» به ان هي استطاعت ان «تتغدى» بنائبه علي سالم البيض وبالحزب الاشتراكي اليمني الحليف لحزبه.

وبوضوح اكثر فإن المؤكد ان الرئيس اليمني عندما راجع حسابات في غمرة نشوته بالانتصارات التي حققها حزبه في الانتخابات الاخيرة، وجد انه من الاحسن والافضل له ان يبقي على تحالفه السابق مع الحزب الاشتراكي وان لا يستبدل بهذا الحلف حلفاً جديداً مع تجمع الاصلاح الذي ابرزته الانتخابات البرلمانية كقوة رئيسية في البلاد.

وحسب بعض التقديرات، فإن الرئيس علي عبد الله صالح سيحاول في فترة لاحقة، بعد احتواء مخاوف قادة الحزب الاشتراكي اليمني الجديدة، ان يستانف طرح وحدة الحزبين المتحالفين لاستيعاب الواقع الجديد، وتقليص صيغة الراسين الحالية بصورة تدريجية.

ووفقاً لمعلومات مؤكدة، فإن صيغة دمج الحزبين المتحالفين التي طرحت في فترات سابقة ولم يحالفها النجاح، وان كانت تواجه ببعض الحماسة والايجابية من بعض قادة الحزب الاشتراكي اليمني خصوصاً الذين رحلوا عن عدن نهائياً واصبحوا يقيمون في صنعاء، الا انها تقابل بالحذر الشديد وبالرفض ايضا من قبل قواعد هذا الحزب المتمركزة في الجزء الجنوبي من البلاد بصورة رئيسية.

ويقول الذين لا يوافقون على مبدأ الدمج بالصورة المطروحة انه من غير الممكن توحيد حزب عقائدي منظم وله تقاليد عريقة في الانضباط والتراتبية على اساس الديموقراطية المركزية، مع حزب ليس فيه من صفات الحزب الا الاسم وهو اقرب الى تيار عام مع طبيعة عشائرية منه الى صيغة الاحزاب الحقيقية.

لكن ماذا سيحدث وقد تم تطويق الخلافات التي طرات بعد اعلان نتائج الانتخابات..؟ هل ستبقى الامور على ما هي عليه ام ان المستقبل يخفي تطورات لاحقة..؟

ان المؤكد ان الرئيس علي عبد الله صالح الذي قبل ويقبل بصيغ الحكم السابقة تحت إلحاح الحرص على وحدة البلاد واستقرارها واظهار الانتخابات التي جرت كإنجاز كبير، سوف يبقى يفكر في التخلص من الحالة القائمة، وسوف يبقى يعمل من اجل استبدال نظام رئاسي بصيغة مجلس الرئاسة ومن اجل الاستعاضة عن صيغة تعيين نائب الرئيس من المجلس الرئاسي او اية هيئة اخرى بصيغة تعيينه من قبل الرئيس نفسه.

وبالمقابل فإن الحزب الاشتراكي وقد شعر بان مكانته السابقة أصيبت ببعض الخلل في ضوء نتائج الانتخابات الاخيرة، سوف يبقى يتمسك بالمواقع والصيغ السابقة، وسوف يبقى حذراً تجاه اية خطوة سيخطوها الرئيس وحزب المؤتمر الشعبي العام في المستقبل وهذا سيؤدي الى تسميم العلاقات بين الطرفين، والى احتمال نشوء خلافات خطيرة مقبلة.

وهنا فإن عزم الرئيس علي عبد الله صالح على استكمال الوحدة ودمج القوات المسلحة وبعض الاجهزة الحساسة الاخرى التي لم تدمج بعد، سوف يصطدم بشكوك وحذر الحزب الاشتراكي.

والحقيقة ان بعض قادة هذا الحزب لا يخفون ان اخراج القوات المسلحة في اليمن الديموقراطية السابقة من ايديهم سوف يؤدي الى إضعاف مركز حزبهم وتهميش دوره بصورة تدريجية لحساب احزاب وتيارات اخرى اثبتت وجوداً مكثفاً في الانتخابات البرلمانية خصوصاً في مناطق الشمال.

ولذلك وبالنتيجة فإنه يمكن القول ان الانتخابات البرلمانية الاخيرة، وان هي عززت بعض الامور والشؤون في اليمن، الا انها لم تخرج البلاد من حالة مفترق الطرق السابقة، فالاوضاع لا تزال مفتوحة على المجهول وانقاذ الوحدة وترسيخها والتي هي بيت القصيد يحتاج الى جهود جبارة واستثنائية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

صنعاء: الزنداني ينفي تبني فكرة نسف مراكز الاقتراع في انتخابات اليمن

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ نفى الشيخ عبدالمجيد بن عبدالعزيز الزنداني، رئيس مؤتمر الوحدة والسلام اليمني ان يكون تبنى مع جهات خارجية فكرة تفجير مراكز للاقتراع في الانتخابات النيابية التي اجريت في البلاد الاسبوع الماضي. وقال: «بل كنا احرص الناس على نجاح هذه الانتخابات وسلامتها وأمنها». وقال ان الادعاء بوجود خلاف بين القبائل حول «التيار الاسلامي» ليس صحيحاً.

وقال الزنداني الذي حضر المؤتمر الصحافي الذي عقدته لجنة حماية الانتخابات المنبثقة من «مؤتمر الوحدة والسلام»: «كنا نتوقع ان يكون هناك من يرفض الدين سواء في العقيدة او الشريعة ولكن الاجماع الآن من جميع ابناء اليمن على قبول الاسلام عقيدة وشريعة، واعتقد اننا تجاوزنا نقطة الخطر. ومن المحزن اننا شاهدنا في هذه الانتخابات الممارسات الغربية الديموقراطية». واضاف ان الادعاء بان هناك خلافاً بين القبائل حول «التيار الاسلامي» ليس صحيحاً. وقال: «ان رجال القبائل مسلمون، ويقبلون من العلماء التوجيه. والعلماء ليس لديهم شيء ضد الناس، ولا يحاربونهم».

واوضح ان الاتصالات التي اجراها الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر مع الرئيس علي عبدالله صالح تمت باعتباره رئيساً للتجمع اليمني للاصلاح.

وقال الشيخ الزنداني ان استخدام القوة ليس دائماً خطأ فهي مباحة اذا كانت من اجل حماية الحق. «ان شعبنا في الجنوب ليس له القوة للدفاع عن حقوقه الا ان الناس في الشمال لديهم تلك القوة وقد استخدموها». وتابع: «لا نلوم من يستعمل القوة للدفاع عن حقه، بل نحن ضد من يستخدمها لسلب حقوق الآخرين». واعتبر ان الذين دافعوا عن حقهم «منعوا الظلم والتزوير».

ونفى الزنداني انه لم يرشح نفسه في الانتخابات بسبب تطلعه الى رئاسة الجمهورية، وقال: «ان هذه تعتبر تهمة في بلادنا، ولكن في الغرب من حق الانسان ان يرشح نفسه اذا شاء، ولم ادخل الانتخابات لانشغالي بعملي».

الى ذلك اعلن القاضي حمود عبدالحميد الهتار رئيس لجنة حماية الانتخابات ان اكثر من ٧٠ طعناً قدمت الى المحكمة العليا في شان نتائج الانتخابات. وتلا الهتار امام الصحافيين تقرير اللجنة التابعة لـ «مؤتمر الوحدة والسلام» عن الانتخابات الذي جاء فيه: «تابعت لجنة حماية الانتخابات المنبثقة عن مؤتمر الوحدة والسلام الانتخابات البرلمانية في الجمهورية اليمنية بدءاً باجراءات القيد والتسجيل للناخبين، ومروراً بعمليات الاعتراض على جداول قيد الناخبين، والطعون المتعلقة بها، ثم فتح باب الترشيح، ومرحلة الدعاية الانتخابية، واجراء الاقتراع، والفرز واعلان النتائج، لمراقبة سلامة الاجراءات، وموافقتها لنصوص قانون الانتخابات، والدليل الانتخابي، ومدى توافر الضمانات المتعارف عليها دولياً لنزاهة الانتخابات، وسلامة نتائجها، باعتبار ان هذه الانتخابات هي اول انتخابات برلمانية تجري في ظل التعددية السياسية، وبعد اعادة تحقيق الوحدة اليمنية. ويعلق عليها المواطنون آمالاً في ازالة آثار التشطير، ومخلفات الاستبداد والاستعمار، واصلاح ما افسدته الايام. وهي في الوقت ذاته محط انظار المراقبين السياسيين عربياً واسلامياً ودولياً».

واللجنة اذ تسجل اعتزازها وتقديرها لنجاح هذه الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية فانها تدين الممارسات التي ارتكبت في بعض الدوائر الانتخابية من قبل بعض الاطراف التي لم تستوعب المتغيرات: بقصد المساس بحرية الاختيار، ونزاهته، وسلامة نتائج الانتخابات، وتمثل مخالفة صريحة لقانون الانتخابات، والدليل الانتخابي، ودليل الدعاية الانتخابية، والقواعد، والتقاليد والاعراف الديموقراطية. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

١ - تشكيل اللجنة العليا للانتخابات واللجان الاشرافية من ذوي الانتماءات السياسية افقد هذه اللجان الحيدة والاستقلالية وأثر على مسار الانتخابات لمصلحة الاقوى والاكثر نفوذاً.

٢ - تقسيم الدوائر بقرار اللجنة العليا وفقاً للمعايير السياسية. وكان بالاحرى ان يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بقانون وفقاً للمعايير الموضوعية.

٣ - تأخر الانتخابات البرلمانية عن موعدها المحدد نتيجة ازمة سياسية وانعكاس هذه الازمة على سير عمل اللجنة العليا للانتخابات.

٤ - توزيع افراد القوات المسلحة والامن في بعض الدوائر الانتخابية للاستفادة منهم في دعم مرشحي الحزبين الحاكمين.

٥ - استغلال الوظيفة العامة والمال العام لدعم مرشحي الحزبين.

٦ - مخالفة قانون الانتخابات ودليل الدعاية الانتخابية في فترة الدعاية الانتخابية ويوم الاقتراع.

٧ - قيام بعض اعضاء اللجان بالكتابة للاميين، وعدم السماح لهم باصطحاب من يثقون به للكتابة طبقاً للقانون.

٨ - وجود افراد الامن والجيش مسلحين في مراكز الاقتراع.

٩ - مخالفة القواعد القانونية المتعلقة باجراءات التصويت، ونقل صناديق الاقتراع، والفرز، واعلان النتائج بهدف التأثير على نتائج الانتخابات.



المصدر : الأهالي
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

نتائج الانتخابات تعزز قوة « المؤتمر الشعبى » و « الحزب الاشتراكى »

اليمن

صنعاء - خاص « للأهالى » :

كان يوم الثلاثاء ٢٧ ابريل ١٩٩٣ الماضى يوماً مشهوداً فى حياة الشعب اليمنى الذى خاض اول انتخابات عامة منذ قيام الجمهورية اليمنية الموحدة على قاعدة التعددية الحزبية والسياسية .

فقد توجه اكثر من مليونين وسبعمائة الف ناخب وناخبة الى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم فى مجلس النواب حيث تنافس حوالى اربعة الاف مرشح (بينهم خمسون امرأة) على مقاعد مجلس النواب البالغة (٣٠١) مقعد .

وتركزت المنافسة الرئيسية بين ثلاثة احزاب كبرى هى المؤتمر الشعبى العام الذى يرأسه الرئيس على عبدالله صالح والحزب الاشتراكى اليمنى الذى يرأسه نائب الرئيس على سالم البيض والتجمع اليمنى للاصلاح الذى يرأسه الزعيم القبلى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وينضوى تحت لوائه (الاخوان المسلمون) الذين يتزعمهم عبدالوهاب الانسى امين عام التجمع .

اما الاحزاب الاخرى فهى تدور عملياً فى اطار حركة الاحزاب الثلاثة الرئيسية وتتنوع اتجاهاتها بين التوجه القومى والتوجه الاسلامى والتوجه الديمقراطى العام .

وحظيت الانتخابات باهتمام عربى ودولى واسع من خلال حضور اكثر من مئتين شخصية سياسية واعلامية من مختلف الهيئات الدولية المهتمة بالرقابة على الانتخابات ومراسلى ومندوبى الصحف ووكالات الانباء وشبكات الاذاعة والتليفزيون العربية والعالمية الذين وفدوا الى اليمن لمشاهدة هذا الحدث الهام فى تاريخ اليمن وشبه الجزيرة العربية .. فيما اصدرت الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية بيانات اعربت فيها عن ارتياحها لاختيار الشعب اليمنى طريق الديمقراطية والتعددية . وهو الاختيار الذى تضمنته وثائق دولة الوحدة وفى المقدمة منها الدستور - والتى تم الاتفاق عليها بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى وايدتها الاحزاب السياسة المختلفة فى اليمن باستثناء « الاسلاميين » الذين شنوا هجوما قويا ضد مشروع دستور دولة الوحدة قبل قيام الجمهورية اليمنية وطالبوا الشعب اليمنى بعدم المشاركة فى الاستفتاء عليه حينذاك .

وطالب الاسلاميون بتعديل ما اسموه بالقوانين المخالفة للشريعة الاسلامية فى اشارة إلى قانون الانتخابات وقانون الصحافة وهى القوانين التى توفر ضمانات قانونية للحركة الحزبية وتنظم حق المراة فى المشاركة فى الحياة السياسية وتولى الوظائف العامة .. وكان مجتمع الاصلاح صريحا فى الاعلان عن عزمه على اشتراط الذكورة فى العمل العام والوظائف العامة . كما اعلن عزمه على تعديل قانون الصحافة .

وجاءت نتائج الانتخابات لتعكس توازن القوى السياسية الكبرى فى المجتمع حيث حصل المؤتمر الشعبى العام على ١٢٢ مقعداً وحصل الحزب الاشتراكى اليمنى على ٨٣ مقعداً فيما حصل التجمع اليمنى للاصلاح على ٦٢ مقعداً .. واخذ المستقلون نصيب الاسد من المقاعد المتبقية التى توزعت بينهم وبين حزب البعث (٧ مقاعد) والناصريين (٣ مقاعد) وحزب الحق ذى التوجه الاسلامى (مقعدان) .

ولم يحصل كل من حزب الرابطة والتجمع الوحدوى اليمنى واتحاد القوى الشعبية على اية مقاعد .

وخرج المراقبون الذين تابعوا وقائع الانتخابات بانطباعات مثيرة .. اهمها ان الحزب الاشتراكى اليمنى اكتسح جميع الدوائر الانتخابية المخصصة للمحافظات التى كان يتكون منها (اليمن الجنوبى) قبل الوحدة وفاز فيها بامتياز حيث نجح مرشحوه باغلبية مطلقة فى ٥٥ دائرة انتخابية من اصل ٥٧ دائرة ، علما بان الدائرتين المتبقيتين تنازل عنهما الحزب لصالح احزاب اخرى ولم يرشح فيها احدا من اعضائه .. وقد كانت احداهما فى محافظة شبوة اما الثانية فكانت فى محافظة حضر موت ! !

وكان جار الله عمر عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى قد اعلن فى مؤتمر صحفى عقده فى مبنى اللجنة المركزية بصنعاء ان الانتخابات فى المحافظات الجنوبية اثبتت ان الشعب جدد ثقته بالحزب الذى حكمه قبل الوحدة ، كما اثبتت ان الحزب الاشتراكى هو القوة السياسية فى تلك المحافظات بدون منازع حيث سقط مرشحون قياديون فى احزاب اخرى مقابل مرشحين من الحزب الاشتراكى .

اما المؤتمر الشعبى العام فقد اكتسح معظم دوائر محافظة صنعاء والمحافظات الشمالية فيما توزعت بقية الدوائر بين التجمع اليمنى للاصلاح والحزب الاشتراكى والمستقلين والاحزاب الاخرى .

ومن المشاهد المثيرة للانتباه في انتخابات اليمن سقوط عبدالوهاب الانيس الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح في دائرة تنافس فيها مع مرشح للمؤتمر الشعبي ومرشح للحزب الاشتراكي وكان ترتيب الانيس الثالث في النتيجة النهائية لهذه الدائرة .. وقد اعتبر المراقبون سقوط الانيس مؤشرا على ضعف تيار الاخوان المسلمين الذى كان يستمد قوته من تحالفه مع السلطة ومن حرصه على استمرار المواجهة بين السلطة وبين القوى السياسية الاخرى والتى درج الاصوليون في اليمن على وصفها بالقوى « العلمانية » !؟

وكان الاصوليون في مجمع الاصلاح يبذلون اقصى الجهود لتوتير العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام وشريكه في الحكم الحزب الاشتراكي اليمني طوال المرحلة الانتقالية التى بدأت بقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٨٠ وانتهت في السابع والعشرين من ابريل يوم اجراء الانتخابات العامة .

ولم يخف الاصوليون انزعاجهم من الانباء التى تداولتها وسائل الاعلام واكدها الرئيس على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض ، والتى افادت بتوصل الحزبين (مؤتمر والاشتراكي) الى اتفاق يقضي بتطوير تحالفهما المشترك وتشكيل كتلة برلمانية مشتركة في مجلس النواب القادم وهو الامر الذى لم يكن موجودا في المجلس السابق .

وتداولت الاوساط السياسية على نطاق واسع قبل الانتخابات شريطا مسجلا يحتوى على حديث بين عبدالوهاب الانيس زعيم التيار الاصولي في مجمع الاصلاح وعبدالسلام العنسي سفير اليمن في السودان وهو احد القيادات البارزة في تنظيم « الاخوان المسلمون » في اليمن ..ويكشف الحديث عن مدى التنسيق بين الاصوليين اليمنيين في كافة المواقع التى يتواجدون فيها وحرصهم على خلق مواجهة بين المؤتمر الشعبي العام من جهة والاشتراكي والناصريين من جهة اخرى

وكانت صحيفة « الشعب » المصرية الصادرة يوم الثلاثاء الماضي بشرت الناس في تقرير خاص بها من صنعاء نشرته في صفحتها الاولى بان شعبية المؤتمر الشعبي قد ضعفت بسبب الاتفاق الذى توصل اليه الرئيس على عبدالله صالح زعيم المؤتمر الشعبي ونائب الرئيس على سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي بشأن عزمهما على تطوير التحالف القائم بين حزبيهما وتكوين كتلة برلمانية مشتركة في مجلس النواب القادم .. وتوقعت صحيفة « الشعب » فشل المؤتمر الشعبي في الانتخابات لهذا السبب .. كما توقعت ذلك ايضا صحيفة الحياة السعودية التى تصدر من لندن وصحف سعودية اخرى تصدر في المملكة السعودية ، حيث تطابقت وجهة نظر « الشعب » مع وجهة نظر الصحف السعودية التى توقعت امتناع الناخبين عن التصويت للمؤتمر الشعبي العام باعتبار ان التصويت له يعني تأييدا لتحالفه مع « الاشتراكي » !!

لكن نتيجة الانتخابات جاءت مخيبة لآمال هذا التيار وغير متطابقة مع توقعات صحيفة « الشعب » المصرية و « الحياة » السعودية وصحف سعودية اخرى فقد فاز المؤتمر الشعبي باكثرية المقاعد وعددها (١٢٢) مقعدا وحصل « الاشتراكي » على اكثر من ثمانين مقعدا فيما كانت حصة التجمع اليمني للاصلاح ٦٢ مقعدا فقط تمثل حوالى ٢٠ ٪ من مقاعد البرلمان اما الاحزاب الاسلامية الاخرى فلم تفز بسوى مقعدين فقط كانت من نصيب حزب الحق الذى لايتفق مع تجمع الاصلاح في الكثير من توجهاته ، ويرتبط في الوقت نفسه بعلاقات طيبة مع كل من المؤتمر والاشتراكي .

وكان عبدالوهاب الانيس قد اصدر بيانا باسم التجمع اليمني للاصلاح عقب اعلان فشله في الدائرة الانتخابية رقم (١٤) بالعاصمة صنعاء اتهم فيه الرئيس على عبدالله صالح وشقيقه العقيد محمد عبدالله صالح قائد الامن المركزي بالتدخل والتأثير على الناخبين لافشال امين عام تجمع الاصلاح لصالح مرشح المؤتمر الشعبي على عثرب .

كما اصدرت الاحزاب التى فشلت في الحصول حتى على مقعد واحد في مجلس النواب بيانات اتهمت فيها السلطة بتزوير الانتخابات .. ولاحظ المراقبون ان التليفزيون اليمني كان يبث على مدار الساعة مقابلات صحفية على الهواء مع لجان الفرز ومندوبي المرشحين اثناء عملية الفرز وكان الجميع بمن فيهم مرشحو ومندوبو مرشحي الاحزاب التى فشلت في الانتخابات ، كانوا يشيدون بنزاهة الانتخابات .. لكن قادة هذه الاحزاب وخاصة المرشحين منهم ، تصرفوا بانفعال شديد فور ظهور النتائج في دوائرهم الانتخابية واصدروا بيانات ملتهبة تشكك بسلامة العملية الانتخابية وتتهم السلطة بتزوير نتائجها .

وعلى الصعيد نفسه . لم يخف الحزب الاشتراكي اليمني تحفظه على نتائج الانتخابات في عدد كبير من الدوائر واكتفى بالقول انه قدم طعونا الى المحكمة العليا .. كما انتقد اسلوب بعض اعضاء اللجنة العليا للانتخابات في الاعلانات الجزئية لنتائج الانتخابات بهدف التقليل من مركز الحزب الاشتراكي ونجاحاته ..

وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد اعلنت ان الحزب الاشتراكي فاز بـ ٥٦ مقعدا واحتل المركز الثالث بعد الاصلاح الديني فاز بـ ٦٢ مقعدا .. لكن الاشتراكي اوضح في بيان اصدره يوم الأحد الماضي ان الحزب قام بترشيح عدد من اعضائه كمستقلين احتراما منه لقانون الاحزاب الذى ينص على تجميد العمل الحزبي للعسكريين والدبلوماسيين .. وقد فاز ١٦ مرشحا من هؤلاء من ضمنهم سفير اليمن في بلغاريا على منصر في الانتخابات ، وظهرت اسماؤهم ضمن نسبة المستقلين .. واعلن الحزب الاشتراكي في البيان انه بالاضافة الى هؤلاء فقد تبنى الحزب ترشيح عدد كبير من الشخصيات الوطنية ودعمها في الانتخابات ووجه اعضاءه وانصاره لمنح هؤلاء المستقلين اصواتهم في



المصدر : الأهالي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

الانتخابات .. وقد نجح ما لايقل عن خمسة عشر شخصا من هؤلاء .

المرشحين المستقلين في الانتخابات وسيكونون ضمن كتلة الحزب البرلمانية والتى ستتكون من اعضاء الحزب الذين نجحوا باسم قائمة الحزب واعضاء الحزب الذين نجحوا كمستقلين بالاضافة الى الشخصيات الوطنية المستقلة التى تتعاطف مع الحزب وتناصره وتتبنى برنامجه الانتخابى ونجحت في الوصول الى مجلس النواب بفضل دعم الحزب السياسى والجماهير لها اثناء الانتخابات .





المصدر : أخر ساعة القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

نتائج الانتخابات في اليمن

فوز المؤتمر الشعبي وتراجع شريكه الاشتراكي

• أسامة عجاج



المصدر : اخبار ساعة القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

● اليمن هو « الفائز الوحيد » في الانتخابات البرلمانية ، والديمقراطية والتعددية الحزبية ، هي « المستفيد الاكبر » ، مما شهدته اليمن خلال الاسبوع الماضي . تعددت الشكاوى بحدوث تجاوزات ، وتزوير في بعض الدوائر ، وضغوط مورست على الناخبين . ولم يخل الأمر من اشتباكات مسلحة ، وسقوط قتلى ، ولكنها على اى حال ، لا تعكر صفو ما يجرى ، لا تؤثر على الصورة الطيبة التى خرجت بها الانتخابات ، لان وضع كل هذه الأحداث في الاطار الاشمل ، وفي ظل تعقيدات الواقع اليمنى ، فإن الأمر يبدو محدودا وقبل قراءة الخريطة السياسية في اليمن ، على ضوء نتائج انتخابات مجلس النواب في اليمن ، يبدو من الضرورى أن نتوقف عند عدة ملامح اساسية وإنجازات تحققت :

— اسقطت الانتخابات ، كما قال عبدالملك سعيد القائم بالاعمال والوزير المفوض في السفارة اليمنية في القاهرة كل المراهنات التى قامت على ان الانتخابات لن تجرى ،خاصة بعد تاجيل الانتخابات لاسباب فنية ، مما دفع البعض إلى التشكيك في امكانية إجراء الانتخابات ، خاصة وانه قد صاحب ذلك « انفلات امنى » تمثل في بعض حوادث عنف ، واغتيالات .

— ان الانتخابات شهدت إقبالا كبيرا من كل الطوائف اليمنية ، وقدرت بعض المصادر حجم الاقبال بنسبة ٨٠ بالمائة ، وهى نسبة ممتازة لانتخابات برلمانية تجرى في إحدى دول العالم الثالث .

— إن الانتخابات جرت تحت إشراف مراقبة دولية من لجان عديدة من كندا ، وامريكا وبريطانية ، بالاضافة إلى مجموعة من شباب اليمن ، جعلوا من انفسهم رقباء على العملية الانتخابية ، دون أن يكون لهم انتماءات حزبية تدفع للقيام بذلك .

— إن اللجنة العليا للانتخابات ، هى التى اشرفت على كل العملية من « الالف للياء » . وكانت بديلا عن فكرة طرحت ، ولم تلق استجابة بتشكيل حكومة انتقالية ، مهمتها الاشراف على الانتخابات ، واللجنة مشكلة من ١٧ عضوا ، ثلاثة من كل من حزب المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى ، الحزبين الحاكمين ، وممثل لكل من حزب التجمع اليمنى للاصلاح ، وحزب البعث العربى الاشتراكى والتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى ، وحزب الحق ، والحزب الناصرى الديمقراطى ، والتنظيم السبتمبرى الديمقراطى ، واتحاد القوى الشعبية ، وتنظيم التصحيح الناصرى ، ورابطة ابناء الجنوب ، وشخصين من المستقلين ، وهم اهم الأحزاب التى تملك ارضية وشعبية في اليمن ، وهذا ما تشير إليه نتائج الانتخابات

وتتفاوت توجهات الاحزاب اليمنية ، بين اقصى اليسار واليمين فهناك الاحزاب اليسارية والقومية والناصرية ، وبين الاحزاب الدينية ، وهى ثلاثة على رأسها التجمع اليمنى للاصلاح ، وحزب الحق ، وحركة التوحيد والعمل الاسلامى ، ويبقى الوسط ولعل اهم احزابه حزب المؤتمر الشعبى ، وهو كما يوصف حزب مفتوح ، اقرب ما يكون إلى الاحزاب الجماهيرية الحديثة ، التى لا تغلب جانب الايديولوجية ، ولا تتناقض مع البيئة القبلية في اليمن ، ويضم بين أعضائه المثقف والقبلى ، والضباط ويركز على المفاصل الاجتماعية ، ولم يكن حريصا على انتماءات طبقية او إيديولوجية لاعضائه .

ويبقى المستقلون ، إحدى ظواهر الانتخابات اليمنية ، خاصة مع العدد الضخم الذى شارك في الترشيح ، والكتلة التى فازت في الانتخابات ، ويفسر عبدالملك سعيد القائم بالاعمال في السفارة اليمنية في القاهرة هذه الظاهرة ويقول « رغم اتساع الخارطة السياسية اليمنية ، التى تشمل ٤٠ حزبا وتنظيما ، إلا ان البعض فضل دخول الانتخابات مستقلا ، فهناك الجانب الشخصى كان يكون المرشح ضابطا لامعا ، او مثقفا ، بالاضافة إلى ان بعض الاحزاب دفعت ببعض عناصرها إلى خوض الانتخابات كمستقلين ، بما يعنى ان كتلة المستقلين ، التى نجح منها ٤٧ عضوا ، بعضهم ينتمى إلى احزاب ، وهناك حديث عن وجود ٢٣ عضوا سيوقعون لحزب المؤتمر بالفعل ، و ١٣ مستقلا سينضمون إلى نواب الحزب الاشتراكى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار القاهرة

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

وقبل ان نفسر نتائج الانتخابات ، نشير إلى ان هذه النتائج كانت حصول حزب المؤتمر على ١٢٣ ، والاصلاح على ٦٢ ، والاشتراكي ٥٦ ، والمستقلين ٤٧ ، والبعث على ٧ اصوات ، والاحزاب الناصرية الثلاثة على ثلاثة مقاعد ، الناصرى الوحدوى ، الناصرى الديمقراطى ، والتصحيح الناصرى ، بينما حصل حزب الحق على مقعدين

ويمكن ان نشير إلى اسباب نجاح حزب المؤتمر في احتلال الموقع الأول في الانتخابات في الآتى

— ان الحزب نجح في اختيار مرشحيه من بين الوجهاء والمشايخ واصحاب النفوذ ، ورجال الاعمال .

— ونجح الحزب ايضا في التنسيق مع حزب الاصلاح ، خاصة وان هناك قواسم مشتركة بينهما ، فحزب المؤتمر يمكن توصيفه على انه حزب وطني ذو ابعاد إسلامية وعربية ، كما ان الميثاق الوطني احتوى على بعض الافكار الاسلامية ، وشهدت الثمانينات تقاربا بين حزب المؤتمر ، عندما كان يضم كل التيارات ، وبين التيارات الإسلامية المعتدلة التى انضمت تحت المؤتمر قبل التعددية الحزبية

— كما استفاد من التنسيق مع شريكه في السلطة الحزب الاشتراكي رغم حرص الطرفين على دخول الانتخابات ، بقوائم منفصلة ، بعدما كانت فكرة الدمج مطروحة

— اما التجمع اليمنى للاصلاح ، والذى حصل على ٦٢ مقعدا ، فرغم سقوط امينه العام عبدالوهاب الآنسى ، إلا ان النتيجة تبدو معقولة خاصة وانه يضم ائتلافا يضم الاخوان المسلمين ، وعددا من شيوخ القبائل المؤيدين للتوجه الاسلامى ، وعددا من القضاة ، ويبدو ان الحزب الاشتراكى كان حريصا فقط على إنجاح قوائمه في دوائر المحافظات الجنوبية والشرقية ، التى كانت تمثل مناطق نفوذه التقليدية قبل الوحدة ، وهناك اتهامات عديدة بممارسته للتزوير والضغوط على الناخبين في هذه المناطق ، لدرجة دفعت العقيد عبدالرحمن السلجدى مدير الامن في عدن ، ووكيل المساعد لوزير الداخلية على الاستقالة ، احتجاجا على هذه التجاوزات ، ورغم ذلك فإن نجاح الاشتراكى في الجنوب يعود إلى استفادته من اختفاء التجمع ، الذى اتهم رئيس فرعه في عدن عمر عبدالرب جنبر اهالى المدن ، بوجود بيوت رسمية للدعارة ، واماكن لتناول الخمور ، مما اعتبره العدنيون إهانة ، بالاضافة إلى ان الاشتراكى حمل شريكه في الحكم المؤتمر ، كل المشاكل التى يعانى منها الجنوب ، سواء ارتفاع الاسعار ، وتاخير صرف المرتبات ، وعدم الاهتمام بالعاصمة الاقتصادية عدن ، ويرجع احتلال الحزب الاشتراكى للمركز الثالث إلى فشله في التنسيق مع الاحزاب الاخرى القريبة منه سواء الاحزاب الناصرية الثلاثة ، اوالتجمع الوحدوى ، الذى سقط امينه العام عمر الجاوى

وبعد ، فرغم تعدد الطعون في الانتخابات ، والتى قدرتها بعض المصادر بانها وصلت إلى ١٠٠ طعن ، إلا ان ما تم تقديمه بالفعل اقل من ٤٠ طعنا ، فإن الحديث الآن في اليمن يدور حول تركيبة السلطة في المرحلة القادمة ، وهل يستمر تحالف ، المؤتمر الاشتراكى ، شريكا للسلطة في المرحلة الانتقالية ؟ ام يتحالف المؤتمر مع الاصلاح ، ليتحول الاشتراكى للمعارضة ؟ حزب التجمع اليمنى للاصلاح ذكر بعض قادته انه مستعد لكل الاحتمالات ، فهو سيقبل بمشاركة المؤتمر ، او دخول وزارة ثلاثية تضم الاشتراكى ايضا ، او حكومة ائتلاف وطنى . الحزب الاشتراكى ايضا اعلن انه ليس ضد اى تحالف او اتفاق سياسى مع اى حزب ، بصرف النظر عن اى انتقادات ضد اى حزب لأن المستقبل ، كما يقول الحزب يحتاج إلى تحالف وطنى واسع ، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق سياسى مع الاصلاح .

ويعتقد بعض الجهات انه ليس من المتوقع ان تختلف تركيبة السلطة في اليمن ، وعلى ان يستمر مشاركتهما في الحكم ، لانهما حققا معا الوحدة اليمنية ، وإنجاز الدستور ، ورسخا الديمقراطية ومازال امامهما بعض المهام الخاصة باستكمال دولة النظام والقانون ، وإنجاز المشروع الحضارى ، والسعى إلى حل المشكلة الاقتصادية الحادة التى تواجه اليمن ، خاصة بعد حرب الخليج والغزو العراقى للكويت ، وهناك تاكيدات بانه من المقرر ان يتم إعادة انتخاب الرئيس على عبدالله صالح ، وعلى سالم البيض نائبا له ، بعد نهاية المرحلة الانتقالية بكل تنظيماتها ، خاصة مجلس الرئاسة ، بالاضافة إلى اختيار الشيخ عبدالله الاحمر رئيسا لمجلس النواب ، وهو زعيم تجمع الاصلاح على ان يتولى رئاسة الوزارة رئيس مجلس النواب الحالى ياسين نعمان بدلا عن ابو بكر العطاس ، وهكذا يتم تقسيم السلطة بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية رئيس الجمهورية من المؤتمر .. ونائبه من الاشتراكى ، ورئاسة الوزراء من الاشتراكى ايضا ، ومجلس النواب ، من التجمع اليمنى للاصلاح .

وايا كان الامر ، فإن المهمة الرئيسية للمرحلة القادمة هى مزيد من الاستقرار ، وقد بدات التباشير ، باستيعاب التيار الدينى وإشراكه في اللعبة السياسية على قاعدة الدستور اليمنى .



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣

المحكمة العليا تعترف بمخالفة وترفض الطعون

«الإصلاح» يتجه نحو المعارضة في اليمن

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء:
من عبد الله حموده وحمود منصر

دخلت المساومات والمشاورات بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة في اليمن امس مرحلة السرية للحيلولة دون بروز الخلافات الى العلن الأمر الذي يهدد بحدوث مضاعفات، بعد أن اكدت مصادر مطلعة ان حزب التجمع اليمني للاصلاح يتجه للبقاء في المعارضة رافضاً حتى الآن توقيع الميثاق السياسي المقترح. وتفجرت امس فضيحة فساد في مؤسسة «14 اكتوبر» تهدد استمرار الصحيفة.

وقال رئيس المحكمة اليمنية العليا قاضي القضاة محمد الحجي امس ان هناك مخالفة قانونية باعلان نتائج الانتخابات اليمنية، واعترف في حديث لـ «الشرق الأوسط» برفض المحكمة للطعون المقدمة في الانتخابات مؤكداً انه لن ينساق وراء الاحزاب، ويتخوف من اجهاض التجربة الديمقراطية.

فقد ذكرت مصادر حزبية مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان الاحزاب الثلاثة في اليمن، التي حازت على المراكز الأولى في الانتخابات الأخيرة، وهي المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح، عقدت مساء امس اجتماعات منفصلة لهيئاتها العليا برئاسة الأمناء العامين جرت فيها مناقشة طبيعة الحكومة المقبلة، وضرورة وجود قدر اكبر من الانسجام بين الاطراف الثلاثة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، والموافقة على التعديلات الدستورية المقترحة.

وتوقعت تلك المصادر ان تشكل الحكومة المقبلة من حزبي المؤتمر والاشتراكي، وبعض الاحزاب الاخرى، في ظل أنباء عن عزم «الاصلاح» الذي يرأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر البقاء في المعارضة اذا لم يتوفر له ما يجعله يشترك بفاعلية في الحكومة

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 5



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

«الاصلاح» يتجه

الائتلافية المقبلة. لكن المصادر تميل الى ان حزبي المؤتمر والاشتراكي سيقومان بتنفيذ الاتفاق المبدئي بينهما بشأن تشكيل كتلة برلمانية واحدة، تنبثق عنها حكومة، في حين ان مشاركة الاصلاح فيها رهن بموافقته على هذا الميثاق وتوقيعه.

وكان الحزبان، المؤتمر والاشتراكي، قد وقعا هذا الميثاق السياسي في 27 مارس (اذار) الماضي، وهو يستند الى برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الذي وضعته حكومة حيدر أبو بكر العطاس الحالية كأساس للمرحلة المقبلة. وترك الحزبان الباب مفتوحاً امام الاحزاب الأخرى، في حين ان الاصلاح يشترط تعديل الميثاق لتوقيعه.

وتتركز المشاورات والمساومات السرية بين الاحزاب الفائزة في الانتخابات حول تشكيل الحكومة وكذلك حول النواب المستقلين، ويعمل حزب المؤتمر لضم 30 منهم على الأقل كي يحصل على الأغلبية المطلقة في مجلس النواب (151 عضواً)، لتعزيز موقفه بين الاحزاب الاخرى. كما يشترط المؤتمر ايضاً على المشاركين في الحكومة ان «يتحملوا المسؤولية، ولا يتصرفوا كمعارضة» مع انهاء ازدواجية المواقف.

من جانب اخر، أصدر وزير الاعلام اليمني محمد أحمد جرهوم امراً بتنحية عبد الرزاق الشائف رئيس مجلس ادارة مؤسسة 14 اكتوبر، وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، بعد مرور اكثر من اسبوعين على اضراب العاملين في المؤسسة وصحيفة «14 اكتوبر» الحكومية الوحيدة في عدن، بسبب الفساد الاداري والمالي في المؤسسة، الذي أدى الى عدم تسلم الموظفين في المؤسسة والصحيفة مرتباتهم لاكثر من ثلاثة اشهر.

ولكن العاملين في الصحيفة رفضوا هذا الأمر وطالبوا بأن يشمل ايضاً جميع المسؤولين في الصحيفة بمن فيهم نائب رئيس التحرير ومدير التحرير الذين ينتمون للحزب الاشتراكي واعتبروهم مسؤولين عن تردي اوضاع الصحيفة وتراجعها مهنياً مما أفقدها شعبيتها وقراءها. ويعتبر المراقبون هذه اول ضربة يتلقاها الحزب الاشتراكي منذ تأسيس الصحيفة في 14 اكتوبر 1968.

الى جانب ذلك، اعترف رئيس المحكمة اليمنية العليا القاضي محمد اسماعيل الحجي وهو ايضا نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، اعترف امس بوجود مخالفة قانونية في اعلان نتائج الانتخابات، وبأن المحكمة رفضت فعلاً تسلم بعض الطعون في الانتخابات الأخيرة لأن القانون لا يجيز تسلم الطعون بعد 48 ساعة من اعلان النتائج، ولا تسلم طعون من المرشحين او الاحزاب وانما فقط من الناخبين واكد انه لا ينساق وراء الاحزاب وتخوف من اجهاض التجربة الديمقراطية.

وقال الحجي في حديث لـ «الشرق الأوسط» ان الخطأ هو في تأخر «اللجنة العليا للانتخابات» في اعلان النتائج. فلو اعلنتها في وقتها لحسمت الأمر. وكشف عن وجود خلاف بين اللجنة العليا والحكومة بشأن استقالة الوزراء المرشحين للانتخابات تولت المحكمة العليا البت فيه.

٠٢١

ترتيب البيت اليمني

الطعون مستمرة بشأن النتائج والمشاورات مستمرة بشأن الحكومة

صنعاء ـ من خشام عبدالحميد:

□ بدات المشاورات المكثفة بين الاحزاب اليمنية الثلاثة «المؤتمر ـ الاصلاح ـ الاشتراكي» على اساس اعداد برنامج يجمع القواسم المشتركة حتى يمكن المشاركة من خلاله في الحكومة الجديدة.

وعلمت «المسلمون» ان مشاورات مهمة تدور داخل اروقة الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح لدراسة المشاركة في الحكومة من عدمها فيما كانت المؤشرات تشير الى اتجاه المشاركة في الحكومة القادمة حيث ان مشاكل اليمن لا تحتمل سوى تعاون الجميع. واعدت الاحزاب الثلاثة مقترحاتها للمشاركة في الحكومة الجديدة وكيفية توزيع الحقائب الوزارية والمحافظات والمفاصل الرئيسية واولويات المرحلة المقبلة وكيف يكون لكل حزب نصيبه حسب حجمه حتى ينتهي التقاسم والازدواجية.

ويشير المراقبون الى صعوبة اجراء اصلاحات دستورية بدون الحصول على موافقة حزب الاصلاح ومن معه من المستقلين حتى ولو تحالف حزبا المؤتمر والاشتراكي ومن معهما من الاحزاب الصغيرة لان تعديل الدستور يحتاج الى ثلاثة ارباع وهي نسبة لا تتوفر الا بموافقة الاصلاح. ويرى الاصلاح في مسألة تعديل الدستور «ان هناك ثوابت بالنسبة لنا لا ينبغي التنازل عنها كالمادة الثالثة التي تشير الى ان الشريعة مصدر القوانين جميعاً. والمشاركة في الحكومة من اجل تحقيق اهدافنا».

من جهة اخرى قال عبدالملك المخلافي عضو اللجنة العليا للانتخابات والمتحدث الرسمي باسمها انه اصبح في شك من ان القضاء سيكون مستقلا وانه سيقول كلمته دون تدخل السلطة في الاحكام ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣

أكد لـ"الحياة" حاجة اليمن الى اصلاحات كبيرة وعميقة

سالم صالح: حكومة ائتلافية والفترة المقبلة تظل انتقالية

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:



سالم صالح محمد.(الحياة)

■ أكد السيد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي عضو مجلس الرئاسة اليمني ان على القيادات والاحزاب ان تفكر «تفكيراً جدياً ومنطقياً في الظواهر التي افرزتها الانتخابات. ولا بد من درسها والوقوف أمامها بترو ودقة». واعتبر وجود المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في السلطة في اطار كتلة برلمانية واحدة كما اتفق سلفاً «هو الطريق الصحيح لكي تستمر الامور والاوضاع في اتجاه يمكننا من المحافظة على مسار الوحدة والديموقراطية».

وقال سالم صالح في حديث الى «الحياة» (نصه في الصفحة ٧) ان الفترة المقبلة في اليمن «تظل انتقالية اذ يجب ان نعمل على دمج المؤسسات دمجاً وحدوياً حقيقياً (...) يؤدي الى الاندماج الكامل في حياة الشعب».

واشار الى ان «البلاد في حاجة الى اصلاحات كبيرة وعميقة خصوصاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى صعيد القطاعات الاخرى». وقال ان «ذلك يحتاج الى اتفاق بين القوى الفاعلة، وبالتحديد بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي باعتبارهما حققا الوحدة في صورة ديموقراطية». وكشف ان نقاشات تجرى الآن في «شان الاصلاحات الدستورية، وموضوع الرئاسة جزء من هذه النقاشات».

وعن طريقة تشكيل الحكومة الجديدة رأى انه «في اي تشكيلة جديدة لا بد من ان تكون هناك حكومة ائتلاف وطني»، واوضح ان الحكومة ستشكل عبر كتلة برلمانية موحدة ومفتوحة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي «واذا اراد الآخرون الدخول معنا في هذه الكتلة فالباب مفتوح». ودعا الى ترميم «الجسور التي كانت تحطمت بفعل ازمة الخليج وحربه» مع دول الخليج.

وعن العلاقات مع المملكة العربية السعودية قال: «اننا نتعامل مع وضع جديد، وضع يحتم على الجميع التعامل معه بنظرة شمولية واسعة (...) في السابق كان هناك من يصور لنا ان دول الخليج، ومنها السعودية تمثل العدو (...) وقد افاد بعض القوى من ذلك (...) والآن ادركنا ان ذلك كان وهماً وكان هناك من يغذي مثل هذا الوهم. واؤكد ان الحزب الاشتراكي يفكر الآن بعقلية جديدة في ترتيب الاولويات بالنسبة الى السياسة الخارجية، ولدينا الامل بعودة المياه الى مجاريها خصوصاً مع الاشقاء في السعودية».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اعتبر الفترة المقبلة في اليمن انتقالية

سالم صالح لـ "الحياة": لابد من حكومة ائتلاف وطني والعمل على دمج المؤسسات دمجاً وحدوياً حقيقياً

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ قال السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي عضو مجلس الرئاسة اليمني: «ان النتائج التي حصل الحزب عليها في أول انتخابات اشتراعية جرت في البلاد في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي مشرفة اذ جاء في المرتبة الثانية وليس الثالثة كما ورد في المؤتمر الصحافي الذي عقده السبت الماضي في صنعاء اعضاء في اللجنة العليا للانتخابات على راسهم السيد صادق امين ابوراس رئيس اللجنة الفنية في اللجنة العليا».

واضاف سالم صالح في حديث اجرته «الحياة» معه في عدن يوم الاحد الماضي «ان الحزب الاشتراكي اكد موقفه الثابت والمبدئي تجاه قبول اي نتائج صدرت عبر صناديق الاقتراع، لأن ما شهدته اليمن في هذه الانتخابات يمثل البداية الحقيقية في ارساء نهج الديموقراطية الذي اخترناه كخيار وباركناه لاغناء الحياة السياسية القائمة على التعددية الحزبية».

واعتبر ان «الفترة المقبلة تظل انتقالية اذ علينا دمج المؤسسات دمجاً وحدوياً حقيقياً».

وأكد ان «الحزب قدم طعوناً في اكثر من دائرة انتخابية جرت فيها بعض الممارسات الخارجة عن قانون الانتخابات» وأعلن «لجوء الحزب للقضاء ليقول كلمته الفاصلة في ذلك».

وهنا نص الحديث:

● هل ترفضون النتائج التي اعلنتها اللجنة العليا صباح السبت الماضي؟

– لا نرفض لكن رفضنا هو للاسلوب الذي حاول إظهار المستقلين كتلة لا علاقة لها بالاحزاب، بينما وجدت حالات اختراق لقانون الانتخابات مثل عدم تقديم عسكريين استقالاتهم وظهورهم باسماء احزاب مثل المؤتمر الشعبي والاصلاح.

● اتهم ممثل الاصلاح في اللجنة العليا للانتخابات اعضاء الحزب في المحافظات الجنوبية بممارسة الضغوط والتاثير على الناخبين بهدف الادلاء باصواتهم لمصلحة مرشحي الاشتراكي. ما قولكم في ذلك؟

– ممثلو الاصلاح وبعض الذين سقطوا في الانتخابات يسلكون الآن مسلك ان خير سياسة للدفاع هي الهجوم ولهذا يهاجموننا حتى لا يكونوا في مواقع الدفاع، خصوصاً في المواقع التي لهم فيها تاثير في اوضاعها. وهم كانوا يدخلون البلاد في قتال. حتى الآن هناك اكثر من حادث في هذه المناطق وهناك قتلى كثيرون. نحن نستغرب ان يتكلم ممثل الاصلاح بتلك اللهجة التي بسط فيها الامور وان ينظر الى الضحايا وكانهم ليسوا من اليمن... ليسوا مواطنين لهم الحق في الحياة. الحزب الاشتراكي يتحدى اي شخص كان ان يظهر مخالفة واحدة ضده او اخذ صناديق الى اي مكان. الانتخابات جرت بشكل جيد باستثناء بعض المحافظات مثل حجة وصنعاء ومارب التي شهدت بعض الممارسات المخالفة للقانون.

● راهنتم على وجودكم في المحافظات الشمالية، الا ان النتائج اظهرت عكس ذلك.

– الموضوع يحتاج الى تقويم حقيقي في هذا الجانب، لكنني اقول ان حقيقة وجودنا لا يمكن ان ينكرها احد. وما حصل في بعض المحافظات الشمالية هو نوع من تشتيت الاصوات الى جانب ان الحزب ليست لديه واجهة في المحافظات الشمالية بحكم العمل السري الذي مارسه هناك في الماضي. الآن الحزب موجود بشكل علني منذ تحقيق الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. ولهذا اؤكد ان ما حصل لا نعتبره هزيمة لنا بل بداية الطريق في الحياة الديموقراطية.

● هل ستبقون في السلطة بعد نتائج الانتخابات؟

– اعتقد أن الفترة المقبلة هي إنتقالية وعلينا اولاً كقيادة وكاحزاب ان نفكر بشكل جدي ومنطقي في الظواهر التي افرزتها الانتخابات. لا بد من دراستها والوقوف امامها بترو ودقة. فمعنى ان يكتسح الحزب الاشتراكي المناطق الجنوبية بالكامل يعكس وضعاً نحن مسؤولون عنه، كذلك الامر بالنسبة الى المؤتمر الشعبي العام الذي اكتسح بعض المحافظات بشكل كامل وبالتنسيق مع بعض الاحزاب. لهذا اقول ان الفترة المقبلة تظل انتقالية اذ يجب ان نعمل على دمج المؤسسات دمجاً وحدوياً حقيقياً ولنحافظ عليها ونصونها بشكل يؤدي الى الاندماج الكامل في حياة الشعب. هذا جانب، وهناك الجانب الآخر المتعلق بوجودنا في السلطة او عدمه. اقول ان المؤتمر الشعبي مثل الحزب الاشتراكي لا يستطيع في هذه اللحظة التاريخية ان يتخلى اي منهما عن الآخر. وأعتقد ان وجود المؤتمر والحزب في السلطة في إطار الكتلة البرلمانية الواحدة التي اتفقنا عليها مسبقاً، هو الطريق الصحيح كي تستمر الامور والاوضاع في اتجاه يمكننا من المحافظة على مسار الوحدة والديموقراطية.

● هل يعني ذلك انكما ستستمران كحزبي السلطة؟

– القاعدة ستكون مفتوحة في تقديري. لن يكونا بعد الآن حزبي السلطة، ولكن في اي تشكيلة جديدة لا بد ان تكون هناك حكومة ائتلاف وطني، هذا اذا قبلت الاحزاب، خصوصاً حزب الاصلاح، الانضمام الى الكتلة البرلمانية الواحدة للمؤتمر والحزب الاشتراكي.

● لوحظ في الفترة الاخيرة هجوم اعلامي تشنونه على حزب الاصلاح، هل هناك ازمة بينكما؟

– الاشتراكي سبق له ان شكل لجاناً للحوار مع كل الاحزاب ومنها الاصلاح الذي عقدنا معه لقاءات عدة الا انه وللاسف الشديد يبدو ان هناك تياراً في الاصلاح يعمل على نسف هذه اللقاءات، وبدات صحفه بشن هجوم وتوجيه التهم الى عناصرنا وقيادتنا. نحاول في الاشتراكي ضبط النفس وعدم الانزلاق في هذه المهاترات الصحافية. نحاول قدر الامكان تثبيت قاعدة الحوار والعودة اليه وان تطرح كل الاحزاب برامجها وافكارها بشكل واضح من دون ارهاب اياً يكن مصدره لأن مصلحة اليمن فوق مصلحة الاحزاب.

● تشير المعلومات الى ان مجلس الرئاسة المكون حالياً من خمسة اعضاء انتم احدهم سيقلص الى رئيس ونائبه فقط هما الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض. ترى اين سيكون موقعكم اذا حدث ذلك؟!

– البلاد في حاجة الى اصلاحات كبيرة وعميقة خصوصاً على الصعيد السياسي والاقتصادي والقطاعات الاخرى وذلك يحتاج الى اتفاق من القوى الفاعلة وبالتحديد بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي باعتبارهما حققا الوحدة بصورة ديموقراطية، لكني اقول انه تجري الآن النقاشات في شأن الاصلاحات الدستورية، وموضوع الرئاسة جزء من هذه النقاشات التي تصب في اطار اصلاح النظام السياسي بشكل كامل. وتوجد هيئات تنظر بشكل مسؤول الى طبيعة الاوضاع التي تعيشها اليمن. حتى الآن مجلس الرئاسة قائم وسيستمر كما هو عليه.

● يعني لا تغيير في مجلس الرئاسة؟

– هذا موضوع آخر لا استطيع تاكيده او نفيه، لكني استطيع القول انه من القضايا التي تناقش على صعيد القيادة والاحزاب.



● في ضوء نتائج الانتخابات وحصول المؤتمر الشعبي على غالبية مقاعد البرلمان الجديد، من سيشكل الحكومة؟

- هناك ائتلاف، وهو ائتلاف مفتوح. وحسب الاتفاق بيننا والمؤتمر ستتم عملية تشكيل الحكومة عبر الكتلة البرلمانية الموحدة، واذا اراد الآخرون الدخول معنا في هذه الكتلة فالباب مفتوح.

● عدم دمج المؤسسات العسكرية والامنية اثر، كما يقول بعض الاحزاب، في نتائج الانتخابات اذ ظلت هذه المؤسسات منقسمة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي. فما هي الاسباب الحقيقية لعدم توحيدها؟

- حصل دمج جزئي في القوات المسلحة، لكن العملية لم تتم بالخطى التي كنا نريدها في الماضي، واعتقد الآن ان هذا الجانب هو من اهم القضايا التي يجب ان تعالجها الحكومة الجديدة، وكذلك القيادة السياسية.

● لوحظ استمرار وجودكم في عدن، هل هناك ازمة داخل القيادة او في حزبكم جعلتكم تعتكفون في عدن؟

- اولاً انا لم اعتكف وهذا ليس اسلوبي. صحيح ان هناك مشاكل وتباينات واختلافات في وجهات النظر لكننا نقرها في اطار الراي والراي الآخر. واؤكد انه لا توجد خلافات قاطعة وحقيقية داخل القيادة او في اطار الحزب. الجميع اكبر من ذلك. الحزب الاشتراكي ارسى قاعدة الديموقراطية التي تجنب البلاد والاحزاب الكثير من المنزلقات الخطيرة. فوجودي في عدن حالياً هو بتكليف من الحزب للاشراف على بعض المحافظات الجنوبية والشرقية ولمتابعة الاوضاع ومساندة مرشحي الحزب في الانتخابات.

● في برنامجكم الانتخابي لوحظ تبدل في نظرتكم حيال التعامل مع الدول المجاورة الخليجية. هل يعني ذلك ان حزبكم نادم على المشاركة في قرار تأييد العراق خلال غزو الكويت اواخر عام ١٩٩٠؟ وهل تسعون الى التقارب مع السعودية؟

- لا استطيع القول اننا نادمون، ولكني اقول ان اليمن دفعت ثمناً باهظاً في اطار المناخات والعقليات السابقة التي ادت الى ما هو عليه الآن من ازمات. واعتقد ان تقويم ذلك نتركه للتاريخ. ومهمتنا الآن هي ترميم هذه الجسور التي تحطمت بفعل ازمة الخليج وحربه. وعلينا ان نخرج من الاوضاع المتردية التي وصلت اليها العلاقات مع الجيران الى وضع جديد. هكذا نرى في حزبنا حل المسالة.

بالنسبة الى العلاقة مع الاشقاء في السعودية، اننا نتعامل مع وضع جديد، وضع يحتم على الجميع التعامل معه بنظرة شمولية واسعة وان نضع منظومة جديدة من العلاقات سواء بيننا وبين جيراننا او مع الآخرين. في السابق كان هناك من يصور لنا ان دول الخليج ومنها السعودية تمثل العدو، وكذلك حاولت هذه التصورات ان توجد هذا الجو لدى الاشقاء في الخليج والجزيرة. وقد استفاد بعض القوى من ذلك. الآن، وربما بعد فوات الاوان وبعد الخسائر التي منينا بها جميعاً، ادركنا ان ذلك كان وهماً وكان هناك من يغذي مثل هذا الوهم. واؤكد ان الحزب الاشتراكي يفكر الان بعقلية جديدة في اطار ترتيب الاولويات بالنسبة الى السياسة الخارجية. لدينا الامل بعودة المياه الى مجاريها، خصوصاً مع الاشقاء في السعودية باعتبار ان قضية الحدود تناقش الآن بكل جدية على قاعدة الحقوق المشروعة للطرفين والتكافؤ في العلاقات.



سورية منحته قطعة أرض بتعليمات من الأسد

علي ناصر ينشئ في دمشق مركزاً للدراسات العربية الاستراتيجية

لندن ـ

من مركز الدراسات السياسية:

منحت الحكومة السورية رئيس جمهورية اليمن السابق علي ناصر محمد قطعة من الارض في احدى ضواحي دمشق لاقامة منشآت عليها لمركز دراسات عربي استراتيجي، تقدر كلفته بعدة ملايين من الدولارات تساهم فيها هيئات دولية وجهات عربية.

وذكرت مصادر مطلعة لـ «الشرق الاوسط» امس ان الرئيس السوري حافظ الاسد هو الذي امر بمنح قطعة الارض المشار اليها الى علي ناصر محمد، بعد اطلاعه على مخطط مشروع مركز الدراسات الآنف الذكر، الذي من المقرر ان يعالج قضايا على جانب من الاهمية والدقة مثل مشاكل الحدود ومشاكل المياه في المنطقة العربية. واشارت هذه المصادر الى ان مركز الدراسات هذا، الذي سيديره وسيشرف عليه الرئيس اليمني الجنوبي السابق، ينوي التعاقد مع عدد من الكفاءات البحثية العربية، وانه وعد بتقديم تسهيلات لهذه الكفاءات من قبل السلطات السورية.

والمعروف ان الرئيس اليمني الجنوبي يقيم في سورية منذ نحو اكثر من ستة اعوام في اعقاب الاحداث التي عصفت ببلاده في يناير (كانون الثاني) العام ١٩٨٦، وادت الى مقتل نحو عشرة آلاف شخص من بينهم عبد الفتاح اسماعيل وعدد آخر من كبار قيادات الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم في عدن قبل التاريخ المشار اليه.

وكان علي ناصر محمد قد اختار الاقامة في سورية بناء لصيغة اشرف عليها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ادت الى تسوية بعض الامور بين رفاق الامس، كمقدمة لمشروع الوحدة التي انجزت في ما بعد بين شطري البلاد: اليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

وعلى اساس هذه التسوية فقد التزم علي ناصر باعتزال العمل السياسي، وعدم التدخل في تطورات الحزب الاشتراكي اليمني الذي اصبح علي سالم البيض اميناً عاماً له ولا في شؤون الساحة اليمنية.



المصدر : الجمهورية القاهرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٥ / ٩٣

ماجرى فى اليمن السعيد

بقلم:
د. فتحى عبد الفتاح

شعرت بالسعادة حقا بالانتخابات الاخيرة التى جرت فى جمهورية اليمن الشقيق ..

وقد أسعدنى هذا الامر مصريا وعربيا ..

مصريا لاننى أحسست أن مصر ، تاريخيا ، كان لها دور فعال فى صياغة هذه التجربة وتوفير الاسس الموضوعية فى شمال وجنوب اليمن لمسيرة الوحدة والتقدم .

وعربيا لان تجربة الوحدة ثم تجربة الديمقراطية فى اليمن تفتح طريق الامل الحقيقى والواقعى مرة أخرى أمام المثقفين العرب ، فهناك ثلاث قضايا أساسية يمكن أن تجعل من هذه السعادة بعدا عربيا وقوميا هاما .

● أولهما أن الوحدة اليمنية ، بعد التجربة المصرية السورية التى فشلت سنة ١٩٦٢ ، هما أول تجربة معاصرة فى الخمسين عاما الماضية لوحدة قطرين عربيين من خلال استفتاء ديمقراطى وبوسائل وأساليب حضارية .. مع الاستفادة من جميع الاخطاء التى وقعت فيها تجربة الوحدة المصرية السورية وخاصة فيما يتعلق بحرية الحركة والتنظيم لكل القوى السياسية والاجتماعية الموجودة على الساحة ..

ليس هذا فقط بل ان تجربة الوحدة اليمنية جاءت فى عصر جرى فيه ومازال يجرى انفلاتات قومية وعرقية وقبلية فى أوربا وأمريكا وكندا ، وعلى عكس التيار الذى يسود الساحة العالمية ..

ولقد تواكب مع تجربة الوحدة اليمنية فى الاعوام الثلاثة الماضية الوحدة التى جرت فى ألمانيا بين الشرق والغرب .

وحقيقة ، وبدون أى محاولة للاسقاط أو الحماس العربى التقليدى أو التعصب ، فإن أى مقارنة موضوعية بين الوحدة اليمنية والشكل والاسلوب والوسائل التى تمت بها ، وبين الوحدة الالمانية وأشكالها وأساليبها ، فاننا ومعنا كثير من المحللين الموضوعيين نستطيع أن نقطع بأن الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب قامت على أسس أكثر ديمقراطية واكثر أصالة ..

بالرغم من أن ألمانيا تنتمى الى عالم الشمال الليبرالى الغنى وتعتبر ثانى قوة اقتصادية فى العالم ، واليمن تنتمى الى الجنوب الفقير والذى مازالت الديمقراطية لم تستقر بعد فى ربوعه كما أنها ، أى اليمن تعتبر من أكثر الدول فقرا فى العالم بمعايير متوسط الدخول ..

فهناك الان قطاعات واسعة من المثقفين والقيادات السياسية الالمانية يصفون الوحدة الالمانية بأنها كانت ضما والحاقا للجزء الشرقى وأنها جرت بروح من التعجل المجحف على حد تعبير فيللى براندت مستشار ألمانيا الغربية الاسبق والذى توفى فى العام الماضى ..

وهذا الامر يبدو واضحا فى ألمانيا بعد ثلاثة أعوام من الوحدة وتصاعد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانقسام بين الاقاليم الشرقية والغربية الى درجة أن مجلة « دير شبيجل » التى تصدر فى غرب ألمانيا تصف هذا الانقسام فى دراسة أخيرة لها بالقول .

« بأن الاسوار التى تفصل الان بين الاقاليم الشرقية والغربية فى ألمانيا ربما كانت أخطر من حائط برلين الذى هدم سنة ١٩٩٠ وفتح الطريق امام توحيد



المصدر : الجمهورية القاهرة
التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ألمانيا ..

وحينما نرى ونسمع ذلك فى تجربة الوحدة التى تمت على الاراضى الاوربية وتقارنها بالوحدة التى تمت فى نفس الوقت على الاراضى اليمنية وارتباط هذه الوحدة بعملية ديمقراطية ناجحة ساعدت على تعميق عوامل الوحدة والانصهار القومى ، فلابد لكل منصف أن يبارك تجربة الوحدة اليمنية والاسس التى قامت عليها .

ثانيهما : أن تجرى انتخابات عامة فى اليمن بعد اجراء الوحدة بين الشطرين الشمالى والجنوبى لسنوات قليلة ، ويشترك فيها عدد كبير من الاحزاب والتنظيمات السياسية والمتنوعة والمختلفة ، وتجرى والى حد كبير ، وباعتراف المراقبين الدوليين والعرب معركة انتخابية نظيفة فى بلد كان ينقسم حتى سنوات قليلة الى شمال وجنوب جرت بينها الخلافات بل والمعارك المسلحة أحيانا ، وكان هناك أيضا خلاف أساسى فى توجهاتهما السياسية والايديولوجية . فنحن بالفعل أمام تجربة جديدة ورائدة وناجحة ..

ولا يقلل من نجاح التجربة بعض المعارك والخلافات والمشاجرات المحدودة والتى اتخذ بعضها الطابع القبلى فهذا أمر وارد ، بل ان هناك اجماعا بأن التجاوزات التى جرت فى الانتخابات اليمنية كانت محدودة للغاية ..

ويزيد من تقديرنا لهذه التجربة فى تحقيق الوحدة وعلى أسس ديمقراطية النموذج الاخر السيىء الذى أغرقنا فيه البعض ، منطلقا من طموحات فردية ودكتاتورية ، والتى حاولت وتحت شعار الوحدة أن تغزو بلدا عربيا اخر ، الامر الذى عرض المصالح القومية العربية كلها لمخاطر شديدة وجسيمة مثلما جرى فى حرب الخليج ..

● أما العامل الثالث والأهم فهو أن هذه الانتخابات التى جرت فى اليمن والتى أجمع كثير من المراقبين العرب والدوليين أنها كانت نظيفة وحرة الى درجة كبيرة ، قد وضعت الاتجاهات الاصولية المتطرفة وأحزابها فى حجمها الحقيقى ، فالحزب الذى دخل المعركة باسمهم وضم تحالفا واسعا من الاخوان المسلمين وكل الحركات الاصولية داخل اليمن ، والذى أخذ يردد المزاعم والتهديدات بأنه سيكتسح وينتصر ويسحق القوى الاخرى ، مثلما جرى فى انتخابات الجزائر ، لم يحظ الا على نسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من الأصوات ..

بينما حقق حزب المؤتمر الذى يمثل الاتجاه الوطنى المركز الاول حوالى ٤٠٪ من الأصوات ، وحقق الحزب الاشتراكى اليمنى بعد انضمام مجموعة المستقلين التى نجحت بشعاراته حوالى ٣٠٪ ، بينما حصلت الاتجاهات الناصرية والبعثية على النسب المتبقية .

نحن اذن امام تجربة عربية هامة تدحض المزاعم التى يروج لها الاصوليون والمنتفعون بهم من أنهم القوى الرئيسية على الساحة العربية ، وتكشف الوهم الذى عاشت عليه هذه التيارات المتطرفة بعد تجربة الانتخابات فى الجزائر ..

فمن الواضح أن تجربة الجزائر كانت تجربة خاصة جدا تمت فى ظروف لا يمكن تعميمها عربيا ، الامر الذى يؤكد أن انتصار الاصوليين والمتطرفين فى الانتخابات الجزائرية التى أوقفت بعد مرحلتها الاولى لم يكن نابعا من حماس حقيقى فى الشارع العربى لهم ، بل لان القوى الاخرى التى كانت تنافسهم كانت غارقة فى الركود والفساد .

فالاصوليون والاخوان المسلمون لهم تراث طويل على الاراضى اليمنية وكانوا يعيشون على وهم أو حلم أن يحققوا انتصارا ساحقا فى اليمن وهو الامر الذى لم يتحقق لسبب بسيط هو انه لم يكن هناك فراغ فى اليمن بل واجهتهم قوى وأحزاب لها رصيدها من العمل الوطنى والقومى والاجتماعى واستطاعت ان تكشفهم امام الجماهير فى معركة ديمقراطية نظيفة .

وأعتقد أنه من الضرورى وانطلاقا من تجربة الانتخابات اليمنية ، تحليل وتشريح هذا الوهم الكاذب الذى يحاول الاصوليون والمنتفعون بهم الايهام بأنهم يملكون الشارع العربى . والتخلص نهائيا من « عقدة الجزائر » .

فالديمقراطية وآلياتها وجماهيرها فى العالم العربى بخير .. هكذا تقول التجربة اليمنية .

المؤتمر الشعبي يؤكد التزامه النهج الديموقراطي

مجلس الوزراء اليمني يواصل اعماله حتى انعقاد المجلس النيابي

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ يواصل مجلس الوزراء اليمني ممارسة اعماله في تصريف شؤون الدولة حتى انعقاد مجلس النواب المنتخب وتشكيل حكومة جديدة.

وعقد المجلس اول اجتماع له بعد الانتخابات النيابية العامة وهنا الشعب اليمني بنجاح الانتخابات «التي مثلت حدثاً وطنياً تاريخياً سينقل اليمن الى اعتاب مرحلة جديدة على طريق بناء اسس الدولة الحديثة، دولة النظام والقانون».

وتلقى الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني برقيتي تهنئة من الرئيس السوداني الفريق عمر البشير ورئيس جيبوتي حسن غوليد ابتيدون، لمناسبة نجاح الانتخابات.

وتلقى علي صالح ايضاً برقية تهنئة من المؤسسات العربية – الاميركية في ولاية ميتشيغن الاميركية ذكرت ان «انجاز العملية الانتخابية شكل نقلة نوعية في مسار الحياة الديموقراطية للشعب اليمني».

من جهة اخرى اكد حزب المؤتمر الشعبي العام بعد فوزه بـ ١٢٣ مقعداً في الانتخابات النيابية التي جرت في اليمن الاسبوع الماضي التزامه بالاستمرار في التجربة الديموقراطية وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية.

واعرب مصدر مسؤول في اللجنة الدائمة للحزب في بيان نشر في صنعاء اول من امس عن «عظيم اعتزازه بالثقة الغالية التي اولاه اياها الشعب اليمني».

وقال المصدر «ومع ذلك كان المؤتمر الشعبي العام يدرك ان حصوله على هذا العدد الكبير من مقاعد مجلس النواب انما يلقي عليه اعباء اكبر ويجعل نصيبه من المسؤولية اكثر».

واكد «ان المؤتمر كان وسيظل همه باستمرار نجاح التجربة الديموقراطية التعددية باضطراد حتى يقوى عودها وتحقق التطلعات النبيلة والمشروعة لكل ابناء اليمن. ومع ولوج اليمن مرحلة الشرعية الدستورية، يود المؤتمر ان يؤكد التزامه بالنهج الديمقراطي واحترام الحقوق والحريات العامة والخاصة، وممارسة الحوار الهادف والموضوعي كاسلوب في تحزيز الوفاق الوطني وحسم الخلافات وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية».

ودعا المصدر الرسمي كافة القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية الوطنية الى التعاون معه على طريق «العمل لخير الوطن ونبذ الحساسيات والخصومات وحشد الطاقات والجهود لان الوطن وطن الجميع».

وقال المصدر «ان نجاح الانتخابات اياً كانت النتائج هو انتصار للحرية والديموقراطية وانتصار لليمن مهد الحضارة والشورى... وان المهام الوطنية تتطلب من كل ابناء الوطن الاسهام في ادائها بعد ان انتصرت اليمن في تشييد قواعد الديموقراطية لكل ابناء الوطن».



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

رحلة فوق الهوة بين يمن الأمس ويمن الغد (2 من 2)

نائب فائز يتهم السلطة بمحاولة إسقاطه
ومسؤول أمني يؤكد توفير جميع الضمانات



المصدر الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

عيال سُريح
(محافظة صنعاء):
من عبد الله حموده

كان الحديث الذي دار في «مقيل» قرية «قهال» مختلفا - بدرجة كبيرة - عن ذلك الذي تناولته «مقايل» اخرى كثيرة في صنعاء. فبينما تحدثت «مقايل» صنعاء عن نجاح عملية الانتخابات، كخطوة اولى على الاقل، على طريق التطور السياسي، وتهيئة الاجواء لمرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية، كان الجدل العام في «قهال» يمزج بين التحفز للدفاع عن النفس والاحساس بالاضطهاد، ويتخطى حدود التطرق الى المناورات الحزبية، للتقليل من حجم الخسارة في الانتخابات، وتحقيق اكبر كسب في مراحل تالية، الى تاكيد نوايا مبيتة، لدى عدة اطراف، لاجهاض العملية الانتخابية.

تحدث مجاهد القهالي، رئيس تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، امام نحو 80 رجلا من مؤيديه، فاكد انه تمكن من احباط خطة محكمة لاسقاطه في الانتخابات، وربما لقتله ايضاً، وذكر الادلة التالية على ما يقول:

● نشرت صحيفة «الثورة» يوم 28 ابريل (نيسان) خبرا في الصفحة الاخيرة يقول ان مجاهد القهالي اقتحم مقر الدائرة 233 ومعه 21 طاقما مسلحا.

● نشرت صحيفة «صوت العمال» يوم 26 ابريل (نيسان) نص حوار هاتفي مسجل بين عبد الوهاب الآنسي، الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح، وعبد السلام العنسي عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، تناولا فيه خطة لتقسيم المسؤولية، يواجه بمقتضاها المؤتمر الشعبي الحزب الاشتراكي، بينما يتصدى «الاصلاح» للقهالي، على النحو الذي نسبته الصحيفة للدكتور عبد الكريم الارياني (وزير الخارجية).

● قال انه كان هناك اقتراح بنقل صناديق الاقتراع مساء يوم 29 ابريل الى مقر معسكر الفرقة الأولى المدرعة، بعد معرفة النتيجة وقبل اعلانها، ولكن مندوبي المرشحين رفضوا ذلك.

● ذكر ان بعض الاطراف الاخرى طلب اعلان النتيجة لكل صندوق بعد الانتهاء من فرز بطاقات الاقتراع فيه.

● نشرت صحيفة «26 سبتمبر» يوم 29 ابريل اسماء قادة الاحزاب الذين خسروا الانتخابات، ومن بينهم مجاهد القهالي.

● رفض رئيس اللجنة الاشتراك في عملية ضبط المرتشين وبائعي الاصوات.

● القيام بعملية تضليل متعمدة، فهناك افراد وصلوا ولم يجدوا اسماءهم في جداول الانتخابات، وبعضهم كان يجد اسماء اخرى بدلا من اسمائهم، مما ادى الى ضياع كثير من الاصوات. وابرز بعض الحضور بطاقات انتخابية موقعة من رئيس اللجنة بأن اسماءهم ليست في الجداول، او انهم في مراكز اخرى.

● استغلال اصوات الاميين، مما ادى الى ضياع نحو 800 صوت، اضافة الى رفض اصوات اخرى، لأن الناخبين كانوا يكتبون «مجاهد» فقط او «البقهالي» فقط.

كان مجاهد القهالي يسوق هذه الأدلة شخصيا في بعض الاحيان، ويتدخل في الحديث - احيانا - آخرون من الحضور ليقدموا صورة من احدى الصحف المذكورة لتاكيد ما يقول هو. وكان الجو بوجه عام مشحونا، والاتهامات لـ «تجمع الاصلاح» تتضمن تضليل الاميين تحت ستار مساعدتهم، بينما رفضت اللجنة السماح لانصار المرشحين الآخرين بمساعدة الاميين، وخاصة كبار السن منهم.

مواجهات مسلحة

واضاف ان قائد «الكتيبة الثالثة - حرس جمهوري» حضر الى مقر الدائرة في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الاقتراع ومعه نحو 15 طاقما مسلحا، مما ادى الى اشاعة عدم الرضا بسبب الاتجاه الى ارهاب الناس، وكذلك نشر شائعة في مدينة «ريدة» القريبة انه اغتيل واطلق عليه النار.

واتهم رئيس اللجنة بمحاولة تعطيل الفرز من الساعة الثامنة وحتى الحادية عشرة مساء، قبل ان يطلب منه (من مجاهد) تسليم سلاحه الشخصي الساعة الحادية عشرة والربع، وقال «وافقت لانني من مشرعي تسليم السلاح».

ثم اضاف: ان الاطقم المسلحة اطلقت النار في الشارع الرئيسي، مما ادى الى اصابة 7 بجروح، وهروب المواطنين الى الملاجئ.

تستمر الرواية فتقول ان 4 من اعضاء لجنة الفرز غطوه بأجسادهم لحمايته، بينما تجمع نحو 5 آلاف من رجال القبائل يطالبون بالتأكد من سلامته، واصروا حتى طمأنهم، فانصرفوا، ولكن انصرافهم «أدى الى اتاحة الفرصة لحضور عدد من المدرعات الثقيلة، احاطت بالمبنى» فعادوا بأعداد اكبر وصلت الى 6 آلاف رجل، وجاءت وحدات اخرى من معسكر مجاور لحماية جميع الاطراف، حتى وصل العقيد علي الآنسي - عضو اللجنة الامنية - في الساعة الثانية عشرة والنصف صباحا من صنعاء، فاستقرت الامور نسبيا. وبعد اخذ ورد، ورسالة من جميع المرشحين الى القوات المسلحة واللجنة الامنية، وصلت لجنة امنية من صنعاء بعد ظهر يوم 28 ابريل، الذي يلي يوم الاقتراع، وبدأ الفرز حتى الصندوق 13، ثم استؤنف في اليوم التالي. وعند اعلان النتيجة فاز مجاهد القهالي بـ 4834 صوتا، وجاء بعده في المركز الثاني مرشح التجمع اليمني للاصلاح (1795 صوتا)، ثم مرشح المؤتمر الشعبي (1319)، يليه مرشح حزب البعث (الموالي للعراق) بـ 700 صوت فقط.

وتضمنت رواية مجاهد القهالي ان خصومه انفقوا اكثر من 18 مليون ريال لاسقاطه، اضافة الى خطة تصفيته جسديا واحداث فوضى، واوضح ان رجال القبائل لم يستخدموا السلاح في مواجهة القوات التي اطلقت النار عليهم.

سألت مجاهد حول ما يتناقله الناس في صنعاء من انه تلقى مليوني دولار من العقيد معمر القذافي لدعم حملته الانتخابية، فنفى ذلك وقال «يا ريت»، ثم اضاف، لقد حاولوا رشوة الناس لاسقاطي، فنشرت صحيفة «الثورة» عن خطة لتنفيذ اكثر من 20 مشروعا في المنطقة، قالت انها قيد المناقصة. واعرب عن نيته في



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

متابعة ذلك، ومطالبة الحكومة بتنفيذ هذه المشروعات.

رد اللجنة الأمنية

تركت «مقيل قهال» عائدا الى صنعاء في المساء، ولدي احساس بوجود بؤرة توتر، وان كانت محدودة، قرب العاصمة اليمنية. وفي اليوم التالي توجهت الى مقر اللجنة الامنية، حيث التقيت رئيسها محمد علي هيثم، واستمعت الى روايته بشان الجانب الرسمي من الاحداث التي ذكرها مجاهد.

قال رئيس اللجنة الامنية ان الدائرة «شهدت منافسة حادة بين المرشحين، وتوتر الجو بسبب الحشود القبلية، فارسلنا قوات تابعة للجنة فرقت القبائل، ولكننا لم نبلغ باي اصابات».

وأوضح ان الاوامر التي صدرت للقوات تضمنت «التحرك وحراسة الصناديق، وكان هناك قلق على ارواح الناس في اللجنة الاصلية للدائرة».

واضاف هيثم ان اللجنة الامنية رفضت طلب اللجنة الاصلية في الدائرة بنقل عملية الفرز الى مدينة عمران او صنعاء، وذكر انه اصدر امرا باعادة رئيس اللجنة لبدء عملية الفرز، بعد ان علم انه هرب، وقال «ارسلنا العقيد الانسي ليعالج الموضوع، ويتوصل الى اتفاق».

وأوضح ان مجاهد القهالي اتصل به يوم 28 ابريل من منزل منافسه المرشح عبد الله راجح، وابلغه بالاتفاق على بدء الفرز، ولكن رئيس اللجنة هرب مرة اخرى فاعدناه. وقال ان مجاهد القهالي طوق مقر الدائرة برجال القبائل، وطلب سحب القوات الامنية «فرفضنا ذلك»، ورفض المرشحون الآخرون، وبقيت القوات حتى اكتمل الفرز، وفاز مجاهد.

نظرة الى الأفق

على الرغم من الخلاف في وجهات النظر بشان الوقائع، كان من الواضح ان نتيجة الانتخابات مقنعة لجميع الأطراف، وبينما توقع محمد علي هيثم رئيس اللجنة الامنية مرحلة من الاستقرار، اشار الى ان اي قصور في عملية الانتخابات «يعود لاخطاء في الترتيبات».

وقال مجاهد القهالي انه يتوقع وفاقا وطنيا عاما يكون اساسا للحكم حتى الانتخابات المقبلة، واشار الى رغبته في متابعة العملية الديمقراطية واجراء انتخابات المجالس المحلية.

ولكن تحقيق الاستقرار في منطقة «عيال سريح» يتطلب جهداً كبيرا من جميع الأطراف، فالكهرباء والمياه النقية تمثلان حاجة ضرورية، ليس فقط لانهما ليستا غير موجودتين، وانما لان الناس يشعرون انهما لم تصلاهما بسبب التميز ضدهم. واذا لم تصلهما فإن من حقهم ان يعرفوا الاسباب. وربما كان الأمر يتطلب ايضا من «عيال سريح» ابداء حسن النية تجاه أي اسباب تطرح، ومتابعة تنفيذ الوعود بالمشروعات التي اعلنت، فقد يكون ذلك، رغم حالة التوتر، هو الجسر الذي يعبر الهوة بين يمن الأمس ويمن الغد.

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الانسى» ينسحب من عملية فرز نتائج الانتخابات محتجا!

هل يتحول «التجمع» إلى المعارضة رافضا المناصب الهامشية؟

صنعاء – من حسام عبدالحميد:

☐ اتسم إعلان النتائج فى الانتخابات اليمنية بالبطء الشديد وأيضاً بالتناقض الواضح بين ما تعلنه اللجنة العليا للانتخابات وما تعلنه الأحزاب المختلفة من خلال مندوبيها فى المراكز الانتخابية التى تنتهى من عملية الفرز، كما أن الإعلان النهائى عن النتيجة تجاوز مهلة الـ٧٢ ساعة التى حددها قانون الانتخابات حيث تم الإعلان عنها فى اليوم الرابع ليوم الاقتراع.

وبالرغم من أن دوائر أمانة العاصمة صنعاء كان من المفترض أن تكون أولى الدوائر فى إعلان النتائج إلا أنها لم تكمل الفرز إلا فى مساء يوم السبت الماضى وقد تأخر الإعلان فى الدائرة «٦» والدائرة «١٨» إلى هذا الوقت وقد أرجع البعض هذا التأخير إلى تقدم مرشح الإصلاح فى الدائرة الأولى وهو الداعية الإسلامى عبدالله صقر وتقدم المرشح المستقل الشيخ محمد الصادق عبدالله فى الدائرة الثانية وهو ينتمى إلى التجمع اليمنى للإصلاح أيضاً.

ويرى البعض أن هذا التأخير هو تأخير متعمد حتى يتم إعلان النتائج وفق موازنات سياسية معينة بغض النظر عن حقيقة النتائج ويؤكد ذلك ما حدث فى الدائرة رقم «١١٠» التى كانت نتيجتها لصالح مرشح الإصلاح ثم انقلبت لصالح مرشح المؤتمر الشعبى.

وقد أكدت هذه النتائج بروز الإصلاح كقوة رئيسية حيث حصل على ٦٢ مقعداً باستثناء المستقلين الذين دعمهم الإصلاح وأيضاً باستثناء بعض الأعضاء على قائمة المؤتمر الشعبى العام وهم ينتمون فكريا إلى الإصلاح إلا أن أخطر مؤشر فى هذه النتائج بالإضافة إلى كونها نتائج سياسية أكدت على أنها نتائج تشطيرية. ففى الوقت الذى حصل فيه الاشتراكى على ٥٣ مقعداً من بين ٥٦ مقعداً هى عدد المقاعد فى المحافظات الجنوبية لم يحصل فى المحافظات الشمالية إلا على أحد عشر مقعداً من مجموع ٢٤٥ مقعداً هى مجموع المقاعد فى المحافظات الشمالية الغربية، والشىء نفسه بالنسبة للمؤتمر الشعبى العام، فحيثما كانت الهيمنة للحزبين، كان الفوز الساحق.

كما أن الجديد الذى كشفته النتائج أن هناك بعض الأحزاب التى ملأت الساحة ضجيجاً ولم تحصل على مقعد واحد والبعض الآخر حصل على مقعد واحد فقط بالرغم من أن السلطة تخطب ودهم وتضعهم فى مناصب عليا ومتوسطة فى الدولة

وبغض النظر عن الطعون المقدمة الآن فى بعض الدوائر فإن هذه النتائج أفرزت خارطة جديدة فى مجلس النواب القادم تتوازن فيها القوى الرئيسية الثلاث على نحو ما، إلا أن إعلان الرئيس ونائبه عن تشكيل كتلة برلمانية موحدة بين المؤتمر والإشتراكى، قلب هذه الخارطة بحيث سيصبح للمؤتمر والإشتراكى وربما تشاركهما بقية الأحزاب الأخرى «البعث – الناصريين – الحق» ١٢ مقعدا فى جانب والتجمع اليمنى للإصلاح فى جانب آخر وسيظل الإصلاح فى كل الأحوال القوة الرئيسية المعارضة.

عبدالوهاب الانسى

وسوف تشهد الأيام القليلة القادمة مداولات ومفاوضات واسعة لتشكيل الحكومة الجديدة خاصة وأنه من المتوقع أن تكون حكومة ائتلافية تشارك فيها كل القوى السياسية المؤثرة وربما يتم تشكيلها بناء على توازنات سياسية بعيداً عما أفرزته النتائج الانتخابية، وهذا ما تؤكد عليه كل التصريحات الرسمية الصادرة عن الرئيس ونائبه من أن الحكومة القادمة ستكون حكومة وفاقية نظراً للظروف والمصاعب التى تمر بها اليمن والتى لا يمكن أن يتحملها أى حزب بمفرده.

ولن يكون أمام التجمع اليمنى للإصلاح إلا أحد أمرين: أما أن يقبل الدخول فى الحكومة الجديدة ويقبل المساومة والمفاوضة على الوزارات علماً بأن النية تتجه إلى استئثار الحزبين بالوزارات السيادية، وأما أن يرفض المشاركة ولن يكون أمامه إلا التحول إلى المعارضة الديمقراطية لتدخل اليمن فترة انتقالية جديدة يظل فيها مبدأ التقاسم وثنائية الخطاب أسلوبا لادارة دفة الأمور فى اليمن.

ومن المتوقع أن يتم تشكيل مجلس شورى كأسلوب لترضية بعض الأحزاب أو الشخصيات الاجتماعية على أن يتم تشكيله من عدد متساو من الأعضاء من كل محافظة من المحافظات الثمانية عشرة ويكون هذا المجلس عوضاً عن عدم التعيين فى مجلس النواب كما يقضى نظام مجلس النواب الجديد.

من جهة ثانية أثار انسحاب الأمين العام للتجمع اليمنى للإصلاح من الانتخابات «عبدالوهاب الانسى» بعد إجراء عملية الاقتراع يوم الثلاثاء قبل الماضى وقبل الانتهاء من عملية فرز الأصوات، العديد من التساؤلات، إلا أن البيان الذى أعلنه التجمع اليمنى للإصلاح «أكبر الحركات الإسلامية» فى وقتها كشف الكثير من الغموض حول عملية الإنسحاب والتى تعد الأولى من نوعها فى عموم دوائر الانتخابات اليمنية.

فقد كشف البيان عن وقوع العديد من المخالفات والخروقات لقانون الانتخاب والتى مورست من قبل بعض الجهات التى لا صلة لها فى التدخل بشؤون الدائرة والسيطرة الواضحة لقوات الأمن على الدائرة ولم تقتصر مهمتها على توفير الأمن بل تعدتها إلى التأثير على الناخبين.



المصدر : المصور
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

إتجاه لتشكيل إئتلاف وطني يحكم اليمن

● كتب : مجدى الدقاق

بإعلان نتائج اول إنتخابات تشريعية في الجمهورية اليمنية على اساس التعددية الحزبية يدخل اليمن الموحد مرحلة جديدة في تاريخه.

الانتخابات اليمنية اكدت واقعيا قوة تمثيل الاحزاب في الشارع اليمنى، فمن بين مايقرب من ٤٠ حزبا سياسيا تنافسوا على مقاعد البرلمان ٣٠١ مقعدا، فاز "المؤتمر الشعبى العام" الذى يراسه الفريق على عبد صالح بـ ١٢١ مقعدا وفاز تجمع الاصلاح الذى يراسه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر بـ ٦٢ مقعدا فى حين فاز الحزب الاشتراكى الشريك الثانى فى حكم البلاد والذى يراسه على سالم ابيض بـ ٥٦ مقعدا الى جانب فوز احزاب صغيرة بـ ١٢ مقعدا.

ولايمكن اعتبار النتائج السابقة هى النتائج النهائية التى فازت بها الاحزاب الرئيسية. فقد اعلن عن فوز ٤٧ مرشحا مستقلا ينتمى اغلبهم اما "للمؤتمر" او "للاشتراكى" وبذلك يزداد عدد مقاعدهم فى البرلمان وهو الامر الذى سيزداد وضوحا خلال الأيام القليلة المقبلة بعد انتهاء الطعون والطعون المضادة على نتائج عدد من الدوائر.

ورغم هذا فان الانتخابات اليمنية ونتائجها اكدت امورا عديدة ابرزها وجود ٣٠ قوى رئيسية فى الشارع اليمنى وتضاءل فرص الاحزاب الصغيرة التى اصبحت مهددة بالاختفاء ولكن الاهم من ذلك هو الارتباط التقليدى لبعض الشخصيات بل والاحزاب بمناطق جغرافية وقبلية بعينها ولعل ترشيح بعض المحسوبين على الاحزاب انفسهم كمستقلين يؤكد حقيقة الولاء الشخصى والقبلى والمناطقى فى كثير من الاحيان.

هذا عن الانتخابات، التى تعتبر بكل المقاييس وبشهادة المراقبين الدوليين انتخابات نزيهة وديمقراطية.

اما مرحلة مابعد الانتخابات والتى من المفترض ان تنهى مرحلة "الفترة الانتقالية" والتى سببت العديد من الارتباكات فى الداخل ـ فإنها ستدفع المؤتمر الشعبى العام الذى اظهرت الانتخابات انه الحزب الأول فى البلاد ـ وإن لم يكن قد فاز باغلبية تتيح له تشكيل حكومة بمفرده ـ للبحث عن تشكيل ائتلاف وطنى يضم القوى الرئيسية فى اليمن ولا يستبعد فى الوقت نفسه تمثيل بعض الاحزاب الصغيرة وعدد من الشخصيات العامة.

وتقول مصادر سياسية يمنية ان النية تتجه بالفعل لتشكيل إئتلاف حاكم يضم "المؤتمر ـ الاشتراكى ـ الاصلاح" وخصوصا ان المؤتمر تربطه علاقة شراكه مع الاشتراكى ولديه فى الوقت نفسه نوع من قنوات الاتصال والتقارب مع الاصلاح وهو الامر الذى يتيح له إيجاد مثل هذه الصيغة التى يمكن الوصول اليها بإنهاء الخلافات بين الاشتراكى والاصلاح اللذين يحملان توجهات فكرية وسياسية مختلفة. وتؤكد الانباء القادمة من صنعاء ان الاصلاح ابدى إستعداده لدخول ائتلاف يوجد فيه الاشتراكى.

٠٠٠٠٣٥



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٣

اليمن: الاشتراكي والاصلاح يشيدان بنتائج الانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اشادت الاحزاب اليمنية الكبيرة الثلاثة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح، بنتائج الانتخابات الاشتراعية التي جرت الاسبوع الماضي، على رغم ابداء بعضها ملاحظات على الظروف التي شابت عملية الاقتراع. واكد الاشتراكي والاصلاح ان الانتخابات شكلت خطوة مهمة على طريق تعزيز الديموقراطية. وافيد ان مسؤولاً رفيعاً في وزارة الخارجية الاميركية سيصل الى صنعاء غداً السبت.

واعتبر مصدر مسؤول في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ان الانتخابات «خطوة مهمة جداً على طريق تعزيز الديموقراطية وتثبيت التعددية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، واعتبار الديموقراطية خياراً لا رجعة عنه لتطور النظام السياسي والاجتماعي في اليمن». واضاف ان الحزب «يوافق على نتائج الانتخابات، ويرى انه بغض النظر عن نسبة المقاعد لكل حزب في مجلس النواب المنتخب، فإن الانتصار الحقيقي في هذه الانتخابات هو للديموقراطية والشعب».

واضاف «ان التصريحات والمؤتمرات الاعلامية التي نظمها عدد من اعضاء اللجنة العليا للانتخابات، باسمها ومن دون قرار فيها، والتي أشارت الى نتائج الانتخابات، غير صحيحة ولا تعكس الحقيقة ولا تعبر عن رأي اللجنة العليا وتضع اسئلة عن حيادها في أداء دورها ووظائفها المحددة في قانون الانتخابات».

وأكد المصدر الاشتراكي ان الحزب حصل في الدوائر التي اعلنت نتائج الانتخابات فيها، على أكثر من سبعين دائرة بغض النظر عن ان بعض المرشحين الاعضاء في الحزب ترشح مستقلا التزاما بقانون الأحزاب (...) كما ان هناك عدداً من المستقلين الذين ترشحوا باتفاق مع الحزب وبدعم سياسي منه سيكونون ضمن قائمة الحزب البرلمانية وسيعلنون ذلك بانفسهم».

واشار الى تقديم طعون الى المحكمة العليا في شأن «خروق في عملية الانتخابات». وأكد «اهمية ان تبت المحكمة العليا في هذه الطعون وفقاً للقانون».

واستنكر مصدر مسؤول في الهيئة العليا للاصلاح «ما حصل من ممارسات منافية لأبسط حقوق الانسان في اثناء المرحلة الاخيرة للانتخابات» ودان خصوصاً «ما تعرض له بعض رؤساء اللجان الانتخابية واعضائها من تعسف وانتهاك لكرامتهم».

واكد ضرورة وقوف كل القوى اليمنية مع المواطنين الذين قدموا طعوناً الى المحكمة العليا والتضامن معهم لإزالة العقبات التي تحول بينهم وممارسة حقوقهم التي كفلتها لهم القوانين واكدتها مواثيق حقوق الانسان العالمية».

واضاف ان «الاصلاح» يشكر الشعب اليمني لوقوفه مع مرشحيه، وأشاد بمحازبيه الذين «اتسمت مواقفهم بالانضباط وفق توجيهات الاصلاح واهدافه التي سعى الى تحقيقها خلال الموسم الانتخابي والذي تبلور في الاهتمام بالرجال وليس بالارقام».

وختم بان التجمع «يعتبر الانتخابات، على رغم كل الممارسات والانتهاكات للقانون، خطوة لإرساء الشورى والديموقراطية وصولاً الى التداول السلمي للسلطة، وانه ينتظر ان يعقب هذه الخطوة موقف من المحكمة العليا يعزز الثقة بالقضاء ويخفف الكثير من التشوهات التي لحقت بالعملية الانتخابية».

وكان مصدر مسؤول في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، الذي حصل على ١٢٣ مقعداً في الانتخابات، أعرب عن «اعتزازه بالثقة الغالية التي أولاه إياها الشعب اليمني». وأكد ان «المؤتمر كان وسيظل همه باستمرار نجاح التجربة الديموقراطية التعددية».

وذكرت صحيفة «الشورى» الاسبوعية الصادرة امس ان نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط ديفيد ماك سيزور اليمن وسيلتقي عدداً من المسؤولين ويعقد الاحد مؤتمراً صحافياً.

وأشارت الى ان ماك سيبحث أوجه العلاقات اليمنية - الأميركية وآفاقها المستقبلية ودعم بلاده للديموقراطية الوليدة في اليمن.

٣٦٠٠٦٣٦



تبادل اتهامات في عدن ومراقبون يؤكدون نزاهة الانتخابات

اليمن: مجلس النواب الجديد يعقد اجتماعه الأول منتصف الجاري

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ دعا مجلس الرئاسة اليمني الذي انعقد امس، مجلس النواب الجديد الى عقد جلسته الاولى السبت في ١٥ ايار (مايو) الجاري. وفيما اكد مراقبون عرب واجانب نزاهة الانتخابات التي شهدها اليمن الاسبوع الماضي، رفض مرشحون حزبيون ومستقلون نتائج عمليات الاقتراع في دوائر محافظة عدن التي فاز فيها مرشحو الحزب الاشتراكي الذي وصف موقف المعترضين بانه «محاولة يائسة لتبرير فشلهم».

وعبّر مجلس الرئاسة في بيان اصدره امس عن «تهانيه ومباركته وشكره وتقديره الشعب اليمني بنجاح الانتخابات النيابية العامة ونزاهتها». واعتبر انها «جرت في مناخات نزيهة وسلمية».

وذكر مجلس الرئاسة «ان نجاح الانتخابات، بمثل تلك الصورة الرائعة التي نالت اعجاب العالم وتقديره واحترامه لليمن وشعبها، هي انتصار للديموقراطية والوطن وتجسيد للحلم اليمني في الحياة الافضل والتعايش مع العصر والمتغيرات».

واشار مجلس الرئاسة الى ان «شعبنا وقد اجتاز بالانتخابات منعطفاً تاريخياً مهماً في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، يقف على اعتاب مرحلة جديدة تعد بمثابة اللبنة الاساسية والصحيحة لعملية الانتقال الى طور جديد من البناء الطموح لانجاز المشروع الحضاري للدولة اليمنية القوية التي ترتكز على اساس مبدأ المشاركة والتعاون وتتحقق فيها وتترسخ اسس الوحدة الوطنية وتتجذر خلالها سيادة النظام والقانون (...) وتتولى فيها دولة المؤسسات الدستورية الاضطلاع الكامل بمهمات المرحلة المقبلة».

وأكدت «الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي» ان الاجراءات التي تمت فيها الانتخابات تعتبر «صحيحة وجدية».

ونقل بيان الرابطة عن تقرير مندوبيها الذين تابعوا هذه

التتمة في الصفحة (٤)



اليمن: مجلس النواب الجديد

تتمة الصفحة الاولى

الانتخابات برئاسة رئيسة مجلس الشيوخ النروجي ان ممثلي المرشحين الى مجلس النواب الموجودين في المراكز الانتخابية كانوا في الغالبية العظمى راضين عن نزاهة العمليات الانتخابية ولم يشيروا الى اي تجاوز يذكر.

وفي عدن، رفض ٢٢ مرشحاً مستقلاً او تابعاً لاحزاب مختلفة نتائج الانتخابات في محافظة عدن التي أسفرت عن فوز مرشحي الاشتراكي في ١١ دائرة.

واكد بيان صدر اول من أمس عن المرشحين الـ ٢٢ ان «خروقاً امنية ودستورية مارستها عناصر مدنية وعسكرية (من الاشتراكي) في أثناء عملية الاقتراع في كل الدوائر الانتخابية في المحافظة، واهمها: إنزال الأمن السياسي (الاستخبارات) التابع للاشتراكي الى كل مراكز الاقتراع لتزييف إرادة الأميين، وكذلك انزال الجيش في صورة مكثفة وبرشاشات ثقيلة لتخويف الناخبين ومحاولة فرض مرشحي الحزب الاشتراكي على الناخب بالتخويف المباشر واستخدام الحبر الذي يزال بسرعة بمادة الكلوركس لاستخدام أصوات الناخبين التابعين له مرات عدة».

واضاف ان «عملية فرز الأصوات في بعض المراكز بيّنت ان كل الأصوات جاءت لمصلحة مرشح الاشتراكي بخط واحد وقلم واحد، الى جانب اختفاء أصوات الكثير من الناخبين وتغييرها باصوات أخرى».

وقال لـ «الحياة» امس مسؤول في الحزب الاشتراكي في المحافظة ان «ما جاء في البيان الذي وقعه عدد من المرشحين الفاشلين في الانتخابات لا أساس له من الصحة، بل هو محاولة يائسة لتبرير فشلهم وتأكيد لشعبية الاشتراكي ليس فقط في عدن بل في المحافظات الجنوبية والشرقية». ونفى «تقديم طعون ضد مرشحي الحزب باستثناء طعن واحد في محافظة شبوة وقد سحبه مقدمه».

وأقام الاشتراكيون في عدن امس مهرجاناً خطابياً تأييداً لفوز مرشحيهم في الانتخابات في المحافظة.

اليمن والناس... والحاضر

■ ليس سهلاً اعطاء حكم نهائي على الانتخابات اليمنية، ذلك ان ما حصل يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي لم يكن امراً عادياً في بلد ذي تركيبة معقدة اصلاً زادت تعقيداً مع توحيد شطري البلاد. لكن ما يبدو اكيداً، اقله في المدى المنظور، ان ثمة قناعة لدى كل الاطراف الاساسية في البلد بأن اللجوء الى السلاح لا يحل اي مشكلة، بل ان الطرف الذي يلجأ الى العنف لا يمكن الا ان يكون الخاسر الاول. ولذلك كان يوم الانتخابات أحد أهدأ الايام في تاريخ البلد على رغم الاتهامات المتبادلة بين الاحزاب عن حصول تجاوزات وعمليات تزوير في هذه الدائرة او تلك.

ولكن ابعد من نتائج الانتخابات ان كل حزب من الاحزاب الكبيرة اكتشف اخيراً نقاط ضعفه ونقاط قوته. فالمؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح وجد انه لا يزال في حاجة الى جهود كبيرة ليتحول الى تنظيم سياسي على مستوى اليمن كلها وأن الانتقال من مرحلة تشكيل مظلة لمختلف التيارات الحزبية الى مرحلة تكوين حزب سياسي بكل معنى الكلمة يحتاج الى وقت وجهد كبيرين. والأهم من ذلك كله ان المؤتمر لم يستطع تحقيق اختراق كبير في المحافظات الجنوبية والشرقية التي كان يحكمها الحزب الاشتراكي وحده وذلك ليس بسبب قوة الاشتراكي، بل لأن الفترة الانتقالية لم تحقق الآمال التي علّقها عليها المواطنون في تلك المحافظات، فاذا بهم يحنون الى ايام حكم الحزب الواحد التي لم يتذكروا منها سوى الامن المستتب والاسعار المعقولة للمواد الاساسية، متناسين كل الثغرات وما هو اكثر من الثغرات ابان حكم الاشتراكي للجنوب.. لكن الناس لا يتذكرون سوى الحاضر، ولا يهمهم غير الحاضر. ومن هذا المنطلق، لا مجال للحزب الاشتراكي غير رؤية ان نتائج الانتخابات هي «انصاف» له و«رد اعتبار» تاريخيان. وفي ذلك بعض الحقيقة وليس كلها.

المهم ان الانتخابات اقامت توازناً جديداً في البلد يقوم على ثلاثة احزاب هي المؤتمر والاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح من دون ان يعني ذلك ان النتائج لن تخلّف انعكاسات داخل كل حزب من هذه الاحزاب. ولعل حزب الاصلاح الذي سقط أمينه العام السيد عبدالوهاب الآنسي امام مرشح المؤتمر العقيد علي عشرب في الدائرة ١٤ في العاصمة يستغل فرصة الانتخابات ليثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان الاحزاب الاسلامية قادرة على التزام اللعبة الديموقراطية واصولها وأن طموحه الى السلطة لا يعني في اي شكل رغبته في احتكارها الى الأبد وان الانتخابات ليست مجرد وسيلة الى السلطة، وأنه متى بلغ هدفه لن تعود هناك لا انتخابات ولا من ينتخبون.. وأن التجربة الاردنية ليست بالنسبة الى الاحزاب الاسلامية استثناء بل قاعدة.

المهم ايضاً ان صفحة جديدة فتحت في اليمن. والاكثر اهمية ان آمال المواطنين في البلد معلّقة عليها، فالأزمة الاقتصادية التي تمر فيها اليمن لا ترحم والسؤال الذي يظل في الاذهان هو كيف يمكن استثمار الانتخابات في سبيل بدء العمل من اجل ايجاد مخرج من هذه الأزمة. اليوم يفكر الناس في الانتخابات وأنها جرت في شكل معقول ومقبول على رغم رهانات الكثيرين على انها لن تحدث. اما غداً، فسيعود المواطن الى همومه اليومية وعلى رأسها الغلاء.. الناس لا يتذكرون سوى الحاضر!

خيرالله خيرالله



المصدر : الخليج - الإمارات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

اليمن وتحديات ما بعد الانتخابات

لم تكن الديمقراطية مجرد اختيار ترفي للشعب العربي في اليمن. ولم تكن تطلعا غير محسوب العواقب نحو العصرية والحداثة في مجتمع يعاني التخلف بشتى صوره وباعمق اشكاله، لكنها كانت شرطا وعاه الشعب اليمني لتحقيق هدفين ربط بهما مصيره: هدف الوحدة وهدف التقدم.

فقد ادرك اليمنيون ان الاستفتاء الشعبي على الوحدة غير كاف لتحويل الحلم الى واقع. فالوحدة كي تتحول الى واقع في حاجة ماسة الى تحقيق الاندماج بل والانصهار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين الشطرين المتحدين وقد اكدت تجربة الفترة الانتقالية من مايو ١٩٩٠ وحتى الآن ان القرار السياسي بالوحدة لم يقض على الازدواجية التي ميزت اداء كافة المؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية بل والامنية والعسكرية. ولم يكن هناك بديل لتحقيق الاندماج والانصهار الوطني الا الديمقراطية التي مكنت وفي اول مراحلها من تكريس وحدة الوطن من خلال تفاعلات العملية الانتخابية وانتشار فعالية وتاثير الاحزاب والشخصيات السياسية في كافة انحاء الوطن اليمني دون تقيد بانتماء للشمال او للجنوب. فقد نجح المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم في الشطر الشمالي قبل الوحدة في تحقيق مكاسب انتخابية في المحافظات الجنوبية بلغت ثلاثة مقاعد. كما نجح الحزب الاشتراكي وهو الحزب الحاكم في الشطر الجنوبي قبل الوحدة في تحقيق مكاسب انتخابية في المحافظات الشمالية بلغت خمسة عشر مقعدا. ونجحت احزاب اخرى مثل التجمع اليمني للاصلاح وشخصيات مرموقة من المحافظات الشمالية في ان يكون لها وجود ملموس في المحافظات الجنوبية وكذلك كان الحال بالنسبة لاحزاب وشخصيات سياسية من المحافظات الجنوبية حيث نجحت هي الاخرى في ان يكون لها وجود ملموس في المحافظات الشمالية.

هذه الظاهرة ليست مؤشرا فقط على ما وفرته العملية الانتخابية من فرص للانصهار الوطني بل هي ايضا مؤشر نحو اتجاه اليمن الى اقامة المجتمع اليمني القائم على التعددية السياسية ووجود المؤسسات المتخصصة المميزة كخطوة نحو اقامة المجتمع المدني الديمقراطي حيث تسود قيم المساواة والمشاركة والانجاز والاختيار الحر للحاكمين.

كذلك ادرك اليمنيون ان التقدم كهدف لا يمكن ان يتحقق الا بالتخلص من تركة المجتمع التقليدي بقيمه وعلاقاته ومؤسساته المختلفة واستبدالها بقيم وعلاقات ومؤسسات عصرية. ومثل هذا التحول لا يمكن ان يحدث الا بالتخلص من ابوية السلطة الشائعة في المجتمعات التقليدية، وبالتخلص من شخصانية السلطة الشائعة في المجتمعات الشمولية. ففي الحالتين يكون الجمود هو الطابع الغالب على اداء المؤسسات وهو طابع في مقدوره اهدار اي جهد يبذل من اجل التقدم الاقتصادي او السياسي. ولكن في ظل الحكم الديمقراطي حيث تتوافر قيم المشاركة والمساواة وتخصص الوظائف والمؤسسات فان المجتمع برمته يكتسب الفعالية اللازمة للتقدم.

وقد حققت عملية الانتخابات التي اجريت للمرة الاولى في عهد دولة الوحدة في الاسبوع الماضي تقدما ملموسا في هذا الاتجاه.

١- فقد انهت تفرد المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بالسلطة باعتبار انهما وريثا السلطة قبل الوحدة، وارست قاعدة تداول السلطة وهي القاعدة الاساسية في الحكم الديمقراطي. فلن يكون في مقدور اي منهما تشكيل الحكومة منفردا حيث لم يحصل أي منهما على الاغلبية المطلوبة (١٥١ مقعدا) لتشكيل الحكومة، واذا تمكنا من تشكيل حكومة ائتلافية منهما وهذا الارجح فان الحكومة الجديدة ستكون قائمة ليس على اساس تفرد السلطة ولكن على اساس التداول حيث ان الائتلاف احدى الوسائل المشروعة للوصول الى السلطة، وربما لا تتشكل الحكومة الجديدة من ائتلاف الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي، بل قد تتم وفقا لتحالفات اخرى.

٢- انها فرضت على المؤتمر الشعبي العام ان يبرز على الساحة كحزب سياسي حقيقي بدلا من كونه مجرد جهاز شعبي تابع للسلطة مهمته حشد التاييد لها.

٣- انها انهت تفرد الحزب الاشتراكي بالسلطة في المحافظات الجنوبية وتفرد المؤتمر الشعبي بالسلطة في المحافظات الشمالية. اي انهاء الاحتكار السياسي، لكنها في نفس الوقت حققت الانتشار

ج- تاكيد قيم المساواة والمنافسة والندية بين كل الاحزاب والقوى السياسية بما فيها الحزبان الحاكمان. فقد حرصت اللجنة العليا للانتخابات على اعطاء كل الاحزاب المشاركة في العملية الانتخابية الحق في الدعاية في كافة اجهزة الاعلام. كما حرصت على ضمان حيادية الاجهزة الادارية تجاه كافة الاحزاب، وهذا يعني تاسيس ادارة مدنية لا تخضع لسيطرة اي حزب حاكم وتحويل ولائها من الحزب الى الوطن ككل.

د- تطوير الاداء السياسي وبلورة عملية الممارسة الديمقراطية واعطاء التعددية الحزبية وجهها الحقيقي. فعندما اعطي للافراد حق التنظيم، واطلقت التعددية ظهر على الساحة السياسية اليمنية اكثر من ٤٠ حزبا، الامر الذي اثار حفيظة الكثيرين، وبالغ البعض في الامر فوصف هذه الظاهرة بالتسيب بدلا من التعددية، ورغم ان كثرة تشكيل الاحزاب كان امرا طبيعيا كرد فعل للكبت السياسي والحرمان الذي عاشه الشعب اليمني في الماضي فانه بمجرد الشروع في الانتخابات لم يتقدم الا ٢١ حزبا بمرشحين. وبعد الانتخابات ظهر ان هناك ثلاثة تشكيلات حزبية رئيسية تسيطر على العملية السياسية في اليمن هي: المؤتمر الشعبي وله الغلبة ويمثل اتجاه الوسط والحزب



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١٩٩٣/٥/٧

الاشتراكي ويأتي في المرتبة الثانية (٥٦ مقعدا اضافة للمستقلين المنتمين اليه) ويمثل اتجاه اليسار. والتجمع اليمني للاصلاح ويأتي في المرتبة الثالثة. وربما يحتل المرتبة الثانية بعد حسم موقف المستقلين، واستقرار النواب في الاحزاب. ويمثل اتجاه اليمين. والى جانب هذه الاحزاب الثلاثة الكبرى هناك احزاب اصغر يمكن ان تندرج ضمن تحالف مع اي من الاحزاب الثلاثة وفقا لمنطلقاتها السياسية وانتماءاتها للوسط او لليسار او لليمين.

وهذه العملية التي ادت الى بلورة التنظيم الحزبي في ثلاث كتل كبرى دفعت بالتجربة الديمقراطية اليمنية خطوات متقدمة الى الامام.

تحديات مابعد الانتخابات

تلك النجاحات التي حدثت في فترة قصيرة تبشر بمستقبل ديمقراطي واعد للشعب اليمني. لكن الانتخابات ليست هي الديمقراطية وليست هي كل المراد والمأمول من عملية التحديث الديمقراطي المطلوبة. فهي وان كانت قد ارست حق اختيار الحكام بالنسبة للمحكومين، فان العملية الديمقراطية تعني بجوهر ممارسة السلطة وحدود المشاركة في صنع القرار بما يحقق الفعالية السياسية للمؤسسات وبما يضمن - في ذات الوقت - الاستقرار الذي هو شرط تحقيق الانصهار الوطني في دولة الوحدة.

لذلك فان اليمن يواجه عدة تحديات صعبة بعد تجربة الانتخابات على ثلاثة مستويات

* المستوى الاول: ويشمل التحديات الخاصة بادارة السلطة على المستوى المحلي وفي مقدمتها التحالف او الائتلاف السياسي الجديد، وقدرته على تحقيق التوازن المطلوب في العملية السياسية

بالنسبة للائتلاف الحكومي هناك عدة تصورات بهذا الخصوص فرضتها نتائج الانتخابات الاخيرة

١- تصور تشكيل ائتلاف بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي. وهذا سوف يعطي انطباعا سلبيا باستمرار معادلة حكم ما قبل الانتخابات، والابقاء على ازدواجية المؤسسات خاصة وان الازدواجية مازالت لها رواسب خاصة بالنسبة للجيش. لكن وفق الرؤية الجديدة للرئيس علي عبدالله صالح فليس شرطا ان يكون ائتلاف المؤتمر والاشتراكي امتدادا للتحالف السابق للانتخابات القائم على اقتسام السلطة مناصفة، اذ يبدو ان الرئيس يريد ان يستفيد بالتفوق الذي حققه حزبه في فرض شروطه على الحزب الاشتراكي.

٢- تصور تشكيل حكومة وحدة وطنية من القوى الثلاث الكبرى: المؤتمر والاشتراكي وتجمع الاصلاح. وهذا الاحتمال وارد لكنه وان كان سيحقق قدرا كبيرا من الاندماج والانصهار الوطني وتفادي المشاكل والازمات والحد من التدخلات الخارجية الا انه سيكون سلبيا بالنسبة للممارسة الديمقراطية اذ انه سيكون اقرب الى الشمولية، وسيحد من فعالية المعارضة، لأنه بائتلاف القوى الثلاث لن تكون هناك معارضة يعتد بها سواء داخل البرلمان او خارجه.

٣- ائتلاف المؤتمر مع تجمع الاصلاح. وعندها سيتحول الحزب الاشتراكي الى المعارضة مع احزاب يسارية اخرى، ورغم ان هذا سيؤثر على الاختيارات والتحالفات السياسية للسلطة الجديدة فانه سيؤثر ايجابيا على فعالية المعارضة. اذ ان وجود الحزب الاشتراكي في المعارضة سيجعل للرقابة الشعبية دورا، وسيجعل ايضا تداول السلطة امرا واردا ومطلوبا، حيث سيطمح الحزب الاشتراكي للوصول الى الحكم وسيسعى من اجل ذلك. وهذا سيؤدي حتما الى تفعيل وتقوية الممارسة الديمقراطية. لكن ربما يؤثر على عملية الاندماج والانصهار الوطني اذا لجأ الحزب الاشتراكي الى الانطواء عشائريا ومناطقيا اي اذا ركز نشاطه في محافظات الجنوب دون الشمال دون انصهار الجنوب مع الشمال

٤- قيام تجمع الاصلاح بالائتلاف مع حزب البعث (جناح العراق) والمستقلين لتكوين اغلبية يكون في مقدورها تشكيل حكومة. وهذا سيؤدي حتما الى اشتعال المنافسة السياسية واحداث انقلاب في توجهات وتحالفات اليمن الاقليمية والدولية

هذه التصورات الاربعة محتملة لكن ايها اكثر تحقيقا للتوازن السياسي والاندماج والاستقرار؟ السؤال صعب. وعليه سيتوقف مستقبل اليمن وليس التجربة الديمقراطية وحدها

* المستوى الثاني: ويخص العلاقات الاقليمية وحل مشاكل الحدود واعادة تطبيع علاقات اليمن مع دول الجزيرة العربية التي تأثرت اثناء وبعد حرب الخليج الثانية: فالى اي مدى ستؤثر التطورات السياسية الجديدة في اليمن على العلاقات الاقليمية؟

الرئيس علي عبدالله صالح اشار الى ان المباحثات اليمنية - السعودية الخاصة بحل مشكلة الحدود تأثرت بعملية الانتخابات «يبدو ان الاشقاء كانوا يرقبون الانتخابات مما ادى الى تأجيل لقاء الخبراء الذي كان من المفترض ان يعقد قبل شهر. ونرجو ان تستأنف اللقاءات بعد ان تمت الانتخابات».

هذه الاشارة تحمل مضامين وجود احتمال لتأثر علاقات اليمن بالدول المجاورة سلبا او ايجابا بعد التطورات الاخيرة. والتحدي يكمن في مدى قدرة اليمن على توظيف تلك التطورات لصالح تحسين العلاقات.

* المستوى الثالث: ويتعلق بالسياسة الخارجية لليمن وعلاقات اليمن بالقوى الدولية. فعلى ما يبدو يراهن الرئيس علي عبدالله صالح على الديمقراطية كوسيلة لتقوية علاقات اليمن بالغرب وخاصة مع الولايات المتحدة. ويطمح في ان تكون التطورات الديمقراطية كافية لجذب الاستثمارات الاجنبية لتحسين الاوضاع الاقتصادية في اليمن. ورهان الرئيس مبني على ادراك قيمة الديمقراطية بالنسبة للغرب ولسياسات الدول الغربية مع الدول الاخرى، ثم على تبنئة الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوروبية لليمن على الانتخابات.

وربما يكون الرهان اليمني على الديمقراطية اكبر من ذلك حيث يمكن ان يكون تحسين العلاقات بين القوى الغربية واليمن بعد التطورات الديمقراطية دافعا لتحسين دول الجوار العربية لعلاقاتها باليمن وتقوية الدور اليمني في الجزيرة العربية.

لكن هذا الرهان يواجه مشاكل عملية اهمها ان السياسة الخارجية للدول الغربية قائمة على المصالح وليس على المبادىء. وكثيرا ما ضربت الدول الغربية عرض الحائط بالديمقراطية وتحالفت مع انظمة شمولية وديكتاتورية تحقق مصالحها. لذلك فان نمو علاقة الغرب باليمن لن يتوقف فقط على مدى ديمقراطية النظام الحاكم بل على مدى ما يمثله اليمن من مصلحة للغرب، ومدى ما يقوم به اليمن لخدمة المصالح الغربية، وهنا يكمن التحدي.

فالى اي مدى سينجح اليمن في مواجهة هذه التحديات؟ ذلك هو الاختبار الحاسم للتطورات الجديدة في اليمن.



المصـدر: الحرب القطرية

التاريـخ: ٧/٥/١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البرلمان المنتخب يجتمع يوم ١٥ الجاري

اليمن يتجه إلى تشكيل حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريقة

لندن ـ صنعاء ـ وكالات ـ تتفاوض الاحزاب الرئيسية الثلاثة التي هيمنت على اول انتخابات حرة في اليمن على شكل حكومة ائتلافية يريد الرئيس علي عبد الله صالح ان تضم جميع الاتجاهات السياسية من الاسلاميين إلى الماركسيين السابقين.

واعلن مجلس الرئاسة امس الخميس ان البرلمان الجديد سيجتمع ويختار رئيسه يوم ١٥ مايو ايار الحالي.

وتستقبل بعد ذلك الحكومة الحالية التي شكلت بعد اندماج الشمال المحافظ والجنوب الماركسي في دولة واحدة منذ ثلاث سنوات.

وقال دبلوماسيون ان الرئيس صالح يامل في تشكيل ائتلاف مقبول للمتنافسين من اليمين واليسار.

وقال دبلوماسي «المساومات ستكون صعبة»، واضاف انها قد تستغرق عدة اسابيع.

وقال مسؤولون ان نائب الرئيس علي سالم البيض والشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس الحزب الاسلامي تعهدا بتاييد فكرة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة.

وقال المسؤولون ان صالح مصمم على تشكيل حكومة ائتلافية قوية ذات قاعدة عريضة يمكن ان تقود اليمن للخروج من الفقر ومن الخروج عن الشرعية واصلاح العلاقات مع الدول الخليجية المجاورة.



وقال دبلوماسيون ان صالح يريد اشراك حـزب تجمع اليمن الاسـلامي للاصلاح في الحكومة. وهو يامل في ان يحتوي مد الاسلاميين الاصوليين.

ويقول الدبلوماسيون انهم لا يعرفون على وجه اليقين من الذي سيتولى منصب رئيس الوزراء وهو منصب يشغله الآن حيدر ابوبكر العطاس.

على صعيد آخر قال سالم محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة اليمني ان الفترة المقبلة في اليمن تظل انتقالية على الرغم من انجاز الانتخابات البرلمانية لانه على حد تعبيره يجب العمل على دمج المؤسسات دمجا وحدويا حقيقيا يؤدي إلى الاندماج الكامل في حياة الشعب.

وذكر المسؤول اليمني في حديث نشرته امس صحيفة «الحياة» التي تصدر في لندن ان تحقيق هذا الدمج يحتاج إلى اتفاق بين ما اسماه «القوى الفاعلة» وبالتحديد بين الحزب الاشتراكي وحـزب المؤتمر الشعبي باعتبارهما حققا الوحدة في صورة ديمقراطية.

وكشف صالح محمد الذي استثنى في حديثه التجمع اليمني للاصلاح النقاب عن ان نقاشات تجري الآن بشان الاصلاحات الدستورية مشيرا إلى ان موضوع الرئاسة جزء من هذه النقاشات.

المصدر: الخليج - القطرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٧/٥/١٩٩٣

مجلس الرئاسة يحث القوى السياسية على التعاون

دعوة البرلمان اليمني للانعقاد ١٥ مايو

صدر في صنعاء امس مرسوم رئاسي بدعوة البرلمان اليمني المنتخب حديثا للاجتماع في دورته التشريعية الاولى يوم ١٥ مايو الحالي.

وقال المرسوم الذي اصدره مجلس الرئاسة الحاكم ان اكبر الاعضاء سنا سيترأس الجلسة الاولى المخصصة لاختيار رئيس البرلمان وبعدها ستقدم الحكومة الحالية استقالتها كما يقضي الدستور.

واضاف المرسوم ان اليمن يقف على اعتاب مرحلة انتقالية لتطوير وبناء يمن جديد تحظى فيه الوحدة الوطنية وسيادة القانون والنظام بالتقديس.

وكان مجلس الرئاسة اليمني عقد اجتماعا امس برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح خصص لبحث العملية الديمقراطية وانتخابات ٢٧ ابريل ونتائجها، وقال متحدث رسمي عقب الاجتماع: «اننا نهنىء الشعب اليمني على نجاح العملية الانتخابية والاجواء السلمية التي تمت بها». واضاف ان نجاح الانتخابات بمثل تلك الصورة التي تمت بها ونالت اعجاب العالم وتقديره لليمن وشعبها يمثل انتصارا للديمقراطية والوطن وتجسيدا للحلم اليمني في الحياة الافضل والتعايش مع العصر ومتغيراته.

واضاف المتحدث ان المجلس يعبر عن شكره وتقديره للجهود التي بذلتها القوات المسلحة والامن.. من اجل تامين سلامة الانتخابات واجرائها في مناخات آمنة وحفظ الامن العام وتعزيز جوانب الطمانينة في المجتمع. وتابع ان المهام المستقبلية والاعباء والتراكمات الملقاة على عاتق الحكومة المقبلة في مختلف مجالات البناء الوطني كبيرة وشاقة وتحتاج همة وتعاون كل طاقات الشعب والقوى السياسية في البلاد.

وافادت انباء بأن صالح يفضل تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزبين البارزين الآخرين وهما الاشتراكي عن اليسار والاصلاح عن اليمين. لكن الاخير يعارض اسناد رئاسة الحكومة المقبلة للاشتراكي رغم تعهد صالح بذلك قبل الانتخابات. (وكالات)

توازنات سياسية جديدة تفرضها نتائج الانتخابات اليمنية

مجلس التغيير الدستوري يرعى الائتلاف الحكومي

السلاح في اليمن زينة الرجال. هكذا كان في زمن حكم الامامة وقبله وهكذا ظل في الزمن الذي تلاه عندما قامت ثورة المشير عبد الله السلال في اوائل الستينات وهو مستمر على هذا المنوال حتى الآن، ولا شيء يمكن ان يغيره في المستقبل اليمني بعد الانتخابات الاخيرة التي كان من اهدافها الاساسية نقل الصراع السياسي في اليمن من لغة السلاح الى لغة الحوار.

وزينة السلاح في اليمن هي الجنبية، ذلك الخنجر المعقوف الذي يرافق اليمني في الحل والترحال ولم يترك عرشه لا للبندقية ولا لاي سلاح حديث آخر من الاسلحة التي تتوافر في ايدي القبائل اليمنية التي تتصارع وتتعايش، تتباعد وتتقارب وتتحالف وتتخاصم ودائما ضمن توازن دقيق تحكمه اعراف وتقاليد اذا اختل ميزانها كانت النتيجة حروباً وقتالاً واذا حافظت على انتظامها عاش اليمن السعيد مستقراً.

والجنبية جزء اساسي من التراث القبلي في اليمن، وهي رفيقة حاملها وهويته الى حدّ كبير. من نوعيتها تعرف قبيلته وعشيرته فضلاً عن طبقته الاجتماعية ومنزلته بين اهله فضلاً عن مركزه السياسي ومدى سطوته وسلطته

وفي هذا لا يختلف يمني على آخر الا بقدر بعده او قربه عن المدن الكبرى التي يتساهل اهلها كثيراً في التقاليد القبلية، لكنهم لا يتخلون عنها نهائياً. فالمجتمع اليمني مركب اساساً على هذه التقاليد وعلى الالتزام بها

وعندما توجه حوالي ثلاثة ملايين ناخب يمني الاسبوع الماضي ليخوضوا اول تجربة اقتراع شعبي في تاريخهم، ترك معظمهم الاسلحة الحديثة في المنازل والمضارب... الا الجنبية التي دخلت مع كل ناخب مركز الاقتراع وولجت مع كل مقترع الغرفة السرّية الصغيرة، وكانت شاهداً عليه وهو يختار مرشحه المفضل ويضع ورقة الثقة به في صندوق الاقتراع، وكانها بذلك تحل مكان زعيم القبيلة او شيخ العشيرة في مراقبة مدى التزامه بالتعليمات وحدود ولائه لقبيلته.

والحقيقة التي لا بد من الانطلاق منها لفهم ابعاد النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات اليمنية الاسبوع الماضي، هي ان الناخب اليمني لم يفاضل بين المرشحين اعتماداً على برامجهم الانتخابية، او مبادئهم العقائدية او شعاراتهم السياسية، بقدر ما فاضل بينهم على اساس اقترابهم القبلي منه او ابتعادهم عنه، وبنى اختياره انطلاقاً من اعتبارات شخصية لا اعتماداً على مواصفات عامة.

ولا يلغي هذه الحقيقة ان غالبية المرشحين خاضت المعركة الانتخابية باسم الاحزاب الكثيرة التي نبت معظمها في اليمن بعد اعلان الوحدة بين الشمال والجنوب قبل ثلاث سنوات. فمعظم الاحزاب اليمنية ليست سوى قبائل... بلباس حزبي، ماعدا القليل منها الذي يتبنى مبادىء قومية تتجاوز حدود اليمن وتمتد تطلعاته الى العالم العربي الاوسع، فضلاً عن العالم الاسلامي

ويمكن قراءة هذه الحقيقة بوضوح من نتائج المعركة الانتخابية والحصص التي نالتها الاحزاب الثلاثة الاساسية الرئيسة في البلاد (المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح)، وهي نتائج لم تحمل اي مفاجاة غير متوقعة جرى التكهن بحدوثها مسبقاً، كما انها لم تدخل سوى تعديلات طفيفة على خريطة القوى السياسية التي كانت قائمة قبل الانتخابات، الا اذا اعتبرنا ان العدد الكبير نسبياً من المرشحين المستقلين الذين فازوا هو المفاجاة. غير ان هناك اكثر من مرجع سياسي يمني يقول ان هؤلاء المستقلين ليسوا مستقلين فعلاً وسيعود كل منهم الى ربعه وقبيلته عندما ياتي اوان الاتفاق على توزيع الحصص في السلطة المقبلة المفترض ان تنبثق من المجلس النيابي الجديد.

ومع ان النتائج التي اسفرت عنها المعركة الانتخابية جوبهت بالتشكيك والاعتراضات والاتهامات بالتزوير التي تساوت الاحزاب جميعها في اطلاقها، الا ان ذلك لا يغير من حقيقة الامر الواقع اليمني الجديد، وهو ان دولة الوحدة تقدمت خطوة نوعية مهمة على الطريق الطويل

الى النظام الديمقراطي التعددي العتيد، عندما نجحت في اجراء العملية الانتخابية في ظل الحدّ الادنى من الهدوء والامن، وهذا امر التقى على الاعتراف به المراقبون الحياديون الكثيرون الذين راقبوا مجريات هذه الانتخابات ورافقوا الإشكال والتجاوزات التي حصلت، وراوا فيها امراً طبيعياً في بلد كاليمن طري العود وحديث العهد بممارسة العملية الانتخابية التي ينظر اليها مجتمعه القبلي على انها بدعة مستهجنة وغير مالوفة.

ويقول دبلوماسي يمني في اوروبا سالته «الحوادث» عن تقييمه لما جرى ان من يفهم الخصوصية اليمنية ومواصفات المجتمع اليمني التعددي القائم على التوزع القبلي لا يجد في النتائج اي تناقض مع الاتجاهات والولاءات التقليدية في اليمن. ويضيف: «ان اتمام العملية الانتخابية بحد ذاته هو نجاح كبير لانه خيّب كل المراهنات على فشل الحكومة اليمنية في اجرائها بسبب الطبيعة القبلية لدى اليمنيين. فهذه الطبيعة القبلية كانت احد عناصر النجاح للتجربة».

ويلتقي مع الدبلوماسي، رئيسه وزير الخارجية اليمنية الدكتور عبد الكريم الارياني، الذي لاحظت «الحوادث» خلال اتصالها به من لندن انه مرتاح ومغتبط، ليس فقط لان «حزبه»، اي المؤتمر الشعبي العام خرج بحصة الاسد من المقاعد في البرلمان الوحدوي الاول، بل لان الحكومة التي هو وزير فيها قد اجتازت القطوع بنجاح رغم الطعون والاتهامات بالتزوير التي القيت في وجهها من قبل المرشحين الفاشلين، وبينهم مرشحون من المؤتمر الشعبي العام. وقال الوزير لـ «الحوادث» ان هذه الطعون والاتهامات امرٌ طبيعي يحدث مثيل لها بعد كل انتخابات في الدول العريقة بالحياة البرلمانية. واعطى مثلاً الانتخابات الفرنسية الاخيرة التي تلقت الحكومة في شانها ٥٠٠ طعن من ٥٠٠ دائرة.

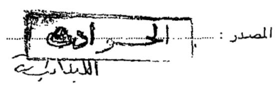
ومع ان وزير الخارجية اليمنية ينتمي الى حزب غير الحزب الذي ينتمي اليه مرؤوسه الدبلوماسي، فقد اجمع الاثنان على ان بعض التجاوزات والاشكالات التي رافقت الانتخابات كانت ذات طابع فردي او حزبي، وليست في الحجم الذي يبرر التشكيك في شرعية العملية الانتخابية او مصداقية النتائج التي اسفرت عنها.

وتتفق مع الوزير والدبلوماسي مراجع سياسية ودبلوماسية عربية ابدت اعجابها بنتائج التجربة اليمنية ورات في هذه النتائج تعبيراً عن حقيقة اتجاهات اليمنيين وولاءاتهم وانتماءاتهم. فمن الطبيعي في راي هذه المراجع ان يقترع الجنوبيون للحزب الاشتراكي، فهم قاعدته الشعبية الطبيعية. فجذور الحزب هناك تمتد الى ابعد من سنوات الانسحاب البريطاني والاستقلال عام ١٩٦٧. كذلك من تحصيل الحاصل ان يقترع الشماليون لمرشحي المؤتمر الشعبي العام الذي عرفوا من خلال سنواته الطويلة في مراكز السلطة الشمالية استقراراً لم يعرفوه من قبل وراوا في عهد رئيسه علي عبد الله صالح بوادر النهضة الانمائية والتحسن الاقتصادي فضلاً عن الفعالية السياسية.

وما ينطبق على الحزبيين السابقين، يصح بالنسبة الى التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه شيخ مشايخ حاشد عبد الله الاحمر. فقاعدته الشعبية ترتكز الى قبائل حاشد وحلفائها التي تعتبر اكبر واوسع التجمعات القبلية انتشاراً فضلاً عن كونها اقواها نفوذاً، وكان منتظراً ان يفوز مرشحوه في مناطق ثقلهم ونفوذهم وشعبيتهم. لكن ما لم يكن منتظراً هو ان يتقدم التجمع في حصته من المقاعد النيابية في المجلس الجديد، على الحزب الاشتراكي اليمني، شريك المؤتمر الشعبي في السلطة والحكم الانتقالي ورفيقه في الصفقة السياسية التي ادت الى اعلان الوحدة بين صنعاء وعدن قبل ثلاثة سنوات.

وهذا التقدم من التجمع على الاشتراكي هو التعديل الوحيد البارز الذي ادخلته نتائج الانتخابات على خريطة القوى السياسية في دولة الوحدة اليمنية التي سيكون





على المجلس الجديد ان ينقلها من المرحلة الانتقالية الى الحالة الدائمة.

فهل يفرض هذا التعديل في الخريطة السياسية تعديلاً في اولوية التحالفات المقبلة بين المؤتمر الشعبي العام الذي ظل ممسكاً بالكلمة الاولى في القرار اليمني؟

يقول الدكتور عبد الكريم الارياني ان الانتخابات النيابية كانت فاصلاً بين مرحلتين: مرحلة الشراكة الثنائية للسلطة التي انتهت بانتهاء الفترة الانتقالية، ومرحلة التداول التعددي السلمي لهذه السلطة. وهذه المرحلة سيكون عنوانها العريض الائتلاف وليس التحالف. بمعنى ان الاحزاب الثلاثة الكبرى متوافقة على ان الحكومة المقبلة التي ستخلف حكومة حيدر ابو بكر العطاس الحالية التي تعتبر مستقيلة حكماً بمجرد اجتماع المجلس النيابي وانتخاب هيئته، ستكون حكومة ائتلافية ثلاثية الاركان، تنطلق من الاحزاب الثلاثة الرئيسية التي استأثرت بالعدد الاكبر من المقاعد في البرلمان، وهي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح اضافة الى الحزب الاشتراكي اليمني مع استعداد كامل لان يتسع هذا الائتلاف ويستوعب بقية القوى الفاعلة، داخل المجلس النيابي وخارجه، سواء كانت هذه القوى حزبية او مستقلة.

اما توزيع الحقائب ورئاسة الحكومة وغيرهما من الشؤون فهي متروكة، كما يقول الارياني، الى مرحلة لاحقة وعندما يبدأ البحث في موضوع تشكيل الحكومة الائتلافية الموسعة.

وليس واضحاً في هذه المرحلة ما اذا كانت خريطة القوى السياسية الجديدة نتيجة تقدم التجمع على الاصلاح في عدد المقاعد النيابية ستحمل، بالمعنى الحزبي والنيابي، المؤتمر الشعبي على فك الشراكة بينه وبين الحزب الاشتراكي واقامة شراكة، او تحالف جديد مع التجمع اليمني للاصلاح. ومع انه بدا ان كلا الاثنين الاخيرين قد خدم الآخر خلال المعركة الانتخابية، على حساب الاشتراكي، فان احتمالات حصول هذا التحالف لا تخضع لاعتبارات سياسية داخلية فقط، بل تتداخل فيها عوامل عربية هي التي يكون لها الكلمة الاخيرة في ولادة هذه الشراكة او عدمها.

لكن مهمة الاتيان بحكومة جديدة ليست العمل الكبير الوحيد الذي على المجلس النيابي اليمني ان يقوم به لاستكمال العصر اليمني الجديد، فهناك مهمة اساسية اخرى وكبرى يتوجب عليه انمامها في غضون ستين يوماً من انعقاده، وهي انتخاب مجلس رئاسي يمني جديد يكمل البنى الدستورية الاساسية لدولة الوحدة وينقلها من الموقت الى الدائم، فضلاً عن مهمة تعديل عدد من مواد الدستور التي كان اقرارها نتيجة تسوية توفيقية ثنائية الطرف عند اعلان الوحدة قبل ثلاث سنوات ولا يجوز الابقاء عليها في ظل النظام التعددي المرجو انبثاقه من تشريعات مجلس النواب الجديد.

وأمر التعديل متروك للنواب انفسهم، او لمجلس الرئاسة اليمني الذي يمكنه ان يقترح هذا التعديل.

وفي طليعة المواد الدستورية التي يطالب معظم الاحزاب بتعديلها المادة الخاصة بالشريعة، والمادة الخاصة بالرئاسة التي يتجه الراي الغالب فيها الى استبدال نظام المجلس الرئاسي الحالي بنظام الرئيس ونائبه.

وهذه مهمات اساسية وصعبة وشائكة على المجلس حلّها باقل قدر من العراقيل.

لقد كانت انتخابات اليمن حدثاً داخلياً ومنعطفاً مصيرياً في الخيار التعددي الذي اتاح الاتفاق عليه قيام دولة الوحدة قبل ثلاث سنوات. لكن ابعاده الخارجية هي ايضاً مهمة. فالتغيير الذي بدأ في اليمن يعني الكثيرين من جيران اليمن الاقربين والابعدين على السواء من زاوية تأثير الخريطة السياسية الداخلية الجديدة على القرار السياسي اليمني تجاه الخارج.

واليمنيون يعرفون ذلك ويأخذونه في الحسبان وهم يأملون من الجميع ان ينطلقوا في التعامل مع اليمن من الوضع الجديد الذي بدأ مع اعلان نتائج الانتخابات النيابية.

وهذه رغبة اكدها الدكتور عبد الكريم الارياني رداً على سؤال «الحوادث» له حول طبيعة تأثيرات هذا الحدث الداخلي على علاقات اليمن الخارجية.

وهي رغبة يبدو انها وجدت وستجد آذاناً صاغية لدى الذين يعنيهم وزير الخارجية اليمني. وكانت الاذن الاميركية في طليعة هذه الآذان عندما رحبت واشنطن رسمياً بالوضع الجديد واعلنت عزمها على التعاون مع اي حكومة تنبثق عنه.

سامي الحاج



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٥/١٩٩٢

مسؤول أمريكي يزور صنعاء غداً

صنعاء - قنا: ذكرت صحيفة «الثوري» اليمنية امس ان مساعد وزير الخارجية الامريكي دايفيد ماك سيبدأ غدا السبت زيارة لليمن تستغرق عدة ايام.

ولم تعط الصحيفة تفاصيل اخرى باستثناء القول ان ماك سيجري محادثات مع المسؤولين اليمنيين حول العلاقات بين البلدين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٣

عشرات الطعون في عمليات الاقتراع في عدن

اتهام الاشتراكي بالتزوير وقنبلة على منزل أحد المرشحين

عدن: من لطفي شطارة

لن تتمكن لجان الفرز جميعها في محافظة عدن من انهاء عملية الفرز والاعلان عن النتائج النهائية عن فوز اي مرشح إلا بعد ظهر اليوم بسبب الارهاق الشديد الذي يعانيه اعضاء لجان الفرز التي تواصل عملها منذ صباح أول من امس ولا تزال مستمرة حتى اعلان النتائج بصورة نهائية اليوم.

ويتردد في الشارع العام في محافظة عدن ان جميع مرشحي الحزب الاشتراكي اليمني قد حققوا فوزاً ساحقاً على مستوى جميع الدوائر بما فيها جزيرة «سقطرى»، وان تخلف احزاب المعارضة ومرشحي المؤتمر والمرشحين المستقلين عن مرشحي الاشتراكي سيكون بفارق يتجاوز الـ 60%.

واثارت تلك التكهنات عدداً من المرشحين الحزبيين والمستقلين مما دفعهم الى تقديم شكاوى مكتوبة الى اللجنة الاشرافية عن الانتخابات في المحافظة.

وقال الدكتور ياسين شاهر عضو اللجنة الاشرافية في عدن ان المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، ورابطة ابناء اليمن، وعدداً من المستقلين تقدموا بشكاوى مكتوبة تمت احالتها جميعاً للنيابة العامة للبث فيها.

وذكر مصدر في اللجنة الاشرافية لـ«الشرق الأوسط» رفض ذكر اسمه ان كثيراً من الشكاوى لا يعتمد على حيثيات او يستند الى أدلة يمكن ان تقود الى التحقيق فيها، ومع ذلك تمت احالتها الى النيابة العامة وفقاً لقانون الانتخابات.

واضاف ان غالبية الشكاوى تركزت حول الدائرة 27 في منطقة دار سعد و21 في خورمكسر.

وقال عمر الجاوي الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني والمرشح في الدائرة (21) في خورمكسر في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان الاشتراكي صمم على أخذ الدوائر في عدن له ولأنصاره، وان احداً لن يتمكن من الفوز فيها.

وعبر الجاوي عن استغرابه للشائعات التي يطلقها الحزب الاشتراكي عن فوزه المطلق في جميع الدوائر بما فيها الدائرة 21 التي يتنافس فيها الجاوي أمام مرشح الحزب قاسم عبد الرب، على الرغم من ان الفرز لا يزال يجري منذ ليلة أمس حتى في الصندوق التاسع من أصل 33 صندوقاً.

واضاف انه يمتلك معلومات عن رسالة تم ارسالها من عدن الى اللجنة العليا للانتخابات توضح بأن قاسم عبد الرب مرشح الاشتراكي في الدائرة قد نجح، وقال ان هذه قضية سياسية ليس لها علاقة بالانتخابات.

وفي رده على سؤال عن تراجع الاشتراكي في سحب مرشحه من الدائرة، قاسم عبد الرب، لصالحه، كما كان متوقعاً، ووفقاً لتوجيهات الأمين العام للحزب علي سالم البيض في دورة اللجنة المركزية الأخيرة عندما قال انه سيسحب مرشح حزبه من أي دائرة يتقدم لها أمين عام اي حزب من احزاب المعارضة، قال الجاوي ان علي سالم البيض عندما صرح بذلك لم يكن على دراية بأن الحزب يتمرد عليه، ولم يكن يعلم بأن المسالة تخص العلاقة المباشرة بين الحزب والمؤتمر، ولهذا فمن حق الأمين العام ان يلغي أي شيء التزم به ما دامت هناك قضية اكبر يريد ان يمارسها.

واتهم الجاوي، الذي يعرف بانه من المعارضين الذين يميلون الى سياسة الحزب الاشتراكي وتوجهاته، الاشتراكي بانه لا يريد أي مندوب من عدن في البرلمان المقبل إلا مندوبيه، وكذا المؤتمر الشعبي العام الذي يريد هو الآخر جعل مندوبي صنعاء له وبعضهم للإصلاح.

واضاف الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني ان خمسة مرشحين مستقلين انسحبوا من الدائرة 27 التي ينافسهم فيها أنيس حسن يحيى، مرشح الاشتراكي، بسبب الغش الواضح لصالح مرشح الحزب، واعتبر كل شيء باطل.

٠٤٩٠٣٠٠

وحصلت «الشرق الأوسط» على عدد من نسخ الشكاوى التي تقدم بها بعض المرشحين المستقلين الى اللجنة الاشرافية في المحافظة للبث فيها ومنها الدائرة 26 في المركزين (هـ) و(د)، وكذلك الدائرتان 23 و24.

وجميع تلك الشكاوى موجهة ضد مرشحي الحزب الاشتراكي اليمني وهم مهتمون فيها بأنهم مارسوا بعض الخروقات اثناء عملية الاقتراع.

وقالت بعض المصادر الحزبية ان تراجع حزب الاصلاح عن تحقيق أي مؤشرات للفوز في عدن، على عكس التوقعات السابقة التي رجحت فوز الاصلاح بمعدل 5% من عدد المقاعد المخصصة للمحافظة وهي 11 مقعداً، سببه التصريحات التي كان قد اطلقها رئيس حزب التجمع في عدن الشيخ محمد عبد الرب جابر في وقت سابق، واتهم فيها المدينة بأن فيها أماكن لاحتساء الخمر في كل مكان، ووجود بيوت للدعارة، مما ولد رد فعل معاكساً عند أهالي المدينة واعتبروها اساءة لهم، في الوقت الذي اتهم ممثلو الاصلاح في عدن الحزب الاشتراكي بانه يسعى الى امتناع الناخبين واجبارهم على ترشيح اعضائه بصورة واضحة، وعن طريق إملاء اسماء مرشحيه في بطاقات الأميين في عدد من الدوائر.

وتشير التكهنات الى ان المؤتمر الشعبي العام ربما يجري بعض التعديلات في قيادة فرعه في عدن إذا ما جاءت النتائج جميعها لصالح الاشتراكي، رغم انه لا يراهن كثيراً على عدن التي لم ينتشر فيها إلا بعد تحقيق وحدة الشطرين، على عكس شريكه في الحكم الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يعمل في السر داخل المحافظات الشمالية في سنوات التشطير عبر الجبهة الديمقراطية الوطنية.

من جانبه قال قاسم عبد الرب، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني مرشح الاشتراكي في الدائرة 21 في منطقة خورمكسر، في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان ما يطرحه بعض الاحزاب والمستقلين من شكاوى عن خروقات الحزب في الانتخابات هي محض افتراء وان المهزومين يحاولون التشكيك بالعملية الانتخابية التي جرت تحت اشراف ومراقبة دولية.

وأكد ان الحزب الاشتراكي أكثر من أي جهة أخرى، التزم بالتعليمات والتوجيهات التي أصدرتها اللجنة العليا للانتخابات.

وأضاف ان اي جهة لن تستطيع ان تزور أو تتلاعب بالأصوات بسبب وجود رقابة شديدة داخل مراكز الاقتراع من قبل جميع الأحزاب التي تخوض هذه التجربة.

على صعيد آخر اكدت مصادر أمنية ان حالة الأمن في عدن هادئة جداً باستثناء عملية اطلاق رصاص جرت مساء أول من أمس في منطقة «المداره» في ضواحي عدن بصورة عشوائية من قبل جهات لم تعرف هويتها إلا ان مصادر في الحزب الاشتراكي اليمني أبلغت «الشرق الأوسط» عن القاء قنبلة يدوية فجر اليوم على منزل قاسم النعوي أحد أعضاء الحزب في «المداره»، إلا انه لم يصب أحد بأذى.

وكشفت معلومات مؤكدة عن تقديم الوكيل المساعد لوزارة الداخلية والأمن في محافظة عدن استقالته امس من منصبه بسبب ما يتردد عن حالات تزوير اثناء عملية الاقتراع قام بها الحزب الاشتراكي، بينما تقول معلومات أخرى ان سبب استقالة العقيد عبد الرحمن الشاجذي من منصبه هو اعتقال عدد من أنصار حزب الاصلاح الاسلامي بطريقة غير قانونية رغم انه جرى الافراج عنهم بعد اعتقالهم على الفور. ويقال ان استقالته كانت بسبب الطريقة التي تم اعتقالهم بها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣

الانتخابات اليمنية: انتصار لحزب الرئيس والاشتراكي يتجه لاحتلال المرتبة الثانية



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

انشغلت العاصمة اليمنية امس بتكهنات وانباء متضاربة، في انتظار استكمال فرز بطاقات الاقتراع في مختلف الدوائر، الا ان المؤشرات الاولية دلت على فوز ساحق للمؤتمر الشعبي العام ـ الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ـ وحصول الحزب الاشتراكي على المرتبة الثانية، ولكن مع فارق كبير في عدد المقاعد البرلمانية، ثم ياتي التجمع اليمني للاصلاح في المرتبة الثالثة بحفنة من الاصوات.

وقالت مصادر غرفة عمليات المؤتمر الشعبي انه تاكد فوزه في 71 دائرة من اصل 88 بدات نتائجها، غير الرسمية، تتضح مساء امس، مع حصول الحزب الاشتراكي اليمني على 3 مقاعد فقط، وتجمع الاصلاح على 7، وفوز 4 من المستقلين، الذين من المتوقع انضمامهم الى الكتلة البرلمانية للمؤتمر، وفوز التنظيم الوحدوي الناصري بمقعد واحد في تعز والبعث بمقعدين لأسباب قبلية تقليدية.

ولكن مصادر الحزب الاشتراكي تقول ان الصورة كانت غير واضحة حتى مساء امس مع اقرارها بتقدم المؤتمر الشعبي بوجه عام، وتؤكد ان محافظات تعز وإب وذمار ـ حيث توجد الكثافة السكانية ويزداد عدد الدوائر من ناحية، ويرتفع الوعي السياسي من ناحية اخرى ـ سترجح الكفة النهائية لبعض الاطراف، وتحدد الاوزان السياسية للكتل البرلمانية المختلفة، وهو امر يتفق عليه الجميع.

ومن المتوقع ان يكتسح المؤتمر الشعبي امانة العاصمة ومحافظة صنعاء، بينما يحقق الحزب الاشتراكي فوزا مماثلا في مدينة عدن والمحافظات الجنوبية.

وترى مصادر الاشتراكي انه سيفوز بنحو 80 في المائة من اجمالي دوائر المحافظات الجنوبية ـ وعددها 58 دائرة ـ وتدلل على ذلك بسقوط توفيق عويلي ـ رئيس فرع المؤتمر في عدن ـ في الدائرة رقم 21 امام قاسم عبد الرب صالح مرشح الحزب الاشتراكي وقائد القوة الجوية والدفاع الجوي السابق.

وكذلك فاز بالدائرة 23 بمحافظة عدن عبد الله خوباني ـ مرشح الاشتراكي ايضا ـ باغلبية 5455 صوتا، مقابل 1400 صوت لسالم طاهر الارضي ـ مرشح التجمع اليمني للاصلاح ـ و400 صوت فقط للدكتور حسين الكاف مرشح المؤتمر الشعبي.

وكان العقيد عبد الرحمن الشاحدي ـ وكيل وزارة الداخلية المساعد ـ قد استقال احتجاجا على ما وصفه بانه «تزوير الحزب الاشتراكي للانتخابات».

كما احتج تجمع الاصلاح ايضا، ولكن مصادر المؤتمر الشعبي قالت ان «الاحتجاج والاتهامات بالتزوير تاتي عادة من جانب الخاسرين».

وبينما عبر انصار المؤتمر عن سعادتهم بفوز مرشحهم علي عثرب في الدائرة 14 بامانة العاصمة على عبد الوهاب الآنسي ـ الامين العام لتجمع الاصلاح ـ قالت مصادر الاشتراكي أن ذلك لم يتاكد بعد، واوضحت ـ ساعة كتابة هذه السطور ـ ان محمد عبد الله القسيل كان هو المتقدم بـ 48 صوتا، مع بقاء 6 صناديق لم تفرز بعد.

وتشير الصورة العامة لتوقعات النتائج النهائية الى فوز المؤتمر الشعبي العام بأكثر من 60 في المائة من المقاعد في مجلس النواب الجديد، والحزب الاشتراكي بنحو 20 في المائة، ثم تتوزع بقية المقاعد على الاحزاب الاخرى والمستقلين المنضوين تحت لواء احد الحزبين الحاكمين حاليا.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٣

ومن اهم المؤشرات على تضاؤل الفرصة الانتخابية للاحزاب الاخرى، ما قيل عن سقوط عبد الوهاب الانسي - امين عام الاصلاح - في صنعاء، وتاكد سقوط عمر الجاوي - امين عام حزب التجمع الوحدوي اليمني - في عدن ومجاهد القهالي - امين عام تنظيم التصحيح الشعبي الناصري - في محافظة صنعاء.

وما زالت المنافسة شديدة بين المؤتمر وتجمع الاصلاح في الدائرة 16 بامانة العاصمة، حيث يتهم عبد الوهاب الروحاني - مرشح المؤتمر - الاصلاح بالتزوير في اللجان النسائية بمركزين من مراكز الاقتراع الاربعة بالدائرة.

ويذكر ان من ابرز الفائزين حتى الآن الشيخ عبد الله الاحمر - رئيس التجمع اليمني للاصلاح - وجبران مجاهد ابو شوارب - مرشح حزب البعث - وكلاهما في محافظة صنعاء، ولكن ذلك لا يعتبر مؤشرا على تقدم حزبيهما، وانما لاسباب شخصية وتقليدية.

اليمن: مشاورات لحكومة ائتلاف من المؤتمر والاشتراكي والاصلاح

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

افادت مصادر يمنية مطلعة ان الاحزاب الكبيرة الثلاثة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح، بدأت مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة وطنية جديدة في ضوء نتائج الانتخابات الاشتراعية التي اجريت الاسبوع الماضي. وسيكون على رأس اولويات الحكومة، التي يرجح ان تكون ائتلافية تضم الاحزاب الثلاثة، انهاء مخلفات التشطير وترسيخ وحدة البلاد وتحسين العلاقات مع دول الجوار.

ونسبت صحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية الواسعة الاطلاع في عددها الخميس الى مصادر مطلعة ان حكومة الائتلاف الثلاثي «ستضطلع بمهمات جوهرية عدة تنعكس مباشرة على حياة المواطن اليمني، منها تعزيز جوانب الامن والاستقرار ومعالجة المسألة الاقتصادية بما يخفف الاعباء ويقلص الارتفاع الجنوني في الاسعار ومعالجة الاختلالات في الادارة واجهزة الدولة».

واوضحت هذه المصادر ان الحكومة المقبلة ستضع على رأس اولوياتها «مهمة استكمال دمج المؤسسات التي لم يستكمل دمجها بعد وانهاء كل آثار التشطير ومخلفاته بما يعزز من واقع الوحدة اليمنية ويرسخ بنيانها (...) وستعطي اهتماماً خاصاً للسياسة الخارجية اليمنية بما يدفعها نحو انطلاقة جديدة تعطي اولوية مطلقة للبعد الاقليمي وللمصالح الحيوية مع دول الجوار».

وقالت ان الاصلاحات الدستورية ستكون في طليعة المهمات التي سيضطلع بها مجلس النواب الجديد بهدف «تعزيز سلطة الشعب في ظل نظام ديموقراطي يعطي دوراً كبيراً للمواطنين في مسيرة بناء الوطن».

وكان مجلس الرئاسة اقرّ الخميس الماضي دعوة مجلس النواب الى الانعقاد في ١٥ ايار (مايو) الجاري، على رغم عدم فصل المحكمة الدستورية العليا في عدد من الطعون التي قدمها مرشحون وناخبون بعد مرور ٤٨ ساعة على اعلان نتائج الانتخابات.

وذكرت مصادر مطلعة اول من امس ان الاحزاب الرئيسية الثلاثة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

(المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) وجهت رسالة الى رئيس المحكمة الدستورية العليا تطلب منه سحب الطعون. وذكرت ان الاتفاق بين قادة الاحزاب الرئيسية لسحب الطعون يمثل خطوة ايجابية مهمة لتحقيق تفاهم بين الاحزاب الثلاثة التي ستشكل الحكومة الائتلافية الجديدة.

ونقلت وكالة «رويتر» عن ديبلوماسيين في صنعاء ان «المساومات (على تشكيل الحكومة) ستكون صعبة» بين الاحزاب الثلاثة، وربما استغرقت اسابيع. واكدوا ان دور الحزب الاشتراكي في الحكومة سيكون مضموناً بعد فوزه في كل مقاعد الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية والشرقية. واشاروا الى ان رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح يريد اشراك تجمع الاصلاح في الحكومة، ويأمل بان يحتوي مد الاصوليين ويقنع دول الخليج بألا تخشى ظهور راديكالية يسارية...

ونسبت الوكالة الى مسؤولين يمنيين ان نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض (الاشتراكي) والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر (زعيم الإصلاح) تعهدا تأييد فكرة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة.

عدن

وفي عدن، اكدت مصادر أمنية مسؤولة ان «وراء استقالة العقيد عبدالرحمن الشاحذي وكيل مساعد وزارة الداخلية والامن مدير الامن في عدن، الخروقات الامنية التي شهدتها المحافظة» في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي اثناء عمليات الاقتراع في الانتخابات الاشتراعية.

وقالت هذه المصادر لـ «الحياة» امس ان عسكريين، من الجيش وقوى الامن ينتمون الى الحزب الاشتراكي «مارسوا اعمالاً منافية لقانون الانتخابات الذي حرم مناصرة الاجهزة الامنية والعسكرية لاي مرشح سواء كان حزبياً او مستقلاً، الا ان هذه العناصر، كما اشارت شكاوى الناخبين، مارست عمليات ضغط لمصلحة مرشحي الاشتراكي».

واضافت ان «العقيد الشاحذي الذي كان قبل الوحدة مسؤولاً عن امن محافظة الحديدة الشمالية، احتج على تصرف عناصر الامن التابعة للاشتراكي وقوبل احتجاجه بالرفض من العناصر الاشتراكية المسيطرة في المحافظة ما جعله يتخذ قرار الاستقالة والعودة الى العاصمة صنعاء».

لكن مصادر في الحزب الاشتراكي في المحافظة قالت لـ «الحياة» رداً على هذه الاتهامات: «نتحدى اي مسؤول، سواء في الامن او في اي حزب كان، ان يثبت هذه الاتهامات التي تدل على مخاوفهم من شعبية الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية وهو الحزب الذي انتشر فيها منذ الاربعينات وليس بعد الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠». واضافت: «حسمت اللجنة العليا للانتخابات وكذلك المحكمة الدستورية، النتيجة الشرعية ليحتل الحزب الاشتراكي المركز الثاني بعد المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الاشتراعية».

الى ذلك، عبر سياسيون في عدن عن «مخاوفهم ازاء اتساع حدة الاتهامات بين الاشتراكيين والاحزاب السياسية الاخرى» وكذلك بسبب استقالة مسؤول الامن في المحافظة. واشاروا الى ان ذلك «قد يخلق وضعاً صعباً في المرحلة المقبلة في التعامل بين الاحزاب، الامر الذي سينعكس في الآلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: السياسة الكويتية
التاريخ: ٨/٥/١٩٩٣

رئيس اليمن سعى لحكومة ائتلافية

صنعاء: الاحزاب سحبت الطعون ورئيس البرلمان ينتخب الاسبوع المقبل

صنعاء - رويتر - أ.ف.ب تتفاوض الاحزاب الرئيسية الثلاث التي هيمنت على اول انتخابات حرة في اليمن على شكل حكومة ائتلافية يريد الرئيس علي عبد الله صالح ان تضم جميع الاتجاهات السياسية من الاسلاميين الى الماركسيين السابقين.

واعلن مجلس الرئاسة ان البرلمان الجديد سيجتمع ويختار رئيسه يوم ١٥ مايو الحالي.

وتستقيل بعد ذلك الحكومة الحالية التي شكلت بعد اندماج الشمال المحافظ والجنوب الماركسي في دولة واحدة منذ ثلاث سنوات.

وقال دبلوماسيون ان الرئيس صالح الذي كان زعيما لليمن الشمالي وهو الشطر الاكبر في اليمنين قبل الوحدة يأمل في تشكيل ائتلاف مقبول للمتنافسين من اليمين واليسار.

وقال بدلوماسي. المساومات ستكون صعبة، واضاف أنها قد تستغرق عدة اسابيع.

وصرح مسؤولون ان نائب الرئيس علي سالم البيض الزعيم السابق الاشتراكي لليمن الجنوبي والشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس الحزب الاسلامي تعهدا بتأييد فكرة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة.

وقال المسؤولون ان صالح مصمم على تشكيل حكومة ائتلافية قوية ذات قاعدة عريضة يمكن ان تقود اليمن للخروج من الفقر ومن الخروج عن الشرعية واصلاح العلاقات مع الدول الخليجية الغنية المجاورة التي اغضبها تعاطف اليمن مع العراق في حرب الخليج.

ووفقا للنتائج المعدلة التي اعلنتها اللجنة الانتخابية العليا فقد حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على ١٠٩ مقاعد في البرلمان المؤلف من ٣٠١ مقعد في الانتخابات التي جرت يوم ٢٧ ابريل الماضي.

وحصل الحزب الاشتراكي الذي تتزعمه البيض على ٥٥ مقعدا وحزب تجمع اليمن الاسلامي للاصلاح على ٥٢ مقعدا.

وحصلت احزاب مستقلة واخرى صغيرة على ٤٩ مقعدا لكن الاحزاب الرئيسية الثلاث تعول على المتعاطفين معها بين المستقلين لدعم كتلها البرلمانية.

ونتائج ٣٦ مقعدا اما لم تعلن او انها موضع نزاع ستتولى حله الحكمة العليا.

ومنذ عام ١٩٩٠ يتولى اشتراكيو الجنوب ومؤيدو الرئيس الشمالي حكم اليمن مناصفة.

وتحدث صالح مرارا عن الحاجة الى اجراء تغييرات في ضوء نتائج الانتخابات وادخال قدر اكبر من نظام اللامركزية والديمقراطية المحلية مع استكمال اندماج القوات المسلحة والمؤسسات المركزية الاخرى.

لكن دبلوماسيين قالوا ان الحزب الاشتراكي له دور مضمون بعد فوزه بجميع مقاعد الدوائر الانتخابية في اليمن الجنوبي التي تبلغ ٥٦ مقعدا وسيطرته على الجيش في الجنوب.

وقال دبلوماسيون ان صالح يريد اشراك حزب تجمع اليمن الاسلامي للاصلاح المؤيد للملكة العربية السعودية في الحكومة. وهو يأمل في ان يحتوى مد الاسلاميين الاصوليين واقناع الدول الخليجية بانها يجب الا تخشى ظهور راديكالية يسارية.

ويقول الدبلوماسيون انهم لا يعرفون على وجه اليقين من الذي سيتولى منصب رئيس الوزراء وهو منصب يشغله الان حيدر ابو بكر العطاس الاشتراكي الجنوبي.

من جهة اخرى ذكرت صحيفة ٢٦ سبتمبر. الاسبوعية ان الاحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة وبينها المؤتمر الشعبي العام الذي فاز في الانتخابات التشريعية اتفقت فيما بينها على سحب الطعون المقدمة من مرشحيها ضد بعضهم البعض الى المحكمة العليا بعد مخالفات في الاقتراع.

واضافت الصحيفة القريبة من هذه الاحزاب ان قادة المؤتمر الشعبي العام وجهوا رسالة الى رئيس المحكمة الدستورية العليا يطلبون منه فيها سحب الطعون التي وصفوها بانها غير جدية وشكلية.

يذكر انه خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في اواخر ابريل الماضي نددت حركات سياسية عديدة بالمخالفات المتعددة التي حصلت في بعض الدوائر وقدمت أكثر من ٧٠ شكوى الى المحكمة العليا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة ان الاتفاق على سحب الطعون المقدمة يمثل خطوة ايجابية مهمة على طريق تحقيق تفاهم بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية التي ستشكل الحكومة الجديدة في الاسابيع المقبلة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي يراس المؤتمر الشعبي العام اهاب بكل القوى السياسية وبمختلف التنظيمات في اليمن التعاون مع المؤتمر الشعبي العام من اجل تسوية الخلافات بين الاحزاب.

على صعيد اخر ذكرت صحيفة الثورة الناطقة باسم الحكومة اليمنية ان ضابط شرطة واثنين من اللصوص قتلوا يوم الاربعاء اثناء القبض على عصابتي لصوص.

وذكرت ان اربعة جرحوا منهم ثلاثة من رجال الشرطة.

وقد طاردت الشرطة عصابة مؤلفة من ستة افراد بعد ان هاجمت العصابة اللواء دهيش يحيى الجبري بالشرطة في محاولة لسرقة سيارته شمالي صنعاء.

واضافت الصحيفة ان الشرطة ورجال الامن القوا القبض على اربعة من افراد العصابة وقتلوا الاثنين الاخرين.

وتم القاء القبض على عصابة اخرى مؤلفة من خمسة افراد بعد ان اغلقت طريقا الى الشمال وسرقت سيارة لمحطة تلفزيون صنعاء وجرح سائقها.

وذكرت الصحيفة انه تم القاء القبض على كل افراد العصابة الثانية بعد اشتباك في المنطقة الجبلية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : [illegible] مايو ١٩٩٢

عمليات الفرز استمرت طوال ليلة أمس

مفاجآت وتجاوزات في الانتخابات اليمنية ملاحظات المراقبين الدوليين تعلن اليوم



صنعاء : من حمود منصر

كشفت النتائج الاولية للانتخابات اليمنية عن تقدم حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح على بقية الأحزاب المنافسة في الانتخابات التشريعية الاولى في اليمن بعد الوحدة والتي انتهت مساء اول من امس.

وبانتظار النتائج الرسمية التي ستعلن غداً اكد عبد الملك المخلافي عضو لجنة الانتخابات ورئيس اللجنة الاعلامية أن نحو 60 دائرة انتخابية في عموم محافظات الجمهورية انتهى فيها فرز الأصوات مع منتصف يوم أمس واعلنت نتائجها وحسب النتائج المعلنة حصل المؤتمر الشعبي العام على المرتبة الأولى بنحو 38 دائرة انتخابية، تلاه حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي فاز مرشحوه في 8 دوائر، ثم المستقلون 8 مقاعد ايضا، والحزب الاشتراكي 5 دوائر، والبعث دائرة واحدة، والوحدوي الناصري دائرة واحدة.

وتواصلت عملية فرز الاصوات في بقية الدوائر الانتخابية طوال مساء اول من امس، وطوال نهار امس، حيث يتوقع أن يصل حزب المؤتمر الشعبي على المرتبة الأولى ، ثم «الإصلاح» في المرتبة الثانية، ثم الحزب الاشتراكي في المرتبة الثالثة ثم المستقلون.

ومن بين المرشحين الذين اعلن فوزهم الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ قبائل حاشد ورئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح في الدائرة رقم 227 محافظة صنعاء، والشيخ حمود عاطف عن حزب المؤتمر الشعبي العام في الدائرة 228، وجبران ابو شوارب نجل العميد مجاهد أبو شوارب في الدائرة رقم 229 عن حزب البعث (الجناح الموالي للعراق)، والمهندس احمد محمد الانسي، وزير المواصلات عن المؤتمر الشعبي العام في الدائرة رقم 3 في مدينة صنعاء، ورجل الاعمال المعروف محمد عبده سعيد انعم في الدائرة 44 عن المؤتمر الشعبي العام في محافظة تعز، ومحمد ناجي الشائف نجل الشيخ ناجي عبد العزيز الشائف شيخ قبائل بكيل عن المؤتمر الشعبي العام في الدائرة 222 في صنعاء، وايضا الشيخ محمد احمد منصور في الدائرة 103 في محافظة إب عن المؤتمر الشعبي العام.

اما من مرشحي الحزب الاشتراكي ففاز يحيى منصور ابو اصبع في الدائرة رقم 90 في محافظة إب، ومحمود حسين سبعية محافظ محافظة خمار، وذلك في الدائرة رقم 125 في ابين، وقاسم عبد الرب في الدائرة رقم 21 في عدن، وذلك في مواجهة عمر الجاوي الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني والذي تشير التقارير الأولية الى انه مني بخسارة كبيرة في جميع الدوائر الانتخابية الـ 15 التي كان له مرشحون فيها بينما حصل الناصريون حتى ظهر امس على مقعد واحد بفوز مرشحهم سلطان حزام في الدائرة رقم 69 في تعز.

وبينما كانت التكهنات تشير إلى احتمال أن تحتكر محافظة تعز بين الحزب الاشتراكي والوحدوي الناصري، جاءت النتائج الأولية عكس ذلك تماما، حيث فاز مرشحو «المؤتمر» في 5 دوائر و«الاصلاح» في دائرة واحدة حتى ظهر امس، وأغلب الدوائر التي فاز فيها مرشحو حزب المؤتمر الشعبي تركزت في مدينة تعز.

وفي الساعة الثالثة بعد ظهر امس ارتفع عدد الفائزين الى 64 منهم 43 فائزاً للمؤتمر الشعبي العام و8 من حزب «تجمع الاصلاح»، و7 من المستقلين، و4 من الحزب الاشتراكي وواحد من حزب البعث، واخر من الوحدوي الناصري بينما لم تكشف الساعات الاولى من عمليات فرز الأصوات واعلان النتائج، على مستوى الدوائر في عموم البلاد، عن أية نتائج ايجابية بخصوص حزب «رابطة أبناء اليمن» و«حزب الحق» و«اتحاد القوى الشعبية» و«حزب جبهة التحرير» و«الجبهة الوطنية الديمقراطية» على عكس «التجمع الوحدوي اليمني» الذي عرفت النتائج المتعلقة بمرشحيه في وقت مبكر حيث مني بخسارة في جميع الدوائر في صنعاء وعدن، وإب، والبيضاء.

اما في ما يتعلق ببعض الدوائر فقد اشارت معلومات أولية الى ان علي عثرب مرشح المؤتمر الشعبي العام يحقق تقدما كبيرا على عبد الوهاب الآنسي الأمين العام «لتجمع الاصلاح» بفارق كبير في عدد الاصوات في الدائرة رقم 14 في أمانة العاصمة صنعاء.

وكذلك تشير معلومات من الحديدة أن يوسف محمد الشحاري عضو هيئة رئاسة مجلس النواب السابق مهدد بالسقوط أمام منافسه المستقل «خيران».

وعلى عكس التوقعات

والحشود المضادة لمحمد علي الربادي المرشح المستقل في مدينة إب «ورئيس اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين». فقد فاز الربادي أمام منافسه الشيخ عبد العزيز الحبيشي مرشح المؤتمر الشعبي العام.

ويبدو من النتائج الأولية التي اعلنها عبد الملك المخلافي أن النتائج ستكشف عن مفاجآت هامة حيث ماتزال نسبة 80 في المائة من الدوائر الانتخابية في مرحلة الفرز.

إلا أن معلومات أولية حصلت عليها «الشرق الاوسط» تشير إلى حدوث بعض التجاوزات في عدد من الدوائر الانتخابية لم تتضح طبيعتها، في حين كان فريق المراقبين الدوليين يتهيأ بعد ظهر أمس لعقد مؤتمر صحافي اليوم، وذلك لابداء ملاحظاته وتقييمه للكيفية التي سادت عليها الانتخابات، وعملية فرز الأصوات.

وترددت انباء في صنعاء أن الحزب الاشتراكي اكتسح كلا من المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للاصلاح في المحافظات الجنوبية والشرقية، ومن غير المحتمل أن يحصل على اكثر من عشرة مقاعد في المحافظات الشمالية باستثناء محافظة تعز، الواقعة وسط وجنوب غرب اليمن.

اما بقية الأحزاب المشاركة في الانتخابات فيتوقع المراقبون أن تكون فرص فوز مرشحيها في أغلب الدوائر الانتخابية ضئيلة، خاصة بعد سقوط عمر الجاوي، وتوقع سقوط عبد الوهاب الآنسي حيث اتجه الناخبون للتصويت للمرشحين كمرشحين دون الأخذ في الاعتبار انتماءاتهم الحزبية.

وكان المؤتمر الشعبي العام اكثر الأحزاب السياسية حكمة في اختيار مرشحيه من بين الوجهاء، والمشايخ، واصحاب النفوذ ورجال المال في معظم المحافظات، بالاضافة الى التنسيق المحكم الذي اجراه مع تجمع الاصلاح، بينما فشل الحزب الاشتراكي في التنسيق مع الأحزاب الاخرى «الناصريين، والحق، والتجمع الوحدوي» وهذا يهدده بفقدان اكبر عدد من المقاعد التي راهن عليها هو وحلفاؤه خاصة في محافظات صعده، وتعز، وإب وبعض المحافظات الأخرى.



لجنة الانتخابات ومجلس النواب يفصلان في الطعون

نواب كثيرون يفوزون بأقل من 50% من أصوات الناخبين

صنعاء: «الشرق الأوسط»

في انتظار اعلان نتائج الانتخابات اليمنية رسمياً اليوم، كانت اللجنة العليا للانتخابات تفصل في التجاوزات والمخالفات التي رفعت اليها من اللجان الاشرافية في المحافظات، لكي يكون الاعلان الرسمي للنتائج شاملاً بقدر الامكان، لأن هناك فارقاً قانونياً بين قبول الطعن في صحة عملية الاقتراع قبل اعلان النتيجة رسمياً، وتقديم الطعن بعد اعلانها.

واللجنة العليا للانتخابات - طبقاً لما نص عليه قانون الانتخاب - هي الجهة المختصة بالنظر في الطعون السابقة على اعلان النتيجة، وهي تستطيع اتخاذ قرار بوقف عملية الاقتراع، او اعلان الانتخابات باطلة، واصدار الاوامر واجراء الترتيبات لإعادتها في الدوائر التي وقعت فيها المخالفات، اذا تبين لها ان المخالفات وصلت الى حد اخل بالعملية تماماً، واثر على النتائج بشكل جوهري.

وفي هذا الشان تستطيع لجنة الانتخابات ايضا احالة المتهم باقتراف «مخالفات او جرائم» انتخابية الى النيابة العامة للتحقيق معه، وعلى اساس نتائج التحقيق تتخذ قرارها بوقف الاقتراع او اعادة اجراء الانتخابات. وتقدم النيابة المتهم الى القضاء، لكي توقع عليه العقوبة المقررة في القانون حسب درجة المخالفة او الجريمة.

وتتراوح العقوبات المقررة في قانون الانتخاب بين الحبس لمدة 6 اشهر في حالات تزوير الاسماء في القيد او الاقتراع او افشاء الاسرار الانتخابية للمرشحين، والاقتراع مرات متعددة، وبين مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين في جرائم استخدام العنف والتهديد، او اذاعة اخبار غير صحيحة بقصد اثارة البلبلة، او دخول لجنة الاقتراع حاملاً سلاحاً نارياً، او الاعتداء بالسب والقذف او ضرب احد اعضاء لجنة الاقتراع اثناء عملية التصويت.

وتزيد العقوبة الى الحبس مدة لا تقل عن سنة ونصف السنة ولا تزيد على 3 سنوات، او بغرامة لا تزيد على 80 الف ريال - حسب تقدير القاضي - اذا «اختلس المتهم او اخفى او أعدم او افسد جدول الناخبين، او غير من نتيجته باي طريقة، حسب ما تنص عليه المادة 70 من الباب السادس في القانون.

ويرجع تشديد العقوبة - في هذه الحالة - الى ارتفاع درجة المخالفة او الجريمة، وتأثيرها الاكبر على عملية الانتخابات، ويدخل في ذلك الاخلال الواضح بحرية ونظام الانتخاب، او استعمال القوة والتهديد بها. ويتوسع القانون في تطبيق العقوبات المنصوص عليها بشان الشروع في الجريمة، بهدف ردع المخالف قبل ارتكاب المخالفة، وتامين عملية اختيار المواطنين لممثليهم في مجلس النواب الجديد.

وصرح الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب، الذي تنتهي ولايته بإعلان نتائج المجلس الجديد - بان بحث الطعون المقدمة بعد اعلان النتائج يعتبر من اختصاص مجلس النواب وحده، فيحيلها الى لجنة العضوية لبحثها، واعداد تقرير عنها ترفعه الى المجلس للنظر فيه. واضاف الدكتور نعمان - في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» - ان ذلك يرجع الى حقيقة ان «اعلان النتائج رسمياً يعني ان الفائز اصبح عضوا في البرلمان، ومن ثم يصبح البت في اي أمر يتعلق بعضويته من اختصاص البرلمان نفسه».

وفي حالة قبول الطعن بثبوت الاتهامات التي وجهها الطاعن بشان عدم صحة عملية الانتخاب، يقرر مجلس النواب رفع الحصانة البرلمانية عن النائب المطعون في صحة انتخابه، ويحال الموضوع الى القضاء لمعاقبة المتهمين بإفساد عملية الانتخاب. ويعلن مجلس النواب الدائرة - موضوع الطعن - خالية، وتجري فيها انتخابات فرعية لشغل المعقد الشاغر.

وجدير بالذكر انه ليس من الضروري حصول اي مرشح على نسبة 50 في المائة من اصوات الناخبين في دائرته للفوز بعضوية مجلس النواب، ولكن يفوز المرشح الذي يحصل على اكثر الاصوات من ناخبي الدائرة - من بين جميع المرشحين - ومن المتوقع ان يصل عدد كبير من المرشحين اليمنيين الى مجلس النواب، بعد حصولهم على اغلبية نسبية (اي باصوات تقل عن 50 في المائة من عدد الناخبين)، بسبب العدد الكبير من المرشحين في الدائرة الواحدة - كما هو الحال في النظام الانتخابي البريطاني.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

رأي في نتائج الانتخابات اليمنية

اتجاه الى تشكيل حكومة وفاق وطني

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ ظهر السبت اول ايار (مايو) توجت بنجاح المرحلة الاخيرة من الانتخابات الاشتراعية اليمنية وهي الاولى التي تشهدها البلاد بعد وحدتها في ٢٢ ايار ١٩٩٠.

واعتبر مراقبون دوليون في صنعاء ان الانتخابات جرت بطريقة ديموقراطية عكست حرص اليمنيين على انجاح تجربتهم خصوصاً في ما يتعلق بالجوانب الاجرائية والضوابط التنفيذية والرقابية.

واشار المراقبون الذين اشرفوا على سير العملية الانتخابية وهم من جنسيات عربية واجنبية في تعليقاتهم الى انتظام المواطنين صباح الثلثاء ٢٧ نيسان (ابريل) في صفوف طويلة يتقدمهم الكهول وكبار السن للادلاء باصواتهم في اكثر من سبعة الاف صندوق.

ولفت المراقبون الى ان انتخابات اليمن مثلت تحولاً كبيراً في البلاد ووصفوها بانها اول انتخابات اشتراعية حرة تعتمد على مفهوم التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وتجري في الوقت ذاته باشراف ادارة بعيدة عن السلطة هي اللجنة العليا للانتخابات.

وقال ديبلوماسيون غربيون على اطلاع على التجربة اليمنية ان الانتخابات تمت على عكس كل التوقعات والتخمينات والتخوفات خصوصاً ما كان يتعلق باحتمالات حدوث صدامات مسلحة بين اطراف العمل السياسي استناداً الى تقاليد الشعب اليمني الذي يحمل معظمه السلاح وتتفشى فيه الامية بنسبة ٧٠ في المئة تقريباً. لكن اليمنيين تعاملوا في ما يبدو مع الحدث بروح حضارية واثبتوا انهم جديرون بالديموقراطية والنجاح.

لقد مكنت تركيبة اللجنة العليا للانتخابات التي تمثل فيها ١٧ حزباً سياسياً من وضع خطط وبرامج وصفت بانها جيدة لضمان حياد اجهزة الاعلام الحكومية في الانتخابات كما تدبرت الاوضاع الامنية باسلوب جعل الاحداث والتجاوزات ضئيلة جداً قياساً الى حداثة التجربة، واستعانت بقوات امن تزيد على ٣٥ الف جندي لحفظ الامن والنظام.

ويرى محللون سياسيون في صنعاء ان الناس صوتوا للشخصيات الاجتماعية والقبلية التي تستطيع تلبية طموحاتهم ولم يصوتوا لبرامج الاحزاب.

وربما كان حصول المؤتمر الشعبي العام على نحو اقل من نصف المقاعد (١٢٣ مقعداً من اصل ٣٠١، و١٤٠ مع المستقلين المنتمين اليه) امراً متوقعاً لانه يضم في صفوفه الشخصيات الاجتماعية والقبلية ورجال الاعمال والمثقفين ويعكس نوعاً من التوازن داخل المجتمع. وبرز كحزب مقبول من خلال سعيه الى تلبية متطلبات التحديث والتنمية في اليمن مع فهمه العميق لخصائص الواقع اليمني وعدم اصطدامه بالتركيبة القبلية التي يندرج في اطارها كل اليمنيين.

ولم يصطدم مع اليسار (الحزب الاشتراكي) الحليف السابق في السلطة. او اليمين (التجمع اليمني للاصلاح)، وبرز من خلال معركة التنافس بين الاخيرين كنقطة توازن واعتدال بين الاتجاهات المتطرفة، واثبت قدرته على التعامل مع اليمين واليسار في آن وقدرته على تجسيد تيار الاعتدال الذي يميل اليه معظم اليمنيين خصوصاً في ضوء تجاربهم المريرة التي تميزت بالصراع الداخلي والحروب الاهلية التي هددت وحدة البلاد اكثر من مرة. ولذلك ظهرت رغبة جانحة في طلب الاستقرار والتنمية.

اما التجمع اليمني للاصلاح الذي احتل الموقع الثاني، لم يحصل على ارقام عالية وفشل في منافسة المؤتمر على رغم أنه راودت بعض قادته فكرة الحصول على المركز الاول على اساس الاستفادة من التناقضات في قمة السلطة ومن السلبيات التي واكبت الفترة الانتقالية. لكن الارقام الفعلية بدت متواضعة قياساً لاحلامه، اذ صوت الناخبون لمرشحيه على اساس شخصي وليس لبرنامج الحزب.

ولوحظ غياب الحزب الاشتراكي في المحافظات الشمالية، على رغم حملته الدعائية المكثفة وصحافته التي تفوقت في لهجتها العنيفة على الصحف المعارضة، وكانت نسبته من المقاعد في غاية التواضع وهذا دل على ان قاعدة الحزب الجماهيرية هشة في تلك المحافظات ولعل الشكوك التي واجهت برنامج الحزب الاشتراكي وماضيه الذي يتذكره اليمنيون بالم وقسوة اثرت بشكل كبير على فرص الحزب وحتى في تعز القريبة من عدن التي اشارت التوقعات الى فوز الاشتراكي فيها وهزيمة المؤتمر الشعبي العام بعد احداث الشغب التي انطلقت منها اواخر العام الماضي. في المقابل اكدت النتائج حصول مرشحي المؤتمر والاصلاح على حصة الاسد من دوائر تعز. كما ان الناصريين الذين قيل ان لهم قاعدة عريضة في تعز فشلوا بدورهم في الحصول على اكثر من ثلاثة مقاعد جاءت على اساس السمعة الحسنة للمرشحين وليس من منطلق انتمائهم الحزبي.

ويفسر محللون تقدم الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية بالرجوع الى ما يمثله من نفوذ قوي عبر السلطة المحلية التي لم يتغير جوهرها بعد قيام الوحدة كثيراً وان وجود هذه الهيمنة ساعد في الحصول على اصوات الناخبين كما ان هناك شكوكاً لدى بعض الاحزاب بتزوير في دوائر عدن وبعض المحافظات الجنوبية. وقدمت طعون من المؤتمر والتجمع الوحدوي اليمني الذي سقط امينه العام عمر الجاوي امام احد مرشحي الحزب الاشتراكي اليمني وهو قاسم عبدالرب.

وكشفت الانتخابات اليمنية في مجملها عن هشاشة بعض الاحزاب على رغم ظهورها في مظهر القوة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible] مايو ١٩٩٣

والشعبية الجارفة مثل «رابطة ابناء اليمن» التي قدمت ٧٠ مرشحاً لم ينجح اي منهم حتى امينها العام السيد محسن بن فريد هزم في عقر داره ومسقط راسه في محافظة شبوه. ويتهم الحزب في هذا المجال السلطة بالعمل على اسقاط مرشحيه، كذلك تلاشت بعض المسميات الحزبية من خريطة الانتخابات وهي احزاب تطالب بالاحتكام الى صندوق الاقتراع.

وفي الانتخابات اليمنية حصل المستقلون على العديد من الدوائر ومعظمهم من «المؤتمر الشعبي العام» الذي اختار مرشحين غيرهم لتمثيله الا انهم اصروا على البقاء في المعركة ويرجع انضمام غالبيتهم لقواعد المؤتمر مما يعزز من قوة كتلة المؤتمر الشعبي داخل البرلمان.

واظهرت المؤشرات حضوراً متميزاً للمراة اليمنية فقد سجلت نحو ٧٠٠ الف امراة في جداول الناخبين، كما بلغ عدد المرشحات اكثر من خمسين مرشحة بينهن اثنتان من المؤتمر الشعبي العام وثلاث من الحزب الاشتراكي بيد ان فرصهن كانت صعبة في الفوز بسبب التركيبة المحافظة التي تاخذ فيها المراة دورها في الحياة العامة تدريجياً. ولم تفز سوى امراتان احدهن خولة شرف في عدن وارتبط نجاحها بدورها في محيطها الاجتماعي وهي معلمة قديمة تحظى بسمعة جيدة في مجال التعليم ومحو الامية، كذلك فازت مني باشراحيل في حضرموت وهي من الاشتراكي ايضاً.

وبغض النظر عن النتائج النهائية، من المرجح ان يكون هناك اتجاه الى تشكيل حكومة وفاق وطني تشارك فيها بعض القوى المعارضة الفاعلة التي حققت حضوراً في الانتخابات. وستتولى الحكومة الجديدة تنفيذ مهمات عدة في مقدمها انهاء السلبيات التي رافقت الفترة الانتقالية وواجهت الدولة اليمنية بعد ثلاث سنوات من الوحدة.



حسم طعون الانتخابات اليمنية خلال يومين

اتجاه للتمديد لحكومة العطاس وتعديلات دستورية ووزارية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اكدت مصادر سياسية يمنية مطلعة ـ في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» ـ ان النية تتجه الى التمديد لحكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس، حتى يتمكن مجلس النواب المنتخب من معالجة القضايا العاجلة، وخاصة التعديلات الدستورية، لادخال اصلاحات هيكلية على نظام الحكم، وخاصة في مجال رئاسة الدولة، وتحديد اختصاصاتها، واقرار طريقة انتخاب الرئيس ونائبه، وتشكيل مجلس للشورى من 100عضو، ثلثاه منهم بالانتخاب، والثلث الآخر عن طريق التعيين، لتمثيل المحافظات الـ 18 بصورة متساوية.

وتوقعت المصادر ادخال تعديل جزئي على تركيب الحكومة اثناء فترة التمديد، تشمل عددا من الوزارات، بادخال وجوه جديدة تعبر عن التوجه نحو التغيير، وتجاوز مشكلات المرحلة الانتقالية.

ولم تكشف المصادر عن الوزراء المتوقع اعفاؤهم من مناصبهم، ولكنها اشارت الى ضرورة تعيين وزراء ينتمون الى التجمع اليمني للاصلاح، تاكيدا لمبدا الائتلاف الثلاثي، الذي اتفق عليه من حيث المبدا. واوضحت انه سيعاد النظر في توزيع الحقائب الوزارية، حسب تفاصيل اقرت بالفعل ولم يعلن عنها بعد.

ومن المتوقع تخفيض عدد الحقائب الوزارية الى ما يتراوح بين 16 ـ 18 وزارة، بدمج بعض الوزارات المتقاربة في الوظائف والمهمات، وتجنب تعيين نواب وزراء (ومعظمهم وزراء سابقون ويتمتعون بدرجة وزير)، لتفادي تكرار الاخطاء التي حدثت خلال الفترة الانتقالية، وضبط عمل المسؤولين الحكوميين وفق قواعد قانونية وادارية يحرم تجاوزها.

وبينما تجري الاستعدادات لعقد الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد يوم السبت المقبل، فإن الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ شيخ قبائل حاشد ورئيس التجمع اليمني للاصلاح ـ هو المرشح الوحيد والأقوى حتى الآن لتولي رئاسة البرلمان، لتحقيق مبدا التوازن في توزيع المناصب العليا بين عناصر الائتلاف الثلاثي في الحكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح).

وتوقعت مصادر سياسية ـ في صنعاء ـ فصل المحكمة الدستورية العليا خلال يومين في الطعون المقدمة اليها بشان نتائج الانتخابات في بعض الدوائر، بعد ان قررت الاحزاب الثلاثة الرئيسية الفائزة في الانتخابات تسهيل مهمة المحكمة بسحب معظم الطعون، فانخفض عددها من 33 طعنا الى 7 فقط.

وقال يحيى المتوكل ـ عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام ورئيس الدائرة

التتمة .... ص 4



اليمن

السياسية - لـ «الشرق الاوسط» ان بعض اعضاء الاحزاب عارضوا سحب الطعون بصورة متبادلة. وأفادت مصادر ان ذلك تم بناء على مذكرة وقع عليها الرئيس علي عبد الله صالح - امين عام المؤتمر الشعبي - وعلي سالم البيض - امين عام الحزب الاشتراكي - والشيخ عبد الله الاحمر - رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح.

وأفادت المصادر - التي تنتمي الى تجمع الاصلاح - ان جميع الطعون ضد التجمع «كيدية»، لأنه لا يمتلك المال او السلاح لاقتراف «اعمال غير شرعية وغير قانونية».

وأكدت ان الاصلاح قدم اكثر من 20 طعنا ضد الحزب الاشتراكي في الدوائر الجنوبية والشرقية، وشكل لجنة من المحامين لتقديم الطعون وارفاقها بأدلة ومستندات لا يمكن السكوت عليها.

وأضاف يحيى المتوكل ان هناك مفاوضات بين الحزبين الحاكمين حاليا (المؤتمر الشعبي والاشتراكي) تتركز حول الاعلان عن توحيد الحزبين، والشروع في تنفيذ الخطوات العملية لذلك. والاتفاق على تشكيل كتلة برلمانية واحدة في حالة تأجيل صيغة التوحيد، حتى يقرها المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي.

وأكد ان اللجنة الرباعية من قيادات الحزبين تواصل اعمالها حاليا، وانها حققت تقدما بشأن صيغة التوحيد بعد الانتخابات، لانجاز نقلة نوعية في نظام الحكم والاصلاحات الدستورية، مع المحافظة على جو الائتلاف الثلاثي.

وترى مصادر في «الاشتراكي» في ذلك استمرارا لضغوط المؤتمر الشعبي تجاه التوحيد، وتؤكد على ضرورة الحصول على موافقة المؤتمر العام للحزب - الذي لم يتقرر موعد عقده بعد - قبل الاقدام على هذه الخطوة.



المصدر : الشرق الأوسط
لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 مايو 1993

حملة يمنية للقضاء على قاطعي الطرق

استشهاد عقيد وجندي في حضرموت والقبض على عصابتين شمال صنعاء

صنعاء: «الشرق الأوسط»

تعقبت مجموعة من افراد الجيش اليمني مجموعة مسلحة - من لواء الشهيد تيسير في محافظة حضرموت - مجموعة مسلحة تمكنت من اجتياز نقطة تفتيش في المنطقة، ورفضت الخضوع للإجراءات الأمنية. وكذلك قتل شخصان على الأقل، والقي القبض على عدد آخر من افراد عصابة أخرى يوم الأربعاء الماضي على طريق عمران حجة، في اشتباك بين قوات الأمن وعصابة قطاع الطرق.

وذكرت مصادر وزارة الداخلية والأمن اليمنية ان 6 من افراد عصابة قطع الطريق حاولت الاستيلاء على احدى السيارات بالقوة يوم الاربعاء الماضي - قرب بلدة عمران - وقتلت سائقها الرائد واحش يحيى الجبري، الضابط بجهاز الشرطة.

وبعد ان تلقت سلطات الأمن بلاغاً بالحادث من احد المواطنين - الذي كان ماراً بالطريق في ذلك الوقت - تحركت أطقم من شرطة الأمن المركزي لمطاردة افراد العصابة، وتبادلت معهم اطلاق النار، فاصيب جنديان في بداية الاشتباك، وتفرق افراد العصابة فارين في اتجاه احد الجبال القريبة، الا ان القوات تمكنت من إلقاء القبض على 2 منهم، وتحصن 4 آخرون في الجبل.

وحاصرت قوات الشرطة المنطقة ودعت بقية افراد العصابة الى تسليم انفسهم، الا انهم رفضوا واستمروا في اطلاق النار، فرد عليهم الجنود لعدة ساعات، قتل خلالها اثنان من افراد العصابة واستسلم الباقيان.

وذكرت صحيفة «الثورة» الحكومية ان المواجهة بين المجموعة العسكرية في حضرموت والعصابة الفارة هناك تمخضت عن اشتباك ادى الى استشهاد العقيد الركن علي عبد الله مثنى - رئيس عمليات لواء الشهيد تيسير، والجندي احمد قائد شعفل.

وقد وقعت هاتان المواجهتان في اطار حملة مركزة ضد عصابات قطع الطرق وتهريب الاسلحة في المناطق الداخلية، واحكام السيطرة على الأمن والاستقرار، تمشياً مع المناخ الجديد الذي نشأ في اعقاب الانتخابات النيابية الأخيرة، وتشير مصادر رسمية الى ان القيادة اليمنية ترى ان استعادة الأمن والاستقرار من اولويات تعزيز الوضع السياسي والنهوض التنموي، على النحو الذي عززته نتائج الانتخابات في توجيه السلطات اليمنية للقضاء على الاختلالات الامنية بصورة كاملة.

وقالت مصادر الأمن اليمنية ان مباحث عمران (شمال غرب صنعاء) تتبعت نشاط العصابة التي حاولت قطع طريق عمران - حجة، ثم نقلت نشاطها الى طريق عمران - ريدة، وهاجمت سيارة تابعة للتلفزيون اليمني يوم الثلاثاء الماضي، فاصابت سائقها واستولت عليها.

وقد تحركت سلطات البحث الجنائي فور تلقيها البلاغ وتمكنت من استرجاع السيارة، والقبض على افراد العصابة الخمسة بعد تبادل لإطلاق النار في منطقة «بيت حراش».



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٣

هزيمة حزب ام نهاية مرحلة ٢ من ٢

اطلالة على برنامج الحكومة اليمينية

في واحدة من اهدأ، و«أبرد» المعارك الانتخابية في فرنسا.. وفي ظل فتور وعدم حماس قطاع كبير من الفرنسيين تجاه العملية الانتخابية بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت ٣٢،٤٤٪، الا انه رغم ذلك وربما بسبب ذلك حقق اليمين الفرنسي اكبر انتصار له منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، اذ حصل على ٤٨٤ مقعدا من اصل ٥٧٧، واعاد الديجوليون تفوقهم الانتخابي مرة اخرى ليشكلوا اهم واكبر حركة سياسية في فرنسا كلها اذ حصلوا على ٢٤٢ مقعدا يليهم الاتحاد من اجل الديمقراطية بزعامة جيسكار ديستان وحصل على ٢١٣ مقعدا فيما لم يحصل اليمين المتطرف على اي مقعد من مقاعد البرلمان.

لقد ظل حزب التجمع من اجل الجمهورية ـ الديجولي ـ يشكل اكبر قوة سياسية في فرنسا منذ عام ٥٨ وحتى انتخابات ٨١ التي خسروها امام اليسار. والآن عادت مرة اخرى دفة قيادة الحياة السياسية في فرنسا، فتم اختيار رئيس وزراء جديد من بينهم، وهو الاقتصادي الديجولي البارز «ادوارد بالديور» الذي ضمت حكومته كل الرموز والاطراف الفاعلة في ساحة اليمين الفرنسي.

ماذا في حقبة اليمين الفرنسي وما هو البرنامج الذي ستحاول ان تطبقه الحكومة الجديدة؟

اذا كان البعض قد ارجع غياب حماس الناخبين الفرنسيين تجاه المعركة الانتخابية الاخيرة الى فقدان قطاع كبير منهم الثقة في برنامج اليسار، فان برنامج اليمين لم يستطع هو الآخر ان يعبىء حماس الجماهير لصالح برنامجه السياسي والانتخابي.

ان هذا السقوط المدوي للحزب الاشتراكي لازمه في الوقت نفسه خلل آخر في خطاب اليمين الفرنسي تمثل في طبيعة برنامجه السياسي نفسه، الذي على الرغم من تماسكه الا انه اهتم اساسا بالتفاصيل والجزئيات حيث قدم بالفعل تصورات عملية لمختلف مشاكل المجتمع الفرنسي: بطالة، تضخم، بيئة..الخ، الا انه لم يطرح تساؤلات اكثر عمقا متعلقة بقيم المجتمع وخياراته الاساسية، هذا مع الاخذ في الاعتبار. ما يراه البعض من ان طبيعة مجتمع متقدم مثل فرنسا، وصلت درجة التراضي العام داخله الى مرحلة عالية من التماسك بحيث يصعب عليه ان يطرح كل فترة زمنية قصيرة حلما ايديولوجيا جديدا، وصياغة جديدة لقيم المجتمع الاساسية.

فاذا كانت وجهة النظر هذه تملك كثيرا من الوجاهة، وتستدعي التأمل والعناية، فاننا سواء قبلناها ام رفضناها فان هذا لن يغير كثيرا من الواقع الذي افرزه هذا المناخ الذي تبلور في السلبية واللامبالاة، وهذا ما ادى الى ان يدور الجدل والخلاف السياسي الآن في فرنسا حول شكل تنفيذ السياسات لا جوهرها.

فما هو اذا الشكل الجديد الذي سترتديه السياسات الداخلية في فرنسا في ظل حكم اليمين.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٣

لقد وضع اليمين الفرنسي برنامجا موحدا لتيار موحد يضم الديجوليين، واليمين الليبرالي حمل اسم «الاتحاد من اجل فرنسا»، مركزا في خطابه الدعائي على مثالب التجربة الاشتراكية في فرنسا وتحديدا ما اسفرت عنه من زيادة في نسبة البطالة اضافة الى العجز التجاري.

وحمل اليمين شعار التغيير في فرنسا والتخلص من حكم الاشتراكيين عبر برنامج عملي وجزئي في نفس الوقت لحل مشاكل المجتمع الفرنسي.

هذا البرنامج ذو النقاط الست يركز في جانبه الاساسي على ما اسماه «اعادة اكتشاف الطريق من اجل خلق فرص جديدة للعمل وزيادة النمو الاقتصادي». ولتحقيق ذلك فقد اعد اليمين الفرنسي تصورا متكاملا من عدة نقاط صاغ اغلبه رئيس الوزراء الحالي «ادوارد بالديور» اهم ما فيه ما يلي:

اولا: يرى تحالف احزاب اليمين في فرنسا ان خلق فرص العمل الجديدة لن يكون من الآن وصاعدا عبر الدولة - اساسا - وانما من خلال المصانع والشركات الفرنسية الكبرى التي سيسمح لها بمزيد من التدخل في خطط اعداد الفنيين والكوادر وذلك وفق احتياجاتها.

ثانيا: او اساسا بيع الجزء الاكبر من القطاع العام الى القطاع الخاص وهنا لم يتردد «الاتحاد من اجل فرنسا» في طرح قطاع النقل والمواصلات - من اكثر القطاعات تقدما في العالم - للبيع، بل ان الامر وصل الى التفكير الجدي في تحويل وكالة الطاقة النووية الى مؤسسة خاصة. هذا بجانب تحويل مؤسسات التامين الصحي الاجباري والتابعة اساسا للدولة الى مؤسسة خاصة يحكمها قانون العرض والطلب في الربح والخسارة.

واخيرا بيع ما تبقى للدولة من بنوك وشركات صناعية كبرى الى القطاع الخاص.

من المؤكد ان هناك مؤسسات من الصعب على اليمين الفرنسي ان يبيعها بسهولة للقطاع الخاص كمؤسسات الطاقة والاتصالات اضافة الى بنك فرنسا الوطني الذي تم تاميمه في عهد الجنرال ديجول، لكن من المؤكد ايضا أن كثيرا من هذه المؤسسات العامة سيباع للقطاع الخاص وهنا تتوقع الحكومة الجديدة ان تحصل على حوالي ٢٠ مليار فرنك من جراء عملية البيع هذه، حيث ستساهم هذه الاموال في خفض العجز الموجود في ميزان المدفوعات. اضافة الى تقليل حجم البطالة وذلك بخلق استثمارات جديدة. ودوران العجلة الاقتصادية (بيع شراء).

ثالثا: وهي تدور حول تخفيض الضرائب على مختلف الشركات الكبرى بشكل عام ومؤسسات البناء بشكل خاص، وهنا لا يقترح اليمين الفرنسي اعفاءات ضريبية لهذه المؤسسات - كما يحدث في بلدان العالم الثالث - وانما يحدد وبشكل واضح ما اسماه حرفيا: «تخفيض الضرائب على المداخيل المدفوعة الضريبية»، وهو ما سيساعد من وجهة نظرهم على تشجيع الاستثمارات وخاصة في مجال العقارات والبناء هذا المجال الذي عانى ركودا ملحوظا في عهد الاشتراكيين. وتركز الحكومة الجديدة على البدائل والتسهيلات التي ستقدمها من اجل زيادة الاستثمارات في هذا المجال.

رابعا: وتدور هذه النقطة حول التعليم وهنا يعطي اليمين الفرنسي مساحة واسعة من الاستقلال للمدارس والمعاهد المختلفة حيث تنوي الحكومة اليمينية اعطاءها درجة عالية من الاستقلال المالي عن الادارة المركزية لتكون خاضعة لادارتها المحلية.

هذا الاستقلال المالي وان كان لا يعني بشكل مباشر تحويل هذه المؤسسات التعليمية الى مؤسسات خاصة الا أنه يدفعها الى الحصول على التمويل اللازم من خارج خزينة الدولة، اي من خلال المؤسسات المحلية الخاصة - بطبيعة الحال - اضافة الى تسهيلات اخرى للحصول على قروض ميسرة من اجل بناء مدارس جديدة.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٤/٩

ان برنامج الحكومة اليمينية الجديدة يمثل استكمالا اكثر «حصافة» لدائرة مغلقة عرفها الناخب الفرنسي منذ عام ٨١ وحتى الآن. وتدور بين تاميم بعض الشركات والمؤسسات الخاصة الكبرى او تخصيصها. وفي كلا الحالتين لم يعرف الفرنسيون حلا جذريا لمشاكلهم المطروحة. وهذا ربما ما ستثبته الايام القادمة.

هل سيستمر تحالف اليمين؟

ان هذا الانتصار الساحق الذي حققه تحالف احزاب اليمين - ٤٨٢ مقعدا - على اليسار الفرنسي - ٩٠ مقعدا - في الانتخابات الاخيرة سيضع في واقع الامر هذا اليمين في مواجهة نفسه - بالدرجة الاولى - فخصمه اصبح من الضعف بحيث انه لن يمثل للحكومة الجديدة اي تهديد يذكر، واذا اخذنا في الاعتبار ان هذا

اليمين من الاصل منقسم على ذاته، وان حزبه الكبير: التجمع من اجل الجمهورية هو التيار الوحيد شبه المتجانس حيث يتكون من حزب واحد يتبنى الديجولية. بالمقابل فان التيار الآخر اي الاتحاد من اجل الديمقراطية هو عبارة عن تحالف عدة احزاب اكبرها واهمها بالطبع هو حزب جيسكار ديستان الا ان في داخل هذا الاتحاد تباينات وصراعات واضحة.

هناك الحزب الجمهوري بزعامة فرانسوا ليوتار، وهناك تيار الوسط كما يسمون انفسهم "Centriste" او يمين الوسط بمعنى ادق، وهم ينوون تشكيل تكتل نيابي خارج الاتحاد.

ان الانقسام بين احزاب اليمين واضح ومظاهر المنافسة بينها متعددة.

اذا نظرنا الى اول مظاهر الخلاف بين تحالف احزاب اليمين الفرنسي سنجد ما جرى اثناء الانتخابات عندما خرق الاتحاد من اجل الديمقراطية اتفاقا قد وقع بين الحزبين بان يقوم كل طرف بسحب مرشحه الثاني في الترتيب الانتخابي امام المرشح اليميني الاول. وذلك برفض الاتحاد سحب ٩ مرشحين له من ٩ دوائر مختلفة امام عدد مماثل من المرشحين الديجوليين قد حصلوا على اعلى اصوات في الدورة الاولى. وهذا ما اعتبره الاتحاد استثناء لم يمس القاعدة التي طبقت بالفعل في باقي الدوائر.

ان دلالة هذه الواقعة اكبر من تاثيرها في الواقع فهي تعكس بدرجة كبيرة المزاج العام الذي يحكم علاقة احزاب اليمين ببعضها البعض.

الخلاف الثاني بين حزبي اليمين في فرنسا هو هذا الجدل الذي دار بين كل من جاك شيراك وجيسكار ديستان، حيث طالب الاول بضرورة استقالة فرانسوا ميتران من منصبه كرئيس للجمهورية، وبضرورة اجراء انتخابات رئاسية مبكرة عن موعدها المحدد (مايو ١٩٩٥). هذا الاقتراح رفضه «جيسكار» واعتبره مساسا بالدستور الذي لا يعطي للبرلمان حق مطالبة رئيس الجمهورية بالاستقالة.

وفي واقع الامر ان ما اشار اليه الزعيم الديجولي جاك شيراك لم يات من فراغ، فهو اكثر المرشحين فرصا للوصول الى مقعد الرئاسة في حال اجراء انتخابات الآن، ولا يوجد من ينافسه حاليا على ساحة اليمين واليسار على السواء.

وهو ما دفع «جيسكار ديستان» الى ان يختار التريث و«احترام الدستور» لعله يدفع باحد من قيادات حركته الى قمة المسرح السياسي خلال العامين القادمين.

اذا كان الخلاف بين كلا التيارين قد ظهر بهذه الحدة والسرعة على سبل مواجهة «الخصم»، فلنا ان نتصور حجم الخلاف المتوقع عندما تبدأ الحكومة اليمينية في تطبيق برنامجها السياسي على الواقع، في ظل ضعف شامل للخصم الاشتراكي، والى اي درجة يمكن ان تحتمل هذه الحكومة الخلافات المتوقعة بين احزاب اليمين المتنافسة؟ وهل ستشهد فرنسا لاول مرة في تاريخها المعاصر حزب يميني يطالب بسحب الثقة من رئيس وزراء ينتمي الى اليمين



ايضا؟

ايا كانت النتائج والانعكاسات الآنية للانتخابات الفرنسية الاخيرة، فان خلافات احزاب اليمين فيما بينها قادمة لا محالة. ولكن يبقى التساؤل الكبير: هل ستكون المنافسة والصراع بين احزاب اليمين الفرنسي هي بمثابة انعكاس داخلي لما يجري على الساحة الدولية من صراعات وحروب الرأسمالية العالمية فيما بينها بعد اختفاء المعسكر الاشتراكي، اي ان اليسار سيتحول الى كيان غائب - وهو ما نرجحه - ام ان تعريف قوى التقدم واليسار وقوى اليمين المحافظ سياخذ اشكالا جديدة غير التي عرفناها منذ الثورة الصناعية وحتى انهيار المعسكر الاشتراكي - وهو ما نرجحه -

فقد يكون الدفاع عن البيئة ومواجهة التلوث في الغرب موقفا في صالح التقدم بدرجة اكبر من تاميم المنشآت الصناعية الكبرى.

على اي حال تبقى هذا حديث آخر.

عمـــــرو الشوبكـــــي



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

التوازن السياسي النسبي مصدر تفرد الانتخابات اليمنية

وحيد عبدالمجيد *

■ للوهلة الاولى، يبدو النجاح الذي حققته التجربة الديموقراطية اليمنية التي اجتازت اهم اختبار لها حتى الآن وهو الانتخابات التعددية الأولى، مثيرا للدهشة. فهذه التجربة تواجه ظروفا اكثر صعوبة مما تعانيه التجارب العربية الاخرى في البلاد ذات الانظمة التعددية، خصوصاً لارتباطها بعملية توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي. كما انها احدث التجارب العربية في مجال التحول الديموقراطي، اذ لم يمض عليها سوى نحو ثلاثة اعوام، فيما تعود بداية بعض التجارب الاخرى الى منتصف السبعينات (مصر) ومطلع الثمانينات (تونس). ومع ذلك حققت التجربة اليمنية تقدما سريعا وواضحا، مما اتاح اجراء انتخابات حرة الى درجة كبيرة، بشهادة الهيئات الدولية التي راقبتها عن كثب. ومهما كانت التجاوزات التي شابتها - وهي الانتخابات الاولى من نوعها في التاريخ اليمني كله - فالواقع انها تقل عما هو مألوف في الانتخابات النيابية في الدول العربية التي سبقت الى خوض غمار التحول الديموقراطي.

وربما وفر الطابع الخاص للتجربة اليمنية تفسيرا لذلك. اذ يساعد التعدد الطبيعي الاولي في البنية التقليدية للمجتمع على تحقيق توازن نسبي بين مراكز عدة للقوة السياسية - الاجتماعية. ولا يعني ذلك تساويها او تماثلها في النفوذ. فالمقصود بالتوازن هنا عدم هيمنة مركز واحد للقوة، ومن ثم احتكاره للسلطة وتهميش غيره. وهذا ما اظهرته نتائج الانتخابات فعلاً. اذ حصل الحزب الحائز للمركز الاول (المؤتمر الشعبي العام) على نحو ٤٠ في المئة فقط من مقاعد مجلس النواب المنتخب، اي ما دون الغالبية المطلقة. ولذلك كان من المبالغة ان يذهب بعض المراقبين الى استنتاج ان المؤتمر الشعبي اصبح القوة السياسية الوحيدة في اليمن. فثمة فارق جوهري، في نظرية النظام الحزبي، بين نظام الحزب المهيمن الذي تعرفه دول عربية عدة ونظام التعدد الحزبي المفتوح الذي ابرزته نتائج الانتخابات اليمنية.

الوحيدة على الصعيد العربي

في الواقع ان الانتخابات اليمنية هي اول انتخابات عربية حتى الآن لا تسفر عن فوز حزب حاكم او انصاره بالغالبية المطلقة. فعلى سبيل المثال فاز الحزب الحاكم في مصر (مصر العربي الاشتراكي ثم الوطني الديموقراطي) بغالبية كبيرة في الانتخابات الخمسة التي جرت منذ الانتقال الى التعددية (١٩٧٦ - ١٩٧٩ - ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠).

كما فاز الحزب الحاكم في تونس (الاشتراكي الدستوري ثم التجمع الدستوري الديموقراطي) بكل مقاعد مجلس النواب في الانتخابات الثلاثة منذ الاخذ بنظام تعددي (١٩٨١ - ١٩٨٦ - ١٩٨٩). وقد اعتمد في ذلك على اسلوب الانتخاب المعروف بـ «القائمة الحزبية المطلقة» الذي يضمن للحزب الفائز بغالبية مطلقة في اية دائرة انتخابية ان يحصل على كل المقاعد المخصصة لها. وادى ذلك الى حرمان احزاب المعارضة من اي تمثيل برلماني. وعلى رغم وجود تمثيل متفاوت للمعارضة في مختلف البرلمانات المصرية منذ عام ١٩٧٦، الا انه لم يصل الى ربع المقاعد في افضل الاحوال. وحتى عندما ضعف الحزب الحاكم في الجزائر (جبهة التحرير الوطني) قبيل اجراء اول انتخابات نيابية حرة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، لم يترتب على ذلك توازن سياسي يعزز التجربة الديموقراطية. فقد ادى القمع السلطوي على مدى نحو ثلاثين عاما الى اضعاف معظم التيارات السياسية وتقويض مؤسسات المجتمع المدني. وباتت الحركة الاسلامية وحدها القادرة على النفاذ الى المجتمع وتعبئة تاييد واسع لها، في ظل توتر سياسي واجتماعي حاد طغى على عملية التحول الديموقراطي. وكانت النتيجة ان تحولت هذه الجبهة الى مشروع حزب مهيمن جديد. وبثت الطروحات اللاديموقراطية لبعض قيادييها الرعب في قلوب معظم الاحزاب الاخرى، مما سهل على الجيش التدخل لانهاء تلك العملية. وكانت هذه تجربة اخرى تؤكد التاثير السلبي لغياب التوازن السياسي على امكانات التحول الديموقراطي. وما زال هذا التوازن مفقوداً كذلك بدرجة او باخرى في بلدين عربيين آخرين باخذان بالتعددية، على رغم عدم وجود حزب حاكم في كليهما.

ففي الاردن لا يستند الحكم الى حزب حتى الآن، لان التركيب السياسي - الاجتماعي جعل من انصار هذا الحكم «مؤسسة» أهم من الحزب. وهي مؤسسة تعتمد على رافدين: احدهما قبلي - عشائري، والآخر عسكري - امني. كما ان العلاقة الجيدة التي تربط حركة المعارضة الرئيسية (الحركة الاسلامية) بالنظام تحول دون حدوث استقطاب حاد يفضي الى مواجهة. ولذلك تعايش النظام بسهولة مع برلمان يضم غالبية طفيفة من انصاره غير المنظمين ومعارضة اسلامية كبيرة تحتل بكل اتجاهاتها (الاخوان والمستقلون) نحو ٣٧ في المئة من مقاعده، فضلاً عن معارضة يسارية وقومية يربو تمثيلها على عشرة في المئة من هذه المقاعد. لكن لم يعد من المستبعد ان يلجأ النظام الاردني في الانتخابات التالية، التي يرجح اجراؤها الخريف المقبل، الى الاعتماد على الاحزاب المحافظة التي

تاسست في الفترة الماضية واهمها واكثرها اقترابا منه حزب العهد والتجمع الوطني الاردني. وربما استفاد في ذلك من الخبرة المغربية، حيث لا يعتمد حكم الملك الحسن الثاني على حزب بعينه وانما يدعم عادة عدة احزاب مؤيدة له، لكنها تتغير من وقت الى اخر. وقد اعتمد في اخر انتخابات نيابية عام ١٩٨٤ على اربعة احزاب هي: الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للاحرار والحركة الوطنية

الشعبية والحزب الوطني الديموقراطي. وقد حصلت مجتمعة على غالبية كبيرة في تلك الانتخابات، بما يترتب على ذلك من غياب التوازن السياسي. والارجح الا تؤثر الانتخابات الجديدة المنتظرة في حزيران (يونيو) المقبل في هذا الوضع.

طبيعة التوازن اليمني

ومعنى ذلك ان تجربة اليمن تبدو فريدة حتى الآن على الصعيد العربي، من حيث عدم وجود حزب او تيار يملك غالبية مطلقة. وعلى رغم ان الحزبين اللذين تقاسما السلطة خلال المرحلة الانتقالية (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) يملكان معا هذه الغالبية، الا ان الواضح من ملابسات تلك المرحلة ومن تجربة الانتخابات نفسها ان ما بينهما من تناقضات يحول دون جمعهما في معسكر واحد. وربما كانا يعجزان عن العمل معا في حكومة واحدة خلال المرحلة الانتقالية لولا ضرورات ومستلزمات عملية التوحيد. والمؤكد ان لدى التجمع اليمني للاصلاح عناصر للالتقاء مع المؤتمر الشعبي تفوق ما لدى الحزب الاشتراكي. وقد كان ابرز قادة تجمع الاصلاح جزءا من تركيبة المؤتمر الشعبي قبل الوحدة.

وعلى رغم ان الحرص على هذه الوحدة يفرض وجود الحزب الاشتراكي ضمن الائتلاف الحكومي الجديد، فالارجح انه سيكون ائتلافا واسعا الا اذا رفض تجمع الاصلاح المشاركة فيه. وعموما فان التوازن الذي اسفرت عنه الانتخابات اليمنية يتيح افضل فرصة لتعزيز التحول الديموقراطي، خصوصاً اذا امكن وضع حد للعداء بين الاشتراكي والاصلاح. فعدم فوز المؤتمر الشعبي بغالبية مطلقة يساعد على ازدهار التعددية والمشاركة. لكن حصوله في الوقت نفسه على مركز متميز حال دون حدوث تفتت شديد في توزيع القوة السياسية، تترتب عليه غالبا حالة عدم استقرار حكومي نتيجة صعوبة تشكيل ائتلاف متماسك.

لكن التوازن الراهن يتيح الاتفاق على ائتلاف واسع يضم المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، وربما بعض الاحزاب الصغيرة. وهذا ما يبدو ان قيادة المؤتمر تسعى اليه لتامين دخول مرحلة بناء الدولة وترسيخ الوحدة، بما يقتضيه ذلك من تعديلات دستورية في مقدمها الغاء مجلس الرئاسة الخماسي، اكتفاءً برئيس الدولة ونائبه المنتخبين.

ويحتاج تمرير التعديلات المطلوبة الى توافق وطني لاهميته في ذاته من ناحية، ولضرورته من اجل توفير النصاب اللازم لها وهو ثلاثة ارباع اعضاء مجلس النواب وفقا للمادة ١٣٠ من الدستور فوفق هذه المادة، يجب توافر غالبية مطلقة في المجلس لاقرار مبدأ التعديل، فيما يستلزم نفاذ التعديلات المقترحة موافقة ثلاثة ارباع الاعضاء. كما ان خيار الائتلاف الواسع ينسجم مع مصلحة المؤتمر الشعبي، ويتيح له القيام بدور القابض على التوازن Balance Holder البرلماني والسياسي عموما والتلاعب بشريكيه الرئيسيين (الاصلاح والاشتراكي) حتى الانتخابات المقبلة. ويساعد هذا الخيار كذلك على الحد من احباط الاحزاب الصغيرة التي اكدت نتائج الانتخابات وضعها الهامشي. ويحتاج تعزيز التطور الديموقراطي الى مواجهة هذا الاحباط والى ذلك تشتد الحاجة الى ائتلاف واسع من اجل التعامل بفاعلية مع تحديات بناء دولة الوحدة.

ويمثل هكذا ائتلاف تجربة غير مسبوقة في اي من الدول العربية ذات الانظمة التعددية. وقد حاول النظام الاردني تطبيقها جزئيا عندما اشرك خمسة وزراء من الحركة الاسلامية في الحكومة عام ١٩٩١، لكنها لم تستمر سوى اشهر عدة. ولم تتوافر فرصة لتجربة اخرى، على رغم انها كانت متاحة في مصر عقب انتخابات ١٩٨٧، التي ترتب عليها اكبر تمثيل للمعارضة في مجلس الشعب منذ الانتقال الى التعددية (٦٠ عضوا للتحالف الاسلامي و٣٦ لحزب الوفد في مقابل ٣٤٢ للحزب الحاكم). ولو كان الحزب الحاكم في مصر اخذ بخيار الائتلاف الوطني انذاك، لربما كان امكن محاصرة ظاهرة العنف مبكرا قبل ان تتفاقم، او على الاقل الاستعداد لمواجهتها بجبهة وطنية حقيقية. لكن خيار الائتلاف يكون صعبا في حال اصرار اي حزب حاكم على استبعاد الآخرين، او في حال هشاشة تكوينه التنظيمي وعدم ثقته في قدراته وقاعدته المجتمعية.

ولحسن الحظ ان المؤتمر الشعبي في اليمن لا ينطبق عليه ذلك، فضلا عن انه لا يستطيع الانفراد بالحكم لعدم حصوله على غالبية مطلقة. وفي الواقع انه لا يمكن فهم اختلاف وضع اليمن عن الدول العربية الاخرى ذات الانظمة التعددية، الا في ضوء الخصوصية المرتبطة بالتعدد التقليدي وبطبيعة تركيب المجتمع. فتعود القوة النسبية للمؤتمر الشعبي الى استناده الى اهم تحالف في الشطر الشمالي السابق والذي يضم قبائل رئيسية ورجال اعمال وعسكريين وقوى حديثة في ان، وهو التحالف الذي استطاع تأمين تواصل السلطة في الشمال لاكثر من ١٢ عاما وانهاء ظاهرة الانقلابات السابقة. كما ان هذا التحالف ليس في حالة عداء مع التحالف القبلي - الديني الذي يستند اليه تجمع الاصلاح، ولا مع التحالف القبلي - النقابي الذي يعتمد عليه الحزب الاشتراكي في المناطق الجنوبية بالاساس. وهذا ما يجعل التوازن السياسي اليمني الراهن ايجابيا من منظور مساهمته في عملية التحول الديموقراطي التي تزداد فرصتها في اليمن الآن اكثر من الدول العربية الاخرى ذات الانظمة التعددية، ما لم تقع مفاجآت مأسوية من نوع تصاعد الصراع بين الاشتراكي والاصلاح الى مستوى يجعل من الصعب السيطرة عليه.

---

* رئيس وحدة الشؤون العربية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام».

العزاء القادم من اليمن

من كان يقول قبل خمس سنوات ان اليمن ستستعيد وحدتها، ومن كان يجرؤ على القول، عند انجاز الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠، ان انتخابات ستحصل في هذا البلد؟

تحققت الاولى وهي لا تزال تحمل عيوباً كثيرة. وجرت الثانية باقل الخسائر الممكنة. واتضح، وهذا مهم جداً، مدى ارتباط العمليتين يمكن قول الكثير حول وقائع الانتخابات اليمنية غير ان حجم الاعتراضات والطعون يؤشر الى انها تعكس، الى هذا الحدّ او ذاك، صورة قريبة الى الوضع الفعلي للبلاد.

تستدعي الانتخابات اليمنية عدداً من الملاحظات:

اولاً – اظهرت النتائج ان حزب الرئيس علي عبدالله صالح، «المؤتمر الشعبي العام»، هو الحزب الاول لم يشكك احد في ذلك وبات مطلوبا ترجمة الامر الى حقائق سياسية جديدة. ولا شك في ان ذلك سيظهر قريبا سواء بتعديل صيغة المجلس الرئاسي او صيغة المناصفة في الوزارات والادارة العامة قد يفتح هذا الاتجاه باب تعديل الدستور، وهو باب تهبّ منه رياح اخرى، ولكن الاستمرار في اعتبار الرئيس مجرد اول بين متساويين لم يعد ممكناً.

ثانياً – اكتساح الحزب الاشتراكي للمقاعد الجنوبية والشرقية يدل، بمعنى ما، على ان الوحدة طرية العود وان الاختلاط الذي حصل ليس كافياً، حتى الآن على الاقل، لانتاج خارطة سياسية لا تستعير معالمها الرئيسية من الماضي واذا كان هذا الفوز علامة ضعف فانه، في العمق، مصدر قوة. انه المدخل لتجديد المنطق العميق للشراكة بين الحزبين، ما دام ان «الاشتراكي» يتجاوز في تمثيله عدد الكتلة النيابية التي يملكها ليوحي بأنه لا يزال الناطق باسم «الشطر الجنوبي سابقاً». لا بد هنا من العودة قليلا الى الماضي. الفرق كبير جداً بين الوحدة الالمانية والوحدة اليمنية. في الحالة الاولى هدم مواطنو الشطر الشرقي الجدار وانضموا، ارتماء، الى الغرب. لقد ابتلعت المانيا الغربية المانيا الشرقية وهي لا تزال تُدفع، حتى الآن، ثمناً باهظاً لهذا القرار السياسي الوطني التاريخي. اما في اليمن فلم تبتلع صنعاء عدن. كانت الوحدة حاجة مشتركة لدى الطرفين وقادها حزبان مضطران اليها. ثمة قدر من المساواة. لا بل ان اشتراط «الديموقراطية» كان مطلباً جنوبياً تجاوب الشمال معه. (هذا، ايضا اختلاف عن المانيا حيث بون رمز الحرية وبرلين رمز التوتاليتارية).

يمكن الاستطراد مطولا في شرح المنطق الخاص للوحدة اليمنية (. وظروفها الدولية والاقليمية)، وهو شرح الغاية منه التأكيد على ان فكرة الشراكة والمناصفة لم تكن عبثية. وتأتي نتائج الانتخابات الاخيرة (الفوز الكاسح للمؤتمر، واكتساح الاشتراكي مقاعد الجنوب) لتجديد فكرة الشراكة ولتعديلها في الآن معا بحيث لا تعود المناصفة الترجمة الوحيدة لها. لا يزال الجنوب منطقة جغرافية – سياسية، وهو يملك ما يقدمه للدولة الموحدة: النفط، عودة المتمولين الحضارمة اساسا، دور ميناء عدن كمنطقة حرة، وزن الحزب الاشتراكي ولا بد من اضافة سريعة ومهمة: الجيش. فالقوات العسكرية لم تدمج بعد تماما والجيش «الجنوبي» سابقا احد اعمدة البناء الوحدوي.

ثالثاً – حقق حزب «الاصلاح» نتيجة مهمة. ولكن هذه النتيجة، وعلى رغم ما سبقها من توترات، تبقى بعيدة عن اثارة شبح «التجربة الجزائرية». لماذا؟ لأن نفوذ «الاصلاح» غير نفوذ «الجبهة الاسلامية للانقاذ»، سواء لجهة عدد المقاعد، او لجهة الاستئثار بخطاب الهوية (عروبة الجزائر واسلامها)، او، اخيراً، لجهة التمثيل الاجتماعي («الانقاذ» في المدن، «الاصلاح» في الريف والقبائل). اضف الى ذلك ان اليمنيين استبقوا الانتخابات بوضع ضوابط تؤطر العمل السياسي وترغم الاحزاب، قدر الامكان، على الاحتكام الى ميثاق يمنع احدها من ان يعتبر فوزه نقطة النهاية لتجربة «التداول السلمي للسلطة».

اخيراً، بادر الحزبان الحاكمان، فور اعلان النتائج، الى الاعلان عن وجود مكان واسع لـ «الاصلاح» في اي حكومة جديدة. ومن المهم ان يقترح «الحزب الاشتراكي» فكرة «الكتلة التاريخية الجديدة» وهو يدرك ان حصة «الاصلاح» فيها ستكون، اساساً، على حسابه.

رابعاً – الانتخابات والتعددية شيء والديموقراطية شيء اخر. لا يتجاوز الجسم الانتخابي، في اليمن، المليونين ونصف مليون مقترع. خمس هؤلاء فقط من النساء الباقون. وهم ضعف هؤلاء على الاقل، غير مسجلين للاقتراع ولا لدى اي جهاز حكومي اصلاً. يوضح هذا «التفصيل» الطريق الطويل الذي يفترض باليمن ان تقطعه حتى يصبح ممكناً الحديث عن «دولة» بكل ما في الكلمة من معنى. هذا هو المشروع الكبير امام اليمنيين: بناء الدولة.

خامساً – تواجه الاحزاب الكبرى مهمات عاجلة: «الاصلاح» والجواب على العرض المقدم اليه، «المؤتمر» والفرز المطلوب في صفوفه، «الاشتراكي» والبرنامج الجديد الذي يعد به ولا يبلوره. الى ذلك، وعلى المدى المتوسط، لا بد من



حسم النقاش المفتوح حول العلاقة بين الشريكين الرئيسيين: تنسيق، اندماج، وحدة، صيغة جديدة تتجاوز الهيكلين الحزبيين القائمين. حسم هذا النقاش ضروري جداً لأسباب عدة على رأسها انه المدخل الوحيد الى استكمال توحيد اجهزة الدولة وتوفير الضمانات الكافية بأن الجيش، الموحد، هو حارس الدستور وحام للميثاق. ويفترض بالعلاقة الجديدة بين الحزبين ان تتجنب، في ان معاً، المساس بالتعددية او الاستسلام الى كونها نسخة طبق الاصل للانقسامات الاهلية القابلة للاحتراب، والتي يمكنها ان تقفز فوق البرلمان بصفته مجال الاعلان عن النزاعات وايجاد الحلول لها.

سادساً - ليست الانتخابات غاية في حد ذاتها. الوحدة هي الاساس وبناء الدولة هو الهدف الاول. ووظيفة الانتخابات انتاج الاكثرية المؤتلفة التي يجب عليها الانصراف الى معالجة ملفات الوضع اليمني، وعلى رأسها الازمة الاقتصادية الاجتماعية والعلاقات العربية.

... لقد مرت انتخابات اليمن بسلام. وقد تكون، مع وحدة البلاد، النتيجة الفرعية الايجابية الوحيدة لانعكاس انتهاء الحرب الباردة على منطقتنا. لا يكفي هذا، وحده، للعزاء ولكنه، بالفعل، يعزي!

جوزيف سماحة

اليمن: مقتل ضابط وجندي في مطاردة عصابة مسلحة

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ قبضت القوات المسلحة في منطقة المكلا من محافظة حضرموت الشرقية على مجموعة خارجة على القانون كانت تجاوزت أول من امس نقطة للتفتيش ورفضت الخضوع للاجراءات الامنية.

وضبطت معها سيارة تحمل كمية من الاسلحة والمعدات المحظورة، وسقط في عملية مطاردة هذه المجموعة العقيد الركن علي عبدالله مثنى رئيس عمليات اللواء في حضرموت والجندي احمد قائد شعفل.

وافادت وكالة الانباء اليمنية الرسمية في نبا لها في المكلا ان هذه العملية كانت في اطار الحملات المكثفة التي يقوم بها رجال القوات المسلحة والامن لمتابعة الخارجين على القانون والنظام والعمل على استتباب الامن والاستقرار في البلاد.

وصرح مسؤول في وزارة الداخلية ان اجهزة الشرطة والامن تمكنت، الاربعاء الماضي، من القبض على عصابتين من قطاع الطرق.

واوضح ان العصابة الاولى المكونة من ستة اشخاص قطعت طريق عمران - حجّه شمال صنعاء، وسلبت احدى السيارات وقتلت سائقها الرائد داحش يحيى الجبري، ولاذت بالفرار، الا ان قوة من الشرطة والامن طاردتها الى الجبال القريبة من عمران وقبضت على اثنين، فيما تحصن الاربعة الآخرون في الجبل، فحاصرتهم قوة الامن فأطلقوا النار على رجالها الذين ردوا بالمثل فقتل اثنان من افراد العصابة واستسلم الآخران.

وقطعت العصابة الثانية المكونة من خمسة طريق عمران - ريده واستولت على سيارة للتلفزيون التي اصيب سائقها بطلق ناري. وطاردت قوات الامن افراد العصابة وقبضت على اثنين منهم واستعادت السيارة، وتعقبت الثلاثة الآخرين الذين احتموا باحدى المزارع وتبادلت معهم اطلاق النار فاستسلموا.

وأشاد المسؤول الامني الى اصابة ثلاثة من الجنود في هاتين الحادثتين.

من جهة اخرى، وصل الى صنعاء مساء امس مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الادنى ديفيد ماك في زيارة لليمن يلتقي خلالها المسؤولين في وزارة الخارجية اليمنية ويبحث معهم في العلاقات اليمنية - الاميركية وسبل تعزيزها في شتى المجالات.

ويشارك ماك غداً في طاولة مستديرة تعقد في كلية التجارة في جامعة صنعاء موضوعها «العلاقات اليمنية - الاميركية والتجربة الديموقراطية في الجمهورية اليمنية». ويعقب ذلك نقاش مفتوح يشارك فيه عدد من من المختصين والشخصيات اليمنية. وينظم اللقاء «الجمعية اليمنية للعلوم السياسية».

وتاتي زيارة ماك عقب الانتخابات النيابية في البلاد. وكانت الحكومة الاميركية عبرت عن ارتياحها لأول انتخابات عامة تجري في اليمن بعد التوحيد.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٥/١٩٩٣

احمد الجار الله يسترجع مع الرئيس اليمني السابق احاديث الامس [illegible] ويستطلع معه [illegible]

علي ناصر: اعمل على مركز دراسات يعيد تنسيب اليمن والبحر الأحمر إلى اقليم شبه الجزيرة والخليج

على الرغم من ان الرئيس علي ناصر محمد يتحاشى الخوض في النهايات الدرامية التي انتهت اليها التجربة الاشتراكية في الشطر الجنوبي السابق من اليمن ، الا انني لمست فيه هذه المرة ، ميلا نحو اعتبار هذه المرحلة ، فقرة اساسية في اي توثيق لقصة الوحدة اليمنية . واكثر من ذلك لمست فيه تمسكاً بتحميل نفسه نصيباً في مسؤولية الاحداث التى عرفت بـ «معركة ١٣ يناير» عام ١٩٨٦ . فهو يرى ان جميع الاطراف التي كانت تتولى المسؤولية في عدن ، في ذلك التاريخ ، مسؤولة عما جرى ، وعلى هذا الاساس فهو يضع نفسه في قلب المعمعة التي شكلت الاحداث.

ولعله من قبيل الانصاف ، لمن يؤرخون لقصة نشوء وسقوط دولة الشطر الجنوبي من اليمن ، ان يذكروا لعلي ناصر ، انه كان موجوداً في كل منعرج من المنعرجات التي شهدها مسار التاريخ. ربما كان سياقه هو بالذات ، في تلك المنعرجات ، مختلفاً في حجمه ، تبعاً لتطورات المراكز التي شغلها ، لكنه على اية حال كان مؤثراً اينما كان الدور الذي رسمته له الاقدار ، لدرجة ان الذين عرفوه عن قرب ، يقولون عنه ، انه حتى عندما كان مدرساً في محافظة ابين «مسقط رأسه» كان متميزاً في مجال عطاءات العلم التي كان يفترض عليه ان يقدمها لتلاميذه في الاطار التقليدي لعلاقات المدرسين بالطلاب.

ثمة ملاحظة اخرى يتفق عليها معارف علي ناصر الاقربون ، هي انه اول رئيس لدولة الشطر الجنوبي يصل الى موقعه وفق مشوار طبيعي للتطور ، على غير الذين وصلوا الى هذا الموقع بـ «اسانسير الحزب» .. من تحت الارض الى قمة السلطة . فقد استهل علي ناصر عهده الرسمي .. بمنصب محافظ ، وهيأ له ذلك المنصب فرصة اظهار كفاءته الادارية القائمة على الحزم والانضباط ، الامر الذي اهله لتولي حقيبة الدفاع ، ثم اصبح بعد ذلك رئيساً للوزراء قبل ان يتولى المسؤولية الاولى كرئيس للدولة معززاً بشرعية الامانة العامة للحزب الاشتراكي .

وعشية احداث ١٣ يناير عام ١٩٨٦ ، كان علي ناصر قد تمكن بالفعل من تحويل البوصلة السياسية لعدن باتجاه انفتاح عقلاني ناحية اشقائها الخليجيين والعرب ، وكان قد تمكن من ان يحول العلاقة بين عدن وموسكو من مرتبة «الارتهان» الى مرتبة «الصداقة» ، وهو التحول الذي اكسبه عداء كرادلة موسكو الذين كانوا يحيطون به ، وقد ما لهم ان الرجل شرع في تفتيت «الحصوة السوفياتية» في الكلية الجنوبية لليمن .

وهكذا يمكن القول بان النتائج التي تشكلت بعد احداث ١٣ يناير جعلت التركيز الاعلامي والسياسي متجهاً صوب ما ينتظر علي ناصر ، لاما ينتظر عدن ، وكان الناس في ذلك كانوا متفقين ان فراغ علي ناصر في عدن ، ليس بالامكان سده بقرارات



تنظيمية أو مراسيم حربية ، ذلك ان الرجل لم يترك في الواقع فراغاً ، بل ترك حضوراً ، ظل ماثلاً لاهل الشطر الجنوبي كالظلال التي تنتقل مع حركة الشمس والقمر طوال اليوم .

وخلال الفترة التي قضاها في صنعاء بعد خروجه من الشطر الجنوبي ، كان علي ناصر قد عاين بنفسه حجم المحبة التي يوليها اياه اليمنيون ، فقد وجد نفسه ينتقل من الجنوب الى الشمال وسط قوافل تضم عشرات الآلاف من انصاره ولقد كان هؤلاء القوم في ترحالهم الكبير هذا . يقولون ما معناه ان الحياة لا تطاق في عدن وعلي ناصر غائب عنها ، فدعنا نرحل معه الى حيث يحط به الركب . ومن غرائب الامور ان هذا المد العالي من محبة اليمنيين اوقع الرئيس في حرج لم يجد معه بداً من الرحيل بعيداً عن اليمن كلها.

فمع اقتراب موعد تحقيق الوحدة بين الشطرين ، كانت اقامة علي ناصر في صنعاء قد تحولت الى محج لاهل الشطر الجنوبي السابق، فكان الناس يتراصون حول بيته وداخل حوشه بل ووسط غرفه، فشعر الرجل بان وجوده على هذا النحو في ... يوم الوحدة ربما يجعل من المناسبة حدثاً محاطاً بالتوتر ومغلفاً بالهواجس والحساسيات فآثر ان يبتعد فيما كان عرس الوحدة يوشك على الشروق.

واختار هذه المرة دمشق ملاذاً !

وقبل ان اورد قصة لقائي به ، اكن من المناسب ان اذكر بانني سالت احد مستشاريه لماذا اختار علي ناصر دمشق بالذات للاقامة فيها دون أي عاصمة اخرى ؟!

قال لي الرجل . ان ذلك يعود الى سببين . اولهما ان هناك علاقة صداقة مميزة تجمع بين الرئيس حافظ الاسد وعلي ناصر ، وهي صداقة نمت منذ ان كان كلا الرجلين وزيراً للدفاع في عام ١٩٦٩

اما السبب الثاني فهو ان العلاقات الرسمية بين اليمن الجنوبي (السابق) وسوريا كانت مطبوعة بقدر كبير من ، الصلات العادية ، اذا جاز التعبير .. فهي لم تكن فاترة الى حد الخصام ، ولم تكن نشطة الى حد التحالف .. وكانت هذه السمة ضرورية في مواصفات المكان الذي كان يفتش عليه علي ناصر.. فهو لم يكن يريد الاقامة في بلد يعتبر وجوده فيها فرصة لتسديد فواتير ما ، وفي نفس الوقت لم يكن يريد الاقامة في بلد تصبح اقامته فيه وسيلة للضغط عليه باكثر مما يجب ، واكثر مما يفترض.

اما عن قصة هذا اللقاء الذي جرى في مدينة اللاذقية ، فهي بسيطة لانها حكاية لقاء تم على غير موعد ! .. فقد كنت في زيارة خاطفة للعاصمة السورية ، وعن لي ان ازور علي ناصر في بيته ، ولما ذهبت اليه عرفت انه مسافر الى اللاذقية ، فرفعت السماعة اكلمه بانني حضرت ولم اجده . فاذا به يصر علي ان ازوره في اللاذقية وانا في طريق العودة.. ففعلت!

استقبلني علي ناصر في فيلا صغيرة باللاذقية، يبدو انه اختارها كي يقضي فيها فترات خلوته مع نفسه، وفي هذه الفترة التي زرته فيها، كان احوج ما يكون الى هذه الخلوة لانه يضع اللمسات الاخيرة على مذكراته طوال اربعة عشر عاما ونصف العام في مواقع المسؤولية.

وجدته، كما التقيته اخر مرة منذ ما يقرب من العشر سنوات .. مايزال محافظا على اناقته.. والى قدر كبير على شبابه. وادهشني ان التجربة المريرة التي مر بها لم تترك على قسماته تجاعيد المحن والازمات، وفي نفسي ارجعت ذلك الى ثقته الكبيرة بنفسه، والى يقينه بان النفس الذي دفعه زاد من رصيده ولم ينقص منه. وكذلك الى يقينه بان الحرب التي خاضها مع خصومه، أو التي خاضها خصومه معه، كان هدفها البعيد هو ما يتراءى الان ان اجل الحكم في اليمن سائرون نحوه.

●●●

وللرئيس علي ناصر الان، برنامج يومي لا يتغير ولا يتبدل، الا مع ضرورات تنقله من مدينة الى اخرى. والمحور الاساسي لبرنامجه هو «القراءة» ورديفتها «الكتابة».. فقد اصبح مدمنا جدا للقراءة ، بالدرجة التي جعلته يقرأ ثلاثة او اربعة كتب في نفس الوقت. فهو يستهل يومه في التاسعة صباحا باجراء ما يستجد من اتصالات، يجريها او يتلقاها، ويتخلل تلك الاتصالات تناوله الافطار الذي يحرص على ان يكون خفيفا بقدر الامكان. ومن العاشرة حتى الثانية ظهرا يستقبل ضيوفه الذين عادة ما يكون اكثرهم قادمين اليه من اليمن، ثم يتناول غداءه وبعد ذلك يدخل الى دوامة من «الاعتكاف». في دوامة الاعتكاف هذه يضع فوق طاولته عددا كبيرا من الصحف والكتب والمجلات. ووسط هذه الكومة يضع «دوسيهات» كبيرة الحجم تحتوي على مذكراته التي وحدته ينقح فيها، ورقة ورقة، ويراجعها سطرا سطرا.

ومع ذلك فان هناك موضوعا يشغله اكثر من كل هذا الذي عددناه، وهو مشروع مركز الدراسات . فخلال مرحلة الاعداد الاولى لمذكراته، شعر علي ناصر بان هناك فراغا اكاديميا كبيرا في الدراسات والبحوث المتعلقة باليمن ومنطقة الخليج بالذات، فقفزت هذه الملاحظة الى ذهنه كتساؤل عريض فحواه، ما الذي يمنع من وجود مركز كهذا؟!

ولانني اعرف ان المشروع اضحى شاغله الشاغل الان، اردت ان يكون الحديث عنه هو محور سؤالي الاول.

■ التاصيل الحضاري لمنطقتنا



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٣

● قلت لعلي ناصر ما هي قصة مركز الدراسات الذي تريد انشاءه؟

اجابني. قصدت من مشروع «مركز الدراسات والنشر» الاهتمام باوضاع اليمن والخليج والدول المطلة على البحر الاحمر، اهتماما لا ينحصر فقط في الامور السياسية. بل يتعداها الى جميع الانشطة التي تتعلق بحياة الدول والشعوب في هذه المنطقة.. واقصد بها النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. والحقيقة أن ما شجعني على هذا المشروع هو انني اكتشفت انه حتى وقتنا الحاضر لا يوجد مثل هذا المركز، سواء في اليمن أو في المنطقة التي اشرت اليها.

واضاف. طبعا انا لا اقول بان هذه المنطقة كلها تفتقر الى مراكز الدراسات.. لان الحاصل ان هناك بعض المراكز قامت بالفعل وتؤدي دورها داخل الإطار الذي وجدت فيه.. لكنني اشعر بأن هذه المراكز مع احترامي لها لم تول الاهتمام الكافي بمنطقة اليمن وشبه الجزيرة الى جهة ثراء هذه المنطقة بجذورها التاريخية والاسلامية والعربية وباسهامها في تشكيل حركة الحضارات وتطورها.

● قلت له.. واين وصل المشروع الان؟!

قال من حسن الحظ ان الفكرة عندما طرحتها لقيت استجابة كبيرة من الاصدقاء والاشقاء والمنظمات العربية منها والدولية.. والحقيقة انني اشعر الان بارتياح كبير لهذه الاستجابة.. وامل على هذا الاساس ان يستجيب الاشقاء في الخليج لهذا المشروع بحيث نتمكن من انشائه في القريب العاجل، خصوصا ان الفكرة تقوم على انشاء فروع عديدة للمركز في عدد من العواصم العربية والأوروبية.

والان تجري الاستعدادات النهائية للاعلان عن قيام المشروع. وقد شملت هذه الاستعدادات الاتصال مع عدد كبير من المفكرين العرب والأجانب للاسهام في هذا المشروع الحضاري الذي نامل أن يخرج الى حيز الوجود في اقرب فرصة ممكنة، خصوصا وانه سيسهم كما قلت في تأصيل حضارة هذه المنطقة الثرية والخصبة بتاريخها وبعمقها وبتواصلها مع الحضارات الثابتة في سفر التاريخ.

■ تجربتي متواضعة وعميقة

● يا سيادة الرئيس... قل لي، ما هي محصلة تجربتك في العمل السياسي؟

هذا السؤال توقف عنده علي ناصر مليا، وخلال هذا التوقف نظر الي مرة، والى السقف مرة اخرى، والى جدران، غرفة الاستقبال التي كنا نجلس فيها مرة ثالثة.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٣

... وبالمناسبة فإنني لاحظت ان «الرئيس» علّق ثلاث صور كبيرة على جدران هذه الغرفة... واحدة له رسمت خطوطها بتعبير أقرب الى الفن التشكيلي... اما الصورتان الآخريان، فواحدة منهما لقطة ؟يستقبله خلالها الرئيس حافظ الأسد في واحدة من زياراته الرسمية لدمشق على ما يبدو... اما الثانية فكانت تجمع بينه وبين الرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر.
المهم انه - كما قلت - توقف مليا وسرح طويلا في كل هذه الأشياء مجتمعة، حتى رايتني اقول في نفسي انه اكتفى بهذه البرهة عن الاجابة، او انه أراد بهذا السكوت ان يقول كل شيء!
ثم قال،
المحصلة فيما اعتقد كانت كبيرة جدا وعميقة جدا في نفس الوقت... فعهدي الأول بالعمل السياسي بدأ من قلب الشعب، مع الناس ومع حركة وجدانهم وضمائرهم... ثم وجدت نفسي اتولى مهام المسؤوليات الكبيرة... منصب المحافظ ثم الوزير فرئيس الوزراء ثم رئاسة الدولة والأمانة العامة للحزب.
.. واخذ الرئيس نفسا طويلا من اعماقه وهو يقول
تجربتي يا احمد امتدت على مدى اربعة عشر عاما ونصف العام... تخللتها الأيام الحلوة والأيام المرة.. والسنوات السعيدة والسنوات التعيسة.. والانجازات والاخفاقات... ومع كل هذا الخليط المتباين استطيع ان اقول بانني اسهمت بدور متواضع فيما اردت ان افعل ما يرضي ضميري.
واضاف غير انني - وحتى يكون كلامي محددا - حققت خلال هذه التجربة احد اهم أهدافي السياسية، وهي تصحيح مجرى علاقات اليمن الجنوبي (السابق) بدول منطقة الخليج وشبه الجزيرة، فحققت تطويرا كبيرا في علاقات عدن مع الاشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدةوالبحرين وقطر.
وتوقف علي ناصر مرة أخرى وهويقول،
طبعا قد تكون تساءلت بينك وبين نفسك الان لماذا لم اذكر اسم الكويت ضمن قائمة الأشقاء.
والحقيقة - يقول الرئيس - فإنني تركت الكويت لأشير بصفة خاصة الى ان علاقتها معنا في الأساس كانت علاقة نموذجية بدات منذ وقت مبكر جدا، وبالتحديد منذ قيام النظام في اليمن الجنوبي... وطوال كل هذا المشوار كانت بصمات الكويت موجودة اينما التفتنا ناحية مشاريع التنمية.. فقد كانت الكويت موجودة في قطاعات التعليم والصحة والصناعة والمواصلات.. وباختصار كانت أيادي الكويت تسكن في قلب الشطر الجنوبي السابق. ولهذا فانا متأكد جدا انه لا يمكن ان ينسى للكويت مثل هذا الدور التاريخي.
من هذا كله اقول انني وجدت لزاما على نفسي ان اصحح مجرى العلاقات واعيدها الى وضعها الطبيعي بل واطورها الى حيث يجب ان تنمو وتزدهر... وهكذا تم توقيع الاتفاق مع سلطنة عمان واقامة العلاقات الدبلوماسية معها ومع بقية دول الخليج... وكما تذكر فقد قمت بزيارات لبلدان المنطقة من منطلق ايماني بان اليمن جزء من الجسد الخليجي تنطبق عليه حقيقة قانون الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الاعضاء بالسهر والحمى.
وراح الرئيس علي ناصر محمد يقول، انني حتى الآن اشعر بضرورة الحفاظ على هذا الجسد بالشكل الذي يستطيع ان يخدم امن المنطقة واستقرارها.. فانا من خلال تجربتي المتواضعة اصبحت على يقين تام بان أي محاولة لابعاد اليمن عن الخارطة الأمنية والاستراتيجية لهذه المنطقة هي نوع من مغالطات التاريخ... ويمكن من هذه القناعة تولدت لدي بذرة مشروع مركز الدراسات الذي أعتقد جازما بانه سيلعب دورا مشهودا في تكريس هذه الحقيقة.

يتبع غدا



اليمن: اقتحام مسلح لمبنى صحيفة «14 أكتوبر»

«المؤتمر» يسعى لرئاسة الحكومة و«الإصلاح» يهاجم المحكمة العليا

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

قالت مصادر حزبية مطلعة امس ان اعطاء منصب رئاسة الحكومة اليمنية لأي حزب من الاحزاب الثلاثة الرئيسية التي فازت في الانتخابات الأخيرة مرتبط بتوزيع المناصب الأخرى على تلك الاحزاب. وبدا امس ان حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو حزب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، طامع بأخذ رئاسة الحكومة خاصة اذا رفض او تلكأ الحزب الاشتراكي بزعامة علي سالم البيض الوحدة مع «المؤتمر».

وانتقد حزب التجمع اليمني للإصلاح امس المحكمة الدستورية العليا واتهمها بالتحيز في قبول الطعون في نتائج الانتخابات.

وعلى صعيد آخر قامت امس قوة مسلحة باقتحام مبنى صحيفة «14 اكتوبر» اليومية الحكومية في عدن واعادت بالقوة القيادة السابقة لتولي ادارة الجريدة رغم الاضراب المعلن ضدها واتهامها بالفساد المالي والاداري.

فعلى صعيد الحكومة اكدت مصادر رسمية في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ان الحوارات الجارية الآن بين الاحزاب الثلاثة التي فازت في المراكز الأولى في الانتخابات (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح) تتركز حول تشكيل الائتلاف داخل البرلمان، وان ما يطرح عن تشكيل الحكومة ما يزال في اطار مشاورات لم تعرف بعد.

في حين قالت مصادر حزبية ان الحوارات الجارية بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر والاشتراكي) حول صيغة التوحيد يمكن ان يكون للنتائج التي ستتمخض عنها اثرها على تشكيل الحكومة، فاذا وافق الاشتراكي على التوحيد الفوري فانه يتوقع ان يتنازل المؤتمر عن منصب رئيس الحكومة للاشتراكي. عندها قد يتولاها حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة



المصدر : الشرق الاوسط
المدينة

التاريخ : ١٠ / ٥ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحالي او الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان السابق. اما في حال رفض الاشتراكي صيغة التوحيد فان رئاسة الحكومة ستكون من نصيب المؤتمر الذي فاز بالاغلبية، وان اكثر المرشحين لتوليها الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية الحالي.

وقالت صحيفة «يمن تايمز» التي تصدر باللغة الانجليزية ان حزب المؤتمر يريد منصب رئاسة الحكومة لنفسه، الى جانب رئاسة الدولة.

وحصل المؤتمر الشعبي على خمسي مقاعد البرلمان الجديد الذي يتألف من 301 مقعد في الانتخابات العامة الشهر الماضي،

وهي اول انتخابات منذ الوحدة عام 1990.

وقال مصدر في الحزب الاشتراكي ان رئيس البرلمان السابق ياسين سعيد نعمان عضو الحزب وضع شروطاً معينة لقبول منصب رئيس الوزراء. واضاف المصدر قوله انه قد يقبل حلاً وسطاً اذا لبيت بعض شروطه، لكنه لم يذكر ما هي هذه الشروط.

ورشحت تقارير اعلامية اخرى لتولي منصب رئيس الوزراء محمد علي هيثم، وهو رئيس وزراء سابق في الجنوب انتقل الى حزب المؤتمر الشعبي.

وقالت مصادر الحزب الاشتراكي ان من المؤكد من الناحية الفعلية ان ينتخب رئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس رئيساً للبرلمان الجديد عندما يعقد البرلمان اول اجتماع له يوم السبت. في حين اكدت انباء ان ينتخب لهذا المنصب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس «الاصلاح».

وقالت مصادر رسمية انه من المتوقع ان يقر البرلمان ايضاً اقتراح الرئيس صالح بالغاء المجلس الرئاسي المؤلف من خمسة اعضاء والقائم منذ الوحدة. وسيحتفظ الرئيس صالح ونائبه الحالي علي سالم البيض عضو الحزب الاشتراكي بمنصبيهما، مع الغاء مجلس الرئاسة الذي يضم بالاضافة الى الرئيس ونائبه، ثلاثة اعضاء آخرين سيخرجون من المجلس في اطار الاصلاحات الدستورية. وتوقعت المصادر ان تشكل الحكومة بعد ان يجري الاتفاق اولاً داخل البرلمان على رئاسة وكذا على رئاسته الدولة وانشاء مجلس الشورى الذي ستمثل فيه جميع المحافظات اليمنية بصورة متساوية ويتم اجراء انتخابات الحكم المحلي على صعيد المحافظات لاختيار المحافظين ومديري المديريات والنواحي غير ان المصادر استبعدت تشكيل الحكومة قبل احتفالات الشعب اليمني بعيد الوحدة يوم 22 مايو (ايار) الحالي.

وقالت صحيفة «يمن تايمز» ان من المتوقع ان تسفر مفاوضات الائتلاف الحالية عن تشكيل حكومة تتألف من 19 عضواً. وسيحصل الحزب الاشتراكي على ستة مناصب وزارية منها وزارة الخارجية وسيتولى مستقلون ثلاث وزارات، بينما ستسند وزارتان لحزب التجمع اليمني للاصلاح، ومن المتوقع ان يحصل على وزارتي الشؤون الدينية والاعلام. ومن المتوقع ايضاً على نطاق واسع ان يتولى سالم صالح محمد نائب الأمين العام للحزب الاشتراكي وزارة الخارجية، في حين توقعت الصحيفة ان يتم تعيين الشيخ حسين الاحمر زعيم الاصلاح رئيساً لمجلس الشورى.



الاستثمار السياحى فى اليمن: سقوط التأميم وصعود البيروقراطية

حصلت مجموعة «هوليداي ان» العالمية اخيراً على الترخيص اللازم لاقامة فندق جديد في عدن من فئة ٥ نجوم بكلفة اجمالية تصل الى ١٥ مليون دولار، كما حصلت مجموعة اماراتية متخصصة في الاستثمارات السياحية هي مجموعة «جم» على ترخيص مماثل لاقامة فندق من المستوى نفسه.

ويقول مسؤولون يمنيون ان استثمارات مماثلة باتت في نهاية الطريق للحصول على تراخيص لانشاء فنادق جديدة في العاصمة الاقتصادية لليمن، في اشارة واضحة الى الجاذبية التي بدأ يشكلها التحول الاقتصادي في البلاد، واطلاق مشروع المنطقة الحرة في عدن لتصبح قاعدة للتجارة والصناعة في المنطقة، بعد انجاز الترتيبات القانونية اللازمة والمباشرة بحملات الترويج العالمية لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى البلاد.

وتأتي هذه الاستثمارات في الوقت الذي بدأت فيه الحكومة اليمنية تنفيذ اجراءات اعادة الاملاك المؤممة الى اصحابها الاصليين، وهي الخطوة التي تم اتخاذ قرار بشأنها قبل عام، الا انها لم تر سبيلاً الى التنفيذ بسبب البيروقراطية الادارية وتضارب الصلاحيات بين الاجهزة الحكومية، وقد شمل «فك اسر» الممتلكات المؤممة مجموعة فنادق، كان اصحابها اضطروا للتخلي عنها قبل ٢٢ عاماً، عندما فرضت حكومة اليمن الجنوبي آنذاك اجراءات التأمين ونزع الملكية الفردية.

ومن ابرز الفنادق التي استعادها اصحابها الاصليون «فندق الشعب» احد ابرز الفنادق الموجودة في مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت، وأبرز ميناء على الخليج العربي الذي يشهد حالياً اكبر حركة لنقل المعدات والتجهيزات النفطية لاستخدامها في حقول النفط القائمة في هذه المحافظة.

كما استعيد «فندق المكلا» من قبل اصحابه، وهو فندق خضع لاجراءات التأميم اواخر الستينات. وكان آخر الفنادق الخاصة التي عملت في هذه المنطقة الغنية بالنفط، ومنذ الستينات لم تشهد المنطقة انشاء فنادق جديدة، باستثناء مجموعة تراخيص جديدة حصل عليها اصحابها قبل عامين، وبدأ العمل فيها من دون ان تبلغ مرحلة المباشرة بالعمل.

وجاءت اعادة الفنادق في المكلا بعد التوصل الى تسوية حول العمالة في هذه الفنادق، اذ تصر القوانين الحكومية لفك التأميم على احتفاظ المالكين الاصليين بـ ٧٥ في المئة من العمال، في مقابل تحميل الدولة اعباء ٢٥ في المئة منهم عن طريق مؤسسات التأمين الاجتماعي.

الا ان ما حصل في المكلا، لم يحصل مثيل له في عدن التي كانت اثناء الاستعمار البريطاني اهم مركز تجاري في المنطقة. وتقول معلومات خاصة، ان التأخر في اعادة الفنادق المؤممة الى

اصحابها يُرتبط باعتبارات ابرزها عدم التوصل الى اتفاق بين الحكومة والمالكين الاصليين للفنادق على تسوية لأوضاع العاملين في هذه الفنادق.

وكانت عدن تضم قبل التاميم ٨ فنادق من الدرجة الاولى، الى مجموعة من الفنادق الشعبية، الا ان تراجع الاستثمارات خفض من مرتبة الخدمات التي توفرها هذه الفنادق الى ما دون ٣ نجوم. ولم تحظ عدن باستثمارات فندقية جديدة، باستثناء استثمارين مطلع الثمانينات عن طريق قروض حكومية بحوالي ٢٥ مليون دولار، الاول فندق بناه البلغاريون باسم «الساحل الذهبي» والثاني «فندق عدن» بقرض فرنسي. ومع ان الفندقين كانا من فئة ٥ نجوم وبادارة شركات اجنبية، الا انهما طرحا للتاجير من قبل شركات محلية اعتباراً من العام ١٩٩٠، وبمبالغ ضئيلة نسبياً لا تتجاوز ١٥٠ الف دولار، سنوياً، لفندق «الساحل الذهبي» و٦٠٠ الف دولار لـ «فندق عدن». وتردد ان القيمة المتدنية لعملية التاجير ارتبطت بقبول المستثمرين في الفندقين بالمحافظة على العمالة الموجودة فيهما.

واستناداً الى تقديرات مختلفة، فان الاستثمارات الجديدة ستتركز بالدرجة الاولى في منطقتين هما عدن التي تقرر ان تكون منطقة حرة تجارية وصناعية، والمكلا عاصمة محافظة حضرموت، اغنى المناطق بالنفط في اليمن، الا ان ثمة اعتقاداً متزايداً بضرورة مبادرة الحكومة الى التخفيف من التعقيدات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين الجدد.

ويقول مستثمرون يعملون في اليمن، ان الحكومة اعطت الافضلية في تسهيل الاجراءات وزيادة الحوافز لاجتذاب الاستثمارات والرساميل الى قطاع النفط، وتجاهلت حاجة قطاعات اخرى، مثل السياحة والصناعة الى تسهيلات وحوافز مماثلة.

ويجمع مراقبون اقتصاديون في صنعاء على ان البيروقراطية الادارية وازدواجية مراكز القرار، وتضارب الصلاحيات، عوامل من شأنها ان توقف «هجمة الاستثمار» التي ظهرت اشاراتها الاولى في السنتين الماضيتين.

ويقدر حجم الاستثمارات الصناعية الجديدة في اليمن بحوالي ٨٫٤ مليار ريال يمني (الدولار يساوي رسمياً ١٢ ريالاً يمنياً) موزعة على ٥٣٠ مشروعاً جديداً في اليمن الجنوبي، اضافة الى ٤٠٠ مشروع آخر تستوعب في اجمالها ما يزيد على ٤٠ الف عامل. الا ان ايا من هذه المشاريع لم يخرج الى النور بسبب البيروقراطية الادارية وتعدد جهات القرار.

وطبقاً لمعلومات خاصة، فان الاراضي التي وعد بها المستثمرون لم تتوافر بعد من قبل وزارة الاسكان، على رغم الاعلانات المتكررة حول انجاز الاعمال التنفيذية. وكان من المتفق عليه ان يتولى المستثمرون تمويل عملية تحضير الاراضي لهم عن طريق تعاقد وزارة الاسكان مباشرة مع احدى الشركات المتخصصة باعمال المسح، على ان يقوم المستثمر الجديد بتقديم ضمان مصرفي للحكومة بمباشرة العمل في خلال ٦ اشهر من تسلمه موقع المشروع. الا ان وزارة الاسكان عادت وتراجعت عن هذه الصيغة وطلبت بالمقابل ان يصار الى تدخل مباشر من قبل رئيس الحكومة ورئيس الهيئة العامة للاستثمار، واقترحت صيغة جديدة تقوم وزارة الاسكان بموجبها بتحديد المواقع المطلوبة للمشاريع، تمهيداً للمصادقة عليها من قبل الهيئة العامة للاستثمار ثم تسليمها الى المستثمرين.

وعلى رغم الانتقادات التي وجهت الى البيروقراطية الحكومية، الا ان اياً من الاجراءات الحاسمة لم يتخذ.

ويقول مراقبون اقتصاديون في صنعاء، ان اجتذاب الاستثمارات للتوظيف سواء في المجال السياحي او في المجال الصناعي، قد لا يكون خطوة كافية، اذ يحتاج تنفيذ مثل هذه السياسة الجديدة الى اجراءات اكثر تبسيطاً والى تخفيف وطأة البيروقراطية في الدوائر الحكومية. والا، فكيف ستكون الحكومة اليمنية قادرة على منافسة الدول الاخرى الساعية بدورها الى اجتذاب الاستثمارات! ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

لأن الطعون اقتصرت عليه وعلى المؤتمر

اليمن : نواب الاصلاح يؤجلون تسلم شهاداتهم

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ رأس القاضي عبدالكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة اليمني ورئيس اللجنة العليا للانتخابات امس اللقاء الذي حضره المرشحون الذين اعلن فوزهم بعضوية مجلس النواب الجديد والذين اذاعت اللجنة العليا للانتخابات اسماءهم وذلك لتسليمهم شهادات الفوز بعضوية مجلس النواب.

وعلمت «الحياة» ان كتلة التجمع اليمني للاصلاح اجلت تسلم هذه الشهادات. وصرح السيد حمود الذارحي ممثل الاصلاح في اللجنة العليا للانتخابات بان موقف الاصلاح يستهدف ابداء احتجاجه على تعليق النتائج في ٣٤ دائرة، مشيراً الى ان المحكمة العليا استهدفت فقط حزبي المؤتمر والاصلاح في حين ان هناك طعوناً من المحافظات الجنوبية ضد ما حصل من ممارسات هناك قبلتها المحكمة العليا ولم تبلغ الى اللجنة العليا للانتخابات.

وقال الذارحي «ان احتجاجنا على ذلك يتلخص بان المعاملة لم تكن عادلة بين الجميع، فاما ان تقبل الطعون كلها أو تسحب كلها... ومن هذا المنطلق اجّل نواب كتلة الاصلاح تسلم الشهادات تضامناً مع زملائهم في المؤتمر والاحزاب الاخرى».

وتساءل: «لماذا تم تعليق ٣٤ نتيجة ولم يؤخذ بالطعون الاخرى الخاصة بالمحافظات الجنوبية؟ جاءنا اليوم نائب رئيس المحكمة

التتمة في الصفحة (٤)

٨٣



المصدر : الحيــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

اليمن: نواب الاصلاح يؤجلون تسلم شهاداتهم

تتمة الصفحة الاولى

العليا واحد اعضاء المحكمة من الحزب الاشتراكي وقلنا لهما: لقد قدنا السفينة الى شاطئ النجاة في اللجنة العليا رغم التباينات والاختلافات، وكنا نطرح الحزبية جانباً وآثرنا المصلحة العليا للبلاد وسرنا على هذا النحو اكثر من ثمانية اشهر فاذا بكم تنهون الامور في ثلاثة ايام... تقبلون من تشاؤون وترفضون من تشاؤون». وخلص الى القول «كان احتجاجنا يتركز على ان المحكمة العليا انتهت صلاحياتها لأن القانون خولها مدة ثلاثة ايام بعد تسلمها الردود على الطعون لبتها ومرت حتى الآن سبعة إيام ولم تبتها».

من جهة أخرى قدم ديفيد ماك نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط الذي وصل الى صنعاء التهنئة بنجاح الانتخابات واشاد بـ «التجربة الديموقراطية في اليمن».

وبحث المسؤول الاميركي لدى مقابلته امس السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء في علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. وقال: «ان نجاح الانتخابات البرلمانية في اليمن سيتيح الفرصة امام الاميركيين للاستثمار في اليمن بما يساهم في تعزيز اواصر التعاون بين البلدين».

كذلك التقى ماك الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح. وافاد بيان صدر عن الدائرة الاعلامية في الاصلاح ان «الحديث دار حول انجازات الشعب اليمني على الصعيد الديموقراطي».

حضر اللقاء من الجانب الاميركي آرثر هيوز سفير الولايات المتحدة في صنعاء وجون ليستر مسؤول الشؤون السياسية في السفارة، ومن الجانب اليمني اضافة الى الشيخ عبدالله، السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح والسيد محمد عبدالله اليدومي الامين العام المساعد والسيد عبدالله محسن الاكوع عضو الهيئة العليا للاصلاح والدكتور نجيب غانم عضو الدائرة السياسية للاصلاح.



المصدر : الوسط
اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

اليمن بعد الانتخابات: أية صيغة حكم للبلاد؟ ماذا سيفعل حزب المؤتمر المنتصر؟ وكيف ستتعاون القوى الرئيسية الثلاث؟

صنعاء
عبدالوهاب المؤيد

بدأت دولة اليمن الموحدة مرحلة سياسية جديدة بانتهاء الانتخابات النيابية التي جرت يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي واعلان نتائجها، وهي مرحلة تتميز بالأمور الرئيسية الآتية:

١- حقق حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح انتصاراً كبيراً في هذه الانتخابات إذ أظهرت النتائج أنه حصل على ١٢٣ مقعداً (من مجموع ٣٠١ مقعد) في البرلمان الجديد، كما اعلن ٢٢ من النواب المستقلين الفائزين انضمامهم الى صفوفه وبذلك يصبح عدد اعضاء كتلته ١٤٥ نائباً.

٢- على رغم هذا الانتصار الكبير فإن المؤتمر الشعبي العام لن يحكم اليمن وحده ولن يسيطر كلياً على نشاط البرلمان. بل يتفق المراقبون السياسيون على القول ان المرحلة المقبلة تتطلب، في ضوء نتائج الانتخابات والواقع السياسي في البلاد، قيام تعاون بين القوى السياسية الثلاث في اليمن وهي، المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي حصل في الانتخابات على ٦٢ مقعداً، والحزب الاشتراكي (شريك المؤتمر في السلطة) الذي حصل على ٥٦ مقعداً. ويقود الاشتراكي نائب الرئيس علي سالم البيض. وتقول مصادر الحزب ان ١٢ من النواب المستقلين الفائزين هم من أعضائه وان ١٦ نائباً مستقلاً يريدون الانضمام الى صفوفه.

٣- ستشهد المرحلة الجديدة تغييرات دستورية ابرزها استبدال مجلس الرئاسة الحالي المؤلف من خمسة اعضاء بمؤسسة رئاسة تتألف فقط من الرئيس ونائبه، تحديد مدة الرئاسة بفترتين فقط مدة كل منهما خمس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

المدينة

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

سنوات، احتمال تآلف حكومة اتحاد وطني تضم ممثلين عن القوى الرئيسية الثلاث: المؤتمر والاشتراكي والتجمع.

ولنتوقف عند تحليل الانتخابات. الواقع ان تفوق حزب المؤتمر جاء مطابقاً لمعظم التوقعات، لكن نتائج هذه الانتخابات لم تخل من مفاجآت أبرزها:

● تفوق المؤتمر الشعبي العام على منافسيه الاشتراكي والاصلاح بهذا العدد من المقاعد، وتقارب هذين الحزبين الى درجة التنافس بينهما على المركز الثاني.

● حصول حزب البعث على ٧ مقاعد، باعتباره تأخر كثيراً عما كان متوقعاً له، نظراً الى كثرة مرشحيه (١٦٦ مرشحاً) وانتشاره في كل الدوائر والمحافظات.

● تفوق حزب الحق نسبياً، عند مقارنته بالتنظيمات الناصرية الثلاثة (الوحدوي والتصحيح والديموقراطي)، بحصوله على مقعدين اثنين، بينما لم تحصل هذه التنظيمات على اكثر من مقعد واحد لكل منها. وهذا ما هيأ لحزب الحق أن يحتل المركز الخامس في ترتيب الأحزاب.

● بصرف النظر عن ترتيب المراكز بين الأحزاب بحسب النتائج، فإن المستقلين يأتون في المركز الرابع، بحصولهم على ٤٧ مقعداً. لكن هذا العدد يعتبر قليلاً نظراً الى ما توقعه كثيرون للمستقلين الذين زاد عدد مرشحيهم عن ٢ آلاف مرشح. ومع هذا فإن الفائزين من المستقلين، ليسوا كلهم كذلك، بل ان المستقلين الحقيقيين فهم قد لا تتجاوز نسبتهم ٢٠ في المئة الى مجموعهم.

● يعتبر حزب رابطة أبناء اليمن ضمن مفاجآت الاقتراع، من حيث أنه خرج من الانتخابات من دون مقاعد علماً بأنه من أبرز وأكبر الأحزاب وأنه قدم زهاء مئة مرشح.

ومن خلال نظرة عامة الى نتائج الانتخابات، فإن هناك عناصر تشكل ملامح ومؤشرات الصورة الأمامية لعملية الانتخابات، وأبرزها:

– أولاً: بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي شاركت في الانتخابات بمرشحيها، عشرين حزباً. حصل منها على مقاعد في مجلس النواب، تسعة. هي: المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على ١٢٢ مقعداً. الحزب الاشتراكي ٥٦ مقعداً. التجمع اليمني للاصلاح ٦٢ مقعداً. المستقلون ٤٧ مقعداً. حزب البعث ٧ مقاعد. حزب الحق، مقعدان اثنان. التنظيم الوحدوي الناصري، مقعد واحد. تنظيم التصحيح الناصري، مقعد واحد. والديموقراطي الناصري، مقعد واحد.

– ثانياً، عدد الأحزاب التي شاركت في الانتخابات ولم تحصل على مقاعد اثنا عشر حزباً، وهي: رابطة ابناء اليمن. شاركت بحوالي ٩٠ مرشحاً. اتحاد القوى الشعبية ٢٤ مرشحاً. الجبهة الوطنية الديموقراطية ٢٦ مرشحاً. حزب جبهة التحرير ٢٢ مرشحاً. التجمع الوحدوي اليمني ١٣ مرشحاً. التنظيم السبتمبري ٩ مرشحين. التنظيم الشعبي لجبهة التحرير ٨ مرشحين. الحزب القومي الاجتماعي ٦ مرشحين. الحزب الديموقراطي الثوري ٢ مرشحين. وهناك ثلاثة احزاب قدم كل منها مرشحاً واحداً، وهي: حزب التلاحم الوطني، والحركة الديموقراطية ومنظمة البعث. وفيما عدا الرابطة، فإن توقع نجاح أي من بقية الأحزاب هذه، كان ضئيلاً او منعدماً. (يلاحظ ان ثلاث دوائر تأخرت نتائجها وقد تغير من بعض المعلومات الواردة هنا عند ظهورها).

– ثالثاً: المرأة اليمنية، على رغم أنها ساهمت بحوالي ٢٠ في المئة من عدد الناخبين، إلا أن حضورها كان ضئيلاً في الترشيحات، إذ لم يتجاوز اربعين مرشحة، وحصلت على مقعدين اثنين في البرلمان بنجاح المرشحة المستقلة، منى باشراحيل في الدائرة ١٤٨ من محافظة حضرموت. وخولة احمد شرف أحمد مرشحة الاشتراكي في عدن.

– رابعاً: المستقلون. وسبقت الاشارة الى أن معظمهم خلع رداء الانتماء الحزبي على أبواب الدوائر الانتخابية، وأنهم سيعودون الى أحزابهم ضمن الكتل البرلمانية في مجلس النواب. وعلمت «الوسط» من مصدر مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات، ان ٢٢ منهم ينتمون الى المؤتمر، وما بين ١٢ الى خمسة عشر، الى الاشتراكي. وأضاف المصدر: «وربما يكون آخرون منهم ينتمون الى الاصلاح أو أي حزب آخر، ولكن لا اعرف بالضبط»، وقد علمت «الوسط» ان للاصلاح اثنين منهم، وعلى هذا الأساس، فإن المؤتمر الشعبي العام، سيكون ممثلاً في البرلمان بـ ١٤٥ نائباً، أي بما



المصدر : الوسط
الرئيسية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

قائم، أو كليهما. من هذا المنظور، يمكن قراءة نتائج الانتخابات من زاوية الأحزاب والتنظيمات السياسية كنماذج او مجموعات مصنفة بحسب تميز كل منها موقعاً وفكرة وعلاقة بعامة المواطنين

النتائج في إطار الواقع

– أولاً: المؤتمر الشعبي العام وهو نموذج مميز لدى عامة الناس، من حيث موقعه في السلطة أكثر من عشر سنوات (في صنعاء)، واستمرار مؤسسه وامينه العام، الفريق علي عبدالله صالح، رئيساً للدولة بعد الوحدة أيضاً. ومن حيث الفكرة التي يطرحها المؤتمر وتتلقاها الغالبية بالقبول، والممثلة في قدرته على تطوير الاقتصاد ورفع دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة. هذه هي الفكرة السائدة عنه، على رغم تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، إلا ان الغالبية حتى من أشد الفئات تضرراً بهذا التدهور، ترى انه عائد الى مجموعة الظروف المحلية والاقليمية والدولية بالدرجة الأولى. وهذا من اساسه، قائم على اعتبارين:

احدهما، ان هذه النظرة من قبل غالبية الناس، ليست ذاتية ومجردة، ولكنها نظرة الى المؤتمر الشعبي العام، مقارنة بمجموعة الأحزاب والقوى السياسية القائمة على الساحة.

وثانيهما: سياسة الفكر التوافقي للمؤتمر الشعبي العام الذي شبهه صحافي فلسطيني في توافقيته هذه بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذه الصفة هي التي استطاع بها المؤتمر، ان يحتل اكبر مساحة في المدن وفي الأرياف خصوصاً، فالذي لا يحمل فكرة سياسية يسهل عليه الانتماء الى المؤتمر والتصويت لصالحه. والذي يحمل فكراً سياسياً محدداً، يجد انتماءه الى المؤتمر لا يتطلب منه تغيير شيء من فكره. ومثال على هذا، مجموعة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي انضوت في داخله منذ تاسيسه وظلت تمارس نشاطها تحت مظلته حتى اعلان الوحدة والتعددية السياسية.

– ثانياً: الحزب الاشتراكي اليمني. وهو نموذج مميز ايضاً. ولعلّ ابرز مميزاته تكمن في الجوانب التي يختلف فيها عن المؤتمر الشعبي العام، ومنها: أنه تاسس امتداداً لتطور حزبي ايديولوجي بدأ منذ الأربعينات، وظل يحكم في جنوب اليمن حتى اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. وبعد الوحدة، انتقل على حد تعبير السيد جار الله عمر، عضو مكتبه السياسي، من موقع «أ» الى موقع «ب» في تقاسمه السلطة مع حليفه اي من حاكم مطلق ووحيد، الى مشارك في الحكم في الدرجة الثانية. وهذا التحول ياتي ضمن التضحيات التي قدمها الاشتراكي من أجل الوحدة لانه لم يسلم من اثره السلبي، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن عمق وعراقة الاشتراكي في تكوينه التنظيمي والسياسي، جعل انتشاره صعباً ومركزاً معظمه، في أوساط المتعلمين والمثقفين من السياسيين والنقابيين... على رغم فتحه المجال خصوصاً بعد الوحدة، امام كل من يريد الانتماء اليه من دون اي تحفظ أو شروط تذكر، وعند اخذ هذه العناصر في الاعتبار، الى جانب أن الاشتراكي لم يتمكن بعد من تكوين قواعده في معظم المحافظات الشمالية، وانه واجه دعاية مضادة وفاعلة، فإنه يظهر اكثر وافضل حظاً في الانتخابات من كل الأحزاب الأخرى، باستثناء المؤتمر العام، ويبدو ان هذه العوامل وغيرها، لم تغب عن بال قادته. يؤكد هذا ما ردده بعض قادته في الاسبوعين السابقين للانتخابات، من انهم يرون أن أفضل موقع للاشتراكي، في الفترة الانتخابية المقبلة، هو أن يكون في المعارضة.

– ثالثاً، التجمع اليمني للاصلاح. وهو كذلك نموذج مميز. فهو يتكون من ثلاثة تنظيمات قوية هي: التنظيم القبلي الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس الحزب. وتنظيم فقهاء الدين ودعاته، ويتزعمه الشيخ عبدالمجيد الزنداني، نائب رئيس الحزب. وتنظيم ما كان يسمى بـ «الاخوان المسلمين»، ويتزعمه السيد عبدالوهاب الأنسي، الأمين العام للحزب. وهذا التكوين التنظيمي للحزب منحه استراتيجية محلية تاتي في الدرجة الثانية بعد استراتيجية المؤتمر الشعبي العام، بالاضافة الى قدمه نسبياً والى ان فكرته المطروحة هي الشريعة الاسلامية، على رغم وجود أحزاب ذات اتجاه اسلامي. إلا ان حزب الاصلاح اقوى صوتاً واكثر تاثيراً وانتشاراً بين عامة الناس بالذات، على عكس الاشتراكي في هذا الجانب. كما أن ضمن نشاطه مدارس وحلقات فقهية



وجمعيات خيرية ونشاطات سياسية متنوعة، ولكنه على خلاف مع كل الأحزاب والتنظيمات السياسية، مع تفاوت نسبي من حزب الى آخر، ومن الخلاف الى عدم الوفاق. وكذا، فإن تواجده ونشاطه يحتلان مساحة واسعة من الساحة القاعدية.. كل هذا وغيره اهّل الاصلاح للنتائج التي حصل عليها، بل إن بعضاً من خصومه سعداء بهذه النتيجة للاصلاح، لأنهم كانوا متخوفين منه اكثر من اي حزب آخر.

– رابعاً، حزب الحق. نشأ في فترة متأخرة بعد الوحدة، ولم يتمكن بعد من الانتشار في أكثر من اربع الى خمس محافظات وفي مساحات ما تزال ضيقة وعلى رغم عدم امتلاكه امكانات مادية، إلا انه استفاد كثيراً من اتجاهه الاسلامي المعتدل والمعتمد في معظمه على تطوير النظرية الاسلامية ومن نشاطه في الارشاد وتدريس الفقه الاسلامي في حلقات في بعض المناطق، أولها صعدة ثم صنعاء وذمار. ولئن كان نجاحه ضئيلاً بالنسبة الى عدد مرشحيه (٦٦ مرشحاً)، فإنه يعتبر جيداً في مقابل احزاب أكثر منه انتشاراً وامكانات.

– خامساً، التنظيمات الناصرية الثلاثة. (التصحيح والوحدوي والديموقراطي) كانت مؤهلة لتحقيق نتائج افضل، لكن انقسامها على بعضها وما رافق هذه الانقسامات من حملات اعلامية متبادلة، افقد كلا منها كثيراً من الكوادر والقواعد والمواقع.

الرقابة الدولية

ظلت اللجنة العليا للانتخابات تعمل مدة ٨ أشهر متواصلة، وقد تشكلت من ١٧ عضواً ينتمون الى ١١ حزباً (ثلاثة اعضاء لكل من المؤتمر والاشتراكي، وعضو من كل من التنظيمات الناصرية الثلاثة، وعضو من كل من أحزاب: الاصلاح والبعث والحق واتحاد القوى الشعبية ورابطة أبناء اليمن والحزب السبتمبري، وعضوان عن المستقلين). وفي اول اجتماع لها انتخبت القاضي عبدالكريم العرشي (المؤتمر) رئيساً. ومحمد سعيد عبدالله (الاشتراكي) نائباً للرئيس، وعبدالرحمن مهيوب (البعث) مقرراً. كما أجلت اللجنة العليا موعد الانتخابات مرتين، الأولى: الى ٢٨ شباط (فبراير)، والثانية: الى ٢٧ نيسان (ابريل). وفي ضوء هذا، أصدر مجلس الرئاسة قراره (في الاعلان الدستوري) تمديد الفترة الانتقالية للدولة، الى ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣. وطبقاً لتقرير اللجنة العليا، اعتمدت الدولة موازنة للانتخابات تبلغ ملياراً و٤٠٠ مليون ريال (نحو ٣٥ مليون دولار).

ولم تنته مهمة اللجنة العليا للانتخابات بنهاية يوم الاقتراع، بل ازدادت صعوبة وتواصلاً ضمن فترة "العاصفة التي تسبق الهدوء". إذ بدأت من أولى ساعات يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي تتابع وتتلقى مشاكل الاقتراع وضجة النتائج وردود فعلها عقب إقفال صناديق الاقتراع في السادسة من مساء اليوم نفسه. اضافة الى تحركات ومواعيد ولقاءات اعضاء الرقابة الدولية (٢٠ مراقباً من ٧ دول)، واكثر من ٢٠٠ موفد من صحافة ووسائل اعلام عربية وأجنبية، خصوصاً من أوروبا والولايات المتحدة الذين انتشروا في العاصمة صنعاء وبعض المدن والأرياف لمتابعة الانتخابات ميدانياً. كانت نتائج الاقتراع هي القضية الكبرى على مدى اربعة أيام بعد إقفال صناديق الاقتراع. على رغم أن اعلان نتيجة كل دائرة على حدة، يتم ميدانياً فور انتهاء اللجان المختصة من فرز الأصوات بحضور المرشحين في الدائرة أو ممثليهم.. إلا أن اعلان النتائج مركزياً لم يتم إلا ظهر السبت الأول من أيار (مايو). وكانت هناك أسباب عدة لتأخر النتائج، ظل الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا يعقد مؤتمراً صحفياً مرتين يومياً في المركز الاعلامي التابع لها، يقدم في كل مرة تقريراً ملخصاً عن سير عملية الفرز ويعلن بصفة غير رسمية، نتائج الدوائر التي انتهى الفرز فيها. ومن أسباب التأخير:

– كثرة مراكز بعض الدوائر وتباعدها عن الدائرة، حيث يتوقف الفرز في الدائرة حتى وصول الصناديق من كل مراكزها.

– كثرة صناديق الاقتراع في الدائرة ومراكزها. وتعتبر الدائرة ١٦٩ في الحديدة، أكثر وأكبر الدوائر، إذ بلغ عدد الناخبين فيها ٢٥ ألفاً و٨٠٠ ناخب، وعدد صناديقها، سبعين صندوقاً.



صحافة الانتخابات

سيطرت الصحافة الحزبية على أجواء الانتخابات منذ أوائل نيسان (ابريل) وحتى يوم الاقتراع، حيث شهدت هذه الفترة زخماً في الاصدارات الصحافية من حيث تعدد وتقارب مواعيد الصدور لاكثر من ثلاثين صحيفة حزبية، تحولت الشهرية منها الى اسبوعية والاسبوعية الى يومية والى نصف اسبوعية، وظهرت أعداد من الملاحق والاصدارات الجديدة التي كان منها اصدار المؤتمر الشعبي العام لصحيفتين، احداهما: "تعز" في مدينة تعز، والأخرى: "١٧ يوليو" في صنعاء. اضافة الى تنظيم فترات متواصلة في الاذاعات وقنوات التلفزة، لبرامج وبيانات الأحزاب الدعائية.

وعلى رغم ان دليل الدعاية الانتخابية، يحرم على بيانات الحزب وبرامجه الدعائية، ان تمس من اي حزب بتجريح أو تشهير، فإن صحافة الانتخابات تبادلت الحملات الدعائية الكلامية العنيفة خصوصاً بين صحف الحزبين الحاكمين من جهة، وبينهما وبين صحف المعارضة من جهة ثانية. وكان من مآخذ المعارضة على الحزبين الحاكمين، استخدامه المال العام ووسائل الاتصال والمواصلات والاعلام الحكومية لصالح العمل والدعاية الانتخابية الخاصة بهما، وإنزال افراد من قوات الجيش والامن للتسجيل ضمن الناخبين حتى يصوتوا عند الاقتراع لحزبي السلطة. بالاضافة الى اقتلاع بعض ملصقات الدعاية الانتخابية في عمليات محدودة ومتبادلة بين بعض الاحزاب، وكان الاشتراكي اكثر المتضررين منها، كما كان هو والاصلاح اكثر الاحزاب تبادلاً للاتهامات بهذا العمل.

حوادث العنف

ظلت الحالة الامنية مستتبة وثابتة بصفة عامة طيلة ايام الانتخابات الحاسمة. واقتصرت حوادث العنف على ثلاث حوادث: اولها في الدائرة ١٩٢ في الحديدة، حيث قتل اثنان في اشتباك بين مرشحي المؤتمر والاصلاح. واكد الرئيس علي عبدالله صالح والسيد علي سالم البيض، في اكثر من حديث، ان اسبابها شخصية ولا علاقة لها بالعمل السياسي.

وثانيها: في حجة، وكانت اذاعات ووكالات انباء نقلت عن مصدر مسؤول في صنعاء، ان:

– هطول امطار غزيرة في بعض المناطق منعت وصول اللجان الفرعية وصناديق الاقتراع الى الدوائر. وفي منطقة الجميمة من محافظة حجة غرق في سيل احد الأودية، عضو من عناصر اللجان الأمنية هو محمد علي الماوري عندما جرف السيل سيارته أثناء محاولته عبور الوادي.

– خلافات بين مرشحي بعض الدوائر على صحة النتائج. وعلى رغم هذا، وبحسب ما اعلنه الناطق الرسمي ظهر السبت، فإن ثلاث دوائر فقط، هي التي تأخرت، بينها دائرة سيتأخر اجراء الانتخابات فيها حتى فترة لا تتجاوز ٦٠ يوماً، وهي الدائرة ١٩٢ في محافظة الحديدة، بسبب الخلاف بين مرشحي المؤتمر والاصلاح الذي نتج عنه مقتل اثنين، حسب الناطق الرسمي، أحدهما مرشح الاصلاح.

شارك في الرقابة الدولية المباشرة على الانتخابات، فريق من المعهد الجمهوري الدولي ومن منظمات دولية أخرى يتكون من ثلاثين مراقباً ينتمون الى دول منها: مصر والمغرب والامارات العربية المتحدة والبحرين والولايات المتحدة والمانيا وهولندا. وعلمت "الوسط" من مصادر في اللجنة العليا والمراقبين، ان الفريق الدولي ركز رقابته على ثلاثة جوانب:

أولها: الاعداد للانتخابات. ويتلخص في فحص الوثائق والبطاقات وقوائم اللجان وجداول الناخبين والمرشحين. وثانيها: الاتصال بقيادات الأحزاب لمعرفة آرائهم في عمليات القيد وتسجيل الناخبين والترشيحات والدعاية الانتخابية.. واعتبار لجان الاشراف مع المرشحين أو ممثليهم، لجنة واحدة يرجع الفريق اليها في مدى نزاهة الانتخابات. وثالثها: نتائج الانتخابات، بدءاً من عملية الفرز وحتى اعلان النتائج الكلية. وكانت اللجنة العليا للانتخابات أقرت في أوائل نيسان (ابريل)، عدم الموافقة على الرقابة المحلية التي اقترحها وشكلها أكثر من منظمة ومجموعة منظمات وأحزاب وشخصيات محلية. وبررت عدم موافقتها بعدم وجود نص قانوني تنطلق منه الرقابة المحلية. وعلمت "الوسط" من مصدر مسؤول في اللجنة العليا، ان رفضها جاء تخوفاً من وقوع الرقابة المحلية في بؤرة التنافس بين الأحزاب.

اشتباكاً حدث، بعد اعلان نتائج احدى الدوائر، بين مرشحي الاشتراكي والاصلاح، نتج عنه قتلى وجرحى بالعشرات. ولكن الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات، السيد صادق امين ابو راس (المؤتمر)، وعضوين آخرين في اللجنة العليا، هما السيد حمود الذارحي (الاصلاح) والعقيد احمد قرحش (السبتمبري)، نفوا ما نشر من حيث عدد القتلى والجرحى، وحددوا الحادثة بثلاثة قتلى، وقالوا ان اسبابها شخصية اثارتها الانتخابات بنجاح احد الخصمين المرشحين وفشل الآخر.

وثالثها، كمين هاجم الشيخ محمد الشائف وهو في طريقه الى العاصمة بعد نجاحه في دائرة منطقته التابعة لمحافظة صنعاء، وقتل وجرح اربعة من مرافقيه، بينما نجا هو من الحادث.

مرشحون قياديون

لوحظ ابتعاد القياديين من الاحزاب وأعضاء الحكومة عن الترشيحات بصفة عامة، اذ كان المرشحون منهم قلة، كما حقق الوزراء نجاحاً اكثر من قادة الاحزاب الذين ترشح منهم:

١ – الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس حزب الاصلاح.

٢ – مجاهد الكهالي، الامين العام لتنظيم التصحيح الناصري.

٣ – عبدالوهاب الآنسي، الامين العام لحزب الاصلاح.

٤ – عمر الجاوي، الامين العام للتجمع الوحدوي اليمني.

٥ – محسن بن فريد، الامين العام لحزب الرابطة.

ونجح الشيخ الاحمر والكهالي، بينما اخفق الثلاثة الآخرون، كما نجح ايضاً الشيخ عبدالرحمن نعمان، الامين العام لحزب الاحرار الدستوري، الا انه ترشح مستقلاً ولم يخض الانتخابات بحزبه، ونجح ايضاً، نجلا الشيخ عبدالله الاحمر، وهما صادق الذي ترشح مستقلاً، وحميد المرشح عن حزب الاصلاح.

وترشح من اعضاء الحكومة،

١ – المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء (الاشتراكي).

٢ – المهندس احمد محمد الآنسي، وزير المواصلات (المؤتمر).

٣ – محمد الخادم الوجيه، وزير الخدمة المدنية (المؤتمر).

٤ – محمد احمد سلمان، وزير الاسكان (الاشتراكي).

٥ – الدكتور عبدالوهاب محمود، وزير الكهرباء والمياه (البعث).

٦ – الدكتور محمد احمد الكباب، وزير الشباب والرياضة (المؤتمر).

٧ – عبدالرحمن الاكوع، نائب وزير الاعلام (المؤتمر).

٨ – احمد عبدالله الحجري، نائب وزير الاوقاف (المؤتمر).

ونجحوا جميعهم ما عدا الدكتور الكباب.

التغييرات

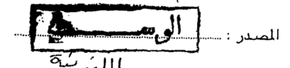
ينتظر ان يعقد مجلس النواب الجديد، اول اجتماع له خلال شهر ايار (مايو) الجاري، ليبدأ باختيار هيئة رئاسته من رئيس ونائبين ومقرر. وبتشكيل اللجان العاملة المتخصصة في داخله من بين اعضائه، وانتخاب اعضاء مجلس الرئاسة الخمسة. وهناك جدول واسع الآن حول ثلاثة مواضيع تأتي ضمن هذه المهام لمجلس النواب:

أولاً: رئاسة مجلس النواب. وبما ان من بين اعضائه قطبين من ابرز الشخصيات القيادية، الاول هو المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء خلال السنوات الثلاث الماضية، وأحد ابرز ثلاثة في قيادة الحزب الاشتراكي. والثاني هو الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر اكبر مشايخ القبائل في اليمن من دون استثناء، ورئيس حزب الاصلاح، وكلاهما ذو رصيد قيادي واسع. فكما كان المهندس العطاس، رئيساً لمجلس الشعب الاعلى، في دولة الجنوب حتى قيام الوحدة، فقد كان الشيخ الاحمر، رئيساً لأول مجلس نيابي منتخب في صنعاء، هو مجلس الشورى في عام ١٩٧١. وهذه مجرد امثلة.

ومن هنا، فان توقعات ومناقشات واسعة، تدور حول من سيكون منهما رئيساً لمجلس النواب، وماذا سيكون وضع الآخر منهما. وهو جدل لا يكاد يخرج عن احتمالات ثلاثة:

اولها: ان العطاس، سيتم انتخابه رئيساً لمجلس النواب، بينما سيبدأ المجلس اعماله بطرح مشروع او اكثر لتعديل الدستور، بحيث يسمح بقيام مجلس شورى، يتشكل (ربما) من رؤساء لجان مجلس النواب، اضافة الى ممثلين من المحافظات يتم انتخابهم بواقع ثلاثة عن كل



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

محافظة من المحافظات الثماني عشرة ويصدر قرار مجلس الرئاسة، بتعيين مجموعة من شخصيات متخصصة تضاف الى سابقيها في مجلس الشورى الذي سيكون عدد اعضائه في حدود ١٠٠ عضو تقريباً. ومن ثم، سيرأس الشيخ الاحمر هذا المجلس المقترح.

وثاني الاحتمالات. ان المهندس العطاس، سيتم تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة ثانية، في اطار برنامج الاصلاح الذي وضعته حكومته وضمنته اسس بناء الاقتصاد وبدأت فعلاً بتنفيذه بصعوبة وبطء، بينما يرأس الشيخ عبدالله مجلس النواب، وهذا يحقق حكم الاغلبية للحزبين الحليفين الحاكمين من جهة ويعطي حزب الاصلاح مركزاً قياديا في السلطات الثلاث، يتناسب مع عدد اعضائه في البرلمان.

ثالث الاحتمالات: ابعدها ربما، وهو ان يتم انتخاب المهندس العطاس رئيساً لمجلس النواب، ويكون الشيخ الاحمر الرجل الثاني في هيئة رئاسة المجلس، حيث قد يناسب ذلك مهامه ومشاغله الكثيرة خارج المجلس، في المجال القبلي والحزبي والعام. لكن يصعب الجزم باي احتمال، لأن شيئاً مجدداً لم يتضح بعد.

ويلاحظ حرص المسؤولين وفي مقدمتهم الفريق علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض، على عدم تحديد شيء في هذا الجانب في كل ما قالوه وخرجوا به من احاديث. الى جانب ان هناك احتمالاً بالقوة نفسها تقريباً، يتردد في اوساط المسؤولين والسياسيين مفاده ان قادة الحزبين الحاكمين، اتفقا سلفاً على تحديد وتشكيل معظم المناصب القيادية الجديدة، ومنها تحديد الدكتور ياسين سعيد نعمان (عضو المكتب السياسي للاشتراكي)، رئيس مجلس النواب خلال الفترة الماضية لتكليفه بتشكيل الحكومة، وهذا وارد جداً، وقد يؤكده بصفة غير مباشرة، عدم ترشيح الدكتور ياسين في انتخابات مجلس النواب، في مقابل ترشيح المهندس العطاس طبقاً لما قد يكون اتفاقاً مسبقاً.

● ثانياً: مجلس الرئاسة. وهذا الاحتمال مطروح على كل المستويات تقريباً، وهو: ان مجلس النواب سيبدأ بوضع مشروع لتعديل الدستور، في ما يتعلق بمجلس الرئاسة واعضائه الخمسة، بحيث يحل محله رئيس للجمهورية ونائب للرئيس، يحتلهما زعيما الحزبين الحاكمين. وهذا قد يكون مطلوباً ومرغوباً لدى الحزبين، اذ ان الدستور ينص على رئيس لمجلس الرئاسة فقط، من دون وجود منصب نائب للرئيس. وكان منصب النائب في الماضي، طبقاً لنصوص اتفاقية الوحدة التي حكمت الفترة الانتقالية.

● ثالثاً: رئاسة الحكومة. والحديث عنها لا يكاد يعدو اسنادها الى الحزب الاشتراكي، والى احد المرشحين الرئيسيين الاثنين لها، وهما ياسين او العطاس.

وعند الحديث عن ملامح السلطات الجديدة للدولة، يجب ان لا يغيب عن الاذهان امران سيكون لهما اكبر الاثر على شكل ومضمون وعمل الدولة مستقبلاً:

اولهما: الاغلبية الساحقة للحزبين الحاكمين داخل مجلس النواب، اذ انها قد تتجاوز ثلثي الاعضاء، اذا ما اعتبرنا ١٢٢ مقعداً للمؤتمر زائدة مقاعد الاشتراكي ٥٦، بالاضافة الى حوالي ٣٥ مقعداً من المستقلين، اي حوالي ٢١٢.

وثانيهما: انهما سيدخلان هذه الفترة، بوفاق وتحالف جيدين، وهنا يحقق الوحدة السياسية لهما في قيادة الدولة وعلى مختلف المستويات، ويقطع الطريق على اية تحالفات منفردة لأي منهما مع الاحزاب والتنظيمات الاخرى ■



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٧

اليمن والديمقراطية والمستقبل

يابى المرء الا ان يقف تقديرا واحتراما للشعب العربي في اليمن الشقيق. مرة حينما اعلن الثورة على التخلف عام ١٩٦٢ ومرة اخرى حينما اعلن وحدته المفاجئة، واخيرا وليس آخرا حينما اعلن ديمقراطيته.

نعم ان التجربة اليمنية في الثورة والوحدة والديمقراطية هي حالة عربية يمكن ان يقيس عليها المرء العربي بل والشعوب والحكومات العربية مدى القدرة على التغيير نحو الافضل اذا ما امتلك الشعب ومن ثم دولته الارادة السياسية نحو التغيير للافضل والرؤية الحضارية الصائبة للمستقبل والمشاركة الوطنية في القرار نحو التغيير المنشود والوحدة والديمقراطية.

ان اليمن العربي في تجربته خلال الاعوام الثلاثين الماضية ونيف يقدم حالة سياسية يمكن ان يقيس عليها، بل ويقتدي بها العرب جميعا نحو الشروع في بناء مستقبل افضل لاقطارهم وشعوبهم ومن ثم امتهم العربية.

وتمثل التجربة الديمقراطية في اليمن والتي توجت بالانتخابات البرلمانية خلال الاسبوع المنصرم صورة مشرقة للانسان العربي والغد العربي متى امتلكت الشعوب العربية وحكوماتها ارادتها السياسية نحو التغيير للافضل ورؤيتها الحضارية نحو المستقبل المنشود وتوجتها بالمشاركة الوطنية في القرار نحو الديمقراطية والحرية والوحدة والبناء الداخلي على كافة الاصعدة والميادين. ومما يبعث على الأمل في التجربة اليمنية الاخيرة نحو الديمقراطية انها عكست مضامين سياسية وفكرية، واحدثت انقلابا في الافكار والمعتقدات السياسية والاجتماعية منها:

اولا: ما كان سائدا في العلاقة بين الديمقراطية والتعليم. وزعم البعض بانه لكي تتحقق الديمقراطية لا بد من ان يتحقق التعليم اولا. مقولة سادت، استغلها حتى الديكتاتوريون. وانه لا بد من تاجيل الديمقراطية كي ينتشر التعليم اولا. تصوروا ذلك!!. مقولات لاولئك الذين يحاولون ان يضعوا العربة امام الحصان. الا ان التجربة الديمقراطية في اليمن جاءت لتؤكد العلاقة الجدلية - لا القبلية - بين الديمقراطية والتعليم. فالديمقراطية يمن ان تسبقه وتحققه وتنشره. بل انه في ظل نظم لا ديمقراطية سوف تتسع دائرة الامية وسوف تولد الامية الابجدية اميات سياسية واجتماعية وفكرية، وها هو اليمن الذي لم يكد يخرج من نظم القرون الوسطى يحقق الديمقراطية في واقعه وعلى ارضه رغم مساحة الامية الابجدية التي تنتشر بين ظهرانيه. انها الارادة السياسية والرؤية الحضارية والمشاركة الوطنية الصائبة. فالديمقراطية والتحضر صنوان او وجهان لعملة واحدة، فلا ديمقراطية دون تعليم ولا تعليم دون ديمقراطية.

ثانيا: الزعم بان المعتقدات الاجتماعية السائدة - الخاطئة - يمكن ان تكون مبررا لتأخر تطبيقات الديمقراطية، كالموقف من مكانة المرأة في المجتمع والتنمية والمشاركة. وها هو اليمن بالديمقراطية يثور على تلك المعتقدات الاجتماعية السائدة والخاطئة ويعلن سقوطها.. من كان يتصور ذلك؟! لولا وعي اليمنيين وامتلاكهم لارادتهم ورؤيتهم الحضارية ومشاركتهم الوطنية. فمشاركة المرأة في الانتخابات اليمنية الاخيرة في مجتمع اتهمود ظلما وعدوانا بالرجعية والتخلف جاء ليحدث انقلابا في المفاهيم والرؤى والتطبيقات بل والنظريات. اذ حجبت تلك المشاركة عن المرأة في مجتمعات اكثر تقدما ونهضة، بل وحتى عن الرجل في كثير من المجتمعات التي تدعي التقدم والرقي والنهضة وتزعم بالحضارة وهي منها - وفي حقيقتها - بعيدة.

ان مشاركة المرأة في الانتخابات الاخيرة باليمن وبهذا الحجم والاستعداد كانت احدى مفاجآت اليمن واحدى مفاجآت ديمقراطيته. فالحضور النسائي في الانتخابات والتأكيد التشريعي لحق المرأة في المشاركة يؤكد انه بمجرد ما يمتلك الشعب ودولته ارادته السياسية ورؤيته الحضارية للمستقبل وقراره الوطني فانه قادر لا على الانقلاب على المعتقدات والقيم والمفاهيم والممارسات الاجتماعية الخاطئة فحسب بل وكذلك صنع المعجزات. ومشاركة المرأة في الانتخابات، وفي اليمن. وبهذا الزمن يعد احدى المعجزات وان كان امرا واقعيا وبديهيا وعقلانيا عند البعض. اننا حقا امام شعب ومجتمع أبى الا



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

ان يصنع المعجزات واقامتها على ارض الواقع.

ثالثا: محاولة الانقلاب على ذلك البعد والجفاء المصطنع بين الديمقراطية والدين، وعدم التعايش بينهما. وهو امر من معتقدات بعض من يزعم الاسلام وايضا البعض الآخر الذي يزعم الديمقراطية. فكلا الطرفين ارادا ان يدق اسفينا في العلاقة بين الاسلام والديمقراطية زاعمين بان الطرفين - الاسلام والديمقراطية - كل منهما عدو للآخر. حتى جاءت تجربة اليمن الاخيرة في الانتخابات الديمقراطية لتقلب تلك المفاهيم الخاطئة بل والمصطنعة. ففي ظل التوجه للديمقراطية في اليمن تنتعش حركة الاسلام السياسي، وفي ظل انتعاش الحركة السياسية الاسلامية يحتفل في الزوج بالديمقراطية وتبدا تطبيقاته في اليمن العربي. بل ان حركة الاسلام السياسي في اليمن استطاعت بوعيها السياسي وادراكها الواقعي ان تجتاز اخطاء غيرها من الحركات الاسلامية في هذا الشأن. فلم نسمع في اليمن من رفع شعارا معاديا للديمقراطية من افراد هذه الحركات والمنتمين لها كما سمعنا بذلك في الجزائر ومصر. ولم نسمع في اليمن عن تشكيك في العملية الانتخابية، بل ان كل الاطراف وقوى اللعبة الديمقراطية والمشاركة في العملية الانتخابية احترمت نظام الانتخابات وسلكت مسلكا ديمقراطيا واعيا، خاصة الحركة السياسية الاسلامية، وهي من اكبر القوى السياسية في البمن الى جانب حزب المؤتمر الشعبي الحاكم في اليمن الشمالي. دعونا من التجاوزات الفردية والاخطاء العرضية والاتهامات المتبادلة الضيقة فتلك من العرضيات السائدة في كل التجارب الديمقراطية وتزداد حرارة في جو الانتخابات ثم تنقشع، وتبقى حركة الديمقراطية في طريقها الطبيعي. لكن احترام كافة الاطراف - خاصة الاسلام السياسي - للعملية الانتخابية تعد مؤشرا على قدرة اليمنيين جميعا والحركة السياسية الاسلامية منها خصوصا في تاكيد التعايش بين الاسلام والديمقراطية، فكلاهما الى جانب العروبة في اليمن مسلمات وحقائق اليمن الحضاري، فبين اليمن والاسلام وبين اليمن والعروبة واخيرا بين اليمن والديمقراطية قران لا طلاق بعده.

رابعا: شهدت التجربة الاولى للانتخابات الديمقراطية في اليمن حضورا شعبيا وزخما جماهيريا كبيرا بلغ اكثر من ٨٠٪ من الذين يحق لهم المشاركة، مما يدلل على عمق وعي الشعب العربي في اليمن وحرصه على الديمقراطية وتمسكه بها واصراره على مواصلتها، كما شهدت التجربة الاولى للانتخابات النزاهة وحسن التنظيم بعامة، وهذا ما اكدت عليه المصادر الخارجية المشاركة في مراقبة العملية الانتخابية. فجميع المراقبين الدوليين اكدوا على نزاهة الانتخابات اليمنية وحسن تنظيمها بعامة وعمق شعبيتها وزخم جماهيريتها، وذلك امر من معجزات اليمن الحضارية بلد الامية والقبلية والفقر. ففي بلد تصل الامية فيه الى اكثر من ٦٠٪ من السكان، وتتغلغل القيم والممارسات العشائرية والقبلية في جذوره الانسانية والاجتماعية والثقافية، ويقل فيه دخل الفرد ويصل بنسبة كبيرة منه الى حد خط الفقر ودونه تجري الانتخابات الديمقراطية بالصورة التي تمت كانتخابات اليمن ما يدلل على ان ارادة الشعب العربي في اليمن ووعيه ورؤيته الحضارية ومشاركته الوطنية قد وصلت الى التاكيد في ان الديمقراطية اصبحت لليمن ضرورة سياسية ومنهجا حضاريا لا يمكن لليمن ان يعبر القرن العشرين ويصون مستقبله ويضمن تقدمه الا بها.. حقا اننا امام وطن وشعب المعجزات فالنزاهة الانتخابية وحسن التنظيم في الديمقراطية اليوم اصبحت ضرورة، ولكنها في اليمن تعد كذلك معجزة ولكنها تحققت مما يدلل على ان اي شعب ومجتمع متى ما ملك ارادته السياسية ورؤيته الحضارية ومشاركته الوطنية قادر على صنع المعجزات.

خامسا: تأتي مسيرة الديمقراطية وتطبيقاتها في اليمن في ظل ظروف قاسية، حيث اهدرت الحرية والديمقراطية في مجتمعات عربية وانسانية عديدة، بل وفي ظروف قاسية على اليمن حيث اوضاعها الاقتصادية والسياسية السلبية، وعلاقاتها العربية الضعيفة خاصة مع دول الجوار، ومحاولات عديدة لقوى اجنبية وربما عربية لعزلها عن محيطها القومي والاقليمي، فاذا بالديمقراطية في اليمن تفك عزلة اليمن القسرية خاصة عزلتها القومية والاقليمية المفروضة عليها. واذا بالديمقراطية اليمنية تشكل رديفا للديمقراطية السابقة عليها في الكويت العربي لتشكلا معا شمعة مضيئة في ليل العرب، وطوق نجاة من هذا التردي العربي والتخلف العربي في زمن الرداءة والتخلف ان الديمقراطية في اليمن تشكل للعرب - وعرب الجوار منهم - محج انظار وقبلة افكار ودعوة لهم جميعا نحو العمل للخروج من عنق الزجاجة ومأزق الحال العربي وازمة الواقع القطري والاقليمي والقومي. صحيح ان هناك قوى عديدة متضررة من الديمقراطية في اليمن العربي!! لكن القوى المستفيدة منها والتي تكن لليمن وشعبه وتاريخه كل تقدير واعتزاز اكثر مما يتصوره المرء.

ان الديمقراطية التي احتفل بانتخاباتها في اليمن اليوم تاتي وسط ظروف عربية واقليمية ويمنية صعبة، حيث الوضع العربي يتجه نحو العنف بين القوى المختلفة في بعض الاقطار العربية ووأد الديمقراطية في بعضها الآخر ونحو تعثر اقامتها بل وتأجيلها بحجج غير منطقية



علي عبدالله المناعي

وغير عقلانية او واقعية وموضوعية في البعض الثالث وربما الاغلب. كذلك فالديمقراطية في اليمن تاتي وسط ظروف قاسية على العرب والنظام العربي، حيث القوى الاجنبية ومحاولتها فرض هيمنتها، والحركة الصهيونية و«اسرائيل» وغطرستها واحتلالها للارض العربية وتشريدها لمزيد من الشعب العربي الفلسطيني، وسياسات المحاور والاستنزاف للحقوق العربية، بل ووسط حروب اهلية وتدخل اجنبي سافر خاصة في الدول المجاورة لليمن - الصومال وربما السودان - كذلك تاتي الديمقراطية في اليمن وسط ظروف داخلية - اقتصادية وسياسية واجتماعية - تشكل جميعها منزلقات واشكاليات ستواجه اليمن وتجربته الديمقراطية نسال الله تعالى ان يرتفع الاخوة اليمنيون فوق جراحهم الداخلية وجراح امتهم ويكونوا قادرين على التصدي للتحديات التي ستواجه الديمقراطية سواء تحدياتها في الداخل اليمني - الوحدة والتعايش السلمي وتداول السلطة والعدالة والتقدم - ام تحدياتها في الخارج - التصدي للهيمنة الاجنبية والغطرسة الصهيونية والتمزق العربي وسياسات المحاور والمحاولات الخارجية في اجهاض التجربة الديمقراطية في اليمن -

كان الشعب العربي في اليمن دائما سباقا للحق والثورة والوحدة والديمقراطية. وتلك هي من معجزاته، فان تماسكه وتمسكه بالديمقراطية والدفاع عنها والاستشهاد دونها ستكون احدى تلك المعجزات.. فالديمقراطية وان كانت معجزة بدايتها في اليمن فان استمرارها ونجاحها ستكون ام المعجزات. والشعب العربي في اليمن قادر عليها ومناضل من اجلها وذلك ما ستثبته الايام.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة

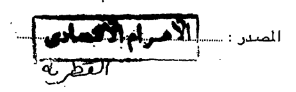
دكتور عبد الملك عودة

اليمن وتجمع القرن الافريقى

● شهدت الجمهورية اليمنية اجراء اول انتخابات ديموقراطية تعددية، واعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان الانتخابات حرة وناجحة وخطوة على الطريق الصحيح، والراى الراجح عندى هو ان هذه الشرعية الديموقراطية سوف تدعم اتجاهات السياسة اليمنية نحو الاقتراب والارتباط مع دول القرن الافريقى على المستويات الثنائية والمستوى الجماعى، وهذا لان نتائج الانتخابات اعطت حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الرئيس على عبد الله صالح صعودا متميزا فى ادارة وتسيير السياسة الداخلية والخارجية، وان الحزب الاشتراكى قد نزل الى مستوى الشريك الاصغر بدلا من مستوى الندية الذى مارسه منذ اتمام الوحدة اليمنية، ويترتب على هذا تهيئة الأجواء لنسيان الذكريات واغلاق صفحات التدخل العسكرى والعقائدى الذى قامت به حكومة اليمن الجنوبى فى شئون القرن الافريقى ايام تحالفها مع منجستوها يلى ميريام وآخرين ضد الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وضد الصومال..... الخ، ومن ناحية ثانية يقدم نجاح التجربة الديموقراطية اليمنية - فى اطار الالتزام بالتشريع والثقافة الاسلامية - نموذجا يمنيا يختلف عن النموذج الايرانى والنموذج السودانى والنموذج السعودى، وهى نماذج ذات تأثير واهتمامات باوضاع وسياسات دول ومجتمعات القرن الافريقى

والقول السابق ليس مجرد نظرة شكلية للاتجاه نحو التحول الديموقراطى لدول منطقة جنوب البحر الاحمر على جانبيه الافريقى والاسيوى، انما هو تعبير عن جذر تاريخى دائم الفعالية، فالمنطقة هى جسر للعبور بين الجانبين، وليست فاصلا أو مانعا يفرق ويباعد بين عالمين مختلفين، ظهر هذا فى عهد الحضارات القديمة وانتشار الاديان السماوية، واكتملت صورة النماذج بين الشعوب والألوان والاثنيات منذ ظهور الاسلام وانتشاره من الجزيرة العربية شرقا وغربا وشمالا، وتتابعت احداث التاريخ بقيام الدول وهجرات القبائل وانتشار مناطق النفوذ وعلاقات التجارة والملاحة، ولقد ترتب على كل ما سبق ظهور مجموعة من المصالح المتنوعة التى تجمع وتربط بين الشعوب والمجتمعات، وظهور مجموعة أخرى من التمايزات والحساسيات والاختلافات على مستويات متنوعة، وهاتان المجموعتان تتعايشان حاليا فى وجدان





المصدر : الأهرام الاقتصادي

القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

واوضاع وعقائد واتجاهات اهل المنطقة ولكن الاتجاه العقلانى الرشيد الذى تأخذ به النخب الحاكمة فى هذه المجتمعات والدول هو ضبط الخلافات والتمايزات والحساسيات فى داخل اطار من المصالح والمنافع المشتركة التى تجمع وتربط فى داخل العلاقات المتبادلة، ويشير فى هذا المقام الى السياسة اليمنية تجاه قضايا اريتريا واثيوبيا وجيبوتى والصومال، وقيامها بتنمية مصالحها فى ميادين انتقال الافراد والأموال والتجارة والمصالح الاقتصادية، والى رعايتها لاوضاع الاقليات اليمنية المقيمة على البر الافريقى، ورغبتها فى التعاون مع دول القرن الافريقى فى مواجهة عمليات تهريب السلاح عبر جنوب البحر الاحمر وقضايا البيئة والتنمية، ومن ناحية ثانية توجد مشكلات كامنة مثل قضية السيادة على.

الجزر الكثيرة والصغيرة المنتشرة فى البحر والمختلف عليها بين اريتريا واليمن، وقضايا المياه الاقليمية ومناطق الصيد ومشكلات الصيادين، واعتقد ان التجربة اليمنية فى التسوية الحدودية مع سلطنة عمان بالأسلوب التفاوضى سوف تساعد التفاهم والحل السلمى فى هذه المجالات

● على الرغم من انتهاء الحرب الباردة وخروج الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو من الخريطة السياسية والعسكرية للمنطقة، الا أن النخب الحاكمة والمثقفة فى جميع هذه الدول تعرف درس التاريخ الحديث، الذى بدأ مع وصول الاستعمار البرتغالى وما تلاه من محاولات هولندية وفرنسية حتى سيطر الاستعمار البريطانى، والدرس هو أن أى دولة ترغب فى اتمام ونشر سيطرتها او نفوذها فى منطقة الخليج، لابد لها من تأمين نفوذ أو وجود فعال فى منطقة المداخل الجنوبية للبحر الاحمر، وهذا ماحدث بالفعل فى الماضى، فلما تمت تصفية الاستعمار البريطانى من المنطقة، ظهر فى فترة الحرب الباردة ما يسمى بقوس الأزمة الذى امتد من الخليج الى مداخل جنوب البحر الاحمر وسواحل القرن الافريقى، وتصارعت السياسة السوفيتية مع السياسة الامريكية فى منطقة قوس الأزمات، وعندما قامت السياسة الايرانية فى ظل نظام الشاه السابق بدور شرطى المنطقة حاولت ان تبنى قواعد النفوذ فى هذه المنطقة، كما حاولت ايضا السياسة العراقية ان تسير فى نفس الطريق من الخليج الى جنوب البحر الاحمر طبقا لتصورها بان تكون الدولة الاقليمية الكبرى فى المنطقة.

● واعتقد ان دول القرن الافريقى والجمهورية اليمنية تعرف وتعى هذا الدرس خاصة فى ضوء السياسة العالمية الراهنة، وأولوية وفاعلية

٠٣٠٠٩٧



المصدر : الأهرام الاقتصادي

القطرية

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

السياسة الامريكية والدول المانحة الاخرى ذات الاهتمام والمصالح فى المنطقة، ولهذا فان تفسير الاتجاه نحو التجمع والتفاهم والتقارب هو محاولة بناء مركز تفاوضى جماعى لدول المنطقة فى جنوب البحر الاحمر، كى تستفيد منه للدفاع عن نفسها، ولاستجلاب اكبر قدر ممكن او متاح من المنافع والمصالح المادية والمعنوية ، وهذا موقف عام تجاه جميع الدول والأطراف الراغبة فى الهيمنة على شئون المنطقة، وهذه الاطراف قد تكون اقليمية وقد تكون عالمية، ومجموعة دول القرن الافريقى واليمن عندها تصور متقارب أو مشترك تجاه الاطراف الراغبة فى الهيمنة، ومن ناحية ثانية فان مجموعة هذه الدول مازالت تشكو من اوضاع عدم الاستقرار الداخلى، وتخشى السياسات الخارجية التى قد تدعم او تساند الجماعات المنشقة ضد نظم الحكم القائمة، ولذلك يكون الدافع الاساسى نحو التجمع والتحالف بين دول القرن الافريقى واليمن هو تحقيق مجموعات من المصالح والمنافع على مستوى العلاقات فيما بينها ومع الدول القريبة او البعيدة وهو ايضا ضبط ومنع اى محاولة لتمويل او تسليح الجماعات المنشقة لمحاولة زعزعة الاستقرار الداخلى باسلوب النزاع المسلح والحرب الاهلية

المصدر : الكفاح العربي
اللبنانية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

فوز ساحق لليمنيين

انتخابات اليمن
تجاوزات في حدود المقبول

■ يروي اليمنيون الطرفة التالية: قبل الانتخابات التي جرت في اليمن ظهرت حواجز اقامها الجيش في الطرقات بحثا عن الاسلحة، حرصا على اجراء انتخابات نزيهة وعدم وقوع اشتباكات، لأي سبب كان، بين المرشحين او الناخبين.

يقول اليمنيون ان على احد الحواجز مر يمني يقود دبابة. سأله أحد رجال حاجز التفتيش هل تحمل سلاحا؟ أجابه: كلا. فتابع اليمني سيره في دبابته.

هذه الطرفة تحمل كثيراً من المعاني، اقلها كما كان يقال ان اليمنيين لن يعتادوا حل خلافاتهم بوسائل ديمقراطية وعن طريق الاقتراع وصناديق الانتخابات، بل انهم يميلون في الغالب الى حل خلافاتهم السياسية والقبلية بالسلاح. لكن في الانتخابات الاخيرة أثبت اليمنيون العكس وحققوا اول وأهم انجاز بعد اعادة توحيد الشطرين في ايار/ مايو ١٩٩٠ باجراء انتخابات وصفت بأنها نزيهة وحرة بشهادة مراقبين استدعتهم الحكومة اليمنية لمراقبة الانتخابات التي خاضها الحزبان الحاكمان، حزب المؤتمر الذي يرئسه الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي الذي كان حاكما للشطر الجنوبي قبل التوحيد برئاسة علي سالم البيض - نائب الرئيس صالح - والتجمع اليمني للاصلاح وهو تجمع اسلامي يقوده شيخ مشايخ قبيلة حاشد عبد الله بن حسين الاحمر.

صحيح ان الانتخابات حملت مفاجاة في النتائج التي الت اليها تمثلت بصعود التجمع اليمني للاصلاح الى الرتبة الثانية بعد حزب المؤتمر، غير ان المفاجاة الاكبر جاءت فوزا للشعب اليمني في أول تجربة له في هذا الميدان وهو الذي يقال عنه وفيه ان لا خبرة لديه في صناديق الاقتراع خصوصا أنه «شعب مسلح» حر في ظروف صعبة لجا خلالها الى استخدام السلاح لحل الخلافات التي تنشب بين زعاماته وقبائله، لكنه الآن، وبعد ان هدأت معركة الانتخابات، بات في مقدوره التعايش مع المعارضين داخل السلطة وخارجها باسلوب ديمقراطي لا مثيل له في محيطه ودول الجوار.

اليمنيون عندما يتحدثون عن هذا الانجاز لا يقفون مطولا عند ما يتردد عن تجاوزات وفروقات جرت اثناء العملية الانتخابية، فمثل هذه التجاوزات حصلت في دوائر محدودة وقليلة، لكنهم يأخذون العملية برمتها ويقولون ان الطعون لم تنل من النتائج بشكل عام التي حققت اكثر من هدف. من ابرزها القضاء على اي محاولة في المستقبل لاعادة تشطير اليمن الى شمال وجنوب كما كان سائدا في السابق والدخول في ائتلاف حكومي يضم الاحزاب الثلاثة ينهي احتكار الحزبين (المؤتمر والاشتراكي) للسلطة منذ ايار/ مايو ١٩٩٠ . والخروج، كنتيجة ثالثة، من مأزق سياسي ودستوري كاد ان يؤدي الى فلتان يضرب مجدداً وحدة اليمنيين.

حتى اولئك الذين لديهم مآخذ على سير العملية الانتخابية ويقولون ان الديمقراطية لم تحترم في بعض الدوائر يعترفون بأن «التجاوزات التي حصلت لم تتجاوز الحد الادنى المقبول» وبالتالي فإن النتائج متفق بشانها وأنها كانت انجازا كبيرا لاقرار التعددية الحزبية في جو من الهدوء والاستقرار اتاح فرصا متكافئة لجميع الاطراف المتنافسة.

يبقى الخلاف على «القوة الثانية» في اليمن. ففي حين يقول تجمع الاصلاح انه الحزب الثاني في البلاد بحصوله على ٦٢ مقعدا يقول الحزب الاشتراكي الذي حصل على ٥٦ مقعدا انه القوة الثانية اذا ما جرى احتساب ١٣ مرشحا فازوا في الانتخابات ينتمون اليه خاضوا المعركة الانتخابية بقوائم مستقلة، اضافة الى ١٦ نائبا من البعثيين والناصريين سينضمون الى كتلته.

بعض اليمنيين اعرب عن مخاوف من عدم انضمام تجمع الاصلاح الى الائتلاف الحكومي «لانه لا يريد المشاركة في حكومة لا يثق بأحد اركانها» وهو الحزب الاشتراكي. مبعث المخاوف ان عدم اشتراك «الاصلاح» في الحكم يعني ان التجمع قد يفقد فرصة هامة للمشاركة في الحكم خصوصا بوجود كتلة قوية تؤيده (٦٢ مقعدا) في حين ان حزب المؤتمر حصل على ١٢٣ مقعدا ورئيسه علي عبدالله صالح يسعى الى تشكيل حكومة ائتلاف وطني مهمتها احداث مجموعة اصلاحات دستورية من ضمنها حصر مؤسسة

الرئاسة برئيس ونائب الرئيس ينتخبهما الشعب وتحديد مدة الرئاسة بفترتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات.

ويذهب بعض اليمنيين ابعد من ذلك، الى حد القول ان عدم اشتراك «الاصلاح» في الائتلاف الحكومي قد يهدد التجربة الديمقراطية التي تجاوزت أصعب مراحلها اثناء فترة الاعداد للانتخابات النيابية وبعدها.

هل يختار «الاصلاح» اللجوء الى هذه الطريقة الاحتجاجية؟

ما اثار حفيظة تجمع الاصلاح ان امينه العام عبد الوهاب الآنسي خسر في دائرته امام مرشح للمؤتمر الشعبي، وهي احدى الدوائر المطعون في صحة نتائجها. لكن المحكمة العليا رفضت طعون «الاصلاح» الذي وصف بعض ما جرى في الدوائر الانتخابية بانه عمليات ترغيب وترهيب، لكن خصومه يقولون ان القانون هو الحكم في مثل هذه المسائل.

النتيجة النهائية للانتخابات جاءت لمصلحة الشعب اليمني بمختلف فئاته القبلية والمناطقية والسياسية، وأنهت «احتمالات الانقلابات العسكرية» والاقتتال القبائلي الذي تسممت به الاجواء اليمنية لفترة طويلة من الزمن نتيجة انتشار السلاح وحمله على نطاق واسع في اليمن. ■■



المصدر : العالم اليوم - القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣

«العالم اليوم» ترصد ملامح التغيير في اليمن

دور هامشي للأصوليين بالائتلاف الحكومي

□ صنعاء - محمد علي الديلمي:

ما الذي سيتغير في اليمن بعد أن استكملت الانتخابات النيابية.. وتم الإعلان عن نتائجها؟

هذا السؤال يردده الان - وبكل إلحاح - كافة المراقبين، ويعلق المواطنون اليمنيون آمالا عريضة على الإجابة عليه، خاصة، بعد معاناتهم الأمنية والاقتصادية المريرة خلال سنوات المرحلة الانتقالية للوحدة. مصادر يمنية كشفت لـ «العالم اليوم» اتجاهات التغيير على الصعيد الحكومي وذكرت أن الحكومة اليمنية الجديدة ستكون حكومة ائتلافية من صانعي الوحدة مع ترك هامش بسيط للحزب الأصولي المنافس «التجمع»، ووفقا لما ذكره رئيس الحكومة الحالية حيدر أبو بكر العطاس فإن أهم عمل ستكلف به الحكومة الجديدة هو ارساء الدولة اليمنية الحديثة، وبسط نفوذ الدولة وإعلان بناء مؤسسة الأمن، واستمرار سياسة الإصلاح الاقتصادي.

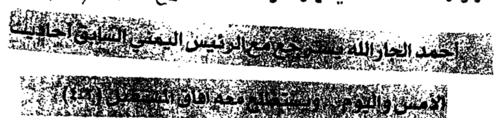
أما الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد فيؤكد أن هناك اتفاقا بين المؤتمر والاشتراكي على تشكيل الكتلة البرلمانية داخل المجلس المنتخب، والتي ستعمل على دمج كل المؤسسات التي لم تندمج في المرحلة الانتقالية وخاصة المؤسسة العسكرية التي مازالت عقبة في مسيرة الوحدة.

وكشفت المصادر اليمنية أيضا أن الشريكين الرئيسيين في الحكم اتفقا على تقسيم مناصب الدولة الرئيسية فيما بينهما وهي: رئيس الدولة - نائب الرئيس - رئيس الوزراء - وزير الدفاع - وزير الخارجية - وزير المالية - وزير الإعلام - وزير التموين والتجارة - وزير النفط والثروات المعدنية.

ومن المتوقع أن تجرى تعديلات دستورية في اجتماعات مجلس النواب الجديد تستهدف تحديد شكل رئاسة الدولة والتي ستكون دورتين، كل دورة خمس سنوات، وإذا كانت مسألة الرئيس ونائبه قد حسمت فإن تساؤلات كثيرة تدور الان عن المواقع التي سيشغلها أعضاء مجلس الرئاسة الثلاثة الباقين وهم: القاضي عبد الكريم الوشلي وسالم صالح محمد وعبد العزيز عبد الغني.

ويتنافس كل من حيدر أبو بكر العطاس وعبد العزيز عبد الغني على رئاسة الحكومة القادمة، وترجح كفة الأخير لقيام حزب المؤتمر بطرح اسمه بقوة وترشيحه لهذا المنصب، أما رئاسة مجلس النواب القادم فيرشح لها الشيخ عبد الله الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو ترشيح غير مؤكد لعدم تمكنه من إدارة الجلسات بنفس المقدرة التي تمتع بها د. ياسين سعيد نعمان، أما قيادات المؤتمر الشعبي العام فقد رشحوا للمنصب المهندس أحمد محمد الانسي وزير المواصلات السابق وهو شخصية تكنوقراطية من الطراز الأول تخدم التوجه اليمني نحو ابراز دور الحياة السياسية والتشريعية.





معالجة آثار الحرب طريق صنعاء لتطبيع علاقاتها مع الكويت ودول المنطقة

كانت تجربة الدولة اليمنية في الشطر الجنوبي، مثارا للغط كبير، وجدل طويل، واستفهامات عريضة، ذلك ان الكيان السياسي لعدن بدا في مرحلة من مراحل نشوئه طفحا غريبا في جسم شبه الجزيرة العربية.. ويكفي أن نقول أنه جاء وقت كان لا يرد فيه اسم عدن إلا مرفوقا باسم موسكو وهي في أوج عنفوانها الماركسي المتشدد.

صحيح أن الحزب الاشتراكي اليمني، كان كحال الأحزاب الاشتراكية في العالم الثالث، يضم خليطا غير متجانس في الالتزام بالنهج الاشتراكي... فقد كان هناك المتشددون الغلاة، وكان هناك المعتدلون العقلانيون... وكانت هناك صقور، وكانت هناك حمائم... غير ان هذا التباين لم يكن قادرا على اخفاء حقيقة ان عدن أضحت تفرد لوحدها خارج سرب المنطقة... أو كما قال أحد الكوادر التي تخلت عن الحزب في غمرة اندفاعه عن السوفيات، انه شعر عشية تقديم استقالته، ان عدن بدت في شكلها العام بمثابة الحمل الوحيد الشارد عن قطيع الحملان الوديعة!

كان الفهم العام للمراقبين أنذاك ان احدى نواتج الطبخة السوفياتية الأميركية، هو أن يحمل كل اقليم من أقاليم العالم السياسية سببا للصراع، أو بمعنى آخر أن تنتفي عن الأقاليم ذات التقارب الاجتماعي، صفة التجانس، حتى لا يصبح الاقليم ذات يوم كتلة قادرة على مقارعة الآخرين، وهكذا مثلا ظهرت انغولا في اقليم الجنوب الافريقي وكوبا في الاقليم الكاريبي، وتشيلي في الحوض الاميركي اللاتيني وكوريا الشمالية على الضفاف الشرقية لآسيا... وعدن في اقليم الجزيرة.

قلت ان هذا هو فهم المراقبين في ذلك الوقت لحكاية اليمن الجنوبي السابق... وسواء كان ذلك الاستنتاج صحيحا أو هو نوع من الشطط في التحليل، فالحاصل ان الرؤية العامة أظهرت قدرا كبيرا من التنافر الأيديولوجي ما بين الكيان الجنوبي السابق وبلدان المنطقة.

●●●

في هذا الاطار سألت علي ناصر محمد، ألا تعتقد ان تلك الفترة أحدثت فارقا أيديولوجيا ما بين اليمن ودول المنطقة ربما صار صعبا تلافيه؟

■ أنا ضد فكرة تصدير الثورة!

■ قال لي الرئيس:

في تقديري انه كان هناك نوع من المبالغة في تقدير هوة الخلافات ما بين اليمن (الشطر الجنوبي السابق) ودول المنطقة... ومرد ذلك انه كانت هناك عدة تباينات واجتهادات في وجهات النظر... وكان السبب الاساسي في هذه التباينات هو المصالح والارتباطات الخارجية.

الا أنه بعد تحملي مسؤولية السلطة الأولى، شعرت منذ الوهلة الأولى ان هذه الهوة يجب أن تضيق بل وتزول لحتمية ما ينبغي أن تكون عليه مصالح منطقتنا الأمنية والاستراتيجية... فكما أسلفت لك القول كانت احدى أهم قناعاتي أن يعاد اليمن الى مجراه الطبيعي لا أن يشق مجرى خاص لليمن... فاليمن تاريخيا وحضاريا وجغرافيا وتراثيا... بل حتى جيولوجيا هو جزء من المنطقة وأي محاولة لاخراجه عن هذا السياق كان من شانها أن تخل بالتاريخ وتبعا لذلك تخل بضرورات الأمن والمصلحة.

على هذا الأساس سعيت منذ يومي الأول في السلطة لاجراء مراجعة شاملة للعلاقات، وكانت البداية في هذه



المصدر: السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ: ١/٥/١٩٩٣

المراجعة ان اسرع في تحقيق في قدر من التفاهم والتعايش.

... ويضحك الرئيس ساخرا في هذه الحملة وهو يقول، تصور أن تجد نفسك ذات يوم تبذل جهدا في احداث تفاهم وتعايش بين اشقاء!

ويعود علي ناصر لحديثه قائلا: بالطبع كان هناك في الشطر الجنوبي من كان ينادي باحداث تغييرات في انظمة الحكم في المنطقة... لكنني وقفت ضد هذا التيار،

لأنني في الاساس لست من أنصار تصدير الثورات، فأنا أؤمن بأن التغيير في أي بلد هو من مسؤولية شعبه لا مسؤولية الحكومات الأخرى، كيفما كان شكلها وتوجهها.

■ الكويت حلّت خلافات اليمنيين

● قلت للرئيس علي ناصر محمد، الآن بعد الذي جرى وشاب افاق العلاقات اليمنية الخليجية من توتر.. ما هي رؤيتك لمستقبل هذه العلاقات؟

■ أجابني الرئيس: في تقديري ان اصلاح أسباب الخلاف والتوتر تقع على عاتق الحكومة اليمنية.. فقد كان رأيي من البداية انه لابد من حل كافة الخلافات مع دول المنطقة فضلا عن ضرورة تطوير العلاقة مع الكويت بالذات... وطبعا لكي يتم التطوير مع الكويت يجب معالجة الآثار المتعلقة بالحرب.

واعتدل علي ناصر في جلسته بعد ان تلقى رسالة بالفاكس القريب من مقعده، وراح يقول:

الحقيقة انه في الفترة الأخيرة لست اتجاها من جانب الحكومة اليمنية لبدء الحوار وتطبيع العلاقات مع دول المنطقة... وفي اعتقادي ان الزيارات الأخيرة التي قام بها بعض المسؤولين اليمنيين هدفت الى تحقيق هذه الغاية.. ومن رأيي أن تستمر هذه الجهود ولا تنقطع أبدا حتى اذا ما بدا ان هناك بعض العوائق أو الصعوبات.. لأنني ارى انه من صميم المصلحة اليمنية أن تتطور علاقاتها مع جيرانها... وان أي خلاف يجب أن ينتهي عن طريق الاتصالات المباشرة وبدون مكابرة.

وكما تعرف فأن اللقاءات المباشرة في العادة تحقق أهدافها بسرعة أعلى من الكاتيب والمراسيل والتقارير والاستكشافات.

ويضيف الرئيس علي ناصر:

نحن لاحظنا أن الاخوان كلهم في المنطقة باركوا قيام الوحدة اليمنية وعلى رأسهم الأشقاء في الكويت والسعودية... ولهذا نحن يجب أن نبادلهم نفس الموقف الأخوي ونفس هذه المشاعر الفياضة التي لا تتجلى عادة الا عند محك الاخوة الحقيقية.

بالنسبة للكويت - يقول الرئيس - أجدني مضطرا لتكرار انها كانت دائما سباقة ليس في دعم اليمن بل سباقة في حل خلافات اليمنيين... ولا شك انك تذكر انه في حرب عام ١٩٧٢ بين الشطرين وفي وسط تلك الأجواء الملغومة بالمخاطر والمهددات كان وزير خارجية الكويت هو أول مسؤول عربي او دولي يصل الى اليمن للعمل على حقن الدماء وقد نجح في ذلك بالفعل.

وكذلك الحال في عام ١٩٧٩ حين أوشكت النيران على الاشتعال بين حدود الشطرين كانت الكويت هي حمامة السلام التي اخمدت الحريق فدعت الى قمة رئيس الشطرين على ارضها وتحت رعاية أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح وتحققت المصالحة بين الشطرين... ولابد أن اقول لك في هذه المناسبة ان اتفاق عام ٧٩ كان واحدا من الأسس التي قامت عليها بعد عشر سنوات من ذلك اتفاقية الوحدة النهائية بين الشطرين.

اذن نحن الآن أمام حقائق يصعب القفز فوقها او تجاوزها عند النظر الى ضرورات العلاقة المستقبلية بين اليمن ودول الخليج.

■ ندعم الانتخابات اليمنية

● خلال هذا اللقاء مع الرئيس علي ناصر، لم تكن النتائج النهائية للانتخابات اليمنية قد ظهرت بما يجعل الصورة العامة صالحة للقراءة الصحيحة.. ومع ذلك لم يكن



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٣

بالامكان إلا ان أسال الرئيس عنها، حتى في اطار صورتها غير الكاملة.
فقلت له، سيادة الرئيس... كيف ترى وتقرأ نتائج الانتخابات اليمنية؟
■ يقول علي ناصر، كما اتفقنا لا يوجد حتى الآن تقييم كامل لنتائج الانتخابات.
... والتفت علي ناصر لأحد مستشاريه ممن كانوا يحضرون معنا هذا اللقاء، ليسأله كم بلغ عدد الطعون حتى الآن؟
قال له مستشاره، ٣١ يا سيادة الرئيس
واستطرد الرئيس يقول هناك حتى الآن طعون في ٣١ دائرة.. وقد سمعنا بأن هذه الطعون يمكن أن تحال على محكمة دستورية.
لكن من حيث المبدأ نحن ندعم هذه الانتخابات، لأن قناعتنا انه اذا اكتملت هذه التجربة بنجاح فهي ستحقق لليمن وللمرة الأولى في تاريخه، وقف دائرة العنف، وستمكنه من الدخول في المنتدى الحضاري الذي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي.
في تقديري أن الانتخابات حتى الآن جرت في ظل ظروف سلمية، وحسب المعلومات التي أتلقاها فان العملية الانتخابية تمت بشكل عام في ظل ظروف امنية طيبة... وهذا الأمر أسعدني جدا لأن اليمن ليس بحاجة الى مزيد من العنف والقتل.
لهذا اقول ان التجربة في حد ذاتها تجربة طيبة اذا تعززت اركانها.. ولعل من المناسب في هذا المقام ان اشير الى التجربة الكويتية كانت أول تجربة رائعة في المنطقة وأصبحت مثالا ونموذجا يحتذى به.

قصة انتقالي الى دمشق

● قلت لعلي ناصر ، أعرف انك بعد ان تركت السلطة لم تظهر اي نوع من أنواع المشاكسات للنظام.. فلماذا اذن تركت اليمن وذهبت الى دمشق؟
■ في البداية - يقول الرئيس - كان الانتقال من عدن الى صنعاء.. وكان من أجل تحقيق هدف سام وعظيم .. ذلك انني كنت أريد ان تتم الوحدة سريعا وبالطرق السلمية.. ومن غرائب الأمور ان هدفي هذا كان واحدا من المسببات التي جعلتني أدفع الثمن.. أقصد ثمن مواقفي المبدئية.. ومن جراء هذا الثمن خسرت السلطة لكنني كسبت التاريخ.
المهم.. أعود الى سؤالك عن الانتقال من اليمن الى دمشق.. فقد حدث ذلك بعد اتفاق الوحدة بين الشطرين في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٩.. فقد شعرت حينها بانني لايجب ان اكون سببا في تعطيل اتفاق الوحدة.
● كيف ؟ .. سألت الرئيس
■ بمعنى انني قدرت حجم الحساسيات والحرج في وجودي بصنعاء رغم انني كنت معززا مكرما في اقامتي.. وعندما اعتراني هذا الاحساس فضلت ان أرحل أنا لكي تمضي سفينة الوحدة دون أن تواجهها اي معوقات.. وكان تقديري ان ابتعادي عن اليمن في هذه الفترة من شأنه ان يسرع بتحقيق الوحدة.. وهذا هو أصلا هدفي الأكبر.
وللامانة لابد ان اقول بان احدا لم يطلب مني الرحيل.. لا الأخ الرئيس علي صالح.. ولا الاخوان في عدن.
والآن فان الكل صار يطالب بعودتي الى اليمن.. سواء الاخوان في السلطة او الأحزاب أو



المصـدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٣

المنظمات او الشائع.. وهناك من يرى ضرورة لعودتي الى السلطة.. ومن يرى ضرورة ان اعود كي أبقى في قلب الصورة حتى لو لم اكن اريد المشاركة في السلطة.

● اذن ما الذي يمنعك من العودة طالما انهم يريدونك ان تعود؟

● يقول علي ناصر.

انا الذي لا أريد ان أعود الآن.. لانني - اولا - لا أريد ان تستخدم عودتي في لعبة التوازنات والاستقطابات.

وثانيا لانني أعلم ان عودتي اما ستقودني لكي أصبح جزءا من حلف سياسي او لكي يشكل البعض حولي حلفا سياسيا.. لهذا كله رأيت من الافضل ان ابقى الان بعيدا حتى تنجلي الصورة وتستقر المعادلات السياسية في البلد.. واعتقد ان ذلك سيتم قريبا اذا مضت عملية الانتخابات الى منتهاها بشكل طبيعي كما اسلفت ذلك.

■ هذه هي حقيقة العلاقات مع السوفيات

● قلت للرئيس ظلت علاقة عدن بموسكو مثارا لجدل وتحليلات شتى ايام وجودك في السلطة.. انني اريد منك ان ترسم لنا بوضوح مدى هذه العلاقة وحجمها؟

■ (كنت أظن ان علي ناصر سيتوقف أيضا برهة من الوقت قبل ان يجيب على هذا السؤال.. لكنه فاجأني بالإجابة فورا كما لو انه كان يتوقع السؤال منذ بدأنا الحوار)

يقول الرئيس.

كما تعرف فان عدن بحكم موقعها الاستراتيجي ظلت عبر التاريخ هدفا للغزوات والاطماع الخارجية .. ولهذا كانت دائما عرضة للغزوات.. ومنها الغزو البرتغالي والروماني ومرورا بكل الاطماع، الأخرى حتى الاحتلال البريطاني.. معنى هذا ان موقع عدن الاستراتيجي على خارطة العالم جعلها دائما في دائرة الصراع.

ضمن هذا الاطار كانت للسوفيات مصالحهم في المنطقة مثلما كان للآخرين مصالحهم.. انا بالطبع لا أريد بهذا ان اقلل من حقيقة التواجد السوفياتي.. فهم بلا شك كان لهم وجودهم من خلال خبرائهم ومن خلال حلفائهم في المنطقة.. وقد عزز ذلك من حجم ارتباطنا معهم.. وهو كما تعرف ارتباط وصل الى حد ان عقدنا معهم معاهدة صداقة عام ١٩٧٩ فصارت العلاقة مقننة باشكال عدة للدعم سواء في مجال الاقتصاد أو المجالات الأخرى وبالشكل الذي لم يجعل الدعم محصورا في النطاق السياسي.

هناك حقيقة أخرى لابد من ذكرها وهي ان البعض في اليمن راح يزايد في موضوع الصداقة مع السوفيات. وحتى اشرح لك الصورة أكثر دعني أقول لك ان الامور بالنسبة لي كانت أولويات متدرجة على النحو التالي. مصلحة اليمن أولا.. ثم العلاقة مع الأشقاء في الشطر الشمالي ثانيا.. ثم العلاقة مع بلدان الخليج وشبه الجزيرة ثالثا.. فالعلاقة مع الاشقاء العرب رابعا واخيرا العلاقةمع الأصدقاء في العالم الخارجي.

حقيقة كانت هذه هي أولوياتي في العمل.. وقد وزعتها على هذه الدوائر واعتبرت ان كل دائرة ينبغي ان نعطيها من الاهتمام بقدر مايقتضيه دورها في ترتيب الأولويات.. لكن البعض كان يريد ان يقلب سلم الاولويات بحيث يجعل العلاقة مع السوفيات مقدمة على العلاقة مع الجيران والاشقاء.. وفي مقابل هذه النظرة كان السوفيات بالطبع يرون ان من مصلحتهم وجود نظام صديق في عدن وقيادة صديقة في الشطر الجنوبي.

هذه هي المعادلة بالضبط.. انا من جانبي سعيت بقدر ما املك لوضع العلاقة في حجمها الطبيعي.. واعتقد ان بعض المراقبين والاعلاميين بالغوا في تقدير حجم النفوذ السوفياتي في عدن.. انا اعتقد ان نفوذهم لم يكن بالصورة التي رسمتها أجهزة الاعلام.. بدليل ان موسكو نفسها فوجئت باحداث ١٣ يناير مثلما فوجيء كل العالم .. وظلوا وقتا طويلا بعد تفجر الأحداث لم يكونوا قادرين على فهم حقيقة ماجرى.

هناك مثال آخر!

كنا نسمع كثيرا ان جزيرة سوقطرة أصبحت قاعدة سوفياتية، في حين ان السوفيات لم يقدموا دعما واحدا لاصلاح البنية التحتية لسوقطرة ناهيك عن جعلها قاعدة .. ولا شك أنت تعرف حجم التجهيزات الأساسية التي تحتاجها القواعد.

كيف تكون سوقطرة ياأحمد قاعدة وهي لا يوجد بها مطار ولا يوجد بها ميناء ولايوجد بها كهرباء ولا ماء ولا أمن ولا اي شيء من مستلزمات الضرورات الحياتية حتى لا نقول الضرورات اللازمة لبناء القواعد العسكرية؟

من هنا ترى بوضوح ان حكاية القواعد العسكرية في سوقطرة كانت نوعا من المبالغة

الخيالية.. على العكس من ذلك فانا كنت أخذ على السوفيات انهم لم يقدموا شيئا للجزيرة ولم يدعموها.. لا ماليا ولا بنيويا.

والحقيقة انه كلما جاءت قصة علاقتنا بالسوفيات تذكرت كلاما قيما قاله لي سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح عام ١٩٧٤ وكان وقتها وليا للعهد.. أذكر انني قابلته في ذلك الوقت وتحدثنا عن موضوع العلاقة مع موسكو، فقال لي , ان من حقكم ان تقيموا علاقات مع من تريدون من دول في العالم.. ولكننا على اية حال هنا في الكويت لسنا مع اليمن اذا ارتمت في احضان السوفيات.

هذا الكلام الحكيم من سمو الشيخ جابر كان في الواقع تلخيصا لقناعاتي بشأن نوع العلاقة مع موسكو.. فقد كنت مؤمنا بان نكون اصدقاء لا مرتهنين لسياساتهم وافكارهم.

وكما قلت لك فانه بالفعل كان هناك بعض من الزملاء في اليمن ضد هذه القناعة وكانوا يتصورون ان الصداقة مع السوفيات معناها الا نفعل أي شيء دون ان يكون السوفيات حاضرون فيما نفعل.

ساضرب لك أمثلة أخرى!

جاء وقت كنا محتاجين فيه لتعزيز اسطولنا الجوي التجاري.. فسارع هذا البعض على الفور مقترحا ان تشتري (توبوليف ٧٤) السوفياتية لكنني رفضت هذا الاقتراح لأن من الأفضل تجاريا ان نشتري طائرات (بوينغ) لانها الاوفر من حيث تكلفتها ولانها الأنسب تجاريا وجويا ومجموعة أخرى من العناصر.

وجئنا مثلا نقيم مشروع الربط الكهربائي.. كان من راي هؤلاء ان يقوم السوفيات بتنفيذ المشروع فرفضت .. لأن المشروع السوفياتي كان سيستغرق عشر سنوات من العمل في حين ان الشركات الفرنسية والالمانية كانت ستنفذ المشروع في زمن وجيز جدا.. وبالفعل سلمنا المشروع للشركات الغربية.

جئنا أيضا لموضوع السيارات.. كان من راي هؤلاء ان نستورد سيارات «لادا» السوفياتية.. انا رفضت ذلك لانني وجدت ان الأفضل هو ان نشتري سيارات يابانية، لانها من ناحية منسجمة مع طبيعة اليمن المناخية والتضاريسية، ومن ناحية أخرى أرخص تكلفة في قطع الغيار والصيانة وغيرها.

بعد ذلك جئنا لموضوع استخراج النفط.. فبدأت المشروع مع شركة «اجيب» وشركة أخرى كندية.. لكن الأخوان اعترضوا بحجة ان المناسب هو استقدام شركة سوفياتية.. لم اجاملهم في ذلك وقلت لهم بوضوح ان الشركات السوفياتية متخلفة في هذا المجال، فلماذا استقدمهم على حساب مصلحة بلدي؟

هذه الممارسات من جانبي دفعت هذا البعض الى اتهامي بانني اخرجت السوفيات وقلصت نفوذهم.

وحتى موسكو نفسها اصابتها هذه الشكوك.. لانني اذكر انه في عام ١٩٨٢ زارني أحد مسؤولي جهاز المخابرات السوفياتية «الكي. جي. بي» .. وفوجئت به يقول لي: انك اخذت تقيم علاقات مع دول المنطقة!

كان ردي عليه : ان مصلحة وطني فوق الجميع.. وفي سبيل تحقيق هذه المصلحة ساقيم علاقات مع من أريد

يتبع غدا : الاعلام نفخ في عبدالفتاح اسماعيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣

□ مسئول أمريكى :

الانتخابات الديمقراطية فى اليمن تمهد

لقيام علاقات قوية بين واشنطن وصنعاء

واشنطن - وكالات الأنباء - أبلغ ديفيد ماك الوكيل المساعد للخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط المسئولين اليمنيين فى صنعاء بأن الانتخابات النيابية التى أجريت الشهر الماضى فى اليمن مهدت الطريق أمام قيام علاقات أفضل مع الولايات المتحدة . وقال إن استمرار التوجه الديمقراطى فى اليمن سيشجع على المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويعزز وحدة البلاد .

وكانت العلاقات اليمنية الأمريكية قد تدهورت قبل أكثر من عامين نظراً للتأييد اليمنى للعراق فى حرب الخليج .ومما يذكر أن المشاورات تجرى الآن لتشكيل حكومة جديدة فى اليمن .وقد أدلى ديفيد ماك بهذا التصريح أمس بعد اجتماع فى صنعاء مع رئيس الوزراء اليمنى حيدر أبوبكر العطاس .ويعتبر اليمن من أفقر دول الشرق الأوسط . ويحاول حاليا إصلاح علاقاته مع دول الخليج والدول الغربية التى أغضبها تأييده للعراق فى حرب الخليج .ويعتبر ديفيد ماك أول مسئول أمريكى كبير يزور اليمن منذ إجراء أول انتخابات تشترك فيها الأحزاب فى الشهر الماضى



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعوة «الإصلاح» اليمني للانضمام إلى الحزبين

اليمن: وثيقة تحالف بين المؤتمر والاشتراكي

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

وقع الحزبان الحاكمان في اليمن أمس وثيقة تنسيق وتحالف بينهما، وذلك في اجتماع حضره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

ونصت الوثيقة على كيفية تنظيم الدولة والالتزام بالعقيدة الاسلامية والشريعة السمحاء والتمسك بالشرعية الدستورية. وأوردت الأسس والمبادئ الموصلة الى قيام تنظيم سياسي واحد. كما نصت الوثيقة على دعوة حزب التجمع اليمني للاصلاح، الفائز بالمرتبة الثانية في الانتخابات النيابية الأخيرة، للانضمام الى الحزبين الحاكمين.

ولم يتضح شيء عن صيغة تشكل الحكومة الجديدة، الا ان المصادر ربطت ذلك بصيغ الائتلاف الحزبي، بحيث سيكون للتحالف الحالي

التتمة .... ص 4 راجع .... ص 2



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٣

اليمن

تأثير على تشكيلتها وخاصة في ما يتعلق بتحديد من سيتولى رئاستها.

ويعث الرئيس الأمريكي بيل كلينتون برسالة الى الرئيس علي عبد الله صالح، دعا فيها القيادة اليمنية لتوسيع الديمقراطية واعتماد الاقتصاد لآلية السوق كشرط لتوثيق العلاقات الأمريكية ـ اليمنية.

وكانت اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني قد عقدا اجتماعاً مشتركاً بحضور الأمينين العامين للحزبين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، وقعت فيه «وثيقة التنسيق التحالفي على طريق الوحدة».

ونصت الوثيقة على الأسس والمبادئ الموصلة الى قيام تنظيم سياسي واحد بدءاً بتشكيل كتلة برلمانية واحدة في تنسيقهما التحالفي تقوم على أساس الولاء لله والوطن والثورة، والالتزام بالعقيدة الاسلامية والشريعة السمحاء، والتمسك بالشرعية الدستورية وحق كل مواطن في الحرية والمساواة والعدالة وترسيخ الوحدة اليمنية وتعميم منافع التنمية في كل أرجاء الوطن والتمسك بأهداف الثورة اليمنية والنظام الجمهوري. كما نصت على الحفاظ على سيادة الوطن ووحدة أراضيه وبناء الدولة العصرية، وترسيخ القانون والنظام والتمسك بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وبناء الانسان اليمني مادياً وروحياً.

واعتبرت الوثيقة الحكم المحلي قاعدة لترسيخ الديمقراطية وتطوير وتحديث الأسس التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، بما يكفل التكامل والتنافس بين أنشطة القطاع العام والخاص والتعاوني، وتحرير الاقتصاد الوطني من القيود على حرية النشاط الاقتصادي.

وانطلاقاً من ذلك كله، وعلى قاعدة هذه المبادئ والأهداف، واستناداً الى الأهداف والمبادئ المشتركة التي وردت في برنامجيهما الانتخابيين (الاشتراكي والمؤتمر)، فانهما سيعملان ليحققا التنسيق والتعاون بينهما على طريق التوحد، بما يلي:

أولاً: تشكيل كتلة برلمانية واحدة واتاحة الفرصة للانضمام الطوعي الى هذه الكتلة للقوى السياسية الفاعلة الممثلة في مجلس النواب والمقتنعة بأسس ومنطلقات هذه الوثيقة.

ثانياً: مواصلة العمل على استكمال الدولة العصرية الحديثة من خلال اصلاحات دستورية تستهدف تحديد معالم النظام السياسي في ظل التعددية الحزبية، من خلال صيغة تأخذ من النظامين الرئاسي والبرلماني بما يتناسب والظروف الراهنة والواقع اليمني، وتحديد الاتجاهات الأساسية للاصلاحات الدستورية في أسس سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحقوق وواجبات المواطنين الأساسية.

وأكدت الوثيقة ان «المؤتمر» و«الاشتراكي» سيعملان على ادخال التعديلات الدستورية في مجال تنظيم سلطات الدولة وفقاً للأهداف التالية:

1 ـ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السيادية والاستراتيجية، وذلك بالأخذ بمبدأ المجلسين (مجلس النواب «البرلمان» ومجلس الشورى).

2 ـ تعزيز السلطة التنفيذية من خلال انتخاب الشعب لرئيس الدولة ونائبه.

3 ـ تعزيز استقلالية السلطة القضائية من خلال إنهاء الازدواجية في علاقتها بالسلطة التنفيذية.

ولتحقيق هذه الأهداف التي وردت في هذه الوثيقة، يقر الجانبان تشكيل اللجان التالية:

1 ـ لجنة تطوير وترسيخ الأسس الدستورية والديمقراطية التي تبنى على أساسها مقومات الدولة العصرية الحديثة.

2 ـ لجنة وضع البرامج التنفيذية للمهام العاجلة، وفي مقدمتها تحسين معيشة المواطنين وصيانة الأمن والاستقرار ومحاربة الفساد والاستغلال.

3 ـ لجنة لوضع الأنظمة التي تحكم تشكيل الكتلة البرلمانية وتحدد آلية العمل فيها.

4 ـ لجنة لوضع أسس ووثائق توحيد «المؤتمر» و«الاشتراكي» في تنظيم سياسي واحد.

5 ـ خوّل الاجتماع المشترك للجنة العامة والمكتب السياسي والأمينين العامين تشكيل اللجان المذكورة بعد اجراء المشاورات التي يرونها مناسبة في ضوء الاجراءات المتفق عليها.

ووصف عبد السلام العنسي، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي عقب التوقيع على الوثيقة في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» هذا اليوم، بأنه تاريخي بالنسبة للتنظيمين السياسيين، وقال ان تشكيل الكتلة البرلمانية الواحدة، والاتفاق على الأسس والثوابت التي يقوم عليها «التنسيق التحالفي على طريق التوحيد» سيوصلنا في نهاية المطاف الى قيام التنظيم السياسي الموحد البديل عن التنظيمين الحاليين، الذي سيكون الأداة السياسية الواحدة التي ستكفل الأمن والاستقرار.

واكد العنسي ان قيام الكتلة البرلمانية الواحدة، لا يعتبر التفافاً على الديمقراطية، موضحاً ان الأوضاع التي تمر بها البلاد تستوجب توجيه كل القوى للخروج باليمن الى بر الأمان والتنمية والاستقرار.

وقال ان الباب سيظل مفتوحاً امام التجمع اليمني للاصلاح الذي حل في المركز الثاني في الانتخابات الأخيرة كقوة سياسية للانضمام الى هذه الكتلة على أساس الثوابت التي قامت عليها.

وجاء في بيان لحزب الاصلاح، ان 16 عضواً في الحزب الاشتراكي قدموا استقالاتهم من الحزب بناحية «النادرة ـ لواء ـ إب» وذلك احتجاجاً على الممارسات الخاطئة والمبادئ الهدامة للحزب وفي ما يلي أسماؤهم:

1 ـ عبده علي عبد الرحمن الوعيل
2 ـ مسعد محمد عثمان
3 ـ محمد مسعد الدميني
4 ـ أحمد محمد بلغيث
5 ـ حمود ناجي محمد الوعيل
6 ـ علي محسن علي السيقل
7 ـ حميد ناجي عبده الوعيل
8 ـ مسعد علي حسين الحيمي
9 ـ محمد صالح الشمسي
10 ـ حزام عبد الله الضلع
11 ـ عياش عبد الله العزيز
12 ـ عطيل صالح مفلح الوعيل
13 ـ محمد طاهر محمد الحيدري
14 ـ عقيل قائد الوعيل
15 ـ خالد منصر الوعيل
16 ـ فيصل محمد محمد بلغيث
17 ـ طاهر محمد الحوشبي



النائبة الثانية في البرلمان اليمني تتحدث الى "الحياة"

باشراحيل: مهمتي الأساسية تعديل قانون الاحوال الشخصية

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ أعربت الآنسة منى سالم بكار باشراحيل (٣٩ عاماً) وهي احدى امرأتين في مجلس النواب اليمني الجديد «عن استيائها من عدم فوز عدد كبير من المرشحات في الانتخابات التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي اذ تقدمت ٥٠ مرشحة وفازت اثنتان فقط: هي في مدينة المكلا (على بعد ٦٢٠ كيلومتراً من عدن) وخولة شرف في عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد. واكدت ان مهمتها الرئيسية ستكون المطالبة باعادة النظر في قانون الاحوال الشخصية الذي صدر في الفترة الانتقالية التي تلت اعلان الوحدة، معتبرة انه يطمس حقوق المرأة.

وردت باشراحيل في حديث الى «الحياة» ان فوز امرأتين فقط في الانتخابات، على رغم ان المجلس يضم ٣٠١ عضو وعضو، يعود الى «النظرة الضيقة لدى بعض الاحزاب السياسية الى المرأة خصوصاً ان ٩٥ في المئة من المرشحات تقدمن مستقلات من دون دعم الاحزاب باستثناء الحزب الاشتراكي الذي قدم ثلاث مرشحات في عدن وصنعاء والحديدة ففازت مرشحته في عدن، ودعم مرشحة واحدة في المكلا نالت غالبية اصوات الناخبين في الدائرة ١٤٨ حيث حصلت على ٦٠٩٧ صوتاً فيما حصل منافسها من التجمع اليمني للاصلاح على ٣١٢٣ صوتاً».

واكدت النائبة باشراحيل ان «مهمتها الرئيسية في المجلس ستتركز على المطالبة باعادة النظر في قانون الاحوال الشخصية الذي صدر في الفترة الانتقالية (اشارة الى المجلس النيابي السابق الذي رأسه الدكتور ياسين سعيد نعمان بين ايار/ مايو ١٩٩٠ حتى اجراء الانتخابات الاشتراعية في ٢٧ نيسان)». واوضحت في هذا المجال ان «قانون الاحوال الشخصية طمس الحقوق الانسانية للمرأة اليمنية ورفض مساواتها بالرجل بخلاف ما حمله القانون السابق في المحافظات الجنوبية والشرقية قبل الوحدة في ٢٢ ايار ١٩٩٠، والذي كان يعرف بقانون الأسرة». وعن فوزها في الانتخابات قالت الآنسة باشراحيل: «شعرت باعتزاز وفخر كمواطنة قبل ان اكون مرشحة، لأن المرأة في محافظة حضرموت التي تعاني فيها من العادات والتقاليد القديمة والمحرومة من المشاركة في الحياة العامة، استطاعت ان تخوض بجدارة على ذلك هذه التجربة الديموقراطية الفريدة في اليمن وهي الانتخابات الاشتراعية وتحقق فيها فوزاً كبيراً».

دعوة قضائية في عدن تتهم
الحزب الاشتراكي الفائز بالتزوير

ما بعد الانتخابات اليمنية:

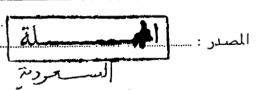
حكومة ائتلافية يسيطر عليها حزب المؤتمر

المعارضة الجديدة قد تضم الاحزاب
المستقلة وحزب التجمع للاصلاح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :



التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣

قلبت الانتخابات اليمنية التي جرى التحضير لها من جانب الأحزاب المتصارعة منذ وقت مبكر كافة التوقعات. فقد خسر المؤتمر الشعبي العام جميع الدوائر في محافظة عدن (١١ دائرة) ليكتسحها الحزب الاشتراكي اليمني، بفارق كبير في الاصوات. وكان المؤتمر الشعبي يراهن في الحصول على نصف الدوائر في عدن بعد ان دفع بعدد من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد الذين عادوا بمراكز قيادية في المؤتمر ومنهم وزراء سابقون غير ان توقعاته لم تكن مبنية على اساس التطورات التي حدثت خلال السنوات الثلاث الماضية.

فقد استطاع الحزب الاشتراكي الذي حكم الشطر الجنوبي لاكثر من ٢٥ عاماً قبل قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠ ان يستغل الخلافات بينه وبين المؤتمر الشعبي العام والتي كانت في الكثير منها تدور حول المصالح الحزبية والذاتية بينهما وتصويرها بانها سياسة متعمدة ينفذها المؤتمر عن طريق انصاره وتهدف الى تدمير عدن كعاصمة اقتصادية وجعلها مدينة مهمشة على مختلف الأصعدة. وقد ساعد ذلك على خلق صورة قاتمة داخل عدن عن كل شيء يرتبط بالمؤتمر الشعبي العام واستطاع الحزب الاشتراكي ان يحصد جميع الدوائر فيها دون منازع.

وكان حزب التجمع اليمني للاصلاح وهو اكثر الاحزاب السياسية تنظيما داخل عدن يعتبر نفسه الخصم اللدود للحزب الاشتراكي وانه الوحيد القادر على تحجيم دوره ومنافسته على اهم الدوائر وخاصة في الدائرتين ١٩ و٢٠ في حي كريتر وهي منطقة يمكن وصفها بانها معقل حزب الاصلاح في عدن ومقر سكن رئيس حزب التجمع للاصلاح فرع عدن الشيخ محمد عبد الرب جابر الذي يعتبر نفسه مرجعا لمؤيديه في المحافظة. الا ان الحزب الاشتراكي استطاع ان يروج رسالة كان قد بعث بها الشيخ محمد عبد الرب جابر الى وكيل فرع وزارة الداخلية والامن في المحافظة تحدثت عن وجود اماكن بيع للخمور قرب المساجد وزعم انتشار بيوت الدعارة، هذه الرسالة التي اراد بها الشيخ جابر توضيح بعض مشاكل المدينة، ولدت غضبا في الشارع العدني تجاه حزب الاصلاح واعتبر ما ورد فيها اهانة لعدن وسكانها.

وتحولت الرسالة الى ورقة بيد الحزب استطاع اللعب بها خلال الانتخابات عندما اكد الشيخ جابر بعد فشله في الحصول على الاغلبية في دائرته رقم ١٩ وخروجه من الانتخابات ان الحزب الاشتراكي حرض الشارع ضد الاصلاح واتهمه بأنه حزب منغلق ويريد تدمير عدن وتحطيمها. وبدأ الشيخ جابر ومرشح الاصلاح في الدائرة ٢٠ سالم مغلس الذي مني بخسارة فادحة هو الآخر امام زكي خليفة (مستقل يدعمه



المصدر : المجلة
السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣

الحزب الاشتراكي) بحملة تشكيك واسعة النطاق بنزاهة الانتخابات. وتحدث عن تزوير من جانب الاشتراكي وتلاعب باصوات الناخبين الاميين لصالح مرشحيه وبتواطؤ مع عدد من افراد الامن الذين يحرسون الدوائر. واستطاع حزب الاصلاح بعد ان تاكد من اكتساح الحزب الاشتراكي لجميع الدوائر في محافظة عدن اقناع بقية الاحزاب التي كانت تتوقع ان تكون منافسة قوية للاشتراكي وحشدها وعدد من المستقلين للتوقيع على دعوى قضائية تطعن في الانتخابات خاصة في الدائرتين ١٩ و٢٠.

وقد رفعت الدعوى الى رئيس المحكمة العليا وتضمنت عددا من الخروقات القانونية التي تمت اثناء عملية الاقتراع يوم ١٩٩٣/٤/٢٧ واثناء عملية الفرز. وقد جاء في الدعوى ان الناخبين في الدائرتين ١٩ و٢٠ لم يؤدوا حقهم القانوني بالاقتراع بحرية ونزاهة بسبب استفزاز رجال الامن ولجان الاقتراع لهم مما اثر على النتائج والادلاء بالاصوات.

عهد جديد

ودخلت اليمن مع انتهاء اول انتخابات برلمانية عهدا جديدا ينهي سياسة الحكم برأسين التي استمرت خلال السنوات الثلاث الماضية عندما تقاسم الشريكان (المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، والحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض) مفاصل السلطة بدءا من مجلس الرئاسة حتى ابسط دائرة حكومية. وادت هذه الازدواجية في الصلاحيات بينهما الى تعطيل حركة التطور خلال الفترة الماضية في اكثر من مجال وسببت انفلاتا واضحا على مختلف الاصعدة، واخطرها الانفلات الامني الذي ادى الى انتشار حوادث العنف والاغتيال.

وقد تعرضت الكثير من الشخصيات السياسية والحزبية والمصالح الدبلوماسية لحوادث عنيفة مختلفة، كما ان الانفلات الاقتصادي عكس نفسه في تدهور العملة المحلية (الريال) امام العملات الاجنبية وارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية فكان كفيلا بتهديد الوحدة الوطنية خاصة ان المواطنين في المحافظات الجنوبية كانوا اكثر ضررا من غيرهم لاعتمادهم الكامل على الدخل الشهري فقط الذي اصبح لا يمنح في كثير من المرافق بسبب انعدام السيولة المالية في البنوك الحكومية.

لقد اخذت الانتخابات اليمنية بعدا استراتيجيا اكثر مما هو بعد سياسي. فقد بدأت الاحزاب السياسية منذ تأجيل انتهاء الفترة الانتقالية من ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢ الى ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٩٣ ترسم وتخطط وتنسق بينها لتتمكن من مواجهة الاحزاب الرئيسية الثلاثة التي تتوفر لها فرصة اكتساح الانتخابات، وهي احزاب المؤتمر، والاشتراكي والاصلاح. غير ان النتائج التي افرزتها صناديق الاقتراع بعد مرور ٤٨ ساعة متواصلة من عملية الفرز اكدت تقدم حزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح بـ ١٢٥ مقعدا مقابل ٤٧ مقعدا للاصلاح و٢٥ مقعدا للاشتراكي. وهذه المؤشرات تؤكد فوز حزب المؤتمر بغالبية الاصوات في البرلمان المقبل وتمنحه الصلاحية في تشكيل الحكومة، الا انه

يستبعد ان يجازف حزب المؤتمر ويؤلف حكومة الاغلبية بسبب وعد كان جرى الاتفاق عليه مع الحزب الاشتراكي، قبل الانتخابات واساسه تشكيل حكومة وفاق (ائتلاف) وطني ايا كانت نتائج الانتخابات

خارطة جديدة

وتشير تكهنات المراقبين الى ان المؤتمر الشعبي العام الذي حظي بالاغلبية سيدعو فعلا الى تشكيل حكومة ائتلاف وطني يكون له فيها هيمنة واضحة، كما يتوقع ان تنضم في اطار الائتلاف الحكومي بعض الاحزاب الصغيرة مثل حزب البعث والحزب الناصري وعدد من المستقلين، ولكن لن يكون هذا التشكيل وفق الآلية السابقة - فترة التقاسم - بل سيهيمن حزب المؤتمر على غالبية التشكيلة التي يتوقع ان يحمل فيها حقائب وزارية كل من يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة - المكتب السياسي - رئيس الدائرة السياسية في حزب المؤتمر وجار الله عمر عضو المكتب السياسي - للحزب الاشتراكي - رئيس الدائرة السياسية للاشتراكي وتشير مصادر سياسية الى ان حزب التجمع اليمني للاصلاح وهو الحزب الاسلامي القوي في الساحة السياسية ربما سيفضل البقاء في المعارضة داخل البرلمان بسبب احتجاجاته المبكرة اثناء عملية الفرز وتحدثه عن خروقات اثناء عملية الاقتراع وسقوط امينه العام والمهندس الحقيقي لسياسة الاصلاح عبد الوهاب الآنسي في الانتخابات.

وجوه تقليدية

ويتوقع المراقبون السياسيون خروج الكثير من الوجوه التقليدية القديمة من الائتلاف الحكومي خاصة الوزراء الذين فشلوا خلال الاعوام الثلاثة الماضية في السيطرة على مهام وزاراتهم.

ومن المقرر ان تعقد الجلسة الاولى للبرلمان المنتخب هذا الاسبوع ليقف امام جدول اعمال حافل، اهم موضوعاته انتخاب رئيس للبرلمان وهيئة رئاسية ومعالجة مواضيع الاصلاحات الدستورية المطلوبة. وتتكهن بعض المصادر الحزبية ان تكون رئاسة البرلمان من نصيب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح او حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة الحالية. وايا كان الذي سيترأس البرلمان فانه سيدعو في اولى جلساته الى ضرورة اجراء اصلاحات دستورية هدفها الفصل بين السلطات وبشكل واضح

ورجحت مصادر مقربة من المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على الغالبية ان ابرز المرشحين لتولي الحكومة هو الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية الحالي. فيما توقعت ان يتولى الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب الاسبق منصب نائب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الحالي منصب نائب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية على ان يحتفظ علي سالم البيض الامين العام للاشتراكي بمنصبه كنائب للرئيس اليمني. كما رجحت المصادر ان يتولى القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة الحالي رئيس اللجنة العليا للانتخابات منصب رئيس مجلس القضاء الاعلى او المحكمة الدستورية على ان يتفرغ عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الحالي الى اعادة تنظيم المؤتمر الشعبي العام.

ويمهد حديث الحزبين الحاكمين عن تشكيل كتلة برلمانية واحدة في المجلس المنتخب الطريق لاعادة فتح ملف «توحيد الحزبين» في اطار تنظيم سياسي موحد جرى الاتفاق على تأجيل الحديث عنه الى ما بعد الانتخابات ■

عدن. لطفي شطارة



رابطة أبناء اليمن تدعو لاجتثاث الفساد

صنعاء: «الشرق الأوسط»

تعقد الهيئة المركزية لحزب رابطة ابناء اليمن «رأي» دورتها الخامسة في العاصمة صنعاء يومي 12 و13 مايو (ايار) الجاري في المقر الرئيسي للحزب لمناقشة الاوضاع بعد الانتخابات اليمنية الاخيرة، وكذلك قضايا الحزب التنظيمية والاعلامية.

وتساءل بيان تلقته «الشرق الأوسط» ووقعه محسن محمد ابو بكر بني فريد الامين العام للحزب هل ستنجح اليمن في الشروع في بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على الحرية والعدل وعلى الامن والامان.. وهل نقوى على اجتثاث الفساد والمفسدين في البلاد والبدء بالتضحية الشاملة التي تستغل وتوظف امكانيات وثروات بلادنا العظيمة؟ وهل ننجح في توفير اجواء صحية وسليمة لرعاية وتنمية وتطوير تجربتنا الديمقراطية الوليدة؟

٢٠٠٠/١١/٦

رسالة كلينتون الى علي صالح : نأمل بمواصلتكم النهج الديموقراطي

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ نقل ديفيد ماك، نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الادنى أمس رسالة خطية من الرئيس بيل كلينتون الى الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني. والتقى الموفد الاميركي الرئيس اليمني ونائبه السيد علي سالم البيض.

وأذيع رسمياً ان الرسالة «عبّرت عن التهنئة بنجاح الانتخابات النيابية العامة وتأييد دعم الولايات المتحدة النهج الديموقراطي التعددي في اليمن».

وجاء في الرسالة «يطيب لي شخصياً ان انتهز هذه الفرصة لأهنئكم والحكومة اليمنية والشعب اليمني بنجاح الانتخابات البرلمانية يوم السابع والعشرين من نيسان (ابريل) املاً بأنكم انتم وشعبكم تواصلون عملية البناء على اساس المثل الديموقراطية العليا في اليمن الموحد.

ان العملية الديموقراطية تكون احياناً صعبة وتدعو في معظم الاحيان الى الشجاعة والصبر والمثابرة، ومع ذلك فان ثمن الديموقراطية وجوائزها المتمثلة في الشرعية السياسية واشاعة احترام حقوق الانسان وكرامته وشعور كل مواطن بأن له مصلحة اصيلة في الامة تجعل تلك الجهود على حد سواء مجدية.

ويحدوني الأمل بأن سير اليمن نحو الديموقراطية سيوسع قاعدة التفاهم في عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الولايات المتحدة واليمن، كما سيساعد في وضع اساس لتطوير علاقاتنا الثنائية».



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١١/٥/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صالح والبيض وقعا وثيقة تنسيق

صنعاء ـ أ. ش. أ: وقع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الامين العام لمؤتمر الشعب العام وعلي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني امس على وثيقة تنسيق بين حزبيهما تمهيدا لتوحيدهما في المستقبل.

وتنص الوثيقة على تشكيل كتلة برلمانية موحدة لاعضائهما في مجلس النواب اليمني الذي جرى انتخابه مؤخرا وستكون العضوية لهذه الكتلة مفتوحة لمن يرغب الانضمام اليها من اعضاء مجلس النواب الآخرين.

كما نصت الوثيقة التي تم توقيعها عقب اجتماع مشترك للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ على الخيار الديمقراطي منهجا ثابتا للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن وبناء الدولة العصرية وترسيخ القانون والنظام والتعددية السياسية وتوفير ضمانات استقلال القضاء وان يتم انتخاب رئيس الدولة ونائبه من قبل الشعب.

واشارت الوثيقة الى انه سيتم تشكيل مجلس للشورى ثلثا اعضائه بالانتخاب بينما تعين رئاسة الدولة الثلث الباقي.

يكون مجلسا النواب والشورى في اجتماعهما المشترك بمثابة جمعية وطنية تختص بالبت في اتفاقيات الحدود ومعاهدات الصلح وتعديل الدستور واقرار الترشيحات لرئاسة الدولة وطرحها للانتخاب العام.



أحمد الجار الله يسترجع مع الرئيس اليمني السابق أحاديث الأمس واليوم..

ويستطلع [illegible] (٤٣)

علي ناصر: لم يكن لعبدالفتاح اسماعيل اي نفوذ وفي ١٣ يناير خسرت السلطة وربحت التاريخ

من هو عبدالفتاح اسماعيل؟

هذا السؤال كان فعلا بحاجة الى اجابة طالما انني جالس مع علي ناصر محمد رفيق مشوار هذا الرجل!

ومبعث السؤال في ذهني ان عبدالفتاح كان شخصية غريبة بحق، واتسم طوال عهده في السلطة بقدر من الغموض الذي لا يشبهه في العتمة سوى غموض رجالات الكرملين القدماء... اليكسي كوسيغين.. اندريه غروميكو.. نيكولاي بودغورني... ليونيد بريجنيف... قسطنطين تشيرنينكو... الى آخر قائمة هذه الأسماء الطاعنة في غموضها... وفي شيخوختها!

عبدالفتاح اسماعيل لم يكن طاعنا في الشيخوخة، لكنه بلا شك كان طاعنا في العتمة، وبقي هذا الشاب طوال عهده لغزا استعصى فكّه على الذي يعرفونه... وبالطبع على من لا يعرفونه.

هذا جانب!

اما الجانب الآخر فان قصة عبدالفتاح ارتبطت ارتباطا لصيقا جدا بقصة دائرة العنف الدموي في عدن.. فكنت تراه اما بطلا للرواية واما مخرجا لها... واما كان هو الرواية نفسها، ويمكن أن يقال بلا تردد ان قصة صعوده وقصة سقوطه كانتا وجهين لعملة واحدة مطلية بالاستفهامات العريضة.

كان ظل عبدالفتاح اسماعيل ممدودا على طول خط يمتد من عهد قحطان الشعبي ومرورا بعهد سالم ربيع علي المعروف بـ (سالمين) وانتهاء بعهد علي ناصر محمد الذي تراوح خلاله عبدالفتاح ما بين المد والجزر. ولعل الناس يذكرون انه في عهد سالم ربيع علي كان هيكل الحكم في عدن قائما على صيغة «الترويكا» السوفياتية ذاتها. ففي موسكو كان ثالوث الحكم مكونا من بودغورني وبريجنيف وكوسيغين... ومقابل ذلك كان ثالوث عدن مكونا من سالمين وعبدالفتاح وعلي ناصر... ومع ذلك فان الناس كانوا يقولون ان هذا الشاب الصارم القسمات، الحاد النظرات، الضنين الكلمات، هو الذي يسوق عجلة الحكم... وبعضهم كان يقول ان عبدالفتاح هو «صدام حسين اليمني» الى حيث كان يراد بذلك لفت النظر الى ان صدام بدأ هكذا... بعيدا عن الأضواء... بعيدا عن المقاعد الأمامية... ثم فجأة صار في قلب الأضواء وفي مقدمة المقاعد.

غير ان مسار عبدالفتاح لم يكن على النحو الذي مضت اليه خطوات صدام تماما... فقد آثر هو من عندياته ان يجعل من نمط حياته شيئا أقرب الى رهبنة القساوسة في الأديرة النائية عن الأنظار... ولعله في آخريات أيامه في الحكم تحول الى راهب ماركسي غرق في بطون الكتب الشيوعية الى «شوشته»، وقيل في ذلك انه وصل الى الحد الذي لا يستطيع معه أن يرد التحية أثناء ما هو سارح في ملكوته!

الذي يهمنا ان علي ناصر محمد كان أحد الذين رافقوا مسيرة الرجل الغامض... بل أكثر من ذلك ان علي ناصر تعامل مع عبدالفتاح بصيغتين... مرة كان فيها ناصر مرؤوسا ومرة كان فيها رئيسا... ولا شك ان المسافة الفاصلة ما بين الحالتين انطوت على كثير من الاسرار والمداخلات التي أحاطت بهذا الرجل الذي عاش لغزا ومات لغزا.

●●●

● قلت لعلي ناصر: حدثني عن عبدالفتاح اسماعيل... من هو هذا الرجل الذي صورته أجهزة الاعلام الغربية ذات يوم من الأيام بـ «روح عدن»... هل هو فعلا كذلك؟!

■ أطلق الرئيس ابتسامة غير كاملة عقب هذا



المصدر: السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٥/١٩٩٣

السؤال... ثم التفت يمنة الى مستشارد ويسرة الى احد افراد الطاقم الرافق لي.. ثم عاد ينظر الي
بنصف ابتسامة... ثم قال.

ـ الحقيقة ان عبدالفتاح اسماعيل لم يكن له اي نفوذ على مجرى الأحداث بالشكل الذي كان يتخيله
الناس . هو كان عضوا في القيادة مثله مثل اي عضو اخر... لا يختلف عن ربيع او قحطان او فيصل او
علي البيض... وبكل امانة لم نكن دوره يختلف أو يتميز عن دور اي من هؤلاء الذين ذكرتهم لك او حتى
الذين لم اذكرهم.

اما في اعتقادي ان عبدالفتاح رجل أعطى اكثر من حجمه... واعرف ان البعض كان يتصور ان علاقة
عبدالفتاح مع السوفيات هي التي أعطتنا هذا الدور... واظن ان الذين ربطوا بين اسمه والعلاقة مع
السوفيات استندوا في هذا التحليل الى ان عبدالفتاح هو الذي وقع معاهدة الصداقة مع موسكو عام
١٩٧٩... فتسابقت اجهزة الإعلام الى اعتباره «رجل السوفيات» في اليمن.

وأجهزة الاعلام نفخت فيه
الماهر في كل ذلك ـ يقول علي ناصر ـ ان شخصية عبدالفتاح ضخمت كثيرا... كل القضية كما قلت لك
كثيرا.. ومع كل ذلك فانا موقن بانه لا يحمل اي تميز عن اي رجل اخر في عدن..
ان الاعلام الخارجي نفخ فيه وبالغ في تقدير امكانياته فاعطاه اكثر من حجمه الطبيعي.

● لكن يا سيادة الرئيس ـ قلت له ـ كيف وصل الرجل الى ما وصل اليه طالما ان امكانياته لا تختلف عن
امكانيات الاخرين؟

■ يجيب علي ناصر بحدة قليلة:
ـ ليس هو وحده من وصل الى القيادة.. هناك اخرون غيره وصلوا... قبله وصل قحطان الشعبي الى
رئاسة الدولة.. ثم وصل سالمين الى رئاسة الدولة ايضا . وقبله وصل فيصل عبداللطيف.. والناصبة كل
هؤلاء وصلوا لنصب رئيس الدولة والأمين العام للحزب... ووصل كذلك علي سالم البيض الى منصب
الامين العام للحزب.

عبدالفتاح ـ يكمل الرئيس ـ تولى الرئاسة سنة ونصف السنة.. انا توليتها من عام ٨٠ الى عام ٨٦..
وكنت طوال هذه المدة رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء وامينا عاما للحزب في وقت واحد.. و..

● قاطعت علي ناصر قبل ان يكمل.. وقلت له يتراءى لي ان عبدالفتاح لم يكن مرغوبا سواء في اليمن او
في المنطقة.. الى ماذا تعزو ذلك؟

■ قال علي ناصر
ـ ربما لا استطيع الان ان اجيب على هذا السؤال بتفصيلات محددة.. لكنني ساكرر لك ما سبق ان ذكرته
بان الضرورات في اليمن كانت مرتبة على سلم اولويات مصلحة الشعب.. العلاقة مع الشمال.. العلاقة مع
بلدان المنطقة.. العلاقة مع العرب.. ثم العالم الخارجي.
انا في اعتقادي ان كل الذين سعوا الى قلب هذا السلم انقلب عليهم السلم!

■ ماهي قصتكم مع هيلا مريام!!

● السؤال التالي الذي وجهته لعلي ناصر كان عن اهداف الحلف الثلاثي المعروف بـ حلف عدن.. وهو الذي
ضم اليمن الجنوبي (السابق) واثيوبيا وليبيا.

لكنني قبل ان القي عليه هذا السؤال رويت له قصة قصيرة.
قلت له ذات مرة التقى وزير خارجيتكم مع احد الزعماء العرب، ووقتها كان الحلف الثلاثي مولودا جديدا.
وراح الحديث بين وزيركم والزعيم العربي يجر بعضه حتى وصل الى اطراف المعاهدة! فقال الزعيم للوزير يا
اخي العزيز انتم احرار في ان تقيموا علاقات مع السوفيات او مع غيرهم.. فنحن ايضا لنا علاقات مع القوى
العظمى . لكن الذي اريد ان اعرفه حقا.. ما الذي تريدونه من هيلامريام (وكان الزعيم يشير الى الرئيس
الاثيوبي المخلوع منغستو هيلا مريام)؟
واظن ان وزيركم رد على سؤال الزعيم بكلام كثير، بعضه مفهوم وبعضه غير مفهوم.
قلت لعلي ناصر. انا الان اعدني مضطرا لتكرار سؤال الزعيم ما الذي كنتم تريدونه من هيلامريام؟

■ ضحك علي ناصر ضحكة كبيرة . وضحك الحضور من حوله وحولي.. ثم اردف قائلا

■ الحلف الثلاثي لم يكن له اي هدف عسكري.. وبالتالي لم يكن يهدف الى تهديد المنطقة كما رددت اجهزة
الاعلام.. هو باختصار كان اتفاقا سياسيا اقتصاديا. لان ليبيا في حينها تعهدت بتقديم ٢ مليار دولار
مساعدات لاثيوبيا واليمن.. والغريب انها لم تدفع شيئا من ذلك!

(.. ومرة اخرى ضحكنا كلنا!!
ومضى الرئيس يقول. طبعا الشكل العام للمعاهدة كان شكل معاهدة فزاعة.. لكن المهم ان بنودها كانت
خالية من اي نص عسكري.. وانتهى بها الامر الى مجرد حبر على ورق.. فقد تنصل الاخوان عن التزاماتهم
ونحن انسحبنا في هدوء شديد.

● قلت له ، على اي اساس قام الجانب الاقتصادي من المعاهدة؟

■ اجاب قام على تعهدات قدمتها ليبيا الى اثيوبيا باقامة مشاريع للسكر والبن ومصنع للرخام.. لكن شيئا
من ذلك لم يتحقق.. بالفعل اقيمت شركات تحت مسميات هذه المشاريع الا ان عجلة العمل لم تدر وتوقف
كل شيء بسبب توقف الدعم.

ولابد ان اشير كذلك ـ والكلام لعلي ناصر ـ الى انه كان هناك هدف اخر للمعاهدة يتمثل في ابعاد اثيوبيا عن
الفلك الاسرائيلي.. لان بعض الخبراء الاسرائيليين كانوا قد بداوا يصلون الى اثيوبيا في ذلك الوقت.. وهم
خبراء عسكريون وخبراء متخصصون في شؤون المياه.. وللحقيقة فانه لم يحدث تقدم في العلاقات الاثيوبية
الاسرائيلية في تلك الفترة واستمرت القطيعة بينهما الى ان ترك منغستو الحكم.



■ قصة.. لا نبي الا ماو!

● قلت لعلي ناصر اثناء توليكم السلطة قيل الكثير عن توجهات الشعب اليمني.. وكيف انكم عملتم اندفعتم الى حد ان بعض التيار الذين تمركسوا حتى الثمالة باتوا يرددون انه «لا نبي الا ماو». ماهو تعليقكم على ذلك.. وماهو تقديركم شخصيا لتوجهات الشعب اليمني في تلك الفترة؟

■ اجاب علي ناصر في اعتقادي ان الشعب اليمني شعب اصيل.. لا يبدل ثوابته، ولا يغير جلده، ولا تهتز في وجدانه المواقف الايمانية والمبدئية.. طبعا بالنسبة لقصة لا نبي الا ماو اعتقد ان فيها قدرا من المبالغات.. فالواقع انه كانت هناك بالفعل كتيبات عقائدية موزعة في انحاء البلاد. وكان بعض الشباب يتداولونها سواء كانت كتيبات ماو او لينين او تروتسكي.

والواقع ان هذا الرواج العقائدي كان يعود بالدرجة الاولى الى الموقف السلبي من بعض الدول الخليجية.. فاتاح ذلك لبعض الشباب ان يظنوا بان لا احد ساعد اليمن سوى السوفيات والصين.. واحد عن طريق هذا الترويج يمكن للمساعدات ان تاتي وتتضاعف.. هذا هو الاساس باختصار.

اما بالنسبة لجوهر الضمير اليمني ومعدنه.. فانا متاكد جدا بان كل الشعب اليمني يظل مرتبطا بتراثه ودينه وعروبته.. ولم يحدث ان اهتزت مثله وقيمه في اي مرحلة من المراحل.

واعتقد جازما بانني تاسيسا على هذه القناعة اطلقت شعاري الشهير المعروف بـ السياسة العقلانية وكان ذلك في عام ١٩٨٠.. وقصدت بالسياسة العقلانية، كما قلت لك في البداية ان تعود الدولة اليمنية الى مجراها الطبيعي، وان تعود علاقاتها التاريخية مع بلدان المنطقة الى ماينبغي ان تكون عليه.

ومن المؤكد يقول الرئيس ان شعاري هذا لقي استجابة واسعة. على المستوى الداخلي والخارجي. لان الحاصل انه في فترة من الفترات بدات المسالة تكون اقرب الى القطيعة..فاحدث الشعار نقلة كبيرة وحقق تغييرات واسعة. ان كان على صعيد الشارع اليمني او على صعيد علاقاتنا الخارجية ...واظن ان من ابرز نتائج سياستي تلك ان الناس مايزالون حتى اليوم يتجاوبون معنا.

■احداث ١٣يناير

كان يوم ١٣ يناير عام١٩٨٦ تاريخا محفوظا لدى ابناء الشطر الجنوبي..حتى ان البعض ظل يردد فيه مجالسه انه لم يتاكد من نجمة النحوم المحفوظة بالرقم ١٣ الا بعد ماحدث!

فقد كانت احداث ١٣ يناير هي وقائع بركان ظن بعض الناس انه يقدر على حبس غلة من التاريخ..ومثل البعض ومنهم علي ناصر نفسه، انه كان يوما موعودا لم يات من فراغ ولم تصنعه الصدف الجرداء. غير انه ايا كان الامر فان البركان ابتلع بحممه اصحاب اليمين واصحاب الشمال. الخصوم والاصدقاء. الذين كانوا في القمة والذين كانوا في السفح..الذين كانوا في بيوتهم والذين كانوا في الشارع.

كان ١٣يناير هو اكبر المنعرجات الدامية في سكة الدرب العنيف الذي مخضت فيه دولة الشطر الجنوبي..وكان حدثا اغرب مافيه انه ارخ لسقوط دولة والقيام وحدة في ان واحد..وانه بقي شاهدا على موت كيان وميلاد كيان..وكانت ايامه ولياليها كرنفالا للعلعة الرصاص وفرقعة القنابل لم تشهد له المنطقة مثيلا ولم يشهد له اليمن شبيها.

■قلت لعلي ناصر قل لي..ما الذي جرى في ١٣يناير؟

اجابني شوف ياحمد! هذه قصة يطول الان شرحها ولقد افردت لها صفحات مطولة جدا في مذكراتي. واكرر انني لكنني اعتقد ان مايهم ان اقوله لك الان ..هو انني في ١٣ يناير دفعت ثمن مواقفي المدنية . ربما كان خسرت السلطة ولكنني كسبت التاريخ ..انا اعتقد ان ماحدث في ذلك اليوم كان لابد ان يحدث .. سيحدث قبل ذلك التاريخ او بعده..انما المهم هو انه كان لابد ان يحدث..وفي تقديري الان انه ليس مهما ان نحدد او نعرف من الذي بدا بالطلقة الاولى ..لكن المهم ان نؤكد بان ماحدث كان من مسؤولية الجميع ..يعني الكل مسؤول عن هذه الماساة الدموية.

انا ارى - يقول علي ناصر - ان الجميع سواء كنا نحن او الطرف الاخر ،علينا ان نستوعب الان جدا الدرس بحيث نتجنب في المستقبل تكرار ماحدث ، وبحيث نحرص على ان يكون ماحدث هو اخر فصل دموي في تاريخ اليمن.

وعلى فكرة..١٣يناير لم يكن هو العلبة الاولى للعنف الدموي ..فقد سبقته في عام ١٩٦٩ احداث تحطان الشعبي ..وفي عام ١٩٧٨ احداث سالمين ..اذن كان ١٣ يناير ، ربما ، اكبر المحطات الدموية ، لكنه بالتاكيد لم يكن المحطة الاولى .فالمهم الان ان نجعله المحطة الاخيرة بالحرص على ايقاف مسلسل الدم..والحرص على ان يحل الحوار في اي مفترق من مفارق الخلاف، محل المدافع والصواريخ..وان تتعظ القيادات من شريط الاحداث كله.

في رسالة الى الرئيس صالح

كلينتون: ديمقراطية اليمن تساعد على تطوير العلاقات

تسلم الرئيس علي عبدالله صالح رسالة من الرئيس الامريكي بيل كلينتون ذكر انها تناولت العلاقات الثنائية والتهنئة بنجاح الانتخابات النيابية في اليمن مؤخرا.

وقام بتسليم الرسالة ديفيد مك وكيل وزارة الخارجية الامريكية الذي يزور صنعاء حاليا وذلك خلال استقبال الرئيس علي صالح له امس.

وقالت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» ان كلينتون قال في رسالته «ان سير اليمن نحو الديمقراطية سوف يوسع قاعدة التفاهم مع الولايات المتحدة، كما سيساعد في وضع اساس لتطوير علاقتنا الثنائية».

واضاف كلينتون ان «العملية الديمقراطية تكون احيانا صعبة وتدعو في معظم الاحيان الى الشجاعة والصبر والمثابرة ومع ذلك فان نشر الديمقراطية وجوانبها المتمثلة بالشرعية السياسية واتساع احترام حقوق الانسان وكرامته تجعل تلك الجهود مجدية».

ومن جهته قال ماك عقب لقائه مع الرئيس صالح ان الانتخابات التعددية التي اجريت في اليمن الشهر الماضي والتقدم في ارساء مبادىء الديمقراطية سيمهدان الطريق امام تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وزيادة الاستثمارات الاجنبية، وبخاصة الامريكية في اليمن.

وقال: «ان الانتخابات ستكون نقطة تحول في العلاقات اليمنية ـ الامريكية». مشيرا الى ان تحركات اليمن الاخيرة الرامية الى تحسين علاقاته بدول الخليج العربية ستجعل الامر «اكثر واقعية لتحسين العلاقات اليمنية ـ الامريكية».

وقالت مصادر دبلوماسية في واشنطن ان الحكومة اليمنية بذلت جهودا حثيثة منذ انتهاء حرب الخليج من اجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وحققت قدرا من النجاح في الاستعانة بنفوذ الحكومة الامريكية في المحادثات التي تجريها مع المملكة العربية السعودية لايجاد حل لمشاكل الحدود بين البلدين. واوضحت ان وجود اكثر من عشر شركات امريكية للتنقيب عن البترول في اليمن كان من العوامل التي شجعت الحكومة الامريكية على الاستجابة لمساعي اليمن من اجل تدخل الولايات المتحدة واستخدام نفوذها لعقد محادثات الحدود اليمنية ـ السعودية.



كلينتون يهنئ صالح على نجاح الانتخابات اليمنية

صنعاء — ا ف ب — ذكرت وكالة الانباء اليمنية (سبا) ان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح تلقى رسالة من الرئيس الامريكي بيل كلينتون يهنئه فيها على نجاح الانتخابات التشريعية الاولى في اليمن التي جرت في ٢٧ ابريل الماضي.

واضافت الوكالة ان كلينتون اشار في رسالته التي نقلها امس نائب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشئون الشرق الاوسط ديفيد ماك الى ان سير اليمن نحو الديمقراطية سوف يوسع قاعدة التفاهم في عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الولايات المتحدة واليمن كما سيساعد في وضع اساس لتطوير علاقاتنا الثنائية.

مخاوف من انقسام «الاشتراكي» في اليمن اذا فشلت مساعي الاندماج

البيض: تشكيل حزب قوي يحل المعضلات في البلاد

عدن ـ كونا ـ تسود مخاوف من انقسام الحزب الاشتراكي اليمني على اثر نية الحزب بالإندماج مع حزب المؤتمر الشعبي العام

وقد قررت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي عقد اجتماع في الاسبوع القادم لمناقشة الاندماج حيث رفضته اللجنة باغلبية ساحقة في اجتماعها الذي عقد في شهر فبراير الماضي.

ويقول مراقبون انه في حالة عدم الحصول على موافقة الحزب بالاندماج مع حزب المؤتمر فسيؤدي ذلك حتما إلى انقسام الحزب.

ويشيرون إلى ان الانقسام سيؤدي إلى تشكيل جبهة منشقة بقيادة امين عام الحزب علي سالم البيض ـ وهو من مؤيدي الاندماج ـ يعترف بها حزب المؤتمر الشعبي مما يؤدي إلى انتقال كل ما يملكه الحزب الاشتراكي من امكانيات مادية وممتلكات اليها



علي سالم البيض

ويرى التيار المعارض للاندماج في الحزب الاشتراكي ان هذا الاندماج يهدف إلى سيطرة امين عام حزب المؤتمر رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح على القوات المسلحة وخاصة انه ينوي الغاء وزارة الدفاع على ان يصبح هو القائد العام للقوات المسلحة.

اما التيار المؤيد للاندماج بقيادة امين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض فيرى انه ليس هناك مبرر للاحتفاظ باستقلالية الحزب طالما لا توجد خلافات ايديولوجية او اقتصادية او سياسية او فكرية بين الحزبين

ويقول البيض ان عملية الاندماج وتشكيل حزب جديد قوي يساعد على حل المعضلات السياسية والاقتصادية والامنية التي تواجهها البلاد

واضاف ـ انه لا يمكن ان يكون هناك اي مستقبل ـ للاشتراكي ـ او ـ المؤتمر ـ بمفرده.

ويذكر ان نتائج الانتخابات البرلمانية اليمنية في الاول من الشهر الجاري قد اسفرت عن حصول حزب المؤتمر على ١٢١ معقدا وحصول الحزب الاشتراكي على ٥٦ مقعدا



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٥/١٢

حــوارات فــي اليمــن حــول مرحلــة ما بعــد الانتــخابــات البــرلمانيـــة ١

جارالله عمر لـ الخليج :البناء الرأسمالي مهمة المرحلة

«الاصلاح» اكثر نشاطا وديناميكية من الاشتراكي والمؤتمر

دمج الحزبين عملية فكرية سياسية لم تنضج ظروفها

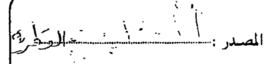
الاشتراكي الثاني بحكم الاصوات لكنه الاول بمنطق التاريخ!

اقر جاراللـه عمر عضـو المكتب السيـاسي للحـزب الاشتراكي اليمني بـان التجمع اليمني للاصلاح هو الاكثر نشاطا مقارنـة بـالمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي نفسه، لكنـه وصف حزبه بانه الفائز الاول في الانتخابات من وجهة نظر التاريخ وان كان قد حصل على المرتبة الثانية من حيث اصوات الناخبين!!

واعرب سكرتير اللجنة المركـزية للشـؤون السياسية عن امله في ان يكـون الاشتراكي هـو حزب المستقبل. وقال ان كل الخيارات مفتوحة امام الحزب في مسألة تحديد موقفـه من تشكيل الحكومة المقبلة وتقاسم المناصب الـرئيسيـة في يمن ما بعد الانتخابات، مبديا اعتقاده بانـه لن يتم ترشيح الشيخ عبداللـه بن حسين الاحمر لرئاسة البرلمان، مؤكدا وجود اتفاق بين المؤتمر والاشتراكي على تشكيل كتلة بـرلمانيـة واحـدة فقط حتى الآن. لكنـه ايـد بحماس التعـديـلات الدستورية التي يقترحها الرئيس علي عبـداللـه صالح وان كان قد ابدى وجهة نظر معـارضـة لدمج الحزب والمؤتمر معا.



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

ورفض وجهة النظر التي تقول ان تطبيق الحكم المحلي في المحافظات اليمنية قد يقود الى عودة العهد السابق وابدى وجهة نظر جديدة وجريئة تقول ان بناء الاشتراكية يتطلب اولا اقامة البناء الرأسمالي غير الموجود في اليمن..!!

وهنا نص الحوار الذي اعقب الغداء على مائدة جارالله عمر:

* ما هو تقييم الحزب الاشتراكي لنتائج الانتخابات..؟

ـ التقييم الاولي ايجابي في منحاه العام. بالطبع فان كثيرا من المعلومات اللازمة للتقييم لم تتوفر بعد، ولكن اذا نظرنا للمسألة في اتجاهها الرئيسي نستطيع ان نقول ان العملية الانتخابية كانت ناجحة، وان الشركاء في اقامة الدولة اليمنية الجديدة قد وفوا بوعدهم فيما يتعلق بنقل اليمن من الشمولية الى الخطوات الاولى على طريق الديمقراطية.

واعتقد ان هذه هي المسألة الرئيسية.. اننا استطعنا ان ننتقل من وضع الى آخر مختلف.. من وضع شمولي يحكم فيه حزب او فرد او مجموعة صغيرة، الى وضع موحد تعددي يعترف بالتنوع والتعدد ويقر حق الناس في التعبير عن آرائهم، وحقهم في التنافس، وحقهم في تشكيل الاحزاب والنقابات. وهذه قضية اساسية ومهمة. ورغم اية نواقص في هذه العملية الانتخابية واية خروقات او مخالفات فاننا قد بدأنا السير الى الامام ولم نعد نراوح حيث كنا.

الثاني انتخابيا الاول تاريخيا

* ما تحليلكم للارقام التي اظهرتها الانتخابات. ما هو حجمكم مقارنة بالاحزاب الاخرى في البلاد..؟

ـ ممكن ان تقول ان الحزب الاشتراكي يحتل المركز الثاني بعد المؤتمر الشعبي العام والذي يعتبر الاول بحكم برنامجه العام وتركيبته.

* ماذا تعني بتركيبته ووضعه العام..؟

ـ يعني عدم محدوديته. فالحزب الاشتراكي مثلا يمثل قوى ومصالح اكثر تحديدا، اما المؤتمر فانه يمثل قوى ومصالح اوسع. ويستطيع الناس الدخول اليه والخروج منه بشكل اسهل من الاشتراكي او الاخوان المسلمين. انا اعتقد ان الحزب الاشتراكي احتل المركز الثاني انتخابيا، لكني اعتقد انه من الناحية التاريخية احتل المركز الاول.!

* كيف..؟

ـ لانه كان حزبا يحكم بفرده، وقد اختار طريق الديمقراطية، واختار التنازل عن المركز الاول في السلطة من اجل اليمن. من اجل الوحدة والديمقراطية، واختار التعددية الديمقراطية بدون معارضة. وكانت الديمقراطية هي قضيته. وهي رهانه. فان تنتصر العملية الديمقراطية في اليمن. وان يعترف بها الحزب الاشتراكي. وان يكون اول حزب يعترف بالنتائج. ويتقبلها. ويمضي على هذا الطريق الى النهاية. فان هذا في اعتقادي هو الانتصار الحقيقي.. ان نعتبر شيئا هو الاستثناء في عالمنا العربي. وان نتقبل الديمقراطية بما هي عليه وليس كما نريدها. ان نقبلها حيث تضعنا. فهذا هو الانتصار الحقيقي. وليس بعدد المقاعد.

بالطبع فان الظروف المحيطة بنا عربيا وعالميا كانت تفيد ان الحزب الاشتراكي لن يحصل على هذا النجاح الذي حصل عليه. ولكن اعتقد انه اثبت انه رقم لا يمكن تجاوزه.

حزب المستقبل

* تفيد الارقام انكم حققتم ١٥ مقعدا في المحافظات الشمالية فيما حقق حزب المؤتمر ثلاثة مقاعد في المحافظات الجنوبية والغربية. ما هو تقييمكم لهذه المحصلة من حيث قدرة كل حزب على الامتداد والانتشار في المحافظات التي كانت تشكل دولة الحزب الآخر ؟

ـ انا انظر الى المسألة من زاوية اخرى. انظر للمسألة من حيث ان المواطنين في المحافظات الجنوبية قد عادوا بعد فراقهم لثلاث سنوات عن حكم الحزب، وصوتوا للحزب واعطوه المكان الذي يستحقه.

واصدروا حكمهم الفصل في المسألة التي كانت محل شجار من قبل وهي، هل الحزب الاشتراكي، بعد ان حكم الجنوب ٢٥ عاما.. هل هو حزب يستحق ثقة الناس، وكانت هذه المسألة قد شهدت لغطا كثيرا وانشئت من اجلها صحف، وصرفت من اجلها الملايين من الاموال.. كانت قضية مؤجلة بت فيها الناخبون يوم السابع والعشرين من ابريل، واصدروا حكمهم لصالح الحزب الاشتراكي.

في اعتقادي ان التنافس في المحافظات الجنوبية كان حزبيا وكان تنافسا بين البرامج والاحزاب ولم يكن بين الاشخاص، ولم يكن له علاقة بالمسألة الجغرافية. لان الاحزاب الرئيسية كان لها مرشحون في الجنوب، ثم ان الحزب الاشتراكي قدم مرشحين من مختلف الاعمار. وقدم نساء ومعظمهم انتخبوا.. معنى ذلك ان التصويت كان للحزب ولبرنامجه ولم يكن للاشخاص.

* ولكنك لم تجب على السؤال المطروح الذي يتناول قدرة كل حزب على الانتشار في مناطق حكم الحزب الآخر سابقا. من هو حزب المستقبل..؟



ـ لا اريد ان ادخل في هذا النوع من انواع المماحكة، وانا آمل ان يكون الحزب الاشتراكي هو حزب المستقبل، ولكني اعتقد ان هناك شخصيات واعداداً هائلة في المؤتمر الشعبي العام، بينها وبين الحزب الاشتراكي روابط مستقبلية كثيرة جداً.. ممكن ان يشكلا روافد لنهر واحد في المستقبل.

الاصلاح. الاكثر نشاطا

* تفيد الارقام ايضا ان الاصلاح حقق المكانة الثانية، رغم انه لم يفز في المحافظات الجنوبية، كما ان حقق المكانة الثانية في المحافظات الشمالية ايضا. ما هو تقييمكم لهذه المكانة التي حققتها هل هو حزب ناهض وصاعد..؟

ـ انا اعتقد ان الاصلاح حزب مهم، وطبعا «الاصلاح» هو ائتلاف من طرفين اعتقد ان القطاع الاكثر نشاطا وتنظيما فيه هم الاخوان المسلمون. وبالتأكيد فانه لا ينبغي الاستهانة بالدور الذي يلعبه، هو حزب مهم، واستطيع القول انه المنافس الرئيسي الآن وغدا.

* ولكن هل هو حزب مستقبلي على الصعيد الجماهيري. وقابل للانتشار جماهيريا..؟

ـ هذا مرتبط بالتطورات العامة، وبالظروف الداخلية والخارجية القائمة او المقبلة، ومرتبط بامكانية البلد في ان تسير قدما في مجال التنمية، وفي حل مشكلات الناس. وفي امكانية الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام في ان يكونا حزبين في الشارع وليس في المكاتب.

هذه جميعها سوف تقرر مصير الاحزاب الثلاثة في المستقبل، ولكن حتى الآن «الاصلاح» هو الاكثر نشاطا من الحزبين. واكثر ديناميكية ولك ان تستنتج من ذلك ما تريد.

اريد ان اقول ايضا ان انتشار «الاصلاح» يعني ايضا تزايد نفوذ العناصر المتنورة داخله.. العناصر التي تدعو الى تقدم العملية الديمقراطية، وشجب العنف بصورة حاسمة وقاطعة. والاعتراف بأن الشعب هو مصدر السلطة، وان الحكومة ينبغي ان تكون حكومة مدنية.

اي على مدى قدرة «الاصلاح» على ان يخرج من الجمود الذي تتسم به بعض الحركات الاسلامية في العالم العربي. ان هذا سيعطيه مكانة طيبة. وانا سمعت انهم تحدثوا مع بعض المراقبين الدوليين في لقاءات خاصة وقالوا لهم انهم لا يقرون تطبيق الحدود في هذه الظروف لانهم يعتبرون ان الكثير من الشروط التي تقتضي ذلك لم تتوفر بعد، وهي وجود مجتمع مثالي وتحقيق العدالة والمساواة بين الناس وتوفر لقمة العيش..الخ.

فاذا صح انهم قالوا هذا الكلام الذي اكده لي بعض المراقبين، فهذا يعني انهم يفكرون بشكل تطوري ولكن انا اريد ان يعلنوا هذا. اذا اعلنوه فاني متأكد من ان الحزبين الاشتراكي والمؤتمر سيخسران وسيكسبون هم وساكون مبتهجا جداً لان يكون هناك تنور في الحركات الدينية، لان المعارضة تحتاج الى تنوع، ولا يمكن للتنوع في العالم العربي ان يستقيم دون وجود ممثلين للحركات الاسلامية والتيارات الاخرى.

كل الخيارات مفتوحة

* يطمح الرئيس الى تشكيل حكومة وفاق وطني تضم المؤتمر والاصلاح والاشتراكي. هل توافقون على تشكيل مثل هذه الحكومة..؟

ـ الحزب يبقي كل الخيارات مفتوحة، لكن انا كنت وما زلت، وهذا رأي شخصي، آمل ان يتجه الحزب الاشتراكي الى مقاعد المعارضة. فهذا انسب له. يعلمه السياسة والديمقراطية بشكل افضل، ويجعله اقرب الى الشارع.

* هذا رأيكم الشخصي، ولكن انا اسأل عن رأي الحزب..؟

ـ رأي الحزب هو ان كل الخيارات مفتوحة وينبغي التفاوض عليها.

* وفي حالة تشكيل حكومة وفاق من الاحزاب الثلاثة. ما هو عدد الوزارات واسماء الوزارات والحقائب التي توافقون على ان يحصل عليها «الاصلاح».

ـ لكل حادث حديث. عندما تطرح هذه المسألة، ونرى ما الذي يريده «الاصلاح» وماذا يريد الآخرون فاننا سنناقشها، وليس لنا رأي محدد حتى الآن، خاصة وان فكرة حكومة الوفاق الوطني لم تطرح عمليا ولم تناقش بعد.

* معروف ان هناك اتفاقاً بين المؤتمر والاشتراكي على تشكيل كتلة موحدة في البرلمان، وعلى تقاسم الوزارات الاساسية، وكذلك المناصب الاساسية. هل انتم على استعداد لان تتنازلوا عن رئاسة الحكومة او رئاسة البرلمان..؟

ـ اولا: المعلومات الواردة في السؤال ليست دقيقة.. هناك اتفاق على تشكيل كتلة برلمانية واحدة. ولكن تقاسم الوزارات والمناصب لم يتفق عليه ولم يطرح. الاتفاق تم حول الكتلة البرلمانية، وهو اتفاق شفهي لم يوقع. ونحن ما زلنا عند هذا الاتفاق. وحينما تطرح مسألة توزيع المناصب والوزارات للمناقشة ستؤخذ كقضية واحدة بما فيها رئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان والوزارات.



* كنتم قبل الانتخابات كحزب اشتراكي تتولون رئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة. هل انتم على استعداد للتنازل عن احد الموقعين او كليهما بعد الانتخابات ؟

- العملية تتعلق بالتفاوض وبموازين القوى، واضح ان المؤتمر هو الحزب الذي لديه الكتلة البرلمانية الاكبر في البرلمان، سنتفاهم معه. وسنرى ما هي مقترحاته ثم نقدم مقترحاتنا وليس لدينا اصرار على شيء محدد.

* في حالة اقتراح المؤتمر الموافقة على انتخاب عبدالله الاحمر رئيسا للبرلمان، بماذا ستطالبون مقابل ذلك للاشتراكي ؟

- لا اعتقد ان المؤتمر سيقترح مقترحا كهذا. وعلى كل فان لكل حادث حديثاً.

* من هو مرشحكم لرئاسة الحكومة عن الحزب الاشتراكي.

- حتى الآن لا مرشح لنا. سيجتمع المكتب السياسي اليوم (١٩٩٣/٥/٣)، وسيحدد سياساته تجاه القضايا محل البحث كاملة.

الاصلاحات الدستورية

* ما هي القضايا محل البحث ؟

- البرلمان. الدستور. الحكومة. مستقبل البلاد، طبيعة النظام السياسي.. الخ..

* هل انتم موافقون على الغاء مجلس الرئاسة ؟

- اذا طرح التعديل الدستوري فنحن على استعداد لبحث هذه المسالة.

* استعداد للبحث ام للموافقة ؟

- للبحث. واذا رأينا ما يقنع يمكن ان نوافق.

* وهل توافقون على تشكيل مجلس للشورى ايضا ؟

- نعم.

* بالتعيين والانتخاب ؟

- نعم.

* يطرح الرئيس الآن ايضا مسالة اللامركزية واقامة حكم محلي في المحافظات واجراء انتخابات مباشرة لانتخاب المحافظ وانتخاب مدير الناحية هل توافقون على ذلك..!

- هذه هي القضية الاساسية بالنسبة لنا. واول من طرحها هو الحزب الاشتراكي. وكان معمولا بها في الجنوب قبل الوحدة.

ولكن نحن نريد لا مركزية اوسع مما كان معمولا بها في الجنوب. نريد حكما محليا حقيقيا، يسهم في عملية التطوير، وينقل مهمات الادارة، وكثيراً من الصلاحيات للمحافظات، وهذا سيساعد على تمتين عرى الوحدة اليمنية وليس العكس كما يعتقد البعض.

* كيف..؟

- عندما يتاح للمحافظات ان تدير الكثير من شؤونها وان تتجنب عناء ملاحقة المركز في كل صغيرة وكبيرة فان هذا سيخفف من الاعباء على السلطة المركزية لتتفرغ لما هو اهم. ثم انه سيعطي المواطنين في المحافظات ثقة بانفسهم وسيجعلهم مشاركين في اتخاذ القرارات على نحو اوسع ويضفي على الديمقراطية اليمنية بعدا جديدا اهم من الانتخابات او يقترب في اهميته - حتى لا نبالغ - من اهمية اجراء الانتخابات العامة. لان المجالس المحلية هي التي تجعل الديمقراطية اكثر تمثيلا وتجعل المواطن اكثر مشاركة.

مخاطر السلطة المحلية

* الا تعتقد ان مثل هذه السلطة المحلية قد تؤدي الى ان تتحول كل قبيلة الى سلطة في مكانها على حساب السلطة المركزية كما كان حادثا قبل ان تمتد السلطة المركزية الى الارياف..؟

- لا. الحادث الآن انه توجد كيانات قبلية في بعض المحافظات تنازع السلطات المركزية سلطتها، ولكن ليس بشكل اداري وقانوني، ولكن بشكل آخر اكثر تخلفا.

الحكم المحلي في اعتقادي سيقضي على هذه الظاهرة لانه سيخلق كيانات ادارية واقتصادية طبيعية، وسيتخطى التقسيم العشائري.

ثم انه يمكن للحكم المحلي ان يساعد على استمرارية وتطوير الوحدة وجعلها اكثر قوة. لان عبر التاريخ اليمني تقول ان الانفصالات المتعددة التي كانت تحدث [illegible] كانت بسبب سخط الناس على انغلاق السلطة المركزية وضيق افقها. وعدم اهتمامها بمختلف المناطق.

الآن نريد ان ندع الناس يهتمون بانفسهم، ونعطيهم الصلاحيات، ولتنشط كل محافظة في هذا الاتجاه. ثم ان هذه غدت الآن ظاهرة عالمية معمولاً بها في سويسرا كمثال.

نحن بالطبع لا نريد الوصول الى ما هو عليه الحال في سويسرا..

* هنالك لا توجد قبائل..؟

- نعم، ولكن وجه الشبه الذي اقصده هو كيف ان هذا البلد الصغير لديه كانتونات تتعايش فيها عدة قوميات.. الالمانية والفرنسية والايطالية وغيرها، ومع ذلك فان عناصر الوحدة موجودة.

هذا ما ابقى على وحدة سويسرا بينما جرى تقسيم العديد من البلدان الاخرى.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٥/١٩٩٣

وحدة الحزب

* فوجىء بعض المراقبين للانتخابات بانكم قد رشحتم انيس حسن يحيى في الانتخابات بوصفه عضوا في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي كما ان ابو بكر باذيب شارك بنفس الصفة في المؤتمر الصحفي الذي عقده الحزب متى عادا الى الحزب بعد أن اخرجا منه عقب احداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ؟

- كنا قد اعلنا اثر الاخذ ببرامج الاصلاح في الحزب، قبل قيام الوحدة اليمنية. الانفتاح على كل الشخصيات والقوى الطيبة التي كانت داخل الحزب او الجبهة القومية من قبل، وقفل ملفات الماضي. وقرر الحزب ان ينظر الى المستقبل.

ومن جانب هؤلاء الاخوة انيس، ابو بكر، عبد الغني عبد القادر ومحمد قاسم الثور، وعلي صالح عباد (مقبل).. هؤلاء، كمناضلين، كان لهم دور كبير في العمل الوطني في اليمن.. في انشاء الحركة الوطنية وفي الكفاح من اجل الثورة. وهم لم يروا اي مكان انسب لهم من الحزب الاشتراكي اليمني. اختاروا ان يعودوا الى الحزب، ورحب الحزب بهم وقال ان مكانهم حيث كانوا من قبل في قيادة الحزب. وهم موجودون الآن في القيادة يؤدون دورهم كاملا غير منقوص. واريد ان الفت انتباهك الى ان انيس كان يشرف على حملة الحزب الانتخابية في محافظة عدن. ومحمد قاسم الثور اشرف عليها في محافظة صنعاء، و عبد الغني عبد القادر في محافظة الحديدة، وابو بكر باذيب يرأس تحرير صحيفة «الثوري» . صحيفة الحزب المركزية. وهذا دليل على ان العودة للحزب كانت عودة كاملة ولم يكن هناك اي تحفظ من اي جانب.

* هل عادوا كأشخاص ام كمجاميع ؟

- عادوا كأشخاص، والحزب مفتوح للجميع، وقد عادت مجاميع كبيرة للجنة المركزية ايضا وللقواعد ايضا. لكنهم لم يعودوا كثيار.

* لكنهم كانوا انضموا للتنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية ثم للحزب الاشتراكي باعتبارهم كانوا يمثلون حزبين في السباق. وعند خروجهم، خرجت معهم المجاميع التي كان قد التحقت معهم بالجبهة القومية.

- لا، ليس كلهم. لقد صححنا ما حدث في يناير ١٩٨٦ والغينا ملفاته واعدنا توحيد الحزب بشكل افضل.

المؤتمر العام والبرنامج الجديد

* لماذا تأجل انعقاد المؤتمر العام للحزب حتى الآن ؟

- السبب الرئيسي هو الانتخابات حيث اعتقدنا ان انشغالنا بالتحضير لمؤتمر الحزب قد يؤثر على ادائنا في العملية الانتخابية. وعلى كل فاعتقد ان المؤتمر سينعقد في المستقبل القريب. وستحدد موعده اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

وقبل ذلك سنعيد قراءة الوثائق التي كتبت ونرى ما الذي يمكن ان يبقى وما الذي يمكن ان يعدل.. الخ.

* لاحظت في مشروع البرنامج السياسي المعد انه يخلو من كلمة الاشتراكية التي وردت في اسم الحزب فقط ؟

- هذا صحيح لان مشكلة اليمن الآن ليست في توزيع الثروة، ولكن في انتاج هذه الثروة.

اليمن يواجه الآن مهمات البناء التى عليها ان نبدأ في بعض المجالات من الصفر.

نريد ان نخلق اولا كيانا وطنيا موحدا، وان نمحو الامية ونوفر الرعاية الصحية والتعليم. وان ننشىء تنشئة رأسمالية.

وباختصار لا يمكن ان نتحدث عن الاشتراكية قبل ان ننشىء الرأسمالية اولا.

الرأسمالية اولا

* هل تتوقع ان يصبح اسمكم قريبا الحزب الرأسمالي اليمني..؟

- للاسف الشديد ان الموجود في العالم العربي هي العشائرية ومرحلة ما قبل الرأسمالية. ولو ان العرب وفقوا للبدء في التنمية الرأسمالية مبكرا لكانوا قد حققوا المهمات اللاحقة.

وليس مهما ان تسمى احزابهم احزابا رأسمالية اذا هي نجحت في خلق نهضة رأسمالية حقيقية. ولو حدث ذلك لكنا في اعتقادي قد توحدنا. ولو كنا في وضع مختلف. اما الآن فاننا عدد كبير من الدول العربية لو دققت في الامر لوجدت اننا جميعا ننتج اقل مما تنتجه ايطاليا.

بين البرنامج والميثاق

* في ضوء مشروع البرنامج الجديد فانه لا فروقات جوهرية ولا ثانوية مقارنة بالميثاق الوطني للمؤتمر الشعبي العام ؟

- لا. هنالك فروق. اذا دققت ستجد فروقا:

اولا: «الميثاق» ذو نفس شمولي لا يقبل الديمقراطية ويعارض التعددية. انه برنامج الحزب الواحد.

اما برنامج الحزب الاشتراكي فانه برنامج حزب موجود في مجتمع تسوده التعددية.

ثانيا: ان برنامج الحزب ازاء قضايا



التحديث اكثر وضوحا.

ولكنى لا انكر ان هناك تقاربا كبيرا بين برنامجي الحزب والمؤتمر. حقيقة يوجد تقارب في المسائل البرنامجية الآن. لان المؤتمر كما اعتقد، تحرك قليلا للامام، وتراجعنا نحن قليلا، وهناك مساحة في الوسط نقترب نحوها شيئا فشيئا.

رفض الاندماج

* لماذا رفضتم الاندماج..؟

ـ لان التوحيد لا ينبغي ان يتم بقرار من اعلى.. يجب ان يأتي تتويجا لعدد من التطورات السياسية والاقتصادية والفكرية، ان عملية توحيد حزبين في حزب واحد هي عبارة عن مشروع فكري وسياسي يحتاج الى وقت يتم التمايز والاتحاد خلاله بصورة طوعية وطبيعية.

انا اعتقد انه يجب ان يترك الامر للتطورات الطبيعية والتلقائية والا نتخذ قرارات في هذا الشأن.

* الا يعني ذلك شخصيا كنت ضد الدمج في حين ان الامين العام كان مع الدمج..؟

ـ الامين العام كان يقود الحوار بين ذوي الآراء المختلفة داخل الحزب، وهو محل احترام الجميع في الحزب الاشتراكي اليمني ويقود الحزب دون منازع وليس هنالك من يختلف معه في قيادة الحزب او في قواعده. لكنه قال للآخرين يجب ان تتحاوروا بصورة ديمقراطية.. هنالك مقترح ينبغي ان تقولوا رأيكم فيه، وتحدث الجميع في اللجنة المركزية حول هذا الموضوع. واستخلص الامين العام من المناقشة ان هذا الامر متروك للمستقبل.

انا كان لي رأي كما كان للاخوة الآخرين آراؤهم.

انا رأيت ان المطروح كان مشروعا فكريا وسياسيا. وان المسالة طوعية ينبغي ان تأتي تتويجا لتطور موضوعي سياسي وفكري. وفي ضوء محطات لاختبار العلاقة فيما بيننا، وينبغي ان تأتي متدرجة وان تبدأ بالتحالف لا ان ننتقل نقلة مفاجئة من الاقصى الى الاقصى.

* يبدو ان الامر قد يطرح مجددا بعد الانتخابات. ما هو المدى الزمني الذي تراه مناسبا لتتحقق عملية الدمج..؟

ـ حتى الآن لم اقل نعم للدمج، ولكن اذا طرح هذا الامر فانه سيكون لكل حادث حديث.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

البيض لـ «الشرق الأوسط»

الاندماج لا يستهدف «الإصلاح» ولا خطر من انشقاق الاشتراكي

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

بدأت عملية اعادة تشكيل الخريطة السياسية اليمنية بعد الانتخابات البرلمانية الاخيرة، التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، وأعلن الحزبان الحاكمان - المؤتمر الشعبي والاشتراكي - في الوثيقة التي وقعاها أول من أمس تكوين «كتلة تاريخية» في مجلس النواب الجديد، تضم نوابهما فيه، مع ترك الباب مفتوحاً أمام نواب الاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى.

وأكد علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني، في حديث لـ «الشرق الأوسط» ان هذه الكتلة التاريخية تمثل «تيار الوسط» وتضمن النجاح للمشروع الديمقراطي، وشدد على انها لا تمثل تهديداً للمعارضة، وانما تحافظ على التعددية، في اطار المشروع الحضاري لليمن.

التتمة ص 4

٢٠١٢٠



(بالاتفاق مع La Stampa)

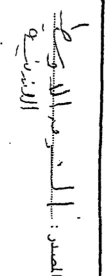
البيض

غير ان عبد الوهاب الآنسي ـ الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح ـ لم يخف ان توقيع الوثيقة كان مفاجأة لحزبه وللقوى السياسية الاخرى، وقال ان تجمع الاصلاح «يدرس بنود الاتفاق بجدية ومسؤولية في ضوء ظروف اليمن الحالية، مع حرص تجمع الاصلاح على توظيف هذا الانجاز الكبير لمصلحة اليمن، والحيلولة دون الالتفاف على الديمقراطية».

وجدير بالذكر ان نحو نصف أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي لم يحضروا توقيع الاتفاقية، مما يشير الى انشقاق في صفوفه، وتتكهن مصادر مطلعة بأن حزباً جديداً قد يخرج من صفوف الحزب الاشتراكي في حالة توحده مع المؤتمر الشعبي، وكان البيض نفى احتمالات انشقاق الحزب، وقال «إما ان نتقدم معا أو نتأخر معنا، وقد نتوقف عند نقطة معينة».

وتطرق البيض، في حديثه لـ «الشرق الأوسط»، الى أهمية الحراك الاجتماعي واطلاق الطاقات والتنافس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كضمان للتعددية السياسية واستمرار الممارسة الديمقراطية، اضافة الى دعم الملكية الخاصة والتعاونية الى جانب الملكية العامة والمختلطة، لتشجيع الاستثمارات العربية واليمنية، في اطار نظام متوازن ليس «انفتاحاً لا نفهم أبعاده».. أو «انغلاقاً وتشدداً».





توقعات بإعادة تشكيل الخريطة السياسية اليمنية

الشعبي والاشتراكي يبدآن خطوات التوحيد والإصلاح يبحث موقعه السياسي

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اثارت الوثيقة التي وقعها - اول من امس - الرئيس اليمني علي عبد الله صالح - الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام - ونائبه علي سالم البيض - الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني - ردود فعل متباينة على الساحة السياسية، فبينما ابدتها دوائر شعبية وأخرى منتمية الى المؤتمر الشعبي، عبرت مصادر التجمع اليمني للإصلاح عن تخوفها من التوقيع على الوثيقة، ورأت فيها مفاجأة للإصلاح، «خاصة بعد حصوله على 62 مقعداً في البرلمان الجديد».

وتقول مصادر رحبت بالوثيقة انها تعكس التنسيق التحالفي للشعبي والاشتراكي، على طريق توحيدهما، واوضحت ان ذلك يعبر عن حرص التنظيمين على وضع المصلحة الوطنية العليا فوق اي مصلحة حزبية ضيقة، يكون من نتائجها تهديد الوحدة الوطنية. واشارت مصادر «الإصلاح» الى ان الكتلة البرلمانية له واصلت امس اجتماعاتها برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح - لبحث الموقف ودرجة المشاركة في الحكم التي يمكن للتجمع القبول بها، واعادة تقييم الموقف في ضوء الاتفاق الجدي بين الاشتراكي والشعبي على تشكيل كتلة برلمانية واحدة قبل انعقاد المجلس الجديد يوم السبت المقبل.

وفسرت الأوساط السياسية في صنعاء اتفاق «الشعبي والاشتراكي» - الذي تزامن التوقيع عليه مع وجود ديفيد مان - وكيل وزارة الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى بانه يستهدف دفع الحزبين جدياً نحو التوحد في تنظيم سياسي جديد، وتحجيم دور الاصلاح في البرلمان الجديد، عن طريق التفاوض معه - كطرف اصغر - حول تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية.

وبينما اعتبر بعض المراقبين الاتفاق موجة ضد الاصلاح، رأى آخرون انه ركز على ادخال اصلاحات مختلفة على سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما يتلاءم مع الواقع الذي احرزته الانتخابات، واتفقت قيادتا الحزبين على اخذه في الاعتبار من اصلاحات دستورية شاملة، لتجاوز الارتباكات التي وجدت خلال المرحلة الانتقالية وللتخلص من رواسب التشطير، وتحقيق وحدة الارادة السياسية.

وأكدت بعض اوساط الحزب الاشتراكي ان نحو نصف عدد اعضاء المكتب السياسي لم يحضروا الاجتماع المشترك للجنة العامة، والمكتب السياسي اول من امس.

وقد لوحظ بالفعل تغيب الدكتور ياسين سعيد نعمان، ومحمد سعيد عبد الله (محسن)، وصالح منصر السيلي ومحمد قاسم الثور ويحيى الشامي وجار الله عمر وسيف صائل خالد وعبد الواحد المرادي وانيس حسن يحيى وابو بكر باذيب وجميعهم اعضاء في المكتب السياسي.

وقال مصدر صحافي مطلع ان المهندس حيدر العطاس - رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - رد على استفسار له حول موقف الذين لم يحضروا الاجتماع من اعضاء المكتب السياسي، وبرره بانشغال معظمهم في المحافظات، او سفرهم خارج البلاد. ولكنه لم ينف تحفظ القياديين في الاشتراكي مازالوا متحفظين على مسالة التوحيد بين الحزبين.

اما عن انعكاسات الاتفاق على العلاقة مع تجمع الاصلاح، وأثرها على طبيعة التفاوض معه بشان تشكيل الحكومة، فقد اشار مصدر مطلع الى تاكيدات لبعض المسؤولين في الحزبين، كشفت على وجود وثيقة اخرى ملحقة بالاتفاق، ستكون محوراً للتفاوض مع الاصلاح، مع ترك الباب مفتوحاً لمن يرغب في الانضمام مستقبلاً.

ولم تتضمن الوثيقة اي اشارات الى الآليات، والاجراءات اللازمة لتحقيق التوحيد، وتركز مضمونها على الاصلاحات الدستورية، والمقترحات التي ستعمل من اجلها الكتلة البرلمانية للحزبين خلال الفترة المقبلة، وتتعلق بإحداث تغييرات في بنية وهيكلة النظام السياسي، وأجهزة السلطات العامة المرتبطة بالدولة.

ولكن آخر فقراتها تضمنت بنداً نص على تشكيل لجنة لبحث ومتابعة انجاز وثائق وادبيات توحيد الحزبين في تنظيم سياسي واحد.

وشاعت تكهنات على الصعيد الحزبي لم تستبعد ان يترتب على هذه الوثيقة نشوء حزب جديد من صفوف الحزب الاشتراكي، وفرز الاخوان المسلمين - من تجمع الاصلاح - في حزب مستقل، ولكن ذلك لن يحدث في الأمد القريب.



THE NEW YORK TIMES

نيويورك تايمز

اليمن تصنع الدهشة

شيء مهم ولافت للنظر ذلك الذى حدث فى اليمن. فقد توجه إلى صناديق الاقتراع ٨٠٪ من الناخبين المسجلين الذين يبلغ عددهم ٢,٧ مليون ناخب ليختاروا (٣٠١) نائب بالهيئة التشريعية من بين ٣٥٤٥، كما انتخبوا سيدتين من أجمالى ٥٠ سيدة رشحن انفسهم فى الانتخابات التى شارك فيها أكثر من ٤٠ حزبا وحضرها مراقبون دوليون.

وهذه هى أول انتخابات تجرى فى اليمن على أساس التعدد الحزبى، وأول انتخابات تشارك فيها المرأة، ممايعنى مقدمة للانفتاح الديمقراطى فى هذه الدولة، وهذا أمر مثير للدهشة يضاف إلى المفاجآت التى أقدمت عليها اليمن فى الفترة السابقة، ففى عام ١٩٩٠ اندمجت جمهوريتا اليمن الشمالى والجنوبى فى وحدة غريبة بين نظامين الأول تقليدى والثانى ماركسى، وقد نجحت هذه الوحدة لأنها قامت على المنهج العملى، واستطاعت تحمل المتاعب الاقتصادية التى واجهتها.

والآن يستحق الرئيس على عبد الله صالح أن يزجى إليه المديح لهذه التجربة البارزة، فقد شجع المرأة على الاشتراك فى الانتخابات وأعطى الحرية الكاملة للأحزاب الاسلامية مادامت لاتقوم بحملاتها الانتخابية داخل المساجد، وقد فاز حزبه بأكبر كتلة من المقاعد ويقوم بتشكيل ائتلاف مع الحزب الاشتراكى ومع احد الاحزاب الاسلامية.

كما قام الرئيس اليمنى مؤخرا بخطوة جديدة تثير الدهشة، فقد اقترح تعديل الدستور اليمنى لتقتصر مدة الرئاسة على فترتين فقط، وهذا يعنى ان بذور التغيير بدأت تطرح فى هذه الدولة التى كانت توصف فى الماضى بأنها أكثر مناطق العالم تمسكا بالتقاليد.



علي سالم البيض، فيلسوف الحركة الوطنية اليمنية، لـ «الشرق الأوسط»

تخلصنا من التفكير الانقلابي وإلغاء الآخرين وندعو لتغيير العلاقات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار

صنعاء: من عبد الله حموده

على الرغم من الاستغراق الشديد في التطورات اليومية للسياسة اليمنية، وخضم القضايا والمشكلات التي تغرق الساحة في المرحلة الراهنة، وتتجاذبها بين معوقات الماضي واحتمالات المستقبل، فإن علي سالم البيض ـ نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ـ يحتفظ بقدرة هادئة على التفكير، وبطرح قضايا تتخطى ما يدور على السطح، لتصل الى اعماق التفاعلات الجارية في اعماق المجتمع.

ويتميز البيض بدرجة عالية من المزج بين المثالية والواقعية، تجعله اقرب ما يكون الى فيلسوف السياسة، يستشرف آفاق المستقبل البعيد، ويبحث عن آليات لحل المشكلات الراهنة، ولكن يبدو انه يحتفظ بموطئ لقدميه على الارض دائما.

وربما كان اوضح دليل على ذلك ان حذاءه كانت عليه آثار طين من شوارع صنعاء التي هطلت عليها امطار خفيفة خلال الايام السابقة على اللقاء، رغم عدم وجود اي أثر لذلك الطين في طرقات مجمع قصر الرئاسة ومقر اقامته، او في قاعة الاستقبال التي غطيت ارضها بسجاجيد وثيرة، يفصلها عن شوارع صنعاء الفارق بين الواقع الشعبي، ورفاهية المقر الرسمي لنائب الرئيس.

رحب علي سالم البيض بلقاء «الشرق الاوسط»، وكان السياسي اليمني الوحيد الذي تطرق الى الحراك الاجتماعي، واطلاق الطاقات، وازالة العوائق من طريق المنافسة الاقتصادية، ليكون ذلك ضمانا اساسيا لتكريس التعددية السياسية والديمقراطية، ويحمي من العودة الى نظام الشمولية او الحكم العسكري، وذلك في لقاء تناول القضايا والخيارات التي تواجه اليمن حاليا، وكانت تفاصيله على النحو التالي:

● الى أي حد ترون ان الانتخابات اليمنية ستساعد على حل المشكلات السياسية التي كانت موجودة في الفترة الانتقالية؟

ـ الانتخابات اليمنية لها علاقة تاريخية بتطورنا المعاصر. فنحن بهذه الخطوة وضعنا اساس عملية التطور الجديدة للمجتمع اليمني في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخرجنا من كل الطرق المتعرجة والمتعبة التي تمر بها كثير من الدول العربية والعالم الثالث، واقتنع الشعب اليمني بهذه الممارسة، لكي يأخذ طريق التعددية السياسية والحزبية، ونخلص انفسنا واجيالنا من التفكير الذي ساد تجاه السلطة خلال المراحل السابقة، وهو طريق الاستيلاء على السلطة بأي وسيلة، بفهم يعتمد على ان الغاية تبرر الوسيلة.

خلصنا انفسنا من التفكير الانقلابي والغاء الآخرين، ومن كثير من المعاناة التي عشناها، وما زالت تعيشها اجزاء كبيرة من الامة العربية، ونحن الآن نعتقد ان طريقنا هو طريق تشجيع الطاقات والتنافس السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والسعي للتوفيق بين مصالح القوى الاجتماعية المختلفة، وهو الطريق الذي يمكننا من تشييد معالم جديدة لحضارتنا.

● لو اردت ان اطرح سؤالا بشأن التنافس السياسي والتعددية، يقال حاليا ان المكتب

السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - الذي انتم امينه العام - اتخذ قرارا بتوحيد الحزبين الحاكمين حاليا، الا يعتبر ذلك نوعا من التناقض مع الديمقراطية، لان توحيد القوتين الاساسيتين سيخلق قوة ضخمة جدا لا يستطيع اي طرف آخر ان يواجهها. ويعتبر ذلك بشكل او آخر عودة الى الشمولية - كما تقول اطراف المعارضة. فما هو رأيكم في ذلك؟

- اولا خطواتنا الحزبية الداخلية - في ذاتها - تقوم على الروح الديمقراطية. وحل القضايا ديمقراطيا داخل الحزب، مع مراعاة الحياة الديمقراطية في المجتمع. والقرار في مثل هذه القضايا لا يتخذه المكتب السياسي للحزب، وانما يتخذه الحزب بالياته المختلفة. واذا بادر المكتب السياسي باتخاذ قرار في اي قضية، فذلك مقدمة لطرحها على الهيئات الاخرى، ولا تعتبر - في هذه الحالة - قضية محسومة، والا فكيف نرعى الديمقراطية في المجتمع؟ نحن نرعى الشيء الموجود في اطواره الاولى، حتى نحافظ على التوجه الديمقراطي الذي يخدم المجتمع اليمني ولا يخدم الحزب الاشتراكي فقط.

انا اعتقد ان هناك تيارات اساسية في التوجه التنافسي موجودة هنا وهناك، في هذا الحزب او ذاك، تتعدد اراؤها في تفسير الحياة. هناك تيار اليمين ويوجد من يمثله، وتيار اليسار الذي يتشكل من احزاب مختلفة وقوى وعناصر كثيرة. واعتقد ان تيار الوسط - الذي اتكلم عنه واقول انه الكتلة التاريخية - يريد لهذا المشروع النجاح والترسيخ والبناء القوي.

● ولكن هذه الكتلة التاريخية ليس امامها سوى مجموعة من الاحزاب الهامشية الاخرى، التي اثبتت الانتخابات انها ذات وزن محدود؟

- ولكنها تشكلت، وهناك اساس يفيد انه ستكون هناك معارضة، سواء تشكلت الآن ام لا. هذه التيارات موجودة في الحياة والواقع. اهم شيء الا توضع قيود امامها تكبلها.

● اذن، ما هي الضمانات لوجود ومستقبل هذه المعارضة؟

- هذه الضمانات تتمثل في التوجه الذي اختطه شعبنا، والذي نريد ان نؤكده في دستورنا بوضوح، بحيث لا ياتي احد بعدنا يفكر في التراجع عنه. ليست هناك عودة. اليمن انطلقت. وان شاء الله ترى نتائج ذلك في المستقبل. دعونا نمشي خطوة.. خطوة. نحن حديثو العهد. والحديث عن اي توحد بين اي حزب وآخر، او اي فصيل وآخر الآن غير صحيح، ويجب ان لا نستبق الأمور.

فنحن - كمؤتمر شعبي وحزب اشتراكي - في ان لنا تجارب. فالمسالة هي اذا كان الصراع المستقبلي سيتبلور اكثر على اساس برنامج، فلا يعني ذلك ان الحكم تطور، ولكننا نزرع بذوره الآن.

والعملية التاريخية تكون على هذا النحو. تصير التعددية وتتطور. ولكن كل ما يهمنا من هذا هو ان يؤدي الى شيء. وما نتكلم عنه من مشروع حضاري لا بد ان يؤمن هذا.

ولكن بالنسبة الى الديمقراطية، وحتى عندما نواجه الآن - في بعض الاوقات - ما ينغص الديمقراطية، باعتبارها في مرحلة البداية. وتبدو هنا وهناك تعبيرات فوضوية وعفوية، فهذا شيء طبيعي جدا.



المصدر : الشرق الأوسط
المدينة :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

ونحن نصر على مزيد من الديمقراطية. وعندما نرى ما ينغص الديمقراطية نرى انه يحل بمزيد من الديمقراطية، لأن المزيد من الديمقراطية هو الذي سيصبح سلوك هذه القوة او تلك.

تركيب مختلف

● المؤتمر الشعبي العام هو اطار عام يضم تيارات مختلفة، والحزب الاشتراكي يشكل شكلا تنظيميا قويا له شكله البنياني ومؤسساته. هل يعني توحيد التنظيمين - في مرحلة مقبلة - ان المؤتمر سيكتسب شكلا تنظيميا مثل الحزب، ام أن الحزب سيصبح تيارا ضمن التيارات الاخرى داخل المؤتمر؟ وماذا سيكون عليه الشكل العام للتنظيم الموحد؟

- مسألة الانضباط بمعاييرها هي نتيجة، ولا استطيع ان اقول ان الانضباط الذي كان يطبق عندنا (في الحزب) في اطار المركزية الديمقراطية كان هو المعيار الصحيح، ولا استطيع ان اقول ان ما يسود في المؤتمر هو المعيار الصحيح ايضا، ولكنني اتصور - بموضوعية - ان العمل يعتمد على ما يسود في المجتمع اليمني. مقاييس الانضباط هي المصلحة الوطنية والمصلحة العامة التي نتحدث عنها، وهي قضايا يحددها الموقف المخلص من التطور.

ونحن الآن نستوعب التطور ونتقبله ونرعاه، وليست المسألة اتباع أمر عسكري والالتزام به، كما انها ليست الانفلات الفوضوي الذي يسود في بعض التنظيمات. فانا لا استطيع ان اقول ان الحزب الاشتراكي منظم ولديه انضباط ولكننا في داخل حزبنا - حتى اليوم - نناضل من اجل تطور اوضاعنا الداخلية الحزبية، ونعيش تشكيلها على اساس المهمات الحالية. فلم يعد الموقف المطلوب اليوم هو ان نكون كما كنا في السابق، ولكن ان نتطور مع الواقع.

إذن مفهوم الانضباط هو بقدر ما يؤدي من مهمات ويستوعب التطور الذي يحدث في الظرف التاريخي المعين امامه، وليس كما كان في فترة سابقة. فنحن نناقش داخل حزبنا لكي نعيد تشكيل هيئات والية الحزب القيادية على اساس المهام النضالية، وهي مهام نضالية برلمانية. أي ان نفكر في اعادة تشكيل الحزب على اساس الدوائر، وان تكون الوحدة النضالية التي يعمل في اطارها هي الدائرة الانتخابية، وليست الشكل الاداري المركزي الذي كان سائدا من قبل.

نحن نفكر في اطلاق المبادرة وتخفيف المركزية، لأن المركزية التي كانت موجودة هي الية الحزب الواحد والأوحد الحاكم وليس غيرها، اما الآن فالوضع تغير، ويجري حاليا اعادة تحديد التوجهات والخطوط الاستراتيجية. وتترك المبادرة والتكتيك اليومي. واساليب العمل النضالي في كل ساحة داخل الدائرة الانتخابية، وبذلك يتحول الانضباط من النظام المركزي الى انضباط الوعي الذي هو ضد انضباط العصا.

هل انضباط العصا الذي ساد في يوم من الايام داخل المجتمعات والاحزاب هو الانضباط الصحيح؟! الانضباط هو الالتزام الواعي المستوعب لواقع المجتمع، والذي يستطيع الانسان - على اساسه - ان يؤدي المهام التي امامه. ومن ثم فاننا - وكذلك المؤتمر الشعبي والاحزاب الأخرى - بحاجة الى المراجعة، ووضع البرامج المناسبة، واذا وجدنا القواسم المشتركة وتحاورنا عليها وحاورنا قواعدنا، وتوصلنا الى ما يمكن ان يشكل اجماعا داخل هاتين المنظمتين السياسيتين، فليس هناك ما يمنع.

لكن هذا ما تتطلبه المسؤولية التاريخية التي نتحملها بالنسبة لظروف التطور في اليمن. نحن - في الحزب والمؤتمر - حزبان حاكمان، ولدينا تراث من المتاعب، بعضها لا يمكننا من العمل. فالرغبة شيء، والقدرة تعتمد على استيعاب الوضع الذي امامنا والتكيف معه. ونحن نعتقد ان الحزب بعد ان قطع خطوة الوحدة، بدأ بعيد التفكير في اعادة اولوياته، ويقدم ويؤخر في برنامجه الذي ناضل من اجله سنين طويلة. فهذه امور مشروعة ومطلوبة، وانا لا اراها كشيء ثابت، لكن الشيء المطلوب هو ان نستوعب المهام وان نكيف امورنا طبقا لها، وان ننجزها بجدارة.

● هل ترى ان هناك تغيرات تحدث في المؤتمر الشعبي حاليا للتكيف مع المرحلة، مثل تلك التغيرات التي طرحتها داخل الحزب الاشتراكي؟

- طالما ان هذا مطلوب من الجميع فهو مسألة مطروحة، ولا يستطيع احد ان ينجزها الا بالقدر الذي يتفاعل به معها، فدعنا نتعامل معها، ولنر من الذي يستطيع ذلك، ولا نطلق افتراضات مسبقة، لانه في بعض الاوقات يخوننا تفكيرنا، ونقدم العربة قبل الحصان.

المؤتمر الرابع



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٣

● كلامك يثير تساؤلات بشأن عقد المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي لمناقشة قضية التوحيد، فهل اتفق على تحديد موعد لعقده؟

- الموعد غير محدد حاليا، ولكن عندما ننجز الاستعدادات لعقده ليس هناك ما يمكن ان يؤخر ذلك. وعقد المؤتمر ليس فقط من اجل قضية التوحيد، ولكن من اجل ان يقيم الحزب الاشتراكي الفترة الماضية.

فقد انعقد المؤتمر الثالث في شهر اكتوبر (تشرين الاول) عام 1985، ثم عقدنا مؤتمرا آخر في عام 1987 لمعالجة اوضاعنا.

ونحن نشعر بالحاجة لعقد المؤتمر، وربما كانت المهام التي واجهناها هي السبب في تأخير عقده، ولكن ليس هناك ما يعوق عقد المؤتمر غير التحضير لمناقشة المهام المطروحة، سواء تقييم الفترة الماضية، او الوقوف لتقييم الوضع الحالي، والاستقرار على الانطلاقة الجديدة.

نحن نعتقد اننا امام انطلاقة في اليمن، ويتعين على حزبنا - في هذا الظرف - ان يعالجها. ومن بين المهام الحالية ان نقترب من المؤتمر ونتوصل الى شيء، فهذا امر طيب.

القيادة والأمن

● السؤال الأخير بالنسبة لقضية توحيد الحزبين هو: هل النظرة اليها تتلخص في انها حل لمشكلة وحدة الارادة السياسية والقيادة؟

- هذا امر يتعلق بالمسؤوليات التي نتحملها الآن، فالحزب والمؤتمر عليهما مسؤوليات كبيرة، ولا نستطيع ان نتخلى عن المسؤولية، ونقول اننا غير مسؤولين، ولكن كيف نؤدي هذه المسؤولية بجدارة؟ اعتقد اننا كلما عملنا ووفرنا ظروفا لتوحيد الارادة السياسية، تمكنا من انجاز مهامنا بكفاءة اكثر.

ولكن هذه المسألة ليست ثابتة وانما متغيرة، والتفكير الصحيح هو الذي يلتقط المتغيرات ويتوصل الى توليفة لتحقيق هذه الارادة. ويتوقف ذلك على عملنا نحن قبل ان نعمل مع الآخرين لتشكيل التحالفات التي تعزز هذه الارادة السياسية.

فهناك تحولات في البلد، والعالم فيه تحولات، ونحن العرب يجب ان نواكب هذه التحولات.

والتعامل مع هذه التحولات يعتمد - ليس فقط على فن الممكن - وانما على فن التوليفة. وتظهر الحاجة الى هذا الفن ليس فقط في بعض المسائل الادارية، وانما في المسائل الفنية والسياسية. ويتطلب الأمر التوصل الى التوليفة المناسبة التي توافق ما هو مقبول لدى الناس.

وانت تعلم ان الذين يعملون في تركيب توليفة خلط القطن يكتسبون هذه المهارة بالخبرة، وليس بالتعليم في الجامعات، او الحصول على شهادات من المؤسسات العلمية. ويتطلب ذلك قدرة ناتجة من المعاناة الانسانية حتى يستطيع الانسان ان يجيد مطابقة هذه المواصفات. نحن بحاجة الى ذلك في اليمن وفي الوطن العربي ايضا.

● يجب أن تنعكس الديمقراطية في حراك اجتماعي والوضع لا يمكن ان يبقى كما هو عليه الآن

● أنا جندي في اليمن وليس الموقع موقعي وإنما موقع اليمن وموقع حزبي

● الانتخابات ستخلق مناخاً جيداً والديمقراطية ليست انتخابات فقط

● يجب ألا نسمح للموقف بالوصول إلى نقطة الانفجار أو الدخول في طريق مسدود

● رؤوس الأموال العربية واليمنية موجودة ويمكن ان تحصل هنا على عائد أكبر

● بالنسبة الى القضايا الامنية التي كانت تهدد عددا من المسؤولين - معظمهم من الحزب الاشتراكي - لوحظ انها اختفت فجأة قبل الانتخابات.

- (مقاطعا) ونتمنى ان لا تعود نهائيا.

● هل حدث ذلك نتيجة لأن الذين كانوا يقترفون هذه المخالفات وجدوا اسلوبا افضل للتعبير عن تذمرهم؟ ام لأن وزارة الداخلية والأمن نجحت في القاء القبض عليهم؟

- هي حدثت واختفت ويمكن ان تعود، واحتمالات اعمال التخريب هذه ما زالت واردة، لأن ما نفعله الآن ليس سهلا. فنحن نجهد انفسنا في بلادنا من اجل ايجاد شيء، ولكن هل يتفق معنا الآخرون في تفكيرنا؟ والى اي مدى يرون ان هذا لمصلحتنا نحن فقط وطنيا، واننا لا نفكر في شيء آخر؟ ربما تحدث هذه الاختراقات هنا وهناك بفعل تقديرات خاطئة من الداخل والخارج.

لقد اختارت اليمن طريقها بوضوح، ووقف الشعب هذه الوقفة - والحمد لله انك كنت معنا هنا وشهدت كل شيء - انا شخصيا ما كنت اتوقع ان اليمنيين لديهم هذا الاستعداد، فقد ذهبت الى الدائرة 13 لانتخب، ففوجئت بالطوابير الطويلة والهدوء. فاليمنيون لا يسكتون ابدا - حتى المسؤولين - ولكنهم وقفوا هادئين في طوابير لساعات طويلة. لماذا تم هذا؟ لقد دهشت.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

اليمنيون بخناجرهم واسلوب معيشتهم اقبلوا على التصويت في الانتخابات بهدوء. تساءلت: ترى هل هذا هو الحلم عندما يتحقق يجعل الناس يتصرفون على هذا النحو؟ وهل هذا الحلم المحرم في المناطق الأخرى يمكن ان يتسرب الى خيال الآخرين؟

مشاركة الاصلاح

● هل سيشارك التجمع اليمني للاصلاح في الحكومة؟ والى اي حد وصلت المفاوضات معه بشأن ذلك؟

- الاصلاح قوة موجودة. ونحن نفكر في الائتلاف، وقلت ان لقاءات جرت بين المؤتمر والاصلاح والحزب الاشتراكي للبحث عن ما يمكن ان يجمعنا في هذه الظروف من قواسم مشتركة، يمكن ان نشكل على اساسها برنامج الحكومة الجديدة خلال الفترة المقبلة.

واذا وجدنا القواسم المشتركة لتشكيل هذه التجربة الموجودة بعد الانتخابات كان بها وعلى بركة الله. واذا لم يتوفر ذلك فإن من لا يقتنع يمكنه ان يختار طريق المعارضة. وهو امر طبيعي. ونحن والاصلاح والمؤتمر موجودون على الارض. وكما رأيت فإن الحديث عن الكتل البرلمانية ليس على اساس الافراد. رغم ان الحزب الاشتراكي لديه من النواب الحزبيين حوالي 68 ومن المستقلين - الذين تعاونا معهم حوالي 13 . ولكن لدينا عدد من الرفاق عسكريين ودبلوماسيين فازوا بعضوية البرلمان بعد ان سجل بعضهم كمستقلين. ولكن هويتهم معروفة، وعدد منهم قياديون. ورغم ان نوابنا الآن 81 نائبا، الا اننا لا نهتم بالعدد في تجربة مبتدئة، لأن اتجاهات التصويت ستتحرك حسب ما يطرح من قضايا في المجلس، وحسب الهموم الشعبية والحرص على بناء التجربة.

والجديد في الامر هو اننا نريد ان ننقل الصراع الى مؤسسة مدنية، من الشوارع - بدلا من الفوضى - الى البرلمان، فلنتبارز الآن، ولنطرح الافكار، ولكن داخل مؤسسة وقاعة مجلس النواب الذي نحاول الاحتكام اليه.

الاعتكاف المسؤول

● اشعر بحجم المسؤولية على كتفيك الآن، ولكن في مرحلة سابقة نقل عنك قوله انه «ليس هناك في صنعاء ما افعله».. واعتكفت في حضرموت وعدن. هل ما حدث كان موقفا منطقيا من رجل سياسة من الوزن الثقيل، حيث يغيب عن الساحة؟ وهل كنت مقتنعا ان ذلك

كان ضرورة حينئذ؟ وهل الضرورة تقتضي الآن وجودك هنا في صنعاء؟

- اعتقد ان الايام اثبتت ان ذلك موقف صحيح، وهو اسلوب لم نتعوده نحن العرب في تعاملنا مع القضايا. وهناك مثل دارج ليس معروفا حتى في بعض مناطق اليمن يقول «الطعن في ظهري كانه في جدار، وانا متنح ندى الحشمة وبالمقدار» يعني نحن العرب نتجاهل الأمور حتى تتفاقم ولا نستطيع ان نعالجها.

انا كنت ارى ان انسحاب الانسان يساعد على تجنب التوتر والوصول الى نقطة اللاعودة، ليعطي نفسه شيئا من الوقت للتامل والتروي، ومعاودة المحاولة من جديد، او الاعتراف بعدم قدرته. حتى لا يسمح للموقف بالوصول الى نقطة الانفجار، او ان يجد نفسه في طريق مسدود، وفي ظروف يصعب عليه التراجع منها.

ومن ثم كان الهدف ان يعطي الانسان نفسه وقتا، لكي يواصل مع اخوانه اذا استطاع. وفي الساحة اليمنية من الكفاءات من يستطيع سد هذا الفراغ.

خطر الانشقاق

● هل تعتقد ان جميع اعضاء الحزب الاشتراكي سيتبنون توجه التوحيد، فهناك من يحذر من ان بعض الاعضاء سينشقون اذا ما تبنى في مرحلة ما، الحزب خيار التوحيد؟

- ليس لدي خوف، وأهم شيء ان ناخذ الأمر بالطريق الديمقراطي داخل الحزب، فلا يمكن ان نتكلم عن الديمقراطية في المجتمع ولا نمارسها داخل الحزب. فإذا تمت الامور عبر هذا الطريق سيكتمل كل شيء، ولن يكون هناك ما نخشاه. ونحن نعمل لكي لا نتعرض لما تعرضنا له في الماضي، لاننا لا نكبت شيئا، ولا نمارس المركزية الشديدة والضغط على الآراء، وانما نتركها تاخذ مجراها، وما يستقر عليه الأمر نسير فيه على بركة الله. فنحن كحزب اما ان نتقدم معا او نتاخر معا. وربما نتوقف عند نقطة معينة الى ان نجد طريقنا للانطلاق لكن عبر الحوار، وبروح الحفاظ على الكل، لاننا محتاجون لكل الناس، واقرب الناس هم اولئك الذين يعيشون معنا ويجب ان نعطي انفسنا فرصة لذلك.

(ثم تحول فجاة وتساءل) ولكنك لم تتكلم عن الوضع الاقتصادي والسياسي، كل اسئلتك عن الوضع الداخلي.

الملكية والاستثمار

● الوضع الداخلي هو الركيزة الاساسية لكل ما سيحدث في ما بعد. والآن يمكننا ان نتطرق في كلمة اخيرة عن تاثير كل ما حدث حتى الآن على التنمية الاقتصادية والعلاقات الخارجية لليمن.

- اعتقد ان الانتخابات ستخلق مناخا جديدا في مختلف المجالات، والديمقراطية ليست الانتخابات فقط وانما اطلاق الطاقات في ميدانها الرئيسي. والعمود الفقري لمستقبل نشاطنا في الحكومة والدولة هو العمل في المجال الاقتصادي والتنمية.

وهذا يفترض توفر الاستقرار السياسي، كما اتفقت عليه قناعات الناس وبدونه نضعف وتتردى الاوضاع. فهناك مثلا مجلس النواب، الذي يعتبر مرجعية، ويجب علينا جميعا - بصرف النظر عن قوتنا السياسية وموقفنا الوطني - ان نحتكم اليه، ونبدأ نوعا من التفكير الذاتي حول السلطة وموقفنا منها، وهو مهم في تثبيت الحياة.

ولكن ربما كان هناك شيء يراودنا، هذا نعالجه عن طريق الممارسة، وعندما نقتنع بانه يناسبنا يصبح هو طريقنا.

والشيء الآخر هو السياسة الاقتصادية، وعلينا - اعتبارا من الآن - ان نطلق الطاقات ونفتح الباب لها على مصراعيه.

فلدينا عدة اشكال للملكية، عام وخاص، وتعاوني ومختلط ويجب ان لا تكون هناك قيود على اي شكل من اشكال الملكية. او في اي من مجالات التنافس الاقتصادي، والمعيار هو البقاء للاصلح الذي يثبت جدارة، ولكن موقفي هو مع الحوار، لانني لا اجد من التجارب الموجودة في الوطن العربي ما يمكن الاقتداء به، لا بمفهوم الانفتاح الذي لا نفهم ابعاده، ولا بمفهوم الانغلاق والتشدد.

فنحن بحاجة الى ان نناقش اوضاعنا الاقتصادية بديمقراطية، وان نتحاور حول تطوير الوضع الاقتصادي، وتحقيق كل ما يمكن تحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية، وعن طريق اطلاق كل الطاقات الكامنة في الوضع الاجتماعي، وتحريرها من الكبت والخوف، لأنه كان هناك خوف - عمليا - في الفترة الماضية.

وكان الناس يترقبون نتيجة الانتخابات حتى تبرز، ثم يحددون توجهاتهم على اساس ذلك. والآن اتضحت الأمور سواء في وضعنا الداخلي كيمنيين - بمختلف مستوياتنا الاجتماعية - او بشأن علاقات اليمن بمن حوله في دول المنطقة بالجزيرة، وانا احب دائما ان اقول شبه الجزيرة - سواء دول مجلس التعاون الخليجي او من يسكن هذه الرقعة من الارض، وهي منطقة تضم امكانيات كبيرة، ويمكن أن يكون هناك مجال للتنمية وتبادل المنافع بيننا



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

وبين هذه البلدان. والتفكير بعقلية جديدة، توافق ما يعتمل الآن في العالم. او في علاقتنا مع البلدان ذات الفائض المالي التي تملك امكانيات الاستثمار.

واقول ان الوضع مهيأ الآن ـ اكثر من اي فترة مضت ـ لكي يكون هناك متنفس، وتحريك للوضع الاقتصادي. لأن عوامل الجمود والكبت انتهت. ويجب ان تكون للديمقراطية انعكاسات في هذا المجال.

حقيقة هناك ديمقراطية. تتمثل في المنافسة الشريفة في الوضع الاقتصادي، يجب ان تكون له ايضا انعكاسات تخلق حراكا اجتماعيا. فالوضع الاجتماعي لا يمكن ان يبقى كما هو. سواء على النحو الذي كان عليه في الشمال او في الجنوب. وسيؤدي هذا الحراك الاجتماعي الى خلق متغيرات وانماط من العلاقات الاقتصادية والتشكلات الجديدة. ونحن نتطلع اليها، ونواكبها، ونراقبها، ولا نخاف منها.

فالديمقراطية ليست الانتخابات فقط وانما اطلاق الطاقات. وتحرير الـ..اناء ونبحث عن كل ما من شأنه تسهيل هذه العملية. ونناقش مع اصحاب رؤوس الاموال اسباب تخوفهم. فهناك كثير من اليمنيين لديهم اموال كثيرة في الخارج، يترددون في نقلها الى اليمن، واذا لم يطمئن في البلد الذي هو موجود فيه ينقلها الى بلد آخر، ولا يعيدها الى وطنه.

فرؤوس الاموال العربية ـ ومنها رؤوس اموال يمنية ـ موجودة في مؤسسات اخرى للاستثمار بعائد بسيط. مع ان هناك امكانية لأن يكون عائدها كبيرا اذا استثمرت هنا او تعطيهم هذا الحق هنا. اذا اقدموا على الاستثمار في وطنهم، بما يتضمن عائد جهدهم ورأس مالهم.

تنفيذ القرارات

● هل هناك اطار قانوني متوفر حاليا لعملية الاستثمار؟

ـ الآن هناك اطار، ولكن كل هذه الامور ورق، لأنه لم نمارسها ونتعرف على ما اذا كانت هناك اوجه قصور لمعالجتها. انا دائما مع فتح الطريق للتطور لاعادة عملية النمو والتقدم، لأنه ـ في نهاية الامر ـ ليس هناك خيار آخر. فالمواطن يرغب في النمو. وبدلا من ان يذهب الى مكان آخر من العالم، ويظل متنقلا من مكان الى مكان، يصبح بامكانه ان يعود الى وطنه، عندما يتوفر له كل ما يريده من امكانيات العمل والحياة.

فنحن نفكر جديا في هذا، واذا انطلقنا فيه سنخرج من هذه المشاكل السياسية التي تضيع وقتنا، ونتفادى احتمالات الهزيمة. وانعكاساتها على التطور الحضاري لبلادنا.

● بطبيعة الحال سيكون لهذا المنهج الاقتصادي انعكاسات اجتماعية تدعم نظام التعددية السياسية.

ـ هذا هو اساسنا. فاساس التعددية السياسية في الوضع الاقتصادي. وبدون اساس اقتصادي واجتماعي، لا يصبح للتعددية السياسية اي معنى. فالحديث عن التعددية السياسية على تقييد نشاطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لا يعني شيئا، سوى انها واجهة للعرض بدون حياة.

وانما يجب توفير الحق للناس لكي يتباروا مباراة شريفة، والانطلاق تدريجيا الى آلية السوق، لأن هذه ايضا مهمة.

المستقبل الشخصي

● يقول البعض انك تصر على ترشيح نفسك لمنصب نائب الرئيس على نفس بطاقة الترشيح مع الرئيس. هل ستتبع ذلك، ام ان ترشيحك سيكون منفصلا عن ترشيح الرئيس؟

ـ اولا لكل حادث حديث، ولكنني شخصيا اعتبر انني حتى الآن اديت ما يمكن ان اؤديه، ورحم الله امرئ عرف قدر نفسه. والى هنا يكفي، وليواصل الآخرون وساكون معهم.

● من اي موقع ستكون معهم؟

ـ في اي موقع. انا جندي في اليمن، اهم شيء ان اجد اليمن سعيدا. وليس الموقع موقعي انا، وانما موقع اليمن، وموقع حزبي (الحزب الاشتراكي اليمني) ايضا في التطور وخدمة المجتمع اليمني.

وهذا هو اكبر سعادة لي اذا ما تعززت الوحدة وثبتت بقناعة كاملة، واذا ما انطلقت الديمقراطية واصبحت نموذجا جديدا نعتز به نحن اليمنيين على طريق المشروع العربي الكبير، واذا رأيت الحياة في اليمن تستقر وتزدهر، فساكون سعيدا وساتمتع اكثر عندما اشاهد من غير موقع المسؤولية، ولكن اي شيء في خدمة اليمن لا نتردد فيه.



المصدر : الحياة - اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

رسالة من زايد الى علي صالح عن "طي صفحة الماضي"

سالم صالح: الغائبون من الاشتراكي لم يعترضوا على الحوار مع المؤتمر

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ استقبل الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني امس ومعه السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة، السيد سيف بن مكتوم المنصوري، سفير دولة الامارات العربية المتحدة في صنعاء الذي نقل اليه رسالة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات «تتعلق بالعلاقات الاخوية بين البلدين والقضايا التي تهم الأمة العربية».

وأذيع رسمياً في صنعاء ان الرسالة اشارة الى «اهمية التواصل المخلص بين البلدين لما فيه رفعة الشعبين الشقيقين». واكدت «ضرورة طي صفحة الماضي والتطلع بروح التسامح والتراحم والتقارب بين اخوة لا مناص لهم من تضامن صادق يجمع بينهم المصير ويشدهم التاريخ الى درب التعاضد والتكامل».

على صعيد آخر نفى السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ان يكون غياب عدد من اعضاء المكتب السياسي في الاجتماع الذي عقد الاثنين الماضي مع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والذي اقرت فيه وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحد بين الحزبين، بسبب رفض الغائبين للوثيقة. الا انه قال لـ «الحياة»: «هناك معارضة وموقف من عدد من اعضاء المكتب السياسي الاشتراكي من مسالة الدمج الفوري مع المؤتمر وليس من الحوار».

واشار الى ان «هناك وجهتي نظر في المكتب السياسي للاشتراكي بالنسبة الى موضوع الدمج: «الاولى

التتمة في الصفحة (٤)



متحمسة للدمج الفوري، والثانية ترى ان هذه المسالة تتطلب نقاشاً ووجود عوامل ثقة بين الحزبين قبل التوحيد».

واضاف ان «وثيقة التنسيق والتحالف التي وقعها الرئيس علي صالح ونائبه السيد علي سالم البيض لم تشر الى التوحد الفوري، لكنها اشارت الى تشكيل لجنة للحوار حول هذا الجانب واعداد الوثائق التي سينعقد في ضوئها مؤتمر عام للحزب الاشتراكي، لأن المسالة تتعلق بالهيئات لا سيما المركزية منها».

وعن تشكيل حكومة ائتلافية يمكن ان تعلن السبت المقبل، قال ان المشاورات لا تزال جارية بين الحزب والمؤتمر والتجمع اليمني للأصلاح ولم يتفق على التشكيلة النهائية بعد .

وعما يتردد عن امكان اسناد حقيبة وزارية اليه بعد تعديل مجلس الرئاسة وتقليصه الى رئيس ونائب له، نفى السيد سالم ذلك نفياً قاطعاً واكد «ان هذا الموضوع لم يناقش معي وانا أبحث عن اصلاحات حقيقية وليس عن حقيبة وزارية».



أحمد الجار الله [illegible] مع الرئيس [illegible] أحداث الأمس واليوم [illegible]

علي ناصر: من يحكم اليمن كمن يرقص.. على الثعابين!

اللاذقية - سوريا - من أحمد الجار الله:

مع ان التكوين الفكري الذي يميز شخصية علي ناصر ليس من الطراز الاقتصادي المتخصص، الا انه حرص ابان توليه السلطة على ان يولي الوضع الاقتصادي المرتبة الاولى في قائمة اولوياته وبلغ حرصه في ذلك ان اصبح يشرف بشخصه على تنفيذ برامج التنمية.

فقد كان تقديره ولايزال ان الاستقرار السياسي هو ثمرة الاستقرار الاقتصادي وانه بدون تنمية واقعية مرتبطة بمصالح الشعب ليس ميسورا لاقتصاد الدولة ان ينمو ويتعافى.

وثمة من كان يقول ان احد الاسباب الجوهرية في مسعى علي ناصر للانفلات من قبضة السوفيات هو رغبته في التحرر من النمط السلحفائي الذي تتبعه موسكو تجاه دعم المشاريع الاقتصادية . وقد اكد هو بنفسه هذا الذي قيل عنه وقد اوردت ذلك في معرض اجابته عن دور النفوذ السوفياتي في مجريات الاحداث في عدن.

والواقع ان علي ناصر كان تواقا لاستثمار الموقع الجغرافي لعدن الى جهة تحويلها الى خاصرة اقتصادية تربط ما بين الشرق الاسيوي من جهة والشرق العربي والافريقي من جهة ثانية، وكانت رؤيته لهذا المشروع ان الصفة الاستراتيجية لميناء عدن لا ينبغي ان تكون محصورة في التعاطي السياسي والاستغلال الاستراتيجي لتشابكات القوى العظمى وكان يرى ان التميز الجيوسياسي لعدن لن يحقق عائداته دون تحويل هذه الجدوى الى معادلة تجارية واستثمارية صرفة تدخل فيها عناصر السوق بارقامها وارباحه.

قصدت من ذلك كله ان استمع الى راي علي ناصر في الواقع الاقتصادي لليمن.. حاضره ومستقبله.

■ اقتصاد اليمن مرهون باستقرارها

* قلت له . كلمني عن رؤيتك لاقتصاد اليمن؟

ـ قال، في تقديري ان اليمن يحتاج في المقام الاول الى الاستقرار.. لانه في ظل الاستقرار يتحقق الامن ومن ثم تتحقق التنمية.. فحتى لو كانت الامكانيات شحيحة يصبح بالامكان تطويرها ويكون بالمستطاع جعلها مزدهرة .. اي ان خلق الفرص الاقتصادية يظل اسهل كثيرا من خلق الاستقرار الذي في ظله يتحقق الرخاء.

ويضيف وهو يرمي بنظره بعيدا تجاه نافذة الغرفة، .. انا اعتقد ان هناك الآن اقبالا كبيرا من الشركات للعمل في اليمن.. وارى كـذلك اقبـالا من المواطنين تجاه الاستثمار في بلدهم.. لكن كل هذه العناصر الطيبة تظل مرهونة بالعنصر الاساسي وهو الاستقرار .. وعندما اشدد على ضرورة الاستقرار فلانني مثلا حين انظر الى تجربة. دولة عملاقة كالاتحاد السوفياتي (سابقا) اجد مفارقة درامية امامي.. فعلى الاقل اجد أن الدولة التي كانت ذات يوم اكبر منتج للنفط اصبحت الآن تتسول النفط!.. هذه النتيجة لم تأت من فراغ بل من الافراز المباشر لانعدام الامن وضياع الاستقرار.

هذا من ناحية!

من ناحية أخرى . والكلام لعلي ناصر . هناك الآن متغيرات جديدة على الارض في اليمن.. فالايديولوجية الاقتصادية . ودعنا نسميها العقلية الاقتصادية . تغيرت، بحكم تغير القطاعات التي تسير الاقتصاد نفسه.. فقديما كان الاقتصاد شبه مغلق، وشبه موجه



ان لم يكن معلقا تماما وموجها بالكامل.. لكن الان هناك قطاع خاص وقطاع عام وقطاع تعاوني.. وفي اعتقادي ان العنصر الاساسي لتحريك الاقتصاد يعتمد على تشجيع القطاع الخاص ودفعه للمشاركة في عملية التنمية.

* طيب يا سيادة الرئيس.. اين تكمن ثروة اليمن في الاساس؟

- في تقديري ان الثروة الاساسية لليمن تكمن في النفط.. بحرا وبرا.. لانه حسب التوقعات والدراسات فان اليمن سيشهد تطورات كبيرة في مجال استخراج النفط. لان هناك مناطق واعدة جدا.

ويتوقف قليلا عن الحديث.. ثم يستطرد

طبعا النفط وحده لا يكفي، ولا ينبغي ان نتصور انه يمكن الاعتماد عليه لوحده.. فهناك القطاع الزراعي.. واتصور انه يمكن تطويره عبر توسعة الرقعة الزراعية وعبر ادخال الوسائل التكنولوجية التي اصبحت تحقق عائدات اكثر ربحية للمنتوج الزراعي.. خصوصا في بلد يتمتع بخصوبة مناخية عالية كاليمن.

ثم ناتي بعد ذلك لـ «أم الثروات» - (ونضحك انا وهو من المصطلح).

يواصل الرئيس قلت ناتي لـ أم الثروات. واقصد بها الانسان نفسه.. فانا نؤمن بان الانسان اليمني، وخصوصا المهاجرين.. هم ثروة كبيرة اذا استطعنا ان نوفر لهم القنوات والاوعية الصحيحة للاستثمار في بلدهم .. واذا استطعنا ان نعطيهم من الامتيازات ما يمنحهم الاحساس بانهم يجنون ثمار غربتهم.. ولا اكتمك اننا في مرحلة معينة من مراحل بناء دولة الشطر الجنوبي ركزنا على الانسان وجعلناه يتصدر المحاور الاساسية لمشاريعنا التنموية.

■ لا فوارق ثقافية بين الشمال والجنوب

* قلت لعلي ناصر. اسمع من البعض ان هناك فارقا في التكوين الثقافي ما بين اهل الشطر الجنوبي والشمالي.. وان هذا الفارق ربما يعوق مسيرة الوحدة نفسها.. ما رأيك انت؟

- يجيب الرئيس بصراحة لا اشعر ان هناك فوارق ثقافية.. صحيح انه في مرحلة معينة كان الجنوب متقدما على الشمال في مجال التعليم، خصوصا قبل الثورة.. ولكن التعليم انتشر جدا في الشمال بعد الثورة.. وطبعا في هذه المناسبة لابدان نقول ان الكويت لعبت دورا كبيرا ومؤثرا في نشر التعليم في الشمال.. وعندما نذكر هذه الحقيقة يرد على الخاطر فورا اسم جامعة صنعاء التي بنتها الكويت واشرفت على كل تجهيزاتها .. ويمكن القول انه من مفاخر هذا الانجاز ان جامعة صنعاء اصبحت واحدة من ابرز واقوى الجامعات في المنطقة.

ومرة اخرى اعود الى سؤالك واقول انه في ظل الوحدة سيتم بالطبع توحيد المناهج وهذه الخطوة ستسهم هي الاخرى بقدر كبير في التقريب الثقافي والاكاديمي بين ابناء دولة الوحدة.

■ التاريخ الدموي اوردته في مذكراتي

* .. اللفات الضخمة الموجودة في طاولة علي ناصر (وهي تحوي مذكراته).. اثارت في نفسي سؤالا عن تاريخ اليمن، وخصوصا الفصول الدموية منه.. فقلت له سيادة الرئيس.. هل تعتقد ان التاريخ الدموي لليمن كتب بشكل صحيح؟

- (التفت علي ناصر بشكل تلقائي ناحية مذكراته).. ثم قال

الحقيقة انا حاولت في مذكراتي (واشار اليها باصبعه) ان افعل ذلك بقدر الامكان.. والواقع انني لم اسع في ذلك الى نبش الجراح.. لكنني قصدت الاستفادة من المزالق وتجنب اسباب العنف.. هذا الى جانب انني اعتقد بان من يتحمل امانة كتابة التاريخ عليه ان يسرد الوقائع بتجرد ونكران ذات.. وان يستعرض تفاصيل الاحداث بوجهيها.. المفرح والمحزن



المصـــدر السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـــخ : ٢١/٥/١٩٩٢

■ الشعب اليمني ضد غزو الكويت

* قلت لعلي ناصر. دعني الان اوجه اليك السؤال الذي اظنك كنت تتوقعه مني في اية لحظة.. وهو موقف اليمن من الغزو العراقي للكويت.. اردت ان اسألك عن تفسيرك الشخصي لهذا الموقف؟
- قال. من حيث المبدأ انا كنت ضد الغزو.. وهذا الموقف ينسجم مع مبادئي وقناعاتي لانني اؤمن بان اي مشكلة مهما كان حجمها يمكن ان تحل عبر الحوار والتفاهم وليس عبر الدم والقتال أو محاولة انهاء دولة وازالتها من على الخارطة.
(ثم سكت الرئيس برهة) واستطرد يقول.
موقفي هذا عبرت عنه في بعض صحف اليمن نفسها الى جانب بعض الصحف العربية.. وقد اشرت في استنادي لهذا الموقف الى ما سبق ان حدثتك عنه بشأن رؤيتي للعلاقة التاريخية بين الكويت واليمن.. وبالذات دور الكويت في النهضة اليمنية وفي حل الخلافات بين ابناء اليمن. سواء في عام ١٩٧٩ او قبلها في عام ١٩٧٢ .. لهذا قلت بوضوح أنني ضد الاجتياح وكنت واثقا من ان هذا هو رأي الشعب اليمني كله.. لانني اعرف ان ضمير ابناء اليمن لا ينسى ابدا ان الشعب الكويتي ساعدنا في نضالنا ضد الاستعمار.. وساعدنا في معركة النهوض والتنمية .. وساعدنا

حتى في تعزيز علاقاتنا مع الاشقاء والاصدقاء .. وعلى هذا الاساس كان رأيي في احداث الغزو .. انني ضد اجتياح الكويت .. وان الغزو لا يخدم.. لا العراق ولا المنطقة.. بل انني اعتبره طعنة كبيرة لشعوب المنطقة.
.. جاء احد افراد طاقم السكرتارية التابع لعلي ناصر.. وقال له الغداء جاهز يا سيدي!.. وعلى الفور نهض الرجل واصطحبني الى طاولة الغداء.. ولهذا فان بقية هذا الحديث جرى ونحن على مائدة الغداء العامرة التي حرص علي ناصر على ان تكون تشكيلة من المطبخ اليمني والسوري.

■ بعض المسؤولين زاروني

* قلت له ونحن نشرع في تناول الطعام هل صادفتك اي مخاطر خلال رحلة انتقالك من عدن الى صنعاء؟
- (ابتسم الرئيس) وهو يقول.
لاشك انه كانت هناك مخاطر امنية.. فقد كانت هناك فترة توتر بسبب الاحداث.. وتخللت تلك الفترة كما تعرف اجراء المحاكمات وصدور الحكم علينا غيابيا بالاعدام.. طبعا فيما بعد الغوا هذا الحكم وبدأت العلاقات بيننا تعود الى طبيعتها واصبحت طيبة جدا.. وبهذه المناسبة اقول لك ان بعض المسؤولين في الشطر الجنوبي السابق زاروني .. وطلبوا مني فتح صفحة جديدة.
* .. ولكن كيف خرجت اساسا الى صنعاء؟
- يجيب الرئيس. خرجنا بطريقة عادية.. عن طريق البر من ابين الى البيضا ومن هناك الى صنعاء.. وكما قلت لك فانا لم اخرج تحت ضغط او تهديد.. انما فضلت ان تبقى عدن على ان يبقى علي ناصر ويحتفظ بالسلطة.. وللتاريخ اكرر مرة اخرى انني تركت السلطة من اجل الشعب اليمني.

■ وجودي في نصعاء كان مصدر ازعاج لهم!

* قلت له هل كنت تشعر ان وجودك في صنعاء يسبب ازعاجا للمسؤولين في عدن؟
- بالتاكيد
(ونهض الرئيس علي ناصر من مقعده يصب الماء في كؤوس ضيوفه على الطاولة.. ثم عاد لمقعده وواصل الحديث)
.. نعم كان وجودي في صنعاء احد مصادر الازعاج .. اولا كان بصحبتي قوات عسكرية.. الى جانب عدد كبير من الكفاءات الاخرى.. وثانيا فان الناس الذين كانوا



معي اخذوا يطالبون بضرورة اتخاذ اجراءات ضد الاخوان في عدن.
ويضيف علي ناصر: كان رأيي في هذه المطالبة ان العودة الى العنف مرة اخرى مرفوضة تماما من جانبي .. وكنت اقول للاخوة الذين معي انني لا اريد ان اعود الى السلطة على جماجم اناس آخرين.. وهذا يعني انني ارفض من حيث المبدأ اسلوب العمل العسكري.. واعتقد ان هذا الموقف هو الذي مهد الطريق الى المصالحة الوطنية.

*: كيف تمت المصالحة؟

- كانت لدينا شروط.. اهمها ان تتحقق في البداية المصالحة نفسها.. اقصد ان تتشكل الاجواء المناسبة لها.. ثم ضرورة ان يعود كل الذين خرجوا معي الى اعمالهم سواء كانوا عسكريين او مدنيين.. وقلت لهم انني عندما يتحقق كل هذا مستعد لترك السلطة وترك عدن.

*: هل قبلوا بهذه الشروط؟

- نعم.. لكنهم قالوا انهم مستعدون لعودة الجميع باستثناء ٤٨ شخصيا.

*: وهل قبلت بهذا الشرط؟

- نعم... وقلت لهم (وهو يضحك) اذا كان الموضوع متوقفا عند ٤٨ شخصا فانا مستعد لأن تضيفوا صفرا على يمين الـ ٤٨... المهم ان يعود بقية الاخوان.

*: ,... وبعدين؟

- وبعدين - يقول الرئيس - لم يحدث أي شيء في هذا الصدر دالى ان تم انشاء الوحدة... فجاءت الوحدة لتحل مشاكل الماضي والحاضر.



وزير سعودي في صنعاء هنأ بنجاح الانتخابات

"متشددو" الاشتراكي قاطعوا توقيع "الوثيقة" مع المؤتمر

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ استقبل الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني امس في حضور السيد علي سالم البيض نائب الرئيس الدكتور عبدالعزيز الخويطر وزير المعارف السعودي الذي وصل الى صنعاء حاملاً رسالة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الى الرئيس اليمني.

وأذيع رسمياً في صنعاء «ان الرسالة تتعلق بالقضايا التي تهم العلاقات الاخوية بين البلدين ومفاوضات لجنة الخبراء الخاصة بالحدود اليمنية - السعودية». واعرب الوزير السعودي، خلال المقابلة عن «تهانيه ومباركته بنجاح الانتخابات النيابية العامة التي جرت في اليمن يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي ونتائجها».

الى ذلك، عرضت في اللقاء جوانب العلاقات الاخوية بين البلدين والقضايا التي تهم الامة العربية والاسلامية. وغادر الخويطر صنعاء ظهراً ووصف زيارته القصيرة لليمن بانها كانت «ناجحة».

كذلك غادر صنعاء امس ديفيد ماك نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط بعدما نقل رسالة من الرئيس بيل كلينتون الى علي صالح.

على صعيد آخر، قالت مصادر حزبية في صنعاء: «ان توقيع الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، ظهر اول من امس «وثيقة التنسيق التحالفي نحو التوحيد» اظهر وبوضوح عمق الخلافات داخل قيادة الاشتراكي الذي يتزعمه السيد البيض، اذ لوحظ لدى مناقشة الوثيقة في اجتماع مشترك ضم المكتب السياسي للاشتراكي واللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر، وهما اعلى هيئتين في الحزبين، غياب تسعة من الجانب الاشتراكي، هم السادة الدكتور ياسين سعيد نعمان، محمد سعيد عبدالله (محسن)، ابو بكر باذيب، الدكتور سيف صائل خالد، يحيى الشامي (رئيس حزب الوحدة الشعبية المعارض للنظام في الشمال قبل الوحدة في ٢٢ آيار / مايو ٩٠)، عبدالواحد المرادي، علي احمد السلامي، انيس حسن يحيى، اضافة الى السيد جارالله عمر الموجود خارج البلاد. ولم يعرف هل اتخذ جارالله عمر موقفاً من «وثيقة التنسيق التحالفي نحو التوحيد» ام ان غيابه عائد الى مواعيد خارجية ارتبط بها سلفاً».

ولوحظ ان السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للاشتراكي حضر الاجتماع.

وأشارت المصادر الحزبية الى ان «الوثيقة التي اكدت عملية التوحيد بين الحزبين في اطار تنظيمي واحد اثارت الجناح (المتشدد) في الاشتراكي الداعي الى التحالف والتنسيق وليس التوحيد».

وتوقعت «ان يشكل الجناح المتشدد معارضة مستقلة عن الحزب».

وعلى صعيد ردود فعل الاحزاب والقوى السياسية من الوثيقة التي وقعها الامينان العامان للحزبين الفريق علي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

متشددو الاشتراكي قاطعوا

تتمة الصفحة الاولى

عبدالله صالح (المؤتمر) وعلي سالم البيض (الاشتراكي)، قال السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح ان حزبه فوجئ مع بقية الاحزاب والقوى السياسية في البلاد بتوقيع (حزبي السلطة) وثيقة تنسيق تحالفي بينهما نحو توحيدهما في حزب واحد. واوضح لـ «الحياة» ان «التجمع اليمني للاصلاح يدرس الآن درساً جدياً ومسؤولاً هذه الخطوة لكي يحدد موقفه بعيداً عن ردود الفعل الآنية المستعجلة. اننا ننظر الى الامور برؤية موضوعية تحسب لكل قضية حسابها، وندرك حجم التعقيدات والملابسات التي تحيط بالوضع في اليمن خصوصاً بعد الانتخابات النيابية وذلك لمصلحة الخروج من النفق المظلم على رغم الممارسات والخروقات التي مارسها الاشتراكي والمؤتمر».

ويرى مراقبون سياسيون في ضوء توقيع الوثيقة امكان توحيد المؤسسات العسكرية والامنية التي كانت اداة في يد الحزبين الحاكمين.

ومعروف انه بموجب الوثيقة، أقر المؤتمر والحزب اقامة تنسيق وثيق وراسخ بينهما وصولاً الى قيام تنظيم سياسي واحد بدءاً بتشكيل كتلة برلمانية واحدة في تنسيقها التحالفي نحو «التوحد» انطلاقاً من اقتناعهما بالاهداف والمبادئ الاساسية الآتية:

١- الولاء لله والوطن والثورة والتزام العقيدة الاسلامية والشريعة السمحاء.

٢- التمسك بالشرعية الدستورية.

٣- ترسيخ الوحدة اليمنية.

٤- بناء الدولة العصرية بكل مؤسساتها وترسيخ القانون والنظام.

٥- التمسك بالديموقراطية والتعددية وحماية الحريات العامة وصون استقلال العمل النقابي والدفاع عن مبادئ حقوق الانسان وسيادة القانون.

٦- بناء الانسان اليمني وصون الوحدة الوطنية ونبذ التعصب الطائفي والسلالي والمناطقي والقبلي.

٧- الاهتمام بانتخاب المجالس المحلية والحد من المركزية الادارية.

٨- تحرير الاقتصاد الوطني من القيود على حرية النشاط الاقتصادي التي ينظمها القانون».

وذكرت الوثيقة ان الحزبين سيعملان من اجل ان يحقق التنسيق والتعاون بينهما الآتي:

١- تشكيل كتلة برلمانية واحدة فور مباشرة المجلس المنتخب اعماله مع اتاحة الفرصة للانضمام الطوعي الى هذه الكتلة، للقوى السياسية الفاعلة الممثلة في مجلس النواب والمقتنعة بأسس هذه الاتفاقية ومنطلقاتها.

٢- مواصلة العمل على استكمال بناء الدولة العصرية الحديثة من خلال اصلاحات دستورية تستهدف:

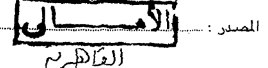
أ- تحديد معالم النظام السياسي، في ظل التعددية الحزبية من خلال صيغة تاخذ من النظامين الرئاسي والبرلماني بما يتوافق مع الظروف المالية والواقع اليمني.

ب - ابراز خيار الديموقراطية منهجاً ثابتاً للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اساس التعددية الحزبية.

ج - التحديد الواضح للاسس السياسية والاقتصادية والحقوق الاجتماعية والحريات العامة.

د - تحديد ملامح السلطات وحدود كل منها في اطار الفصل والتكامل بين السلطات الثلاث، مع تاكيد استقلالية القضاء وحياد المؤسسات الامنية والعسكرية.



المصدر : 

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

اليمن بعد الانتخابات :

هل يدخل الاصلاح مع الاشتراكى والمؤتمر فى ائتلاف ثلاثى يحكم اليمن ؟

تواصل الاحزاب الثلاثة الكبيرة فى اليمن والفائزة فى انتخابات مجلس النواب المشاورات والاتصالات الخاصة بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة وهى مشاورات صعبة نظرا لرغبة كل حزب فى الاستفادة من الانتصارات التى حققها لتوسيع نفوذه ومشاركته .

والاحزاب الثلاثة الكبيرة الفائزة فى الانتخابات هى حزب المؤتمر الشعبى الذى يرأسه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ثم الحزب الاشتراكى برئاسة على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة ، والحزب الثالث الذى برز على الساحه اليمنية هو التجمع اليمنى للاصلاح بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر . وهو يضم تحالف الاخوان المسلمين وزعماء القبائل فى المحافظات الشمالية .

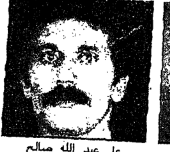
وتفرغت بقية الاحزاب اليمنية التى تبلغ ٤٠ حزبا لتوجيه انتقادات

على سالم البيض

تقرير اخبارى ..
احمد سيد حسن

واتهامات . خاصة ان نتائج الانتخابات النهائية لم تتح لها ان تمثل فى مجلس النواب ، بينما نجح عدد ضئيل من النواب المستقلين فى الحصول على مقاعد

وتشير تقارير صحفية من صنعاء وعدن ان النية تتجه حاليا نحو



على عبد الله صالح

التمديد لحكومة « ابوبكر عطاس » فى انتظار اجتماع مجلس النواب الجديد الذى سيكون عليه معالجة التعديلات الدستورية المطلوبة لادخال اصلاحات هيكلية على نظام الحكم وخاصة فى مجال رئاسة الدولة . واقرار طريقة انتخاب الرئيس ونائبه وتشكيل مجلس للشورى من ١٠٠ عضو ثلثاه منهم بالانتخاب والثلث الاخر بالتعيين .

والنظام الذى مازال معمولا به فى تقرير النظام الرئاسى يعطى الصلاحيات الرئاسية لمجلس الرئاسة المكون من الرئيس وهو على عبد الله صالح ونائب له وهو على سالم البيض و ٢ اعضاء فى المجلس اثنان منهم من المؤتمر وعضو من الحزب الاشتراكى .

وفى أول تصريحات للرئيس على عبد الله صالح بعد اعلان نتيجة الانتخابات وفوز حزب المؤتمر بحوالى ٤٠ ٪ من مقاعد المجلس وجه رسالة الى شريكه فى الحكم الحزب الاشتراكى حيث اكد ان الحزب الذى سيدخل فى الائتلاف مع المؤتمر عليه ان يختار ما بين الحكم أو المعارضة ، حيث لا يستطيع الجمع بين الدورين .

ويذكر ان الحزب الاشتراكى انتقد طوال الفترة الانتقالية السياسة العامة للدولة ، مما اعتبر انه يمارس المعارضة باكثر مما كان يمارس الحكم .

وقد اعتكف على سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكى ونائب الرئيس اليمنى عدة شهور فى عدن وامتنع عن ممارسة صلاحيات منصبه كنائب للرئيس احتجاجا على ممارسات عديدة للدولة وقد عاد الى صنعاء قبيل الانتخابات باربعة شهور .

ولا تستبعد مصادر يمنية امكانية حدوث ائتلاف بين الاحزاب الثلاثة الكبيرة ، وترى المعارضة الموزعة على احزاب صغيرة ان احتكار الاحزاب الثلاثة للحكم ولمجلس النواب من شانه اضعاف التوجه نحو ديمقراطية صحيحة .

بينما يرى أصحاب اتجاه التحالف الثلاثى ان من شأن هذا التحالف المساعدة على التوجه نحو انجاز الوحدة اليمنية وتوحيد المؤسسات اليمنية المختلفة ، وتنفيذ خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة فى اليمن الموحد .

وهناك اتجاه اخر داخل المؤتمر يدعو الى قصر التحالف مع حزب واحد لضمان الاغلبية اللازمة فى مجلس النواب .

فريق يفضل استمرار التحالف مع الاشتراكى حيث بدأ الحزبان مسيرة الوحدة وتستلزم استمرارها تواجد الحزبين فى الحكم . وفريق اخر يرى التحالف مع الاصلاح واستبعاد الاشتراكى الذى كان يمارس المعارضة والافضل ان يستمر فى اداء نفس الدور حتى لا تتم عرقلة اجراءات الوحدة .

وكلا الاتجاهين يمثل خطورة لما له من اثار سلبية على الساحة اليمنية . فالحزب الاشتراكى الذى حقق ٢٨ ٪ اثبت ان له شعبية وتواجدا كان فى المحافظات الجنوبية ولايمكن تجاهله فى صيغة الحكم اليمن الموحد . وان استمرار مسيرة الوحدة تقتضى استمرار التحالف والتنسيق بين الحزبين الكبيرين .

أما حزب الاصلاح فإن النجاح الذى حققته مكن اليمن فى نفس الوقت من تفادى صدام مع الجماعات الاصولية وهى جزء فى حزب الاصلاح فمشاركتها فى الانتخابات والنتيجة التى حققتها ستمكنها من ان تكون القوة الثالثة

وان تمارس المعارضة داخل المؤسسات المختلفة ومنها مجلس النواب بطريقة شرعية ودستورية . وان تعمل على زيادة تواجدها استعدادا للانتخابات القادمة .

وتبدو فرصة الشيخ عبد الله الاحمر قوية فى تولى رئاسة مجلس النواب فى اشارة الى احداث توازن بين الاحزاب الثلاثة الكبيرة . وفى اطار تحويل نتائج انتخابات اليمن لصالح حماية الوحدة والتجربة الديمقراطية اليمنية .

مصر واليمن والفرق فى ممارسة التعددية الحزبية

بقلم : د . صلاح العقاد

مرت الانتخابات النيابية اليمنية التى جرت فى ٢٧ أبريل الماضى دون ان تلقى ماتستحقه من تعليقات فى الصحف المصرية رغم ماتنطوى عليه هذه الانتخابات من عبر، ويكفى أن نقول أنها لفتت نظر الادارة الأمريكية فصدر تصريح عن وزارة الخارجية يشيد بهذه التجربة الديمقراطية ويرى فيها فرصة لتحسين العلاقات الامريكية اليمنية التى ساءت لموقف حكومة صنعاء الميال الى العراق فى أزمة الخليج. ويقارن الموقف الأمريكي ازاء اليمن بالنظرة التى ابدتها الحكومة الامريكية عند زيارة الرئيس مبارك لواشنطن والتى دلت على عدم الرضا عن تجاهل النظام المصرى لخطوات التقدم التى عمت العالم نحو الديمقراطية الليبرالية.

ومن المفارقات ان تكون مصر قد سبقت اليمن بنحو سبعين عاما فى التجربة البرلمانية القائمة على تعدد الاحزاب حينما كان اليمن لايزال يعيش فى غياهب العصور الوسطى، ثم يأتى فى سنة ١٩٩٣ ليمارس التعددية الحزبية بشكل أفضل. وكانت مصر فى العهد الناصرى قد تدخلت عسكريا فى اليمن وبذلت من اجل تحديثه كثيرا من التضحيات غير أن النظام الناصرى أفرز فى هذا القطر الخاضع لنظام المجتمع القبلى جمهورية من حيث الشكل وديكتاتورية عسكرية من حيث المضمون، وظلت الانقلابات العسكرية تتوالى على اليمنين الشمالى والجنوبى الى ان تمت الوحدة بينهما سنة ١٩٩٠ وتقرر أن تقترن عملية التوحيد بتغيير جذرى فى النظام السياسى ووضع نهاية لنظام الحزب الواحد. وفى ظل المرحلة الانتقالية جرت الانتخابات النيابية التى اسفرت عن النتائج التالية، حصول حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يرأسه رئيس الجمهورية على عبدالله صالح على ١٢٣ مقعدا من مجموع عدد مقاعد مجلس النواب البالغة ٣٠١. صحيح انه جاء فى مقدمة الأحزاب الأخرى ولكنه لم يصل الى حد خمسين فى المائة من المقاعد. وأتى الحزب الاشتراكى الذى كون ائتلافا فى الحكومة اليمنية ويرأسه نائب الرئيس على سالم البيض فى المرتبة الثالثة بحصوله على ٦٦ مقعدا وتفوق عليه حزب معارض هو حزب الاصلاح وهو أحد وجوه حركة الاسلام السياسى ويبدو ان هذا الحزب الذى يرأسه زعيم قبلى من أهل شمال اليمن هو عبدالله الأحمر قد استفاد من تجربة الحركة المماثلة فى الجزائر وهى جبهة الانقاذ الاسلامية التى لم تظهر مرونة فى فهم التعددية الحزبية مما اضطر العسكريين الى التدخل للحيلولة دون وصولها الى السلطة بعد ظهور نتائج الانتخابات فى الجولة الأولى وحصول جبهة الانقاذ على الأغلبية المطلقة.

وعلى هامش هذه التيارات الثلاثة الرئيسية ظهر فى اليمن منذ اطلاق حرية تكوين الأحزاب نحو الأربعين حزبا منها البعث والحزب الناصرى وبعض المستقلين الذين نجحوا فى الانتخابات مما يجعل التركيبة السياسية للبرلمان اليمنى شبيهة بالدول الديمقراطية الليبرالية على الطراز الحديث، فليس هناك حزب أغلبية كالحزب الوطنى الديمقراطى يضمن نجاح أعضائه مسبقا وحصولهم على ٨٠٪ من مقاعد مجلس الشعب والأسوأ من ذلك أنه يعتبر نفسه حزب الأغلبية بصفة مستديمة وأن الأحزاب الأخرى هى أحزاب اقلية على مر الزمن. ومما يؤكد سوء فهم الحزب الوطنى الديمقراطى لمفهوم الأغلبية وأن حصوله على ٩٠٪ أو نحو ذلك من مقاعد المجالس المحلية لم يرق لقياداته فراحوا يطعنون فى نتائج انتخابات بعض المجالس التى فازت فيها أحزاب المعارضة وتقدموا بشكاوى امام المحاكم الادارية سعيا وراء تعديل هذه النتائج.

على ان الانتخابات النيابية فى اليمن لم تصل بعد الى النموذج المرجو فى ممارسة المنافسات السياسية ولكن الخطوة التى حققتها هذه الانتخابات تعد بمقياس التطور الاجتماعى فى اليمن قفزة يعتد بها الى الامام وتتمثل التجاوزات التى حدثت فى المعركة الانتخابية بعمليات اغتيال تعرض لها فى معظم الأحوال ممثلو الحزب الاشتراكى، ولذا حامت الشبهات حول حزب الاصلاح ذى النزعة الدينية لما بين الحركة الاشتراكية وفكر الاسلام السياسى من تناقض، بيد أن هذا التناقض وعمليات الاغتيال لم تكن هى السبب فى تراجع الحزب الاشتراكى بل يعود ذلك الى أسباب محلية وعالمية. فقواعد الحزب الاشتراكى تكاد تقتصر على ماكان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التى خضعت منذ استقلالها لنظام الحزب الواحد فى ظل هيمنة الحزب الاشتراكي وبقل سكان الجنوب عن الشمال كثيرا [٢ مليون مقابل ١١]، أما السبب العالمى فهو تراجع اليسار بصفة عامة وسقوط الفلسفة الماركسية التى كان يعتنقها الحزب الاشتراكى اليمنى.

ان عمق التجربة البرلمانية فى اليمن لايقتصر على تركيبة مجلس النواب متعدد الأحزاب بصورة فعلية وانما ترجع هذه الأهمية الى أن المجلس سوف يتحول الى جمعية تأسيسية لاتقتصر مهمته على التشريع بل سوف ينظر فى صياغة دستور دائم للبلاد. وفى ظل هذه التعددية لن يخرج دستور يؤيد الرؤساء فى الحكم لأن الذى يعطيهم هذه الفرصة للتحكم والاستمرار فى السلطة مدى الحياة فهو طبيعة النظام الذى يأخذ بالتعددية شكلا، الأمر الذى حدث فى مصر منذ سنة ١٩٨٤ وهنا ينفسح المجال بصورة أخرى للمقارنة بين مصر ذات التجارب الطويلة فى الحياة الديمقراطية وحيث تعيش أقوى نخبة مثقفة فى العالم العربى وبين اليمن الذى دخل حديثا الى التجربة الديمقراطية وقرر أن يتضمن دستوره مبادئ اساسية: حرية تكوين الأحزاب فلا لجنة تناط بها الموافقة على تشكيل الأحزاب، وحرية اقتصادية تكمل الصورة الليبرالية للنظام. فى حين أن تركيب مجلس الشعب المصرى بشكله الحالى يمنع فى واقع الأمر التنافس الفعلى بين الأحزاب كما يضمن للرئيس استمرارا فى السلطة بدون حدود، فحسب دستور سنة ١٩٧١ يلزم لكى يترشح أحد المواطنين للرئاسة ان يوافق على ترشيحه ثلثا أعضاء مجلس الشعب وبما ان الحزب الحاكم يحتل أكثر من الثلثين فى المجلس فلا يستطيع أحد من زعماء المعارضة حتى مجرد الترشيح والمنافسة على الرئاسة ولذلك فإن الذى يحدث هو استفتاء وليس انتخابا على شخص واحد.

ومن أبرز المعانى التى تنطوى عليها التجربة اليمنية انها هى الأولى من نوعها فى شبه الجزيرة العربية، أما المعنى المؤسف فهو ان يتفوق اليمن على مصر فى ممارسة التعددية الحزبية.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٥ / ١٩٩٣

اتفاق لدمج الحزبين الرئيسيين في اليمن خلال ثلاثة اشهر

عدن - كونا - ذكرت مصادر سياسية يمنية مطلعة امس ان هناك اتفاقا سريا بين امين عام الحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض وامين عام حزب المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح يهدف الى تحقيق دمج وتوحيد الحزبين في مدة لاتتعدى ثلاثة اشهر.

واضافت المصادر التي طلبت من وكالة الانباء الكويتية - كونا - عدم الكشف عنها بانه تقرر اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي يوم السبت الموافق ٢٢ مايو الجاري حيث يصادف الذكري الثالثة لتوحيد شطري اليمن

واشارت الى ان الاجتماع سيكون حادا وقد يسفر عنه انقسام في الحزب الاشتراكي بين مؤيد ومعارض لفكرة الدمج مع حزب المؤتمر.

ويذكر ان غالبية اعضاء الحزب الاشتراكي قد رفضوا فكرة الدمج في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في شهر فبراير الماضي

ومن جانب اخر ستعلن اللجنة العليا للانتخابات اليمنية اليوم الجمعة النسب المئوية لحصيلة الانتخابات التي جرت في تاريخ ٢٧ ابريل الماضي.

ونقلت - كونا - عن مصادر موثوقة ان نسبة ما حصل عليه كلا من حزب المؤتمر الشعبي العام ٢٨٪ والحزب الاشتراكي ٢٥٪ وحزب التجمع اليمني للاصلاح ١٧٪ وحزب الاشتراكي الموالي للعراق ٣

واضافت بان عدد الذين يحق لهم التصويت في اليمن يطون الى ٦،٩٣٩،٢٨٢ شخص بينما عدد المسجلين في جداول الانتخاب يصل الى ٢،٦٨٨،٠٣٢ شخص بنسبة ٤٣٪ من عدد الذين يحق لهم التصويت اما الذين ادلوا باصواتهم فعددهم يصل الى ٢،٢٧١،٠١٨ بنسبة ٨٤٪ من عد المسجلين في جداول الانتخاب



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣

الاعدام لأربعة يمنيين دينوا بقتل ضابط

☐ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ اصدرت محكمة ابتدائية يمنية في مدينة عمران (٦٠ كلم شمال صنعاء) احكاماً باعدام اربعة اشخاص دينوا بقتل الضابط الرائد داحش يحيى الجبري.

وقضت المحكمة باعادة السيارة (الهايلوكس) التي ضبطت في حوزة المتهمين كانوا اعترفوا بتشكيل عصابة للاستيلاء على سيارات بالقوة وحملهم السلاح.

وهذه اول مرة تصدر المحكمة احكاماً بالاعدام بعد اسبوع على استيلاء قطاع الطرق على سيارات مواطنين في مناطق عمران وحجة وريده التي كانت مسرحاً لعمليات عدة خلال السنوات الثلاث الماضية، طالت سيارات خاصة وعسكرية واخرى تابعة لمشاريع تنمية يمولها عدد من الدول الغربية.

وطلب المحكوم عليهم في نهاية جلسة الاربعاء استئناف الحكم.



اللجنة المركزية للاشتراكي اليمني ستبحث في "التوحيد"

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» من مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني امس، ان دورة استثنائية للجنة المركزية للحزب ستنعقد الاسبوع المقبل لمناقشة عدد من القضايا والمستجدات في البلاد. وقالت مصادر رفيعة المستوى في الاشتراكي ان «توقيع وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ظهر الاثنين الماضي في الاجتماع المشترك للمكتب السياسي للحزب واللجنة العامة للمؤتمر أوجد تبايناً كبيراً بين اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي، اذ طالب المتشددون من الجناح المعروف بـ «الفتاحي» نسبة الى مؤسس الحزب عبدالفتاح

التتمة في الصفحة (٤)



اسماعيل الذي تمثل في احداث كانون الثاني (يناير) ٨٦ في مدينة عدن «بعقد دورة استثنائية لمعرفة كيفية توقيع هذه الوثيقة دون العودة الى الهيئات المركزية للحزب» في اشارة الى المؤتمر العام للحزب.

وقالت اوساط حزبية اشتراكية في عدن «أن قضية التوحيد مع المؤتمر هي من حق المؤتمر العام للحزب دون غيره من هيئات الحزب المختلفة». واشارت الى ان «البيان الصادر عن المكتب السياسي واللجنة العامة بشأن صيغة التحالف والتعديلات الدستورية ترك تساؤلات (...) وشكوكاً لدى مختلف القوى والشخصيات والاحزاب نظراً الى ما ينطوي عليه من اخطار تهدد مستقبل العمل السياسي والبرلماني».

ويرى مراقبون سياسيون ان «هذه المواقف اطلقها المتشددون في الاشتراكي تشكل عقبة جديدة امام الجناح المعتدل الذي يتزعمه الامين العام للحزب السيد علي سالم البيض في تنفيذ مشروع الدمج بين الحزبين اللذين حققا وحدة البلاد في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠، وساهما في انجاح اول انتخابات اشتراعية جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي».

وكان مسؤول قيادي كبير في الاشتراكي نفى في وقت سابق «وجود اي خلاف بين اعضاء المكتب السياسي بشان البيان الصادر عن المكتب السياسي واللجنة العامة للمؤتمر» لكنه اكد وجود «تباين في الراي من دون ان يعني ذلك خلافاً او قطيعة لا سيما ان مثل هذا التباين يعتبر شكلاً من اشكال ممارسة الديموقراطية في الحياة الداخلية للحزب».

على صعيد آخر يتوقع ان يعقد مجلس النواب اليمني الجديد جلسته الاولى السبت المقبل. وأبلغت المحكمة العليا للجمهورية اليمنية اللجنة العليا للانتخابات قرارها القاضي بعدم قبول ٣٥ طعناً في الانتخابات.



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

تعديل الدستور ليتطابق مع شرع الله أمر أساسي

صنعاء – من حسام عبدالحميد:

□ تحدث الشيخ عبدالمجيد الزنداني أحد منظري الحركة الإسلامية في اليمن لـ«المسلمون» عن الأوضاع اليمنية في المرحلة المقبلة لما بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخراً وقال: إن الانتخابات كانت هي المخرج الوحيد من الأزمات التي تعصف باليمن وكان لابد من وضع القرار في يد الشعب، وكنا نعلق آمالاً كبيرة بأن الشعب اليمني المسلم سوف يختار ما ينفعه في دينه ودنياه ،وكنا نرصد التجاوب الشعبي والميول الشعبية ازاء هذا الطريق.

وقال الزنداني في حواره مع «المسلمون» : لقد حدثت تجاوزات كثيرة وكانت هناك مصادرة لارادة الناس خاصة في المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية، والمتضررون تقدموا بطعون، وكان يجب أن يكون القضاء هو الفيصل في هذه القضية ولكننا وجدناه يتلكأ ولا يتمكن من القيام بدوره باستقلالية.

● **أعلنت اللجنة العليا النتائج النهائية للانتخابات فما هو تقويمكم لهذه النتائج؟**

– كما قلت ماذا تقول عندما تسمع أن الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية قد أخذ معظم المقاعد حتى الذين ظهروا بصورة مستقلين. ان نمط الانتخابات في الدول الاشتراكية لايزال هو المسيطر في بلادنا برغم الوحدة. ويحز في نفوسنا أن نجد شعبنا في الجنوب لا يتمتع بالحرية التي يتمتع بها باقي أبناء الشعب. كما يحز في نفوسنا التعثر والخروقات التي وقعت أيضاً في المحافظات الشمالية، وأيضاً يحز في نفوسنا أن القضاء الذي يعتبر ملجأ لا نجده قوياً في استقلاله للفصل فيما يتنازع فيه.

● **بعيداً عن التجاوزات التي رافقت عملية الانتخابات ما أبرز الدلائل لهذه الانتخابات؟**

– اننا نتمنى أن نكون قد خرجنا من أهم مأزق وهو التقاسم ،وخرجنا من أهم مأزق وهو الأغلبية العلمانية التي كانت في مجلس النواب الاسبق وأسسنا مبدأ هو ان يختار الشعب من يريد تمثيله. وثبتنا قواعد تمكن الناس من المطالبة بحقوقهم دون الحاجة إلى الصراعات الدموية.

● **هل تعتقدون أن الفترة القادمة ستشهد تقليلاً لدور الحزب في المناطق الشمالية والجنوبية؟**

– إذا عدل الدستور وأزيلت منه المواد العلمانية المعارضة للدين وقبل ذلك الحزب وصاغ أوضاعه على ضوء هذا الدستور الإسلامي والذي سيكون إسلامياً إن شاء الله. فسيكون هذا هو التغيير الحقيقي الذي ننشده لمجتمعنا وعندئذ سيجد الحزب أنه حقق الأمان الحقيقي له وسيكتشف الحزب يوم ذاك أن الإسلام هو الذي يملك أن يؤمنه وهو الذي يفسح أمامه الحياة الكريمة والمشاركة في أوضاع مستقبل هذه البلاد لكن تحت مظلة الإسلام. وأن الاصرار على البقاء تحت المظلة العلمانية هو أساس كل المشاكل وأساس كل الفتن، ولو أن الحزب اتجه هذه الوجهة ويكمل ما تدل عليه الآية **«واعتصموا بحبل الله جميعاً»** فإذا عدل الدستور على هذا الأساس الإسلامي فستتحقق لنا معاني **«واعتصموا بحبل الله جميعاً»** ،وعندئذ سوف لا يجد الحزب نفسه شاذاً وغريباً ومحارباً من كثير من أبناء هذه الأمة والذين يحرصون على دينهم.

المفاوضات حول الحكومة الجديدة

● **اين وصلت مفاوضات المشاركة في الحكومة الجديدة؟**

– لا شك أننا لمسنا أن هناك اقتناعاً على الأقل من داخل حزب المؤتمر الذي أصبح الآن تحت الجهر لانه نال أغلبية مع أغلبية الإصلاح والمستقلين يمكنه أن يقوم بتعديل الدستور. فليس هناك عذر بعد في عدم القدرة على تعديل الدستور ليكون موافقاً لكتاب الله وسنة رسوله، بل نسمع أن هناك قبولاً من الاشتراكي لازالة بعض المواد التي أوقعت الاشكالات. على كل حال مازلنا في بداية الطريق فالانتخابات لم تنته إلا منذ أيام ،وهناك بعض الدوائر لاتزال تنتظر حكم القضاء ونحن في أول الطريق، وما نظن أن هناك اشكالاً كبيراً في قضية تعديل الدستور.

لا نرفض مشاركة المرأة فى المرحلة المقبلة!

● **لاشك أن قضية تعديل الدستور اصبحت محل اجماع وطني، ولكن ما للمؤتمر الشعبي والاشتراكي من اعضاء في داخل البرلمان قد يحول دون تعديله وفق ما تريدون؟**



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣

– على كل حال نحن نعتقد أن الأغلبية كما قلت لك أغلبية لا تحرص على ما يعارض دين الله في الدستور، بل نتمنى أن نتخلص من كل ما يعارض القران والسنة. ونرى هذا في مجلس النواب الجديد إن شاء الله والشعب يتطلع إلى تعديل الدستور فيما يحقق مصالحه ويحفظ دينه ونرجو أن نوفق في ذلك.

● الشريعة الإسلامية وتطبيقها هو أحد المطالب الرئيسية لحزب التجمع اليمني للإصلاح، ولكن تثير وسائل الإعلام الأجنبية شبهات حول هذا المطلب .. ماذا تقولون؟

– من جهل شيئا عاداه، وهؤلاء الذين يجهلون الشريعة الإسلامية وأحكامها يقعون في هذا المأزق ،ولكننا عشنا في ظل الشريعة الإسلامية قرونا ما وجدناها قصرت عن حاجة وأبداً ما وجدناها أمرت بظلم،وعندما يوجد المجتمع الإسلامي الذي يطبق الإسلام من كل جوانبه سوف يسهل الحكم على الإسلام عندما يصبح حقيقة. نحن لاحظنا أن البلاد الإسلامية التي تطبق الحدود لا تنشأ في تلك البلاد تلك الصورة التي تخوفهم وأقول الجهل بالإسلام وأحكامه هو السبب في سوء الأحوال، وإذا كان هذا الجهل يأتي من غير المسلمين فلهم عذرهم، ولكن أن يأتي من المسلمين فهذا هو محل الاشكال.

موقفنا من مشاركة المرأة

● أيضاً المرأة بالرغم من أن التجمع اليمني أعطى لها أولوية في برنامجه إلا أن هناك شبهات حول هذا الأمر؟

– هناك نظرتان في العالم . نظرة تقول إن الرجل والمرأة سواء في كل شيء، ونظرة تقول الرجل والمرأة من بني آدم يتساويان في كثير من الخصائص الإنسانية ويختلفان في بعض الخصائص الجنسية.

النظرة الاولى نظرة يخالفها الواقع والحياة والتركيب لكل منهما، وعلم التشريح وعلم النفس والتاريخ البشري وعلم الوظائف البدنية كلها تكذب أن الرجل والمرأة سواء ،وإلا فأتوني برجل قد قام بارضاع طفل نيابة عن أمه فضلاً عن الولادة وغير ذلك. فهذا حديث يمجه أصحاب العقول السوية.

والنظرة الثانية تقول بوجود اشتراك ومساواة في الخصائص الإنسانية، وهناك فوارق في الخصائص النوعية، ولكل دور، ولكل أحكام وتلك هي النظرة الالهية، وتلك هي الهداية الالهية التي جاءتنا من عند خالقنا. والواقع يشبه ذلك ،فعندما رأينا المرأة والرجل سواء بسواء اختل وضع المجتمع. فلسنا مستعدين أن نلغي عقولنا وأن نقلد تقليداً أعمى وأن نقول الرجل والمرأة سواء في كل شيء. وإنما نقول إنهم هم سواء في الخصائص الإنسانية،وهناك خلاف في الخصائص النوعية والجنسية.

● هذه نظرة عامة ولكن هل تعترضون على مشاركة المرأة في هذه الولاية؟

– أيضاً هذا كلام يحتاج إلى تفصيل. للمرأة حق أن تشارك في الشورى. فقد استشار الرسول صلى الله عليه وسلم زوجه أم سلمة في صلح الحديبية وأخذ برأيها ،وكذلك للمرأة حق في الأخذ بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان الذي يأمر وينهي هو الحاكم ،وقد رأينا امرأة تراجع عمر بن الخطاب. فوظيفة الشورى والأمر بالمعروف يمكن للمرأة أن تشارك فيها، لكن وظيفة القوامة على أمر البلاد أو ما يسمى في عصرنا الصراع على السلطة معركة شرسة دخول المرأة فيها يعرضها لفتن وأضرار ومضايقات لانه ينتج عن ذلك مواجهات وسجون ومعتقلات وتشريد، والمرأة إذا دخلت هذه الامور وتعرضت لهذا الأمر فسوف تدفع ثمنا غاليا فنقول ان المرأة لها الحق في أن تمارس كثيراً من الخصائص ولكن الصراع على السلطة أمر له تكاليفه فرحمة من الله بالمرأة جنبها ذلك. والرجال قوامون على النساء.

تضخيم الأحداث اليمنية

● لا شك أن الحوادث الأمنية التي صاحبت الانتخابات استغلتها وسائل الإعلام الغربية وضخمتها وساعدها في ذلك بعض القوى المحلية؟

– على كل حال هذا السؤال جاء متناسباً مع تتمة حديث مع السؤال السابق. أنت قلت حوادث أمنية. وهذا دليل على أن الصراع على السلطة مسألة خطيرة يجب أن تصان المرأة عنها، ولكن أقول نعم حدثت بعض الحوادث الأمنية وحاول الإعلام الغربي أن يضخمها وأن يكبرها أكبر من حقيقتها ثم اتضح أمام كل ذي عين زيف هذه الادعاءات الباطلة.

● صدر أخيراً تصريح عن أحد الشخصيات القيادية الاشتراكية بأن الحزبين الحاكمين في حاجة إلى فترة انتقالية جديدة حتي يتحقق الاندماج؟

– نتفق أولاً على الإسلام عقيدة وشريعة ونواصل اكمال هذا الاتفاق في التعديلات الدستورية التي تتناسب مع هذا وبعد ذلك يكون الاندماج كاملا ولا نحتاج إلى شيء آخر. فكلنا أبناء بلد واحد. وقد قبلت الأحزاب مجتمعة الإسلام عقيدة وشريعة وبقي أن تخطو هذه الأحزاب وقياداتها إلى إصلاح الأوضاع الدستورية التي تتعارض مع هذا التوجيه. وأي زعيم وأي شخص من حقه أن يتكلم كما يشاء، ولكن صياغة أمر البلاد ومستقبلها ستكون في مجلس النواب.

● أنتم ترأسون مؤتمر الوحدة والسلام الذي انبثقت عنه لجنة حماية الانتخابات ،ما الدور الذي قامت به وما النتائج التي توصلتم إليها؟

– يمكنك أن تتصل باللجنة وتأخذ بياناً تفصيلياً عن هذا الموضوع ،وقد قامت بوضع مراقبين لها في كثير من مواقع سير العملية الانتخابية وأصدرت بيانات أولية وعقدت مؤتمراً صحفياً حضره كثير من الصحف يمكنك أن تتصل بهم وتأخذ التفاصيل.



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣

● حول قضية الطعون هناك من يقول ان هذه الطعون سحبت والبعض يقول انها محل نظر؟

- هناك طعون حقيقية وهناك طعون كيدية عندما وجد أن هناك من يطعن وله مبررات من باب السلوك السياسي .ايضا هو طعن طعناً كيديا فأصبحت هناك طعون كيدية وطعون حقيقية وتم الاتفاق السياسي على أن الطعون الكيدية تسقط وأن يترك للقضاء البت فيما يقتنع في أنه طعون حقيقية.

● وكيف تنظرون إلى مستقبل اليمن خلال الفترة القادمة؟

- أنا لا أعلم الغيب ولكن أقول لقد تحررنا من الأغلبية العلمانية في مجلس النواب.

● ولكن هل هناك مستقبل مبشر؟

- نرجو أن يكون السير في اعطاء الشعب حقه في مراقبة حكامه واختيارهم ومحاسبتهم طريقاً مأموناً تتصحح في ظله الأوضاع دون الحاجة إلى حروب وفتن وصراعات.■

اتجاهات اقتصادية

دراسات لإضاءة مدرج مطار عدن

● صنعاء - «الحياة» - وقّع امس اتفاق لتنفيذ الدراسات الفنية واعداد وثائق العطاءات لمشروعي اضاءة مدرج مطار عدن الدولي ومبني البرج وملحقاته الفنية بين الهيئة العامة للطيران المدني وشركة «سوفرافيا» الفرنسية.

وقالت «وكالة الانباء اليمنية» الرسمية ان هذين المشروعين يعتبران جزءاً من المعونة المقدمة من الحكومة الفرنسية للجمهورية اليمنية في مجال الطيران المدني للعام ١٩٩٢ البالغة ١٧ مليون فرنك فرنسي.

وتشمل المعونة اعداد الدراسات والتصاميم لمبنى برج المراقبة، وستتولى الهيئة العامة للطيران انشاء مبني جديد لبرج المراقبة مع ملحقاته الفنية، وستقوم الحكومة الفرنسية لاحقاً بتمويل مشروع التجهيزات الفنية اللازمة له.

من ناحية ثانية ذكرت مصادر وزارة التخطيط والتنمية ان حكومة اليابان وافقت على منح اليمن مبلغ ٥٠٠ مليون ين ياباني (٤,١ مليون دولار) لشراء الكيماويات والمعدات الزراعية بهدف زيادة الانتاج الزراعي للمواد الاساسية كالقمح والذرة الشامية والذرة البيضاء والدخن.



المصدر : المسلمون السعودية
التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣

الشيخ الزندانى لـ« المسلمون »:

سقط العلمانيون فى انتخابات اليمن

الآن نستطيع أن نضع فى مقدمتنا هؤلاء الذين كنا نتحفظ عليهم

صنعاء ـ من حسام عبدالحميد:

□ قال الداعية اليمنى الشيخ عبدالمجيد الزندانى منظر حزب التجمع اليمنى للاصلاح ان الانتخابات البرلمانية التى جرت مؤخرا فى اليمن اكدت ان التقاسم السلطوى بمضامينه السابقة انتهى ،وان الاغلبية العلمانية التى كانت تسيطر على مجلس النواب السابق قد زالت لتاتى اغلبية ـ ان شاء الله ـ تحترم دينها وقيم شعبها

وأوضح الزندانى فى حديث خاص لـ« المسلمون» ان شروط التجمع اليمنى للاصلاح للمشاركة فى الحكومة الجديدة هى تعديل الدستور وتعديل القوانين بما يتوافق مع شرع الله، وان تكون كلمة الله هى العليا، ثم بعد ذلك وتحت راية القران والسنة نحن اخوة ويمكن ان نجعل فى مقدمتنا هؤلاء الذين كنا نتحفظ عليهم. ووصف الزندانى الانتخابات بانها كانت المخرج من الازمات التى تعصف باليمن واهمها التقاسم الذى اضاع كثيرا من المصالح وتعارض مع كثير من القيم ومع ان لنا ملاحظات عديدة حول قانون الانتخابات وحول عدد من التفاصيل المتعلقة بها، الا اننا حبذنا ان نشارك فيها لنخرج اليمن من المازق ونضع القرار فى يد الشعب، ولكن اكدت الانتخابات اننا مازلنا فى بداية الطريق ومازالت الانتخابات العربية بطابعها تؤثر علينا فى المنطقة

وأوضح الزندانى ان عقلية التشطير لاتزال تسيطر على العمل الحزبى وعندما يكون الممثلون للمحافظات الجنوبية والشرقية من حزب واحد. فهذا يضع عشرات علامات الاستفهام حول كيف تمت هذه النتيجة.

من جهة أخرى مازالت المفاوضات بين الاحزاب اليمنية الثلاثة «المؤتمر ـ الاصلاح ـ الاشتراكى» جارية بشأن التوصل الى اتفاق حول تشكيل الحكومة الجديدة. وافاد مصدر مطلع لـ«المسلمون» ان هذه المفاوضات لم تتوصل الى اتفاق واضح ويسود الخلاف فى وجهات النظر حول المناصب السيادية والوزارية وما اذا كان النظام السياسى بصورته الحالية سيظل كما هو أم ان تغييرا لابد وان يحدث وفى غضون ذلك وبصورة مفاجئة عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى والمكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى برئاسة الفريق على صالح ونائبه على سالم البيض اجتماعا مشتركا تم خلاله التوقيع على وثيقة التنسيق التحالفى على طريق التوحد بين المؤتمر والاشتراكى. ■

شيخ مشايخ «حاشد» زعيم «الإصلاح» يقيّم للوطن العربي ما بعد الانتخابات اليمنية

عبد الله الأحمر : نشارك في الحكومة ونعارض في البرلمان

أكثر المفاجآت إثارة للجدل في الانتخابات اليمنية التي جرت مؤخرا، هي تقدم التجمع اليمني للإصلاح على الحزب الاشتراكي، رغم أن الأخير هو أحد حزبين تملكا السلطة منذ إعلان الوحدة في ٢٢ آيار (مايو) ١٩٩٠. وفي واقع الحال، فإن التجمع اليمني للإصلاح وهو حزب أصولي، يعتبر الرقم الصعب في المعادلة السياسية اليمنية، فهو يستند إلى أسس اجتماعية ضاربة الجذور في المجتمع اليمني (قبيلة حاشد)، كما يضم نخبة من علماء الدين، وأساتذة القانون والتجار، وتتسم طروحاته السياسية بالصدام مع الآراء والأفكار العلمانية، ومن هنا وجد أنصارا عديدين، منحوه «٦٢» مقعداً في البرلمان، ليحتل المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي.

كيف يرى التجمع اليمني للإصلاح تجربة الانتخابات في إطار مسيرة التطور في اليمن؟ ما هي خفايا الصفقات السرية التي سبقت عملية الاقتراع أو أعقبتها؟ وما هو رد الإصلاح على ما يردده خصومه من أنه - أي الإصلاح - يمثل بؤرة العنف في المجتمع اليمني؟ أسئلة طرحتها «الوطن العربي» في الحوار الذي أجرته مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد وزعيم التجمع اليمني للإصلاح في صنعاء، وهذا نصه.

ـ التقتيم بعد الانتخابات بالرئيس علي عبد الله صالح، فهل طرح عليكم المشاركة في حكومة ائتلافية؟

■ موضوع الحكومة الائتلافية مطروح بالفعل على العقل السياسي اليمني. لأن المرحلة تحتاج إلى وفاق وطني، وليس هناك حزب في اليمن يستطيع أن يقود بمفرده عملية الانتقال من التشطير إلى الوحدة، وتحقيق التنمية والتقدم، وحل الاشكاليات الاقتصادية المعقدة، ومن هنا فالقضية مطروحة، والحوار مع الرئيس مازال مستمرا.

ـ لكم تحفظات عديدة، ومعروفة على الحزب الاشتراكي إن لجهة أفكاره أو ممارساته، كيف يمكن أن يضمكم تحالف أو ائتلاف واحد؟

■ نحن بالفعل لنا خلافات عديدة مع «الاشتراكي اليمني»، ومع ذلك هناك ثوابت في سياستنا إذا تم الاتفاق عليها، سندخل في ائتلاف حاكم، وإذا لم يتفق معنا لن نشترك معه في عمل جماعي.

ـ تتحاورون الآن مع المؤتمر الشعبي، فهل سيتم حوار مستقبلي مع الشريك الثالث «الاشتراكي»؟

■ التجمع اليمني للإصلاح لم يغلق باب الحوار في وجه أحد، وخلافاتنا مع الاشتراكي لا تمنع الحوار معه، فمصلحة الوطن فوق كل اعتبار حزبي.

مبالغات

ـ حدث صدام مسلح بين أنصاركم، وأنصار «الاشتراكي» مؤخرا أسفر عن تدمير مقر الاشتراكي في إحدى الدوائر الانتخابية؟

■ هذا ما رددته الصحف، وهو غير حقيقي، نحن لم نستخدم الصواريخ ولا المدافع للهجوم على أحد، لقد



الشيخ عبد الله الأحمر.. الانتخابات إيجابية

[illegible] الحزب الاشتراكي
[illegible]
[illegible]

❝

حدث خلاف بين أنصار المرشحين من هذا الطرف أو ذاك، وسقط قتيل واحد، وبعض الجرحى، وهذا أمر يحدث في أي بلد تشهد تنافسا على البرلمان.

ـ هل تنظرون إلى الممارسات الخاطئة التي شابت بعض الدوائر الانتخابية على أنها أمر عادي؟

■ نحن نفرق بين الطعون والمخالفات، لقد تقدمنا



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣

إلى القضاء بمجموعة من الطعون سوف ينظر فيها، كما سوف تعرض على البرلمان الجديد، أما المخالفات والتجاوزات فقد رصدناها أولا بأول، ووصل عدد البيانات الصادرة عن التجمع حوالي ١٥ بيانا في ثلاثة أيام أعقبت الانتخابات، رصدنا فيها أخطاء عديدة، والهدف من عملية الرصد هو التصحيح، وليس التشكيك.

- أنتم راضون إذا عن ما أسفرت عنه الانتخابات؟

■ لا، نحن راضون فقط لأن الانتخابات تمت، وهذا شيء إيجابي، أما كيف تمت، فهذا سؤال تتفاوت عليه الإجابات، وليس هناك حزب - بما في ذلك الحزبان الحاكمان - إلا وقدم شكاوى وطعونا، ورصد أخطاء.

- هل الانتخابات البرلمانية خطوة منطقية في إطار عملية التطور؟

■ هي كذلك بالفعل، ومن هنا تفهمنا وقوع بعض الأخطاء والممارسات غير الصحيحة؟

- كانت هناك تخوفات من أعمال عنف قبلية، ووجهت اتهامات لحزبكم بالتحديد بأنه سيعصف بالتجربة الديمقراطية في أية لحظة؟

■ هذا كلام الحزب الاشتراكي الذي يناصبنا العداء، ويروج حولنا الشائعات، لقد مرت الانتخابات في هدوء، وكنتم في «الوطن العربي» أحد الشهود، وقد التزمت القبائل بكل ما ورد في قانون الانتخابات، بينما وقعت الأخطاء، وكذلك العنف في المحافظات الجنوبية التي مازال الحزب الاشتراكي يحكمها.

صفقات.. لا انتخابات

- ما هو ردكم على ما يتردد بأن نتيجة الانتخابات كانت معروفة سلفا وأن (صفقات سرية) تمت قبل يوم الاقتراع؟

■ لا اساس لهذا الكلام من الصحة، لقد خاضت الأحزاب الجولة الانتخابية بتحرر كامل، وأكاد أقول إنه لم يكن هناك أدنى تنسيق بين الأحزاب، وبالنسبة لنا لم نعقد أي اتفاق سرى مع أحد.

- قيل إنكم نسقتم مع المؤتمر الشعبي لتفريغ بعض الدوائر لصالح مرشحيكم؟

■ غير صحيح، لقد نافسنا بشرف، وحصلنا على مقاعد في البرلمان، وكذلك فعلت الأحزاب الأخرى.

- معنى ذلك أن نتائج الانتخابات هي انعكاس صادق للوجود الحزبي في اليمن؟

■ الانتخابات أظهرت قوة كل حزب في الواقع، وهي اختبار حقيقي لجماهيرية كل حزب.

- هل وجودكم في المجتمع اليمني يساوى «خمس» الفعالية السياسية؟

■ لم يكن هدفنا الأساسي هو الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد أو الحصول على الأغلبية، وإنما هدفنا هو دفع العملية الديمقراطية، وبالتالي لم نقدم مرشحين الا في ٢٢٠ دائرة، مع أنه كان في مقدورنا تغطية كل الدوائر بمرشحين، لقد آثرنا إعطاء الفرصة للأحزاب الأخرى لكي تشارك معنا في التجربة الانتخابية، وفي البرلمان، وربما الحكومة أيضا.

- اقترحت بعض أحزاب المعارضة تشكيل جبهة للمعارضة في البرلمان وخارجه بزعامتكم، ماهو ردكم؟

■ الباب مفتوح لاقتراحات عديدة، ونحن نلتقي مع كل الأطراف. ولم نقرر بعد ماإذا كنا سنشترك في الحكومة أم نكتفي بالمعارضة، علماً بأن كفة المشاركة في ائتلاف حاكم هي الأرجح حتى الآن.

- لماذا؟

■ لأن مهمة الأحزاب في هذه المرحلة هي إنهاء كل الإجراءات والقوانين التشطيرية، وتحقيق الاندماج الكامل، والبدء في عملية النهوض، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

- كيف يمكن الجمع بين حزب إسلامي له منهج محدد، والحزب الاشتراكي وهو الآخر له منهج محدد في حكومة واحدة؟

■ هذا يعتمد على برنامج النهوض الذي ينبغي أن يحظى باتفاق عام، وعلى سبيل المثل فهناك إجماع على ضرورة حل المشكلة الاقتصادية، وإنقاذ الريال اليمني من الانهيار، وإنهاء مشكلة البطالة.

- على سبيل المثال تؤيدون وجود مصارف إسلامية، فيما يرى الحزب الاشتراكي تطوير عمل البنوك القائمة التي توصف من قبلكم بأنها «ربوية»، كيف يمكن الالتقاء؟

■ ليس هناك أي مانع في هذه المرحلة من الجمع بين الأسلوبين، وهذا موجود في مصر والجزائر، وأكثر من بلد إسلامي، هناك بنوك تتعامل بالأسلوب الربوي، وأخرى بالأسلوب الإسلامي، بل إن بعض البنوك جمعت الأسلوبين في توقيت واحد، عندما خصصت فرعاً للمعاملات الإسلامية.

- وأنتم تطالبون بالابقاء على المعاهد العلمية، بينما رأى الحزبان الحاكمان توحيد النظم التعليمية؟

■ بالفعل، نحن سنطالب في البرلمان بإعادة المعاهد العلمية، لأنها تساهم في توعية الطلاب بشؤون دينهم، علماً أن مناهج هذه المعاهد مقررة من وزارة التعليم، أي أنها ليست خارج سياق العملية التربوية والتعليمية السائدة في اليمن، ومن جهتنا سوف نصر على إعادتها، والقرار يرجع للبرلمان، إذا اقنعناه او اقنعنا.

النتائج لا تعكس حجم «الإصلاح» لكننا أعطينا الفرصة للآخرين

" "

- اقترحتم في برنامجكم الانتخابي «الزكاة» كأسلوب لتحقيق التكافل الاجتماعي، والسؤال هو: لمن يدفع المواطنون الزكاة.. للفقراء أو للدولة؟

■ اقتراحنا هو تنظيم عملية دفع الزكاة بحيث تجمع في «بيت المال» أو الدولة بالمفهوم العصري، لكن ذلك يحتاج إلى مراقبة أوجه صرف هذه الأموال في المنافع العامة حتى لايحدث تسريب للمال العام، وأعتقد أن أحد أهم القضايا المطروحة على البرلمان الجديد هي ترشيد الإنفاق الحكومي، بهدف خفض العجز في ميزان المدفوعات، وتحديد قيمة حقيقية للريال اليمني، بحيث تنتهي عملية تعدد سعر صرفه.

الانتخابات إيجابية وغير راضين عن الأسلوب الذي تمت به

" "

- هناك حوالي مليون عامل يمني عادوا من الخارج بعد أزمة الخليج، ماهي تصوراتكم لحل مشكلاتهم؟

■ هذه مشكلة صعبة، فالرقم يزيد عن ذلك ليصبح ١,١ مليون شخص كانوا يحصلون على أرزاقهم من دول الخليج، ويحولون لليمن سنوياً حوالي مليار دولار، وعندما عادوا خلقوا مشكلات عديدة سواء بالنسبة لاقامتهم أو توظيفهم، وحتى الآن مازالت الحلول عشوائية، وفردية، وتعتمد في أغلب الأحيان على المساهمات المالية الخارجية، أما تصوراتنا لحل المشكلة فتبدأ من توظيفهم في مشروعات حقيقية داخل المجتمع، واستثمار قدراتهم وخبراتهم في العملية الإنتاجية.

- من الملاحظ أن أغلب أحزاب المعارضة لن تمثل في البرلمان فكيف تشارك في الحوار الوطني لتحقيق التنمية والاستقرار؟

■ اولاً هذه الأحزاب لم تحصل على مقاعد لأنها تفتقد إلى الجماهيرية ورغم ذلك فصوتها سيكون مسموعاً من خلال صحفها وندواتها، ولست أعتقد أن أعضاء البرلمان سيعيشون في ابراج عاجية فهم سيتابعون آراء كل الأحزاب، وسوف يتبنون أي فكرة تحقق المصلحة العامة.

- لكن أحزاب المعارضة شككت في سلامة العملية الانتخابية، وأصدرت بيانات ساخنة ضدها؟

■ نحن أيضاً أصدرنا بيانات وقلنا كلمتنا، وأوضحنا سلسلة من المخالفات الإجرائية، ومع ذلك نحن مع استمرار التجربة ودفعها إلى الأمام، لأن البديل مخيف، أو بمعنى أدق ليس هناك بديل أمام اليمن سوى الدخول في محرقة عنف تأكل الأخضر واليابس، لذلك نحن مع الديمقراطية حتى آخر مدى، ومهما كانت الأخطاء.

- تحتاج اليمن إلى انفتاح على العرب، خصوصاً دول الخليج لإزالة ماترسب، أو ماترتب على أزمة الخليج، ماهو تقييمكم للجهود المبذولة في هذا الصدد؟

■ أتفق معكم في أن الوقت صار مواتياً لتجاوز آثار هذه الأزمة التي خلقت آلاماً مادية ونفسية لاحدود لها، ونعتقد أن علاقات اليمن والمملكة العربية السعودية هي نموذج للعلاقات العربية على الصعيدين الشعبي والرسمي، فالقبائل واحدة، والدم واحد، والمصالح مشتركة، والمسؤولون في البلدين يبذلون قصارى جهدهم لتحقيق النهضة، وأعتقد أننا نسير حاليا في الطريق إلى إزالة جميع الرواسب، وإعادة العلاقات إلى ماكانت عليه، والأمر نفسه ينطبق على باقي الدول العربية. من خلال الدبلوماسية الرسمية والشعبية.

أجرى الحوار في صنعاء:
خالد عادل



أكد ان عودته الى اليمن "واردة في أي لحظة"

علي ناصر لـ "الحياة": لابد من معارضة سياسية قوية

□ دمشق - من علي الرز:

■ قال الرئيس السابق علي ناصر محمد ان الانتخابات اليمنية «عكست توازن القوى الحقيقي السياسي والاجتماعي في اليمن». واضاف في حديث الى «الحياة» ان الديموقراطية «لا بد من ان تفرز معارضة سياسية قوية تجسد طموح الشعب في التغيير» مشيراً الى ان عودته الى اليمن «مسالة واردة في اي لحظة».

وكان علي ناصر رئيساً لما كان يسمى اليمن الجنوبي حتى عام ١٩٨٦ كما كان اميناً عاماً للحزب الاشتراكي الحاكم.

وعن تقويمه الانتخابات اليمنية الاخيرة وما اسفرت عنه قال: «عموماً اقوّم الانتخابات البرلمانية التي جرت في اليمن في نيسان (ابريل) الماضي في صورة ايجابية، باعتبارها الاولى التي تجري بعد توحيد البلاد. اما نتائجها فاعتقد بانها عكست توازن



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣

القوى الحقيقي، السياسي والاجتماعي، كما اتاحت للمرة الاولى لابناء الشعب اليمني اختيار ممثليه الى البرلمان. فللمرة الاولى سيجلس ممثلون منتخبون لكل ابناء الشعب تحت قبة البرلمان وسيولون عنايتهم للقضايا الحيوية لدولة اليمن الواحدة من سياسية واقتصادية وقانونية وكل ما له علاقة بمستقبل البلاد».

واوضح ان نتائج الانتخابات «ستشكل مرحلة جديدة في تجربة الحكم والعلاقة بين مؤسساته الاشتراعية والرئاسية والحكومية والقضائية. ومثلما دعونا الى اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وحضضنا الجماهير على الاشتراك فيها، رحبنا ايضاً بنجاح هذه الانتخابات ونتائجها ونأمل بان تؤدي نتائجها الى مستقبل سياسي باهر لليمن وشعبنا بما يعكس رغبة اليمنيين الجامحة في تغيير اوضاعهم السياسية والاقتصادية والمساهمة في البناء الديموقراطي لليمن الواحد».

وعن الاسلوب الافضل لاستمرار التجربة الديموقراطية في بلاده اعرب عن اعتقاده بان «النهج السياسي الذي اختار الديموقراطية واعتمدها في الحياة السياسية اليمنية عمد الى ذلك عن قناعة ووعي؛ ومع ان الديموقراطية مرحلة جديدة في الحياة السياسية الحالية، فقد اقتنع الجميع بانها تمثل ضرورة حيوية للبناء الديموقراطي والسلمي لدولة اليمن الواحدة. ولكي يحافظ النهج السياسي اليمني على الديموقراطية واستمرارها وتطويرها في المستقبل، لا بد من ان تفرز هذه العملية معارضة سياسية قوية تجسد طموح الشعب في التغيير، وتأخذ على عاتقها مهمة مراقبة النهوض السياسي والاقتصادي في المجتمع، وكذلك مراقبة حالات الفساد العام في البلاد. ومن هنا تأتي اهمية المعارضة باعتبارها من اهم قضايا الديموقراطية وابرزها».

ورأى ان غياب المعارضة او تغييبها لأي سبب كان «سيقود، كما دلت تجاربنا في الماضي، الى عدم الاستقرار السياسي وربما الى الانفجار ودورات الدم (...) وهي خيارات لا اعتقد بان احداً في اليمن يود العودة اليها».

وما هي افضل السبل في رأيه لمعالجة الأزمة الاقتصادية اليمنية؟ اجاب علي ناصر: «لا احد في اليمن ينكر العبء الاقتصادي الملقى على كاهل البلاد والشعب، وهو وصل الى حد بات يشكو منه الجميع». واعتبر ان المهمة الاساسية التي تنتظر الحكومة الائتلافية المقبلة تتلخص في تقدم مسار الاقتصاد اليمني الذي بدا مختنقا منذ سنوات عدة. اذن لا بد من ايلاء الاقتصاد الاهمية المطلوبة «ولا يمكن تحقيق هذه المهمة من دون التمهيد لذلك بخطوات سياسية عملية مثل تعزيز الوحدة الوطنية والقيام بجهود مضنية لتأمين الاستقرار السياسي والامني وقيام علاقات طيبة ومتميزة مع جيران اليمن. واعتقد بان الجميع اكثر ادراكاً لاهمية هذه العلاقة بين اليمن وجيرانها من اي وقت آخر مضى».

وعن عودته الى اليمن، وهل تستعجلها تجربة الانتخابات الاخيرة، قال: «عودتي الى اليمن مسألة واردة في اي لحظة، وليس هناك ما يمنع عودتي في الوقت الذي اريد (...) قرار العودة شخصي محض، اما متى، فذلك متروك للمستقبل».

وما هو الحزب السياسي الذي سيعمل من خلاله اذا عاد الى اليمن؟ اجاب: «احتفظ بعلاقات طيبة مع كثير من الاحزاب اليمنية القائمة (...) وهذا لا يشكل هماً لدي في الوقت الحاضر. وبالنسبة الى رجل مثلي تقلد ارفع المناصب القيادية، فإن ما يشغلني ليس ان اكون في حزب ما، بل تأكيد كل ما يحقق الوحدة الوطنية ويعززها. ليس من قضية تشغلني الآن اكثر من هذه القضية المهمة والحيوية».



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية
التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة الدستورية تفصل في 13 طعناً أصلياً غداً

مشاورات حزبية لاقتسام الوزارات اليمنية
نواب الإصلاح يتسلمون شهادات فوزهم

صنعاء: من حمود منصر

تسلم 58 نائبا عن التجمع اليمني للاصلاح شهادات فوزهم في الانتخابات البرلمانية ـ التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي ـ واحتجزت اللجنة العليا للانتخابات شهادات فوز النواب الاربعة الآخرين، بحجة ان الطعون المقدمة ضدهم مؤثرة على النتائج، وذلك في حضور الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح وأحد النواب الفائزين عن الحزب، وكان نواب الاصلاح امتنعوا عن تسلم شهادات الفوز يوم السبت الماضي، تضامنا مع زملائهم الاربعة، المطعون في صحة نتائج فوزهم.

وعبر حمود هاشم الذارحي ـ ممثل تجمع الاصلاح في لجنة الانتخابات ـ عن دهشته لأن المحكمة الدستورية لم تبلغ اللجنة بكل الطعون التي تلقتها، في حين كشف القاضي محمد اسماعيل الحجي، رئيس المحكمة العليا في تصريحات صحافية امس، ان الطعون التي تلقتها المحكمة بلغت 113 طعنا، فصلت في 35 طعنا منها، وهي غير مؤثرة على نتائج الانتخابات ووجدت ان 13 طعنا اخر مؤثرة على النتائج، موزعة بين تجمع الاصلاح (4) والمؤتمر الشعبي العام (3) والحزب الاشتراكي (3) وحزب الحق (1) وحزب البعث (1) وواحد مستقل.

وأبدى القاضي الحجي اسف المحكمة لعدم قدرتها على البت في جميع الطعون خلال الفترة الزمنية المحددة. وأوضح انها لا تكفي للنظر في كل الطعون، والبت فيها.

وقال الذارحي ان هناك اتفاقا على ان يذهب فريق من المحكمة غداً لفتح صناديق الاقتراع الخاصة بالدوائر الـ 13 المطعون في صحة نتائجها واعادة فحصها، على ان يتم البت فيها خلال 24 ساعة فقط.

وأكد الذارحي ان هناك اتفاقا مبدئيا على اقتسام الائتلاف الحكومي بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح. واوضح ان كل حزب طرح تصوراته بهذا الشان لكي يتم بحثها، وتشكيل الحكومة الجديدة على أساسها.

وافادت معلومات «الشرق الاوسط» ان المؤتمر الشعبي يصر على رئاسة الحكومة باعتباره حزب الاغلبية، ويطلب تخفيض عدد الحقائب الوزارية من 36 الى ما يتراوح بين 18 ـ 21، عن طريق دمج اكبر عدد من الوزارات ذات المجالات المتقاربة، مع الغاء وزارة الدفاع، والحاقها بمكتب القائد الاعلى للقوات المسلحة.

الا ان مصادر سياسية اخرى توقعت استمرار المهندس حيدر العطاس على رأس الحكومة المقبلة، خاصة في ظل التوجهات القائمة لتوحيد المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في تنظيم واحد.

وتجري مشاورات بين الاحزاب الثلاثة بشأن توزيع الحقائب الوزارية، وتشير التكهنات الى اتجاه المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي الى الاحتفاظ بالوزارات السياسية، مع حصول تجمع الاصلاح على 3 ـ 4 وزارات.

ويتطلع الاصلاح للحصول على وزارات الاعلام، والتربية والتعليم والادارة المحلية. ولكن المعلومات تشير الى تمسك المؤتمر الشعبي بالاعلام، وقد تكون التربية والتعليم من نصيبه ايضا كحل وسط مع مساومة الحزب الاشتراكي بوزارة الادارة المحلية.

وفي هذا الاطار قد يحصل الاصلاح على وزارات خدمية مثل التموين والتجارة والصحة وغيرها، اضافة الى منصب رئيس مجلس النواب، الذي ترشح التكهنات الشيخ عبد الله الاحمر لتوليه.



العطاس يقدم كشف حساب حكومته

البرلمان اليمني يختار الأحمر رئيساً له اليوم

لندن: من عبد الله حموده
عدن: من لطفي شطارة

في الساعة الثامنة والنصف من صباح اليوم تبدأ الجلسة الاولى من اجتماعات مجلس النواب اليمني الجديد. واصبح في حكم المؤكد ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح - سينتخب رئيسا للمجلس، بينما تشير مصادر مطلعة الى خيارين بشان موقف الحكومة، فإما ان يجري تمديد ولاية حكومة الفترة الانتقالية حتى الانتهاء من التعديلات الدستورية، او اعادة تكليف المهندس حيدر أبو بكر العطاس - رئيس الوزراء الحالي - تشكيل الحكومة المقبلة.

ومن المتوقع ان يلقي الرئيس علي عبد الله صالح كلمة في الجلسة الافتتاحية للبرلمان، تتضمن الخطوط العامة للعمل البرلماني وسياسة الدولة في المرحلة المقبلة

وبينما يشارك العطاس في اجتماعات البرلمان الجديد بصفته أحد الاعضاء، فإنه يقدم الى المواطن اليمني والرأي العام العربي كشف حساب حكومة الفترة الانتقالية، في مقابلة تنشرها «الشرق الأوسط» اليوم، يؤكد فيها ان اليمن تنتقل «نحو مرحلة جديدة، لإرساء أسس صحيحة وسليمة للممارسة الديمقراطية، واقامة الشرعية الدستورية»، بعد ان «حققت وحدتها في ظروف عربية ودولية شديدة التعقيد».

ودافع العطاس عن اجراءات «تهيئة المناخ الاستثماري» في اليمن، ونفى وجود «أزمة سيولة»، ولكنه ارجع المشكلة الراهنة الى وجود عمليتين في دولة الوحدة. وأوضح ان ما قيل عن طبع 100 مليار ريال غير صحيح، لأنها لم تطبع بعد، وستطبع على مدى اربع سنوات، للإسهام في إحلال الريال محل الدينار. ولكنه اقر ان العملات الجديدة ستسهم جزئيا في سد «عجز الميزانية الكبير»، مما سيترك أثره على التضخم ايضا.

وفسر العطاس اسباب زيادة معاناة ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية من الإصلاحات الاقتصادية، وقال ان الدولة لا يمكن ان «تستمر في دعم مؤسسات القطاع العام الخاسرة الى الابد». واعرب عن امله في «حل مشكلة الارادة السياسية» بعد ان اتضحت نتائج الانتخابات، وظهر الوزن الحقيقي للأحزاب في الساحة اليمنية.

وفي تناوله للاختلال الامني خلال الفترة الانتقالية، قال العطاس انها كانت ترجع الى سببين، الأول: خشية بعض القوى السياسية من الديمقراطية، والثاني: هو الجشع المادي. وشدد على وجود توجه لتحسين العلاقات اليمنية - الخليجية، ونفى ان بلاده تقيم سياستها على اساس من «النفعية»، وأكد بدء عملية «بناء قاعدة انتاجية في اليمن». ولم ينف استعداده لرئاسة الحكومة الجديدة، لاستكمال المهمة التي بدأها بأعداد «برنامج البناء والاصلاح

التتمة .... ص 4 راجع .... ص قضايا



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

البرلمان اليمني

السياسي والاقتصادي.

وأكدت معلومات - حصلت عليها «الشرق الأوسط» - ان اجتماعات لجان تمثل الاحزاب الرئيسية الثلاثة (المؤتمر الشعبي، والاشتراكي، والاصلاح) - على مستوى القيادات العليا - ناقشت دورها المشترك داخل البرلمان، وأولويات التعديلات الدستورية المطلوبة

وأضافت مصادر مقربة من التجمع اليمني للإصلاح، ان الاطراف الثلاثة لم تناقش بعد تفاصيل تشكيل الحكومة، وتقاسم الحقائب الوزارية، او تلك المتنازع عليها (خاصة الإعلام والخارجية والتربية والتعليم) بالاضافة الى رئاسة الحكومة - وهي لن تخرج عن اطار المؤتمر او الإشتراكي - ويرجح ان يتولاها العطاس

وقالت المصادر ان الاصلاح يستطيع ان يتعايش ويتعاون مع اي حزب، اذا كان ذلك سيؤدي الى مصلحة اليمن وكانت عدة تساؤلات ثارت في الاوساط السياسية اليمنية حول طبيعة التنازلات التي قدمها الاشتراكي والاصلاح للتعايش معاً داخل الائتلاف الحكومي، والتنسيق المشترك داخل البرلمان.

وعلى صعيد آخر أكدت مصادر حزبية ان علي صالح عباد «مقبل» - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ومسؤول الحزب في محافظة أبين - سيتولى منصب نائب رئيس الكتلة البرلمانية للاشتراكي، على ان يترأسها محمد احمد سلمان وزير الإسكان السابق.



المصدر: الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٢

دعت الى مواصلة الحوار مع سائر القوى

"رابطة ابناء اليمن" قومت مشاركتها في الانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اصدرت الهيئة المركزية لحزب «رابطة ابناء اليمن» امس بياناً تطرق الى ما يدور في البلد من تفاعلات اثر انتهاء الانتخابات وقومت مشاركة الحزب في العملية الانتخابية ومدلولات نتائجها.

واثنت الهيئة على «جهود قيادة الحزب» وجددت تفويضها للجنة التنفيذية «مواصلة حوارها مع مختلف القوى السياسية والشعبية واتخاذ الاجراءات المناسبة تتويجاً لتلك الحوارات وخدمة للمصلحة العليا للوطن».

واشار البيان الى «ما يجري من محاولات لتعديل الدستور وردت في الاتفاق المعلن بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني».

واكد على «موقف الحزب المطالب بتعديل الدستور ولكن وفق الية تسمح بمشاركة كل القوى الوطنية وليس انفراد طرف واحد او بعض الاطراف».

وفي ما يتعلق بالشكل الرئاسي للدولة اشار البيان الى ان حزب الرابطة كان اول من نادى بعدم صلاحية شكل «مجلس رئاسة» وان الشكل الامثل للبلاد هو انتخاب رئيس ونائب رئيس للدولة انتخاباً مباشراً من قبل الشعب من بين مرشحين تقدم اسماؤهم الى مجلس النواب ليختار عدداً منهم للتنافس على المنصبين وليس بالاستفتاء كما تسعى اليه الآن احزاب الائتلاف.

واكدت الهيئة المركزية لحزب الرابطة قناعتها بان «نتائج الانتخابات هي نتاج مجموعة من العوامل في مقدمها الترتيب التقاسمي التشطيري بين احزاب السلطة».



المصدر : ..... ١٠ ..... الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....

«الاصلاح» يتهم الرئيس بالتدخل شخصيا لاسقاط الأنسي

الكتلة البرلمانية الواحدة لـ «المؤتمر» و«الاشتراكي» تضغط حصة «الاصلاح» في الحكومة المقبلة

«الاصلاح» تراجع عن اتهام «المؤتمر» بالتزوير لضمان استمرار التحالف مع الحاكم

«الاشتراكي» اخاف الليبراليين والديمقراطيين من «الاصلاح» ليخطف أصوات «المؤتمر»

صنعاء - شاكر الجوهري:

في أعقاب المؤتمر الصحفي الذي عقده الشيخ عبدالوهاب الأنسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح، بعيد اعلان نتائج الانتخابات اليمنية، أمسك أحد كوادر «الاصلاح» بيدي قائلا:

«تعال معي لأريك بعينك كيف تم اغلاق ابواب المحكمة العليا كي تفوت الفرصة على تقديم الطعون ضمن المهلة القانونية».

كان اليوم ١ مايو، واغلاق أبواب المحكمة العليا أمر طبيعي في الاول من مايو الذي يحتفل به العالم أجمع باعتباره عيد العمال العالمي، لكن الأنسي لا يعترف بذلك.. قال:

ولكن المحكمة يجب ان تفتح ابوابها في ساعات معلومة من كل يوم..

قلت له ان المحكمة ليست هي الجهة الوحيدة لتلقي الطعون. لان المادة ٤٦ من الدستور تنظم الامر كما يلي:

«يختص مجلس النواب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس اجراءات تقديم الطعن في صحة العضوية والجهة التي تتولى الطعن. واجراءات التحقيق، وتعرض أوراق التحقيق على النواب خلال التسعين يوما التالية لتقديم الطعن الى المجلس. ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر عن مجلس النواب بأغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس».. لكنه لم يقتنع.. فادركت ان الامر لا يخرج عن «التكتيكات الاعلامية».

وينطلق احد المراقبين معلقا: انك لا تحتاج فقط الى خبير في الشؤون اليمنية لتعرف خفايا الامور وما بين الكلمات والسطور. لكنك تحتاج من أجل ذلك الى خبير محنك ليتمكن من فك رموز شيفرة الصراع المتداخل والمتعدد الاطراف، والتي



تبلغ تعقيداتها في الكثير من الحالات حدا يشكل نوعا من الطلاسم.

وقد اشتهر اليمنيون على مدى العقود الماضية بقدرة كبيرة على التكتكة واختراع المبررات والاسباب غير الحقيقية للمواقف، وامتصاص جدية اي موقف يرفضونه عبر تحويله الى نكتة تعتمد اساسا التصوير الكاريكاتوري بالغ السخرية.. وهو الامر الذي يجيده اليمنيون الى الحد الذي يجوز معه الاعتقاد في انهم يتوارثون روح النكتة.

غير ان النكتة اليمنية في هذا المقام ليست مثل اي نكتة اخرى.. انها نكتة سياسية تستخدم في عملية التعبئة المضادة لهذا الطرف او ذاك.

ولعله من باب النكتة القاتلة ذلك الادعاء الذي أطلقه الامام في العام ١٩٤٠ على علماء الدين حين ثاروا عليه مطالبينه بالاصلاح. لم يجد الامام ما يبرر به قتاله للعلماء وقتلهم والزج بهم في السجون.. فزعم انهم اختصروا القرآن..!!

وكان ذلك الادعاء كافيا لتلتف القبائل من حول الامام في حربه ضد علماء الدين لحماية القرآن من الاختصار..! ولقد نجحت «تكتكة» الامام في وأد الثورة.

التكتيك المشترك

ومنذ ذلك الحين تعلم اليمنيون درسا بليغا في أهمية التكتكة والتكتيك، يبدو انهم طبقوه في انتخابات ٢٧ ابريل.. ذلك الحدث التاريخي الذي تجلت فيه تكتكات جميع القوى اليمنية بلا استثناء ابتداء من الحزبين الحاكمين. وصولا الى «احزاب الرجل الواحد» التي طعنت بنزاهة الانتخابات لأن مرشحها اليتيم لم يفز بغالبية مقاعد البرلمان.. مرورا بحزب رابطة ابناء الجنوب العربي الذي كان يرفض الاقرار بيمنية الشطر الجنوبي فاذا به يغير اسمه الى رابطة أبناء اليمن ويرفع شعارات يفهم منها ان انتخاب مرشحيه ضمانة لاستمرار الوحدة..!

فيما يخص الحزبين الحاكمين فقد استخدما تكتيكا مشتركا اضافة الى التكتيك المنفصل لكل منهما.

تجلى التكتيك المشترك في عدم اعلان اتفاقهما المسبق على تشكيل كتلة برلمانية واحدة من نوابهما. وهو الاتفاق الذي تم التوصل اليه قبل الانتخابات لكنه لم يوقع، ولم يعلن الا بعد اربعة عشر يوما من اجراء الانتخابات، وبعد عشرة ايام من ظهور نتائجها.

ويعود هذا التكتيك الى عدة أسباب:

١ـ عدم اعطاء دليل للاحزاب الاخرى على تحالف الحزبين في الانتخابات. وقد ركزت الاحزاب الاخرى في دعاياتها الانتخابية على هذه النقطة لتقول من خلالها ان الانتخابات عملية صورية تهدف الى استمرار تقاسم السلطة بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»، وتحويل الفترة الانتقالية الى وضع دائم بمباركة الشرعية البرلمانية.

وغني عن البيان ان الاحزاب الاخرى سعت من خلال هذه الدعاية الى تحريض الناخبين على مرشحي الحزبين أملا في تحول اصواتهم الى مرشحي هذه الاحزاب.

٢ـ ترك الفرصة امام كل حزب ـ «المؤتمر» و«الاشتراكي» ـ ليعقد تحالفات تكتيكية مع هذا الحزب او ذاك، بل ومع هذه القبيلة او تلك.. في كل دائرة انتخابية على حدة بما يضمن فوز مرشحيه بعيدا عن تحالف مكتوب بين الحزبين من شأنه ان يقيد حركة مرشحي الحزبين معا، ويحد من قدرتهم على عقد التحالفات التكتيكية.

التكتيكات المتقابلة

الى ذلك فان عدم اعلان التحالف قدم هدفين متعارضين لكلا الحزبين. فالمؤتمر اراد ان يحصل من خلال الانتخابات على اكبر كتلة برلمانية يثبت من خلالها لـ «الاشتراكي» انه الأقوى في التحالف المقبل. اما «الاشتراكي» فقد أراد ان يثبت للمؤتمر انه قادر على النجاح في الانتخابات بمفرده، ليس في المحافظات الجنوبية والشرقية فقط. ولكن في المحافظات الشمالية ايضا. وبالتالي فانه لن يشارك في التحالف مع «المؤتمر» من مركز ضعف وانما من مركز قوة يكفل له حق التحالف المتساوي وفرض الشروط حين يحين موعد توزيع المناصب الرئيسة في الدولة والحقائب الوزارية.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف ركز «الاشتراكي» بشكل ملفت للنظر على نجاحات خصمه اللدود ـ «الاصلاح» ـ ولفت الانظار الى ان مرشحي الاصلاح حصلوا على الترتيب الثاني في كافة المحافظات مما يجعلهم خصما مشتركا لـ «الاشتراكي» (ايديولوجيا) ولـ «المؤتمر» (انتخابيا).

ولقد خدم هذا التركيز «الاشتراكي» الذي وظف ايضا معادلات السياسة الدولية للفوز بحصة اكبر في السلطة اليمنية.

فـ «الاشتراكي» كان يدرك ضيق هامش المناورة المتاح امام «المؤتمر» الذي كان يلوح بامكانية الائتلاف مع «الاصلاح» بعد الانتخابات في احتواء الاصولية في اليمن. تمهيدا لتدفق المساعدات والاستثمارات (خاصة الامريكية)، التي ينتظرها الجميع، وفي المقدمة الرئيس علي عبدالله صالح الذي يدرك حاجة اقتصاد البلاد الماسة اليها.

انتزاع الدليل

وهنالك تكتيك مقابل استخدمه «المؤتمر» قضى بالاسراع في اعلان نتائج الدوائر التي فاز بها مرشحو «الاصلاح» وتأخير اعلان نتائج الدوائر التي فاز بها مرشحو «الاشتراكي».

ان هذا التكتيك حقق العديد من النتائج الهامة وان كان لم يهدف الا الى تحقيق واحدة منها فقط تتمثل في اصابة «الاشتراكي» بحالة احباط شديد اشعرته بان «المؤتمر» لديه الامكانية للتخلي عن التحالف معه مستقبلا ان هو صعد من شروطه.

ثم انه انتزع من «الاصلاح» ما يمكن ان يوظف باعتباره دليلا على التزوير. فبامكان «المؤتمر» الآن ان يقول انه حين كان «الاصلاح» متقدما. اعلنت النتائج كما هي. وحين تقدم «الاشتراكي» اعلنت النتائج ايضا كما هي.

ولعل الاهم من هذا وذاك هو ان النتائج الاولية التي كانت تعلن اثارت فزعا كبيرا لدى دوائر غربية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وغريبة من احتمال فوز «الاصلاح» بالمرتبة الثانية، وبفارق كبير من الأصوات مقارنة «بالاشتراكي» مما يفرض تشكيل حكومة ائتلافية من المؤتمر و«الاصلاح» فقط، يكون الثاني قادرا من خلالها على تكبير حجمه مستفيدا من عناصره القيادية التي لا تزال داخل «المؤتمر» ومتهيئا لتحقيق نجاحات اكبر في الانتخابات المقبلة.

اللجنة العليا

التكتيك المشترك لـ «المؤتمر» شمل ايضا تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية في البلاد برئاسة عضو مجلس الرئاسة القاضي عبدالكريم العرشي.

وبروح النكتة اليمنية ايامها طلب من ممثلي الاحزاب في اللجنة القسم على التخلي عن حزبيتهم في عملهم، ونسيان الاحزاب التي يمثلونها، والولاء فقط لليمن. ومنحت تلك اللجنة الصلاحيات الكاملة لوضع ترتيبات واجراءات العملية الانتخابية والاشراف عليها ابتداء من تسجيل الناخبين وصولا الى فرز الاصوات واعلان النتائج. ولقد اختارت اللجنة ناطقا رسميا باسمها من غير الحزبين الحاكمين هو عبدالملك المخلافي من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

وهكذا لم يعد بامكان اي حزب من الاحزاب التشكيك في نزاهة الانتخابات لانه شريك في تنظيمها والاشراف عليها والى جانب الاشراف الحزبي كانت هنالك خمسة فرق مراقبة دولية.

غير انه وفي وقت متأخر، ادركت الاحزاب الصغيرة انه رغم كل ذلك فان الاحزاب الكبيرة تقوم بادوار اكثر فاعلية في العملية الانتخابية، ولعل أبسط تعبير عن ذلك تمثل في قدرة الاحزاب الكبيرة على تأمين القسم الاكبر من الثلاثة والعشرين ألف شخص الذين تشكلت منهم اللجان الانتخابية في مختلف الدوائر، في حين أن الاحزاب الصغيرة أمنت أعدادا متواضعة من عناصرها لهذه اللجان.

طرافة المخلافي!

وقد كان هذا في حد ذاته مؤشرا هاما على عدم قدرة هذه الاحزاب على الفوز بعدد المقاعد الذي تمني النفس به، لكنها مع ذلك لم تدرك هذه الحقيقة الا في وقت متأخر.

ولعلها كانت مفارقة غريبة ان يواصل عبدالملك المخلافي الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا ابلاغ الصحفيين على مدى يومين ان الطعون غير الجادة بنزاهة الانتخابات تتزايد من قبل الاحزاب الصغيرة كلما تقدمت عملية الفرز وبدأت هذه الاحزاب تفقد الأمل في الفوز، ليتوقف عن القيام بعمله كناطق رسمي في اليوم الثالث. ويوزع في اليوم الرابع على الصحفيين نص رسالة وجهها هو في هذه المرة الى اللجنة العليا للانتخابات يطعن فيها بنزاهة الانتخابات بعد ان تأكد له ان حزبه قد فاز بمقعد واحد فقط.

ولقد تأخر توزيع رسالة المخلافي لمدة يوم واحد ثمين على الاقل، هو ذاك اليوم الذي عقد فيه احمد الطربوش الامين العام المساعد لحزب المخلافي مؤتمرا صحفيا خصصه للتشكيك في نزاهة الانتخابات والطعن بها قبل ان تظهر نتائج كافة الدوائر، مما جعل بعض المراقبين يعتقدون أن ما يجري هو أقرب ما يكون الى عملية مساومة مفادها: اذا لم تعمد السلطة الى انجاح مرشحين آخرين للتنظيم فان الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات سيعلن غدا تزوير الانتخابات..!

وهذا ما حدث، لكنه لم يكن له الصدى الكبير لوجود فرق المراقبين الدوليين اولا، ولتأخر خطوة المخلافي التي أعقبت تصريحاته السابقة، التي شكك هو نفسه فيها بنزاهة الدعوى التي اطلقتها احزاب صغيرة اخرى.

اتهام الرئيس

ان كل ذلك لا يعني ان الانتخابات اليمنية قد اتسمت بالكمال، ولم تشبها شائبة وانها تجاوزت في نزاهتها نزاهة الانتخابات والاستفتاءات التي تجري في سويسرا..!

فمثل هذه النزاهة لم تكن بالامر المنصور لكنها كانت انتخابات نزيهة وفقا لمقاييس دول العالم الثالث، واكثر من نزيهة، وفقا لمقاييس عربية عديدة!

نعم لقد حدثت بعض التجاوزات والاخطاء الادارية، اضافة الى محاولات فردية لاستخدام النفوذ والسلطة لصالح هذا المرشح او ذاك، لكن كل ذلك لم يؤثر على نتائج الانتخابات وهذا ما اجمعت عليه فرق المراقبة الدولية الخمسة.

وتأكيدا على ذلك فان ابرز اتهام بالتدخل تضمنته البيانات والتقارير المتتالية التي وزعها التجمع اليمني لـ «الاصلاح» طوال يوم الاقتراع والايام التالية هو ذلك الاتهام الذي وجه للرئيس علي عبدالله صالح شخصيا بالتسبب في سقوط امين عام الاصلاح عبدالوهاب الآنسي في الدائرة ١٤ بصنعاء.

كيف..!

يقول البيان ان الرئيس علي عبدالله صالح قام بزيارة مقر هذه الدائرة اثناء عملية الاقتراع وهي الزيارة «التي فهمت من الجميع بانها تسخير للصفة العامة التي يتمتع بها رئيس للبلاد لأغراض حزبية، وهي الدفع في اتجاه انجاح مرشح المؤتمر».

وأضاف البيان في محاولة لتبرير سقوط امين عام التجمع ان شقيق الرئيس محمد عبدالله صالح قائد الامن المركزي قام هو الآخر بزيارة هذه الدائرة لذات الغرض «وقد رابط في داخل مقر الدائرة اكثر وقت الاقتراع».

تقارير الاصلاح

والواقع ان التجمع اليمني لـ «الاصلاح» كان انشط الاحزاب على الاطلاق في تكتيكاته الانتخابية، فهو اضافة الى ابقاء العديد من عناصره المؤثرة داخل المؤتمر الشعبي العام، بل وترشيح بعض قياداته باسم المؤتمر، فانه من اجل الخروج من الانتخابات باكبر المكاسب الممكنة مارس التشكيك في الانتخابات الى أقصى حد ممكن.

ففي هذا السياق شكل لجنة عامة للانتخابات برئاسة محمد عبدالله اليدومي مساعد الامين العام كان أبرز نشاطاتها يوم الاقتراع اصدار عشرة تقارير عن سير العملية الانتخابية ابتداء من صباح ٢٧ ابريل، اضافة الى عدد من البيانات.

وقد غطت هذه التقارير اكثر من محافظة واتهمت الحزبين الحاكمين بالتزوير. بل ان صحيفة «الصحوة» التي يصدرها «الاصلاح» صدرت بتاريخ ١ مايو بعنوان رئيسي «المؤتمر والاشتراكي يتقاسمان التزوير».

غير ان من يتابع تقارير «الاصلاح» والبيانات اللاحقة التي صدرت عنه يلاحظ ما يلي:

أولا: ان التقارير والبيانات الاولى اتهمت الحزبين بالتزوير على قدم المساواة.

ثانيا: ان بيانا خاصا صدر بشأن الدائرة ١٤ التي سقط فيها امين عام «الاصلاح» اتهم الرئيس شخصيا بالتدخل لصالح مرشح المؤتمر في هذه



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ... ١٩٩٣

الدائرة.

ثالثا: بعد صدور النتائج النهائية أعلن «الإصلاح» في بيان يحمل الرقم ٣ «رفضه لنتائج الانتخابات بالمحافظات الجنوبية والشرقية»، فقط التي كانت تشكل الشطر الجنوبي قبل الوحدة. وفي هذا البيان لم يكرر «الإصلاح» اتهاماته بالتزوير في المحافظات الشمالية والغربية واكتفى بـ «استنكاره لموقف المؤتمر الشعبي العام المتسم بالبرودة واللامبالاة حول تلك النتائج».. في المحافظات الجنوبية والشرقية.

الحسابات اللاحقة

ويبدو ان «الاصلاح» قد تراجع عن اتهاماته بالتزوير في المحافظات الشمالية للاسباب التالية:

اولا: لانه اراد من خلال التركيز على المحافظات الجنوبية والشرقية اضعاف موقف الحزب الاشتراكي، الخصم الايديولوجي والتاريخي لـ «الاصلاح».. وبالتالي التأثير على موقف الرئيس ان هو فكر في استئناف التحالف مع «الاشتراكي» بعد الانتخابات.

ولا يخفي «الاصلاح» في بيانه الثالث انه ظل ينظر للانتخابات باعتبارها «ستكون وسيلة لانقاذ المحافظات الجنوبية والشرقية من هيمنة الحزب الاشتراكي الذي لا يزال يعتبرها رهينة في يده».

ثانيا: ان التقليل من فرص التحالف بين «المؤتمر» و«الاشتراكي» يجعل «الاصلاح» هو المرشح البديل للتحالف مع المؤتمر في تشكيل الحكومة الجديدة.

ثالثا: عدم الرغبة في تصعيد اي خلاف مع «المؤتمر» لتعارض ذلك مع تكتيك «الاخوان» الدائم في التحالف مع الحاكم طالما ظل قويا. لان من شأن ذلك تعزيز فرص التحالف بين «المؤتمر» و«الاشتراكي».

خطف أصوات «المؤتمر»

التكتيك المقابل الذي استخدمه «الاشتراكي» اتسم هو الآخر بالذكاء. لقد كان «الاشتراكي» منذ البداية يعرف ان فرصه في الحصول على اصوات الناخبين محدود، بل يكاد يكون محصورا في التحالفات التي يمكن اقامتها لاسباب وعوامل موضعية مع هذه القبيلة او تلك. لذلك فقد كانت مراهنته الأساسية على أصوات المثقفين. كما انه ادرك انه يستطيع ان يأخذ أصواتا بشكل اساسي من الناخبين الليبراليين والديمقراطيين القريبين من المؤتمر.

ولهذا فقد ركزت تكتيكات «الاشتراكي» بشكل ملفت للنظر على التحالف الذي تم بين «المؤتمر» و«الاصلاح» في بعض الدوائر وتصويره للناخبين باعتباره تحالفا شاملا. ومثل هذا التصور من شأنه ان يثير مخاوف الناخبين الليبراليين والديمقراطيين الذين يخشون من تطرف «الاصلاح». ولذلك فقد اندفعت قطاعات من هؤلاء الذين كان مفترضا ان يصوتوا لمرشحي «المؤتمر» فصوتوا لمرشحي «الاشتراكي».

وضمن هذا التوجه ابرز الاشتراكي وجود كوادر وقيادات للاصلاح لاتزال تعمل في اطار «المؤتمر».

ارهاب «الاصلاح»

ولعل المبالغة الكبيرة في الحديث عن الاشتباكات التي وقعت في دائرة وادي ظليمة بين انصار حميد الاحمر نجل الشيخ عبدالله رئيس «الاصلاح» وانصار مرشح «الاشتراكي» هدفت اساسا الى تأكيد صفة الارهاب والعنف ولصقها بـ «الاصلاح» على نحو من شأنه جعل اي تحالف ممكن بين الرئيس و«الاصلاح» مرفوضا بشكل اكبر، من قبل الاطراف الدولية التي تريد من الانتخابات اليمنية ان تحتوي الاصولية لا ان تسلمها السلطة.

ويبدو ان تكتيكات «الاشتراكي» المنسجمة مع المعادلات الاقليمية والدولية قد نجحت الى حد كبير. فاعلان تشكيل الكتلة البرلمانية الواحدة من الحزبين الآن، بما يحققه من أغلبية اكثر من مريحة، من شأنه ان يسمح بضغط حصة «الاصلاح» في الحكومة المقبلة الى أصغر حجم ممكن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط الدولية

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٣

الأحمر رئيساً للمجلس بأغلبية كاسحة

البرلمان اليمني يبحث مصير مجلس الرئاسة

عدن: من لطفي شطارة

فاز الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر زعيم حزب التجمع اليمني للإصلاح بمنصب رئيس مجلس النواب (البرلمان) امس باغلبية ساحقة حيث حصل على 223 صوتاً مقابل 59 صوتاً فقط لمنافسه محمد علي الربادي عضو البرلمان السابق (مستقل) وذلك في اول اجتماع للبرلمان الجديد.

وكان اعضاء البرلمان قد أدوا اليمين الدستورية عقب افتتاح الجلسة الأولى ثم جرى اختيار اكبر الاعضاء سناً ليترأس الجلسة ولإدارة عملية انتخاب رئيس للمجلس.

وعقب اليمين الدستورية عقدت جلسة مغلقة جرى فيها الترشيح لرئاسة البرلمان. وبعد اعلان فوزه تولي الشيخ الاحمر ادارة عملية الاقتراع السري لانتخاب ثلاثة اعضاء لهيئة رئاسة البرلمان، حيث فاز محمد الخادم الوجيه عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ووزير الخدمة المدنية السابق، والدكتور عبد الوهاب محمود مرشح حزب البعث وزير الكهرباء والمياه السابق بمقعدي هيئة رئاسة البرلمان. فيما لا يزال التنافس مستمراً بين علي صالح عباد مقبل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وسلطان البركاني عضو البرلمان السابق للفوز بالمقعد الثالث في هيئة رئاسة البرلمان، وقد ارجئت عملية الاقتراع حتى اليوم الاحد بسبب ضيق الوقت.

وتوقعت مصادر برلمانية ان يكون انتخاب مجلس رئاسة جديد او تمديد فترة المجلس الحالي من اول المواضيع التي سيبدأ البرلمان مناقشتها وفقاً لما نص عليه الدستور. وقالت المصادر ان البرلمان سيتجه الى تمديد فترة مجلس الرئاسة الحالي المكون من خمسة اعضاء ويتقاسمه الحزبان الحاكمان (الاشتراكي والمؤتمر) حتى تنتهي الاجراءات المطلوبة للاصلاحات الدستورية التي تلغي مجلس الرئاسة الحالي وتبقي منصب الرئيس ونائبه فقط.واضافت المصادر ان التوقعات تشير الى تكليف المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة الحالي بتشكيل الحكومة الجديدة .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٣

للمرة الاولى منذ ١٩٩٠

اللجنة العليا المصرية - اليمنية تستأنف اجتماعاتها في حزيران

☐ القاهرة - من محمد علام:

■ وافقت القاهرة وصنعاء على استئناف اجتماعات اللجنة العليا (المصرية - اليمنية) في خطوة تعد تطوراً نوعياً على صعيد العلاقات بين البلدين بعد ازمة الخليج.

وسيعقد في القاهرة غداً اجتماع برئاسة السفيران المصري مهاب مقبل مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية، واليمني احمد ضيف الله وكيل وزارة الخارجية الذي يصل الى العاصمة المصرية اليوم لمناقشة ترتيبات استئناف اجتماعات اللجنة المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين. ويتوقع عقد الاجتماع المقبل في القاهرة في حزيران (يونيو)، وكان اخر اجتماع للجنة عقد في صنعاء في آذار (مارس) ١٩٩٠.

وسيلتقي المسؤول اليمني وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى ومستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية الدكتور اسامة الباز بعد غد الثلثاء. وكان الباز والسفير ابراهيم عوف مستشار وزير الخارجية المصري للشؤون العربية زارا صنعاء العام الماضي وسلما رسالتين من الرئيس حسني مبارك وموسى الى الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ووزير خارجيته الدكتور عبدالكريم الارياني، تضمنت الأولى دعوة من مبارك الى علي صالح لزيارة القاهرة.

وصرح مسؤول مصري رفيع المستوى الى «الحياة» بأن التحضير لاستئناف اجتماعات اللجنة المشتركة يأتي في اطار «العلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين، وبعد اتصالات ولقاءات اتسمت بالمناقشات الصريحة على مدى ١٢ شهراً». وزاد ان «فتور العلاقات الثنائية خلال الفترة الماضية امر غير طبيعي وأكدت المناقشات ضرورة تنقية الاجواء العربية. وأزالت الكثير من الصعوبات والخلافات. وأسفرت عن اتفاق على احياء الاتفاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وضرورة تنشيطها».

واعتبر هذا التطور بعد الانتخابات النيابية التي كرست الوحدة اليمنية «تتويجاً للعلاقات التي تربط الشعبين ولجهود القيادة اليمنية في دعم التضامن العربي والعمل على ازالة الخلافات».

ولم يستبعد ان يلبي الرئيس علي صالح دعوة مبارك لزيارة القاهرة في وقت قريب.

تشكيل حكومة جديدة والتعديلات الدستورية في اليمن

محمد علي السقاف *

■ على عكس تجربة الوحدة الالمانية التي اشترطت فيها المانيا الغربية انضمام المانيا الشرقية اليها بعد اجراء انتخابات حرة فيها، ثم اجراء انتخابات عامة حرة على مستوى الدولة الالمانية الموحدة، فان خصوصية الظروف اليمنية دعت الى وجود فترة انتقالية تحكمها اتفاقية الوحدة ودستور الوحدة الذي وان نص الدستور على انتخابات المؤسسات الدستورية الحاكمة للبلاد على اسس ديموقراطية حرة فان هذه البنود أجل العمل بها حتى نهاية الفترة الانتقالية. من هنا فان دولة الوحدة اليمنية منذ قيامها حتى نهاية وتمديد الفترة الانتقالية تجري فيها لأول مرة انتخابات حرة ومباشرة لمجلس النواب في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي بموجب ما جاء في الدستور اليمني، في الوقت الذي لا يزال مجلس الرئاسة يستمد شرعيته من اتفاقية الوحدة، بمعنى آخر نحن الآن امام اختلاف في مصدر الشرعية بين مجلس النواب ومجلس الرئاسة والحكومة المشكّلة من قبله منذ بداية الوحدة. والسؤال المطروح الآن هل يحق لمجلس الرئاسة الحالي تشكيل حكومة جديدة لتواكب نتائج ما افرزته الانتخابات التشريعية لمجلس النواب ام يجب استمرار الحكومة الحالية كما هي حتى اجراء انتخابات جديدة لمجلس الرئاسة طبقاً لبنود الدستور؟ والسؤال الآخر يتعلق بالتعديلات للدستور المقترح ادخالها، هل يحق ايضاً لمجلس الرئاسة الحالي ام لمجلس النواب اخذ مبادرة التعديل؟.

قبل الرد على السؤالين يتوجب علينا التذكير بما جاء في بيان مجلس الرئاسة والمسمى بـ «الاعلان الدستوري» لتمديد الفترة الانتقالية والصادر بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٤م والذي جاء فيه في المادة الاولى «تستمر المؤسسات الدستورية القائمة ممثلة في مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء وجميع هيئات الدولة الاخرى بممارسة مهماتها وصلاحياتها طبقاً لاحكام دستور الجمهورية اليمنية وذلك حتى انتهاء الانتخابات العامة لمجلس النواب المقرر اجراؤها في يوم الثلثاء ٢٧ نيسان ١٩٩٣م وحتى قيام المؤسسات الدستورية الجديدة وفقاً للدستور».

ويشمل هذا النص من المادة الاولى للاعلان الدستوري نقطتين متناقضتين. فمن جهة يؤكد في الفقرة الاولى استمرارية المؤسسات الدستورية (مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء...) بممارسة مهماتها وصلاحياتها طبقاً لاحكام الدستور حتى انتهاء الانتخابات العامة لمجلس النواب في ٢٧ نيسان منسجماً في هذا التأكيد مع نص وروح الدستور والتقاليد السياسية الديموقراطية، الا انه يخالفها ويناقضها اذا فهم من الفقرة الاخيرة من المادة الاولى احقية استمرار مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء الحاليين بممارسة مهامها وصلاحياتها حتى قيام المؤسسات الدستورية الجديدة. اذا اخذ بهذا التفسير الاخير، فانه كما ذكرنا يتناقض مع نص وروح الاعلان الدستوري ومبادئ دستور الوحدة والتقاليد السياسية



الديموقراطية كل ما يمكن ان يعمله مجلس الرئاسة ان يباشر مهماته الاعتيادية من دون اتخاذ قرارات مهمة كتشكيل حكومة جديدة او طرح مشروع لتعديل بنود الدستور. فلا يمكن تشكيل حكومة جديدة تعكس نتائج الانتخابات التشريعية في الوقت الذي لم ينتخب مجلس الرئاسة نفسه بموجب قواعد الدستور، وشرعية مستمدة ليس منه وإنما من اتفاقية الوحدة. ولهذا السبب فقد احسن الرئيس علي عبدالله صالح في حديثه الاخير مع صحيفة «الحياة» بعدم الافصاح متى سيتم تشكيل الحكومة الجديدة ومن سيأخذ مبادرة التعديل الدستوري، هل من قبل مجلس الرئاسة الحالي ام من مجلس الرئاسة الذي سينتخب بموجب قواعد الدستور.

وماذا عن امكان التوجه الى ادخال تعديل وزاري من دون تشكيل حكومة جديدة؟ الوضع سيكون مرتبطاً بحجم التعديل الوزاري. هل سيكون التعديل الوزاري محدوداً ام ستشكيل حكومة جديدة تحت غطاء تعديل وزاري الذي يدخل تغييرات اساسية لتواكب نتائج الانتخابات؟ اذا لم يكن محدوداً فسيعني تشكيل حكومة جديدة، وضرورة تقديم برنامجها الى مجلس النواب لاعطائها الثقة وفي هذه الحالة فالشرعية الدستورية سيكون مشكوكاً فيها. الحل في نظرنا استمرارية الحكومة الحالية كما هي واقتصار دورها بتسيير الامور العادية للدولة، حيث دستورياً الوقت لا يسمح بذلك، كيف ولماذا؟ هذا ما سنوضحه الآن.

فقد نصت المادة (٨٨) من الدستور اليمني انه «اذا انتهت مدة مجلس النواب في الشهر الذي انتهت فيه مدة مجلس الرئاسة سيستمر مجلس الرئاسة ليمارس مهامه الى ما بعد انتهاء الانتخابات النيابية واجتماع المجلس الجديد على ان يتم انتخاب مجلس الرئاسة الجديد وذلك خلال ستين (٦٠) يوماً من اول انعقاد لمجلس النواب».

ويذكر هنا تقارب نص هذه المادة مع المادة الاولى من الاعلان الدستوري بأحقية مجلس الرئاسة ممارسة مهماته الى ما بعد الانتخابات النيابية، الا ان الفارق ان نص المادة ٨٨ من الدستور يتعلق بمجلس رئاسة انتخب في الاصل بموجب الدستور وهو الشيء الذي لم يتحقق لاول مجلس رئاسة لدولة الوحدة الذي يستمد شرعيته كما اشرنا من اتفاقية الوحدة وليس من الدستور. اذن هناك ضرورة انتخاب مجلس رئاسة جديد في خلال ستين يوماً من اول انعقاد لمجلس النواب وهذا المجلس يفترض بموجب المادة ٥٣ من الدستور «ان ينعقد اول اجتماع له خلال اسبوعين على الاكثر من اعلان نتائج الانتخاب بناء على دعوة رئيس مجلس الرئاسة فان لم يدع اجتمع المجلس من تلقاء نفسه صباح اليوم التالي للاسبوعين المذكورين».

وهذا بوضوح يعني اجراء الانتخابات لمجلس الرئاسة في الايام القليلة المقبلة، وما يعني ايضاً صعوبة اجراء التعديل الدستوري حالياً في ما يتعلق بتغيير ما جاء في الدستور في ما يخص مجلس الرئاسة وطريقة انتخابه. وهذا يجرنا الى موضوع التعديل الدستوري الذي تطرق اليه السيد رئيس مجلس الرئاسة الاخ علي عبدالله صالح في حديثه مع صحيفة «الحياة». فقد ميزت المادة (١٢٩) من الدستور بين مرحلتين، مرحلة الاطراف التي يحق لها المبادرة بطلب تعديل الدستور ومرحلة التصويت واقرار او عدم اقرار مشروع التعديل. فبموجب المادة ١٢٩ الفقرة الاولى «لكل من مجلس الرئاسة

ومجلس النواب طلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور...».
في ضوء تحليلنا السابق مجلس الرئاسة الحالية لا يحق له قانونياً وسياسياً ان يقوم بمبادرة مهمة كطلب تعديل الدستور. ولذلك يقتصر هذا الحق في الوقت الحالي على مجلس النواب، ويمتد الى مجلس الرئاسة اذا طرحت فكرة التعديل بعد مرحلة انتخاب مجلس رئاسة جديدة. اما الاقرار ورفض التعديل فهذا من اختصاص مجلس النواب وحده. وفي ظل نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة حيث حصل الحزبان الحاكمان على الغالبية المطلقة فان الموضوع يصبح شكليا لانه من الصعب تصور تبني اعضاء مجلس النواب المنتمين الى الحزبين الحاكمين تعديلات دستورية غير متفق عليها مع اعضاء مجلس الرئاسة الحالي. وفي كل الاحوال بسبب ضيق الوقت لن يكون في مقدور مجلس النواب عمل ذلك التعديل قبل انتخاب اعضاء جدد لمجلس الرئاسة بموجب المواد (٨٨) و(٥٢) من الدستور. ان فكرة انتخاب رئيس ونائب لرئيس الجمهورية وعبر الاقتراع المباشر بدلاً من مجلس الرئاسة وعبر مجلس النواب تعتبر احد التعديلات الضرورية والمهمة لاضفاء توازن في السلطات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبعد ان نجحت اليمن في تخطي اكبر تحد ديموقراطي بشكل سلمي، عليها الآن الاستعجال لمواجهة التحديات الكبرى الاقتصادية والسياسية محلياً ودولياً ليدخل اليمن مرحلة الاستقرار والنمو.

---

* استاذ جامعي يمني مقيم في باريس.



المصدر : الشرق الاوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

إعلان تشكيل الحكومة اليمنية الشهر المقبل

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تعكف لجنة برلمانية من 9 اعضاء - ينتمون الى المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح - على وضع دراسة ومشروع تعديل الدستور، بينما تسود في صنعاء تكهنات بشان تشكيل الحكومة الجديدة، وسط توقعات باعلانها بعد عطلة عيد الأضحى المبارك، في ضوء المشاورات المكثفة التي تدور حالياً بين الأحزاب الثلاثة الكبرى، ومؤشرات قوية الى تكليف المهندس حيدر العطاس - رئيس الوزراء الحالي - برئاستها.

ودعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مجلس النواب الجديد امس الى «الاضطلاع بمسؤولياته، وسن القوانين والتشريعات التي تنهي الأوضاع الشطرية، وترسخ بناء الدولة اليمنية الحديثة، ورسم السياسات العامة، وممارسة الرقابة الفعالة على أعمال السلطة التنفيذية، لمحاسبتها على الوجه المحدد في الدستور، وتحصينها من الوقوع في المخالفات والأخطاء».

وقال أن الدستور يحتاج الى «وقفة موضوعية، من أعضاء البرلمان، لتحقيق الاصلاحات الدستورية، التي تضمنتها البرامج الانتخابية للاحزاب والتنظيمات السياسية، وفق ما تقتضيه المصلحة العليا، وبما يكفل تجاوز الاشكاليات التي ظهرت خلال الفترة الانتقالية، والوصول الى صيغة افضل، تنهي الازدواجية والتداخل بين السلطات، وتعزز الأسس السليمة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحظى بالاجماع.

جاء ذلك في الكلمة التي القاها الرئيس اليمني امام البرلمان، في مناسبة افتتاح الفصل التشريعي الأول من فترة عمله المقبلة، بعد اول انتخابات تعددية شهدتها اليمن بعد الوحدة، شارك فيها اكثر من 3 آلاف مرشح من 21 حزباً، وفازت بها 3 احزاب رئيسية، هي المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني (اللذان اقتسما السلطة خلال الفترة الانتقالية، التي امتدت 3 سنوات)، والتجمع اليمني للاصلاح، الذي يجمع تيارين احدهما تقليدي والآخر اسلامي.

وحضر جلسة الأمس علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، واعضاء مجلس الرئاسة، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب السابق، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو البرلمان المنتخب، والوزراء، واعضاء المجلس الاستشاري (وهو هيئة اختير اعضاؤها بالتعيين لتقديم الرأي والمشورة للرئيس في بعض

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٣

الحكومة اليمنية

القرارات المهمة)، ورؤساء الاحزاب والتنظيمات السياسية، وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمدون في صنعاء.

وبعد أن عبر الرئيس اليمني عن تقديره لرئيس وأعضاء مجلس النواب السابق، وأعرب عن شعوره «بالفخر والاعتزاز بأن الانتخابات جرت (يوم 27 ابريل/نيسان الماضي) في مناخات حرة ونزيهة بشهادة كل الاشقاء والأصدقاء»، شدد على ان «الشعب اليمني ينتظر من المجلس الجديد عطاء متواصلاً،

تكون من اولويات مهامه التعاون الفاعل مع السلطة التنفيذية، من اجل الاضطلاع بمهامها في معالجة الاختلالات الأمنية، وتخفيف معاناة المواطنين وتحسين احوالهم المعيشية، واصلاح الوضع الاداري والمالي والاقتصادي، وتحسين مستوى الاداء في كافة مرافق العمل والانتاج».

والقى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس البرلمان الجديد - كلمة امام الجلسة الافتتاحية الرسمية، قال فيها ان الفترة الانتقالية كانت «اياماً عسيرة وصعبة عانى منها الكثيرون»، فقد «تدهورت قيمة العملة الوطنية، وتفشى الغلاء، ورافق ذلك اختلال في الأمن والاستقرار، وتوقف كامل لعجلة التنمية والبناء، وتصدع علاقات اليمن الخارجية، وتعمق الأزمة السياسية، حتى كادت تهدد الوحدة والهوية اليمنية بالخطر».

وحدد الأحمر اسباب ذلك بأنها «انعدام وحدة القرار، مما أدى الى ضياع المسؤولية، نتيجة اعتماد مبدأ تقاسم السلطة، الذي تسبب في كل السلبيات التي عانى منها شعبنا».

٣٨٠٤٤٤١



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٢

اكتشاف مقبرة أثرية في اليمن "نزلاؤها" أصحاب قامات ضخمة

■ عدن – أ ف ب – أعلن مسؤولون يمنيون أمس الأحد اكتشاف مقبرة جماعية قرب عدن (جنوب اليمن) تضم ثمانية هياكل عظمية بشرية عملاقة يزيد حجم الواحد منها مرة ونصف مرة عن معدل حجم الانسان حالياً.

وذكرت المديرة العامة لهيئة الآثار والمخطوطات والمتاحف في عدن رجاء باطويل ان السيول الناجمة عن الأمطار كشفت وجود مقبرة جماعية في قرية بئر فضل في شمال شرقي عدن تعود الى فترة لم يتم تحديدها بعد، لكن يعتقد انها تمتد آلاف السنين.

وأوضحت باطويل ان المقبرة تضم ثمانية هياكل بشرية لاناس أصحاب قامات ضخمة، ادهش طول ارجلهم وأياديهم وحجم جماجمهم أعضاء فريق التنقيب اليمني الذي عاين الموقع.

وأشارت الى وجود مقبرة جماعية أخرى شاسعة المساحة قرب المقبرة المكتشفة لكن لم يتم اجراء سوى مسح سطحي لها لعدم توافر الامكانات المادية لذلك.

وناشدت المنظمات العربية والدولية المختصة مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة اليونيسكو والحكومات والهيئات العربية والأفراد المقتدرين مادياً، المساعدة في انجاز عمليات المسح الأثري لهذه المواقع التي تشير الى غنى كبير في المادة الأثرية في منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ / ٥ / ١٩٩٣

تحسن تدريجي في العلاقات الخليجية اليمنية

الاحمر: التعديلات الدستورية وإنهاء التشطير من أولى مهام المجلس النيابي

صنعاء - ابوظبي - وكالات - قالت مصادر دبلوماسية عربية امس الاحد ان الدول العربية الخليجية تبدو مستعدة للسماح له بالعودة تدريجيا الى صفوفها

وقال دبلوماسي عربي بارز ان المناخ يبدو في تحسن بالنسبة لليمن في شل مكان بالخليج واضاف انه فوق كل شيء فان اليمن جار لدول الخليج في شبه الجزيرة العربية بخلاف السودان والاردن.

ويرى دبلوماسيون ان عملية المصالحة امر حيوي لجهود الرئيس علي عبدالله صالح الرامية الى الخروج باليمن من الكساد الاقتصادي الشديد الذي تسبب فيه المقاطعة.

وردت المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ردا ايجابيا هذا الاسبوع على محاولات اليمن راب الصدع

وكان رئيس الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي حث في ديسمبر كانون الاول على فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدول العربية قد دعا يوم الاربعاء الى بداية جديدة في العلاقات مع صنعاء وفي رسالة الى الرئيس اليمني قال الشيخ زايد انه من الضروري تجاوز الماضي والتقدم بروح التسامح.

وبحث الرئيس المصري حسني مبارك جهود المصالحة العربية وذلك خلال جولته الحالية في الخليج

ولكن دبلوماسيين قالوا ان الاستعداد للتسامح مع اليمن لا يشمل اخرين

من جانب آخر أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان مجلس النواب الجديد عليه مسئوليات كبيرة ومهام جسيمة في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الشعب اليمني الذي ينتظر التغيير نحو الافضل وبناء الدولة اليمنية العصرية على اساس الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة والتقدم واحترام حقوق الانسان وانجاز المشروع الحضاري لتحقيق النهضة اليمنية الشاملة

جاء ذلك في الكلمة التي القاها الرئيس

اليمني في افتتاح اعمال اول مجلس نواب منتخب في ظل الجمهورية اليمنية

واضاف الرئيس اليمني ان الانتخابات النيابية هي التتويج العملي للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية.. وان الديمقراطية هي غاية الشعب ووسيلة للبناء وتقدم الوطن.

واشار الى ان اليمن يتطلع الى مرحلة جديدة تنتهي فيها كل مظاهر السلبية والفوضى والتسيب الاداري والمالي الذي رافق الفترة الانتقالية ودعم الانطلاق نحو بناء اليمن الجديد.

ومن جانب اخر اكد الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني الجديد ان من اهم الاعمال التي سيضطلع بها المجلس مسالة الاصلاحات والتعديلات الدستورية لان الدستور الحالي لليمن يجمع بين نظامين ولكل نظام ايديولوجيته واتجاهاته

واوضح في هذا الصدد ان الدستور اليمني الحالي هو دستور توفيقي.. مؤكدا ان هناك مواد كثيرة في الدستور تحتاج الى تعديلات.

جاء ذلك في اول مؤتمر صحفي يعقده الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب

امس بعد انتخابه امس الاول للمجلس وحضره مراسلوا وكالات الانباء والصحف العربية والاجنبية ومندوبو الصحافة المحلية.

واشار الاحمر الى ان الفترة الانتقالية باليمن التي كانت قائمة على التقاسم قد انتهت وان الانتخابات النيابية التي تمت



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

يوم ٢٧ ابريل الماضي قد انهت كل ذلك.

وقال ان اي تعاون بين القوى الفاعلة سواء كانت مؤتمر او اشتراكي او اصلاحي او اي تنظيمات او احزاب اخرى ما هو الا ائتلاف الهدف منه المصلحة العليا للبلاد وليس تقسيما.

واكد ان من اهم واجبات المجلس الجديد انهاء التشطير والتقاسم باليمن ودمج الجيش والامن واعادة الاستقرار والامن للمواطنين وانهاء المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها

وحول تشكيل الحكومة الجديدة باليمن قال رئيس مجلس النواب اليمني الجديد ان هناك مشاورات تجري في هذا الشأن.. موضحا ان هذه الحكومة ستكون وطنية سواء كانت من الاحزاب الثلاثة (المؤتمر الشعبي ـ والاشتراكي اليمني والاصلاح ـ ومن الاحزاب الاخرى).

وقال ان المهم هو وجود الشخص المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن انتمائه الحزبي.

وحول خطة المجلس لتجاوز اثار ازمة الخليج قال الشيخ عبدالله الاحمر ان ازمة الخليج اوجدت شروخ وقطيعة بين الدول العربية بعضا البعض وان شاء الله سوف تعود الامور الى حالتها الطبيعية

واضاف ان الباب الذي كان شبه مغلقا بدا يفتح بيننا وبين اشقائنا في الخليج والجزيرة العربية.

ومضى رئيس مجلس النواب اليمني قائلا ان المجلس سيعمل على تحسين العلاقات واعادتها الى ما كانت عليه في الماضي لان لنا ولهم بمصالح وخصوصيات مشتركة واحدة ومن مصلحة الجميع ان يتجاوز ما حدث وان نتعاون لما فيه مصلحة بلداننا

علي صالح يفتتح أعمال مجلس النواب بكلمة تهنئة

الأحمر: أمامنا الاصلاحات والباب انفتح مع الجيران

□صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ عقد مجلس النواب اليمني الجديد امس جلسته الثانية وحضرها رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح مفتتحاً اعمال الفصل الاشتراعي الأول بكلمة هنأ فيها بـ «النصر الديموقراطي الكبير» الذي تحقق يوم السابع والعشرين من شهر نيسان (ابريل) الماضي، والذي «كان عرساً ديموقراطياً يمنياً أحبط كل التوقعات والمراهنات المعادية للوحدة والديموقراطية».

وعقد رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، ومعه اعضاء هيئة رئاسة المجلس، مؤتمراً صحافياً أكد فيه «ان أمام المجلس الكثير من المهمات والقضايا العامة، وتاتي في مقدمها الاصلاحات الدستورية، لأن الدستور الحالي وضع بين نظامين كونا دولة الوحدة». وأكد ان الامور بدات تعود الى مسارها وان «الباب انفتح بيننا وبين جيراننا» وان الدولة تعمل «على تحسين العلاقات مع الأشقاء والجيران منهم خصوصاً»، «وسنعمل جميعاً لتجاوز ما حصل خلال أزمة الخليج».

الفريق صالح عبر عن شكره وتقديره لرئيس مجلس النواب السابق واعضائه على ما بذلوه من جهود وما انجزوه من قوانين مثلت الأساس لترسيخ بناء الدولة اليمنية الجديدة، «وقد جسد شعبنا بذلك الاقبال الكبير والوقوف في صفوف منتظمة رجالاً ونساء أمام مراكز الانتخابات لممارسة حقوقهم الانتخابية، وعيه العالي وسلوكه الحضاري وتمسكه بالديموقراطية المتعمقة في حياته منذ القدم وتفاعله مع متغيرات العصر (...) وكانت الانتخابات النيابية هي التتويج العملي للنهج الديموقراطي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

الأحمر: أمامنا اصلاح الدستور

تتمة الصفحة الاولى

والتعددية السياسية التي رسمناها هدفاً يوم ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠ ونحمد الله تعالى الذي وفقنا للوفاء بالوعد والعهد».

وقال: «اننا نشعر بالفخر والاعتزاز ان الانتخابات جرت في مناخات حرة ونزيهة بشهادة الكثير من الأشقاء والأصدقاء الذين تابعوا سير الانتخابات عن قرب. ان العرس الديموقراطي الكبير الذي شهده وطننا لم يكن حدثاً عادياً، وانما هو حدث تاريخي وانساني له دلالاته العظيمة على حاضر اليمن ومستقبله، وعلى الانتصار لقيم العدالة والحرية والديموقراطية واحترام حقوق الانسان».

وخاطب اعضاء مجلس النواب: «ان كل عضو فيكم لا يمثل نفسه أو قريته أو منطقته أو حزبه بل يمثل الوطن والشعب الذي منحكم ثقته الغالية، وعلى كل واحد منكم أن يكون راعياً وحامياً للمصلحة العامة للشعب، وان يجعلها فوق كل اعتبار، وان يعمل على تجاوز بعض الاشكالات التي ظهرت خلال الفترة الانتقالية وانهاء الازدواجية والتداخل بين السلطات وتعزيز الأسس السليمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المجمع عليها، وتحديد الخيارات الوطنية للبناء والتي تضع بلادنا أمام مرحلة جديدة تنتهي فيها كل مظاهر السلبيات والفوضى والتسيب الاداري والمالي التي رافقت الفترة الانتقالية».

ودعا الرئيس اليمني الجميع، وفي طليعتهم كل القوى السياسية «ان يجعلوا ٢٧ ابريل نقطة فاصلة ومرحلة انطلاقة جديدة لتجسيد الارادة الوطنية في البناء والتغيير نحو الأفضل وفتح صفحة جديدة خالية من كل رواسب الماضي التشطيري والعمل بروح المسؤولية الوطنية».

وانتخب مجلس النواب العضو الثالث لهيئة رئاسة المجلس ففاز علي صالح عباد مقبل بالتزكية بعد انسحاب المرشح الثاني سلطان البركاني.

الأحمر

وقال الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مؤتمره الصحافي «ان كل القوى السياسية تطالب بالاصلاحات الدستورية وإزالة آثار السلبية للفترة الانتقالية ومن هذه الآثار التقاسم الذي انتهى بقيام الانتخابات البرلمانية، ومن اهم القضايا التي سيوليها المجلس اهتمامه بالأوضاع الاقتصادية والمالية والغلاء والأمن».

وعن رؤية التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه لمبدأ ترشيح المرأة لعضوية مجلس النواب، أوضح ان التجمع «هو أكثر من دفع بالمرأة أثناء عملية القيد والتسجيل لأسماء الناخبين، كما أنه لم يتخذ أي اجراء للحيلولة دون ترشيح المرأة نفسها لعضوية مجلس النواب شأنه شأن أي تنظيم آخر، ولكن لم تتقدم أية إمرأة للترشيح من قبل التجمع اليمني للاصلاح».

وأكد الأحمر «ان الأمور بدأت تعود الى مسارها الطبيعي وانفتح الباب بيننا وبين جيراننا، وبعدما تمت الانتخابات النيابية بهدوء وسلام في بلادنا تعمل الدولة بكل سلطاتها، بما فيها مجلس النواب على تحسين العلاقات مع الأشقاء والجيران منهم خصوصاً اذ لنا معهم خصوصيات وتجمعنا الجزيرة العربية، وسنعمل جميعاً لتجاوز ما حصل خلال ازمة الخليج ونتعاون لتحقيق ما فيه مصلحة بلادنا ومصلحة الأمة العربية والاسلامية».

وسئل عن قضية الاعضاء الذين لا تزال نيابتهم معلقة وعددهم عشرة، فاوضح رئيس مجلس النواب ان قضاياهم «لا تزال معلقة لدى المحكمة العليا، وسيبحث المجلس مع المحكمة في الطعون في تلك الدوائر». واضاف ان الأعضاء من تلك الدوائر لم يحضروا حتى الآن جلسة المجلس ولم يؤدوا اليمين الدستورية «وان المجلس سيعيد النظر في عدد من القوانين والقرارات ومن بينها قانون التعليم».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٣

اليمن: انتخاب الاحمر رئيساً لمجلس النواب يعطي الحكومة للاشتراكي

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ فاز الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس اللجنة العليا للتجمع اليمني للاصلاح شيخ مشائخ قبائل حاشد برئاسة مجلس النواب اليمني الجديد الذي عقد امس اولى جلساته. وحصل الاحمر على ٢٢٣ صوتاً في مقابل ٥٩ صوتاً لمنافسه المستقل النائب محمد علي الربادي.

ويعكس فوز الشيخ عبدالله برئاسة المجلس وباصوات معظم نواب الاحزاب الثلاثة الكبيرة، وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والاصلاح، رغبة لدى هذه الاحزاب في تشكيل حكومة ائتلافية يرجح ان يكون رئيسها السيد حيدر ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للاشتراكي.

وقالت مصادر سياسية في صنعاء ان الاتفاق بين الاحزاب الثلاثة والذي برز منذ الجلسة الاولى التي عقدها المجلس في حضور ٢٩٠ نائباً من اصل ٣٠١ يظهر ان عملية تعديل مواد معينة من الدستور ستقر سريعاً اي قبل تشكيل حكومة جديدة.

ومن بين ابرز التعديلات المقترحة حصر هيئة الرئاسة برئيس ونائب للرئيس بدل مجلس الرئاسة الذي يضم حالياً خمسة اعضاء، وتحديد مدة رئاسة الدولة بدورتين مدة كل منهما خمس سنوات وإنشاء مجلس شورى يكون بمثابة مجلس شيوخ وتعزيز اللامركزية الادارية فضلاً عن تعديل المادة المتعلقة بالشريعة لتحل محل المادة الحالية التي تعتبر الشريعة المصدر الاساسي للقوانين. وفي هذا المجال ليس معروفاً بعد ما اذا كان النص الذي سيعتمد سيقول ان الشريعة هي المصدر الوحيد للقوانين ام ان القوانين يجب الا تتعارض مع الشريعة.

وبعد انتخابه ألقى الشيخ عبدالله كلمة شكر فيها اعضاء المجلس على ثقتهم به وحمد الله على «نجاح اول انتخابات عامة بعد قيام الوحدة المباركة وعلى اساس التعددية الحزبية».



الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر. (الحياة)

الشايف يستقيل

□ صنعاء - «الحياة» - صرح الشيخ ناجي عبدالعزيز الشايف، شيخ مشايخ بكيل لـ «الحياة» امس بانه «بناء على ما وصلت اليه اليمن من مساوئ لا تعد ولا تحصى بلغت الخط الاحمر والاسود منها الهوان والحرمان والتشفي بهذا الشعب من مجموعة يعرفها الجميع.. أقدم استقالتي من المجلس الاستشاري وعضوية اللجنة العامة (المكتب السياسي) والمؤتمر الشعبي العام».

٠٣٠١٨٨٣٠



المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حزب الاصلاح اليمنى البديل الجاهز للائتلاف مع المؤتمر!

يوسف الشريف:

المشكلة أوالعقبة التى تعترض طريق الاستقرار فى اليمن الآن تكمن فى مصداقية واستقرار المسيرة الديمقراطية، حيث فشلت جهود الرئيس على عبد الله صالح فى استيعاب تجمع الاصلاح الدينى القبلى فى الحكومة الائتلافية التى يتم تشكيلها الآن بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكى حيث يعني بقاء حزب الاصلاح فى المعارضة بالضرورة مزيدا من كسب المصداقية السياسية وتوسيع قاعدته الجماهيرية، فى ضوء المهام السياسية الضخمة والمشكلات المزمنة الملقاة على كاهل الحكومة وترقب الشعب الى وضع حلول ناجحة وسريعة لها بما يفوق طاقتها وخططها المرحلية وامكانات اليمن وظروفه الموضوعية!.

ويرى المراقبون ان القيادة السياسية لحزبى المؤتمر الاشتراكى لعبت دورها بمهارة اقتربت فى بعض المراحل من حافة الهاوية ونذر الحرب الاهلية فى تسيير دفة الفترة الانتقالية وتأجيل اندماج الحزبين الى مابعد الانتخابات تأكيدا للنهج الديمقراطى والتعددية السياسية وتجنب استفزاز احزاب المعارضة وتحالفاتها فى مواجهة الحزبين، إلا أن نتائج الانتخابات التى اسفرت عن فوز حزب المؤتمر بنصيب الاسد فى مقاعد البرلمان وفوز الحزب الاشتراكى بالمرتبة الثانية بعد حزب الاصلاح، وفشل المحاولات الرامية لاستقطابه فى الحكومة الائتلافية، اعاد الى الاذهان مخاوف تكريس اقتسام حزبى المؤتمر والاشتراكى للسلطة والنفوذ بما يعنى استمرار الصيغة السابقة التى سادت خلال الفترة الانتقالية وينفى مصداقية مبدأ تداول السلطة.

ومن هنا يأتى السؤال الآن حول قرار القيادة السياسية للحزبين الخاص بتأجيل قرار اندماجها فى حزب واحد، واستبداله بالتوقيع على وثيقة للتنسيق والتحالف بينهما فى المرحلة القادمة، وهل يعنى ذلك استبعاد خيار الاندماج نهائيا أم تكتيكيا لإقناع حزب الاصلاح بالمشاركة فى الحكومة فى مرحلة لاحقة.. أم لاتاحة أوسع مجال للحركة والمغادرة امام حزب المؤتمر صاحب الاغلبية البرلمانية للضغط على الحزب الاشتراكى الذى يواجه الانقسام الآن لاسباب تتعلق بالاندماج اوالتحالف المرفوض من بعض قياداته البارزة.. والتلويح بحزب الاصلاح كحليف سياسى بديل عند اللزوم.. وذلك ماسوف تسفر عنه تجربة الحكومة الائتلافية مستقبلا!



صالح يتطلع لدولة يمنية عصرية على اساس الحرية والمساواة والعدالة

الاحمر: اولوية البرلمان دستور جديد

اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان مجلس النواب الجديد عليه مسؤوليات كبيرة ومهام جسيمة في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الشعب اليمني الذي يتطلع للتغيير نحو الافضل وبناء الدولة اليمنية العصرية على اساس الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة والتقدم واحترام حقوق الانسان وانجاز المشروع الحضاري لتحقيق النهضة اليمنية الشاملة.

جاء ذلك في كلمة القاها الرئيس اليمني امس في اليوم الثاني لاعمال اول مجلس نواب منتخب في ظل الجمهورية اليمنية وقال فيها ان الانتخابات النيابية هي التتويج العملي للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية. وان الديمقراطية هي غاية الشعب ووسيلته للبناء وتقدم الوطن.

واشار الى ان اليمن يتطلع الى مرحلة جديدة تنتهي فيها كل مظاهر السلبية والفوضى والتسيب الاداري والمالي الذي رافق الفترة الانتقالية ودعم الانطلاق نحو بناء اليمن الجديد.

من جهته اكد الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني الجديد ان من اهم الاعمال التي سيضطلع بها المجلس مسالة الاصلاحات والتعديلات الدستورية لان الدستور الحالي لليمن يجمع بين نظامين ولكل نظام ايديولوجيته واتجاهاته.

واوضح في هذا الصدد ان الدستور اليمني الحالي هو دستور توفيقي.. مؤكدا ان هناك مواد كثيرة في الدستور تحتاج الى تعديلات.

جاء ذلك في اول مؤتمر صحفي يعقده الشيخ عبدالله الاحمر امس بعد انتخابه رئيسا للمجلس وحضره مراسلو وكالات الانباء والصحف العربية والاجنبية ومندوبو الصحافة المحلية.

واشار الاحمر الى ان الفترة الانتقالية باليمن التي كانت قائمة على التقاسم قد انتهت وان الانتخابات النيابية التي تمت يوم ٢٧ ابريل الماضي قد انهت كل ذلك.

وقال ان اي تعاون بين القوى الفاعلة سواء كانت المؤتمر او الاشتراكي او الاصلاح او اي تنظيمات او احزاب اخرى ما هو الا ائتلاف الهدف منه المصلحة العليا للبلاد وليس تقسيما.

واكد ان من اهم واجبات المجلس الجديد انهاء التشطير والتقاسم باليمن ودمج الجيش والامن واعادة الاستقرار والامن للمواطن وانهاء المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها.

وحول تشكيل الحكومة الجديدة ... قال الاحمر ان هناك مشاورات تجري في هذا الشأن. موضحا ان الحكومة ستكون (وطنية) سواء كانت من الاحزاب الثلاثة المؤتمر الشعبي والاشتراكي اليمني والاصلاح او من الاحزاب الاخرى.

وقال ان المهم هو وجود الشخص المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن انتمائه الحزبي.

واوضح ان الحكومة الجديدة ستتقدم بعد تشكيلها الى مجلس النواب ببرنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقال اننا سنعمل على ان يلبي هذا البرنامج الاوضاع الاقتصادية بالدرجة الاولى. موضحا ان دور المجلس هو مناقشة هذا البرنامج واقراره وقد يكون له ملاحظات يوجهها الى الحكومة.

وحول خطة المجلس لتجاوز اثار ازمة الخليج.. قال الاحمر ان ازمة الخليج اوجدت شروخا وقطيعة بين الدول العربية بعضها البعض وان شاء الله سوف تعود الامور الى حالتها الطبيعية.

واضاف ان الباب الذي كان شبه مغلق بدأ يفتح بيننا وبين اشقائنا في الخليج والجزيرة العربية.

ومضى رئيس مجلس النواب اليمني قائلا ان المجلس سيعمل على تحسين العلاقات واعادتها الى ما كانت عليه في الماضي «لان لنا ولهم مصالح وخصوصيات مشتركة واحدة ومن مصلحة الجميع ان يتجاوز ما حدث وان نتعاون لما فيه مصلحة بلداننا».

من جهة اخرى وصل الى القاهرة امس احمد ضيف الله العذيب وكيل وزارة الخارجية اليمنية للشؤون السياسية على رأس وفد يمني في زيارة رسمية لمصر تستغرق عدة ايام.

ومن المقرر ان يبحث الوفد اليمني مع المسؤولين بوزارة الخارجية المصرية الاعداد لاجتماع اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة والعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها. (أ. ش. أ)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

السعودية

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣

الغاء الطعون في نظافة الانتخابات

يمهد للائتلاف الثلاثي

اليمن:

الخلافات الحزبية تؤخر تشكيل الحكومة

«المؤتمر» يلعب ورقة

«الإصلاح» الذي سيتحول

الى معارضة قوية اذا نجح

التوحيد والى شريك

في الحكم اذا فشل



القرار الذي اصدره مجلس الرئاسة اليمني الاسبوع الماضي بدعوة مجلس النواب الجديد الى الانعقاد يوم السبت المقبل جاء بعد ٢٤ ساعة من توقيع زعماء الاحزاب الرئيسية الثلاثة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح على مذكرة مشتركة قدمت الى المحكمة الدستورية تؤكد رغبة الاطراف الثلاثة في سحب الطعون المقدمة اليها - ٣٣ طعنا - من كل منها وضد بعضها البعض.

وهي خطوة لتأكيد حسن النوايا وترك الخلافات جانباً وتفرغ هذه الاحزاب لتشكيل الائتلاف الحكومي وفق ثوابت محددة كانت مثار خلاف شديد في المرحلة السابقة وهو ما يوصف بالخطوط الحمراء التي يجب التقيد بها وعدم تجاوزها مثل النظام الجمهوري، الاسلام عقيدة وشريعة، الحرية الاقتصادية، الخيار الديمقراطي، الحرية السياسية والتعددية الحزبية. هذه الثوابت يجري بشأنها حوار واسع بين اطراف الائتلاف الوطني الذي سيتكون من المؤتمر، الاصلاح، الاشتراكي ويهدف الى لجم الصراعات بينها.

ويعتقد البعض ان سحب الطعون سيضع حداً للخلافات المتراكمة والواضحة بين هذه الاحزاب. الا ان المراقبين يعتبرونها خطوة لكسب الوقت من جانب الشريكين وتخفيف بعض المشاكل الجانبية التي تعرقل سير المفاوضات التي أحيت فكرة التوحيد مجدداً عقب فوز الجناح المؤيد لهذه الصيغة داخل الحزب الاشتراكي. ولو نجح الشريكان في تحقيق خطوة في هذا المجال فان الائتلاف الحكومي الذي يجري تشكيله واقناع الاصلاح بالمشاركة فيه ربما يصبح غير ضروري لان الغالبية المطلقة ستكون للحزب الموحد (حزب المؤتمر اليمني) وبالتالي اقصاء الاصلاح الى صفوف المعارضة.

ويصف بعض السياسيين الجهود التي يبذلها المؤتمر الشعبي العام في اشراك حزب الاصلاح في هذا الائتلاف بأنها ورقة الضغط التي يستخدمها المؤتمر لاتخاذ قرارات سريعة نحو التوحيد قبل الاعلان عن تشكيل الحكومة بعد ان وافق المكتب السياسي للاشتراكي في اجتماع له قبل ايام على مبدأ التوحيد الا انه ترك اتخاذ القرار النهائي الى المؤتمر العام الرابع للحزب الذي يجري التحضير لانعقاده قريبا.

مبررات التوحيد

كان الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام قبل اجراء الانتخابات النيابية الاخيرة بفترة وجيزة قد كلفا سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة، والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني الافصاح عن توجيهما في تشكيل كتلة برلمانية واحدة تمثل اعضاء الحزبين الحاكمين الفائزين في الانتخابات بغض النظر عن الاغلبية التي سيحققها أي من الحزبين. وكان الهدف من الاعلان المبكر عن تشكيل الكتلة البرلمانية هو حاجتهما الحصول على اكثر من مائتي صوت ليتمكنا من احداث بعض التغييرات المطلوبة في الدستور. اذ لا يمكن احداث اي تغييرات في القوانين التي صدرت اثناء المرحلة الانتقالية الا بموافقة ثلثي اعضاء البرلمان. وهي اجمالي نسبة المقاعد التي فاز بها كل منهما. والتعديلات او ما يطلق عليه بـ «الاصلاحات الدستورية» ستحدد مهام مؤسسات الدولة المختلفة وتهدف الى الغاء مجلس الرئاسة الحالي (خمسة اعضاء: ٣ من المؤتمر و٢ من الاشتراكي) والى ابقاء منصب الرئيس ونائب الرئيس على ان تحدد الفترة الرئاسية بخمسة اعوام ولدورتين فقط واجراء استفتاء شعبي على اختيار الرئيس.

كما تقر الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومنع الازدواجية بينها او التدخل في شؤونها. واستحداث مجلس للشورى - ليس بديلا للبرلمان ولكنه هيئة تشريعية وسيطة بين الرئاسة والبرلمان، نصفه بالانتخاب ونصفه الآخر بالتعيين، وللمحافظات تمثيل متساو فيه ويضم كفاءات علمية واجتماعية وسياسية واقتصادية. ومن حقه ان يجري بعض التعديلات على الاتفاقيات التي توقعها الحكومة اليمنية مع الدول او المنظمات الاجنبية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المجلة
السعودية

التاريخ: ١٨ مايو ١٩٩٣

ومن هنا تاتي اهمية المساعي التي يبذلها المؤتمر الشعبي العام اما لاعلان التوحيد مع الاشتراكي في القريب العاجل او الدخول في ائتلاف ثلاثي مع الاصلاح لتحقيق ذلك وبالاغلبية المطلقة. ولكن لا يتوقع المراقبون ان تاتي موافقة الاصلاح المشاركة في الائتلاف على عكس تلهف الاشتراكي فالاصلاح يصر ان لا يكون الائتلاف بديلا عن التعددية

الحزبية والتوجه الديمقراطي كما يطالب بتحديد المسؤوليات بحيث يمكن محاسبة كل طرف في الائتلاف عن مسؤوليته. وقد حدد اربعة محاور اعتبرها اساسية ويجب مناقشتها عند بحث موضوع الائتلاف وهي:

- المحور التشريعي: ازالة الغموض من الدستور والفصل بين السلطات.
- المحور الاقتصادي: وضع سياسة اقتصادية واضحة ومحاربة الغلاء، وتثبيت العملة الوطنية.
- المحور الخدماتي: انتشال المرافق الخدماتية من اوضاعها الحالية.
- المحور الثقافي: ازالة ما يضر بالبناء الفكري للانسان اليمني. كما ان الاصلاح يصر ان يكون نصيبه في الائتلاف الحكومي اكبر من نصيب الاشتراكي، لان الاصلاح

حصل على ٦٢ مقعداً فيما حصل الاشتراكي على ٥٦ مقعداً فقط، وهي مشكلة يمكن ان تؤدي الى تأجيل عقد أول جلسة للبرلمان المنتخب في ١٥ مايو (ايار) الجاري اذا لم تحسم في أطار المفاوضات التي تجري هذه الايام بين قادة الاحزاب الثلاثة.

ولكن مصادر في قيادة حزب الاصلاح اكدت ان مشاركة التجمع اليمني للاصلاح في الائتلاف يتوقف على ما سيتوصل اليه الاشتراكي والمؤتمر في محادثاتهما بشأن التوحيد على الرغم من علمها بأن الاشتراكي لا يزال منقسما على نفسه حول طريقة التوحيد. المتشددون يفضلون التوحيد على مراحل وهو ما يرفضه المؤتمر الذي يطمح الى التوحيد الفوري خاصة وان الظروف تسمح بذلك، بعد فوز الجناح المعتدل داخل الاشتراكي بالانتخابات. ويرى حزب المؤتمر ان توحيد الارادة السياسية للحزبين

الحاكمين ستساعد على تحقيق قفزات سريعة في عملية التنمية وتعزيز الجانب الامني وتوحيد الجيش ووحدة القرار الذي عطلته الازدواجية خلال السنوات الثلاث الماضية.

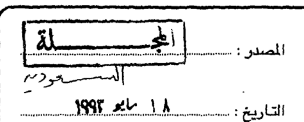
تشكيل الحكومة

ويؤكد اكثر من مسؤول يمني ان تشكيل الحكومة الجديدة التي يطمح الاعلان عنها قبل احتفالات الشعب اليمني بمرور ثلاث سنوات على اعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو (ايار) الحالي لا تمثل اي معضلة امام الاحزاب الرئيسية الثلاثة على الرغم من تمسك كل منها بحق الحصول على حقائب معينة. الا ان ما يدور وراء الكواليس يؤكد ان المؤتمر سيستولي على غالبية الحقائب وانه سيقاسم السيادية منها كالداخلية والامن والخارجية والدفاع والمالية والنفط والاعلام مع الحزب الاشتراكي في ظل تردد معلومات عن سعي الاصلاح في حال مشاركته في الائتلاف الحكومي الحصول على حقائب الاعلام والتربية والتعليم التي يعتبرها مصدر التأثير والتغيير. كما ان هناك احتمالا كبيرا في ان لا تزيد عدد الحقائب الوزارية على ٢١ حقيبة وان لا تقل عن ١٧ حقيبة خلافا للرقم القياسي للحكومة الحالية (اكثر من ٣٠ حقيبة وزارية).

ان النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات سيكون لها اثر كبير على شكل الحكومة المقبلة. فحصول الحزب الاشتراكي اليمني على الغالبية المطلقة في جميع المحافظات الجنوبية التي كان يحكمها قبل الوحدة سيجبر المؤتمر الشعبي العام على التحالف معه. الاشتراكيون يؤكدون انه في حال تحالف المؤتمر مع الاصلاح فان الاخير لن يحصل على الحقائب السيادية بل سيستأثر بها جميعا حزب المؤتمر الذي حصل على الاغلبية.

الا ان دوائر حكومية اكدت ان المؤتمر سيتنازل عن منصب رئيس الوزراء في حال توصله الى تحقيق خطوات متقدمة نحو التوحيد مع الاشتراكي. من ابرز المرشحين لهذا المنصب من جانب الاشتراكي حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الحالي والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب السابق. اما في حال اصرار المؤتمر على تشكيل الحكومة واذا لم يطرأ اي تقدم في مسألة التوحيد مع الاشتراكي، فان ابرز





المصدر : المجلة
السعودية
التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣

الوجوه التي يدفع بها لرئاسة الحكومة الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية الحالي الذي يحظى بقبول من جانب كافة الاطراف ويعتبر الرجل الذي يستطيع خلق التوازنات داخل الحكومة خاصة في ظل مشاركة الخصمين السياسيين الاشتراكي والاصلاح ■

اليمن ـ لطفي شطارة

ريال اليمني يرتفع بعد انتخاب الأحمر والتحويلات الأجنبية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

بعد ساعات من انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب اليمني الجديد، شهدت اسعار صرف الريال تحسناً واضحاً مقابل العملات الاجنبية في السوق الموازية، فقد انخفض سعر الدولار في عدن ـ بصورة مفاجئة ـ من 48 ريالاً الى 39 فقط صباح امس، بينما لم يزد الانخفاض في صنعاء عن 4 ريالات و50 فلساً، فاستقرت الاسعار عند 42 ريالاً للدولار الواحد.

وأدى هذا التطور الى تهافت اولئك الذين يملكون عملات صعبة على الصرافين قبل ان تتدهور قيمتها بصورة متزايدة، فاشتراها الصرافون لفترة من الوقت، ولكنهم امتنعوا عن بيع اي دولارات او جنيهات استرلينية، كانوا اشتروها بسعر مرتفع، قبل ان يتوقف النشاط في السوق الموازية تماماً.

وقال احد الصرافين ـ لـ «الشرق الأوسط» ـ في عدن ان الخسارة المتوقعة لبعض الصرافين والمتعاملين قد تتجاوز الملايين، اذا ما ثبت سعر الصرف على ما هو عليه، او تدهور بشكل متزايد. وأضاف: «نحن نرفض بيع العملات الصعبة بسعر هابط لأننا اشتريناها بسعر مرتفع، ولا نريد ان نخسر مرتين».

ورد عدد من الصرافين ـ في سوق «باب اليمن» في صنعاء ـ على تساؤلات عن اسباب تحسن سعر صرف الريال، فقالوا ان وفرة الدولارات هي السبب، بينما ارجع عدد من الاقتصاديين السبب الى عنصر الاستقرار النفسي، الذي أحس به الناس بعد نجاح الانتخابات العامة، التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي؛ وخاصة بعد انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيساً لمجلس النواب، مما يؤكد التوجه نحو الائتلاف الوطني الواسع.

وذكرت بعض المصادر المالية ان البنك المركزي اليمني تلقى ـ خلال الايام القليلة الماضية ـ مبالغ كبيرة من العملات الصعبة (تعادل نحو مليارى ريال)، مما انعكس على اسعار صرف السوق الموازية، الأمر الذي يعتبر مؤشراً ايجابياً على التأييد الذي يتمتع به التوجه لتحقيق الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والامني.

ورفض محمد احمد الجنيد ـ رئيس البنك المركزي، في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ـ تأكيد او نفي انباء تلقي البنك تحويلات كبيرة من العملات الصعبة، واكتفى بالقول ان «الوضع سيتحسن؛ ولنترك السوق يتفاعل مع الاوضاع». كما رفضت المصادر الرسمية الحكومية الادلاء باي تصريح عن ظروف السوق الحالية.

وأشارت مصادر اقتصادية الى ان اجواء الطمأنينة والاستقرار «شجعت الناس على اعادة مدخراتهم الى البنوك، وتصريف ما كان بحوزتهم من اوراق نقدية اجنبية، مما أدى الى زيادة عرض العملات الصعبة، وتحسين قيمة الريال».

وعلمت «الشرق الاوسط» ان

التتمة .... ص 4

راجع .... ص 2

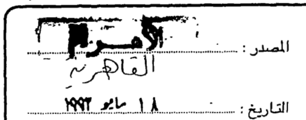


اليمن

الحكومة اليمنية تعتزم ضخ كميات اضافية من الدولارات الى السوق، لتحقيق مزيد من الاستقرار النقدي، وتكريس حقيقة ان قيمة العملة المحلية تخضع للعرض والطلب مثل اي سلعة تجارية، كخطوة نحو اكمال اجراءات التحول نحو نظام اقتصاد السوق.

وجدير بالذكر ان قيمة الريال تدهورت في العام الماضي بنسبة 300 في المائة، فارتفعت قيمة الدولار من 18 ريالاً - في السوق الموازية - الى 55 ريالاً بين نهاية عام 1991 ونهاية العام الماضي.

وفي ذلك الوقت وجه البعض اتهامات الى الصرافين بسحب مدخرات المواطنين من العملات الصعبة بسعر اقل، لتحقيق ارباح من بيعها في وقت لاحق، ولكن يبدو ان الاستقرار غير قواعد اللعبة.



المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مباحثات مصرية يمنية لتدعيم التعاون المشترك

عقدت امس بمقر وزارة الخارجية جلسة المحادثات المصرية اليمنية التى رأس الجانب المصرى فيها السفير مهاب مقبل مساعد وزير الخارجية والجانب اليمنى السيد احمد ضيف الله وكيل وزارة الخارجية . وصرح السيد ضيف الله بأن المحادثات تناولت وسائل دعم العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات ومناقشة الموضوعات التي ستبحثها اللجنة العليا المشتركة بين البلدين برئاسة رئيسى وزراء البلدين فى اجتماعها القادم والذى سيتحدد موعده فى ضوء الاتصالات بينهما .

وقال ان زيارته لمصر تكتسب اهمية خاصة فهى تهدف الى تعزيز العلاقات بين مصر واليمن بجانب مناقشة قضايا الامة العربية . واشاد وكيل وزارة الخارجية اليمنى بالدور الذى يقوم به الرئيس مبارك لتنقية الاجواء وحل الخلافات بين الدول العربية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ: ١٨ مايو ١٩٩٣

اجتماع موسع للقيادة اليمنية ورئيسي البرلمان والحكومة

مجلس النواب يبحث تمديد شرعية «الرئاسة» لتفادي «مأزق الوقت» بشأن التعديلات الدستورية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

ناقش مجلس الرئاسة اليمني امس قضية التعديلات الدستورية، واعادة بناء مؤسسات الدولة، والنتائج التي تمخضت عنها الانتخابات العامة، التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، وبدء اعمال الفصل التشريعي الاول للبرلمان الجديد. واكد المجلس اهمية تضافر الجهود الوطنية في هذه المرحلة المهمة من تاريخ اليمن، لترجمة غايات البناء الوطني وتحقيق المستقبل المستقر في الوقت الذي يبحث فيه القانونيون عن حل لتمديد شرعية مجلس الرئاسة، حتى ينتهي البت في التعديلات الدستورية.

تم ذلك في اجتماع ترأسه الرئيس علي عبد الله صالح، وشارك فيه ـ الى جانب اعضاء المجلس ـ كل من الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الحالي، والمرشح القوي لرئاسة الوزارة الجديدة، واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية. وذكرت مصادر حزبية ان الصيغة «التوفيقية» التي برزت في تشكيل هيئة رئاسة البرلمان ستتحقق ايضا في تشكيل الحكومة الجديدة وتوقعت توزيع الحقائب الوزارية على جميع الاطراف بما في ذلك البعث والناصريون. واكدت التوجه الجديد لادارة شؤون البلاد خلال المرحلة المقبلة على اساس صيغة «الائتلاف الوطني» الواسع.

واستعرض المجلس التطورات الحاصلة على الصعيدين العربي والدولي، ومضمون الرسائل التي تلقاها الرئيس اليمني من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد عبد العزيز، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، والرئيس الامريكي بيل كلينتون ورأى انها تعبر عن الرغبة المتبادلة في تعزيز العلاقات الثنائية بين اليمن وكل من الدول الثلاث.

وذكرت مصادر مقربة ان الاجراءات التنفيذية لقضية التعديلات الدستورية كانت المحور الاساسي في الاجتماع، حيث تعكف لجنة من 9 من المختصين والقانونيين برئاسة اسماعيل الوزير ـ وزير الشؤون القانونية ـ على وضع مشروع التعديلات المقترحة بشكل تفصيلي، تمهيدا لتقديمه الى لجنة الشؤون القانونية والدستورية في مجلس النواب لدراسته، وطرحه امام اجتماع كامل لاعضاء المجلس في وقت لاحق.

وتشير مصادر قانونية في صنعاء الى ان ابرز المشكلات التي ستواجه اجراء التعديلات الدستورية واستمرار شرعية مجلس الرئاسة هي التداخل الزمني الذي يحدده الدستور لاجراء هذه التعديلات، والمدة التي يمنحها لمجلس الرئاسة بعد انتخاب البرلمان، حيث يمنح الدستور مجلس الرئاسة مهلة 60 يوما بعد انعقاد اول جلسة للبرلمان المنتخب لانتخاب مجلس رئاسة جديد، بينما يتطلب اجراء التعديلات الدستورية مدة 60 يوما لبدء تنفيذ عملية التعديلات، وذلك من تاريخ اقرار المجلس النظر في طلب التعديل.

وكما هو معروف فان مجلس النواب الجديد لم يتلق طلبا بالتعديلات الدستورية بعد، لا من مجلس الرئاسة ولا من الحكومة، وحتى من بين اعضائه، ويحذر القانونيون ـ في هذه الحالة ـ من احتمالات انتهاء شرعية مجلس الرئاسة قبل اجراء التعديلات الدستورية. وتوقعت مصادر مقربة في صنعاء ان يتخذ مجلس النواب بعض الاجراءات القانونية اما لتمديد شرعية مجلس الرئاسة الحالي حتى تكتمل التعديلات الدستورية المطلوبة، او ان ينتخب البرلمان مجلس رئاسة مؤقتا، لاتاحة الفترة الزمنية الكافية للبرلمان لاجراء هذه التعديلات، في ضوء التوجهات الجديدة ليستبدل بمجلس الرئاسة رئيس للدولة، ونائب للرئيس، وتشكيل مجلس للشورى، يكون هو مجلس النواب فرعي جمعية وطنية.

من جانب آخر عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية امس برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ رئيس المجلس ـ اقر خلالها استمرار العمل باللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بالقانون رقم 5 لسنة 1990. وناقش تشكيل اللجان الدائمة للمجلس وعددها 17 لجنة متخصصة.

واوضح مصدر برلماني انه تم توزيع استمارات الترشيح لعضوية هذه اللجان على النواب وان راغبي الترشيح اكملوا بياناتها وسلموها الى هيئة رئاسة المجلس، التي ستتولى في وقت لاحق تشكيل اللجان، وتحديد

